

عصر اللاعصمة

عواقب الحرب على الإرهاب

جورج سوروس

نقله إلى العربية

معين الإمام




منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

Original Title

THE AGE OF FALLIBILITY
CONSEQUENCES OF THE WAR ON TERROR

George Soros

Copyright © 2006 by George Soros

ISBN-13: 978-1-58648-359-3
ISBN-10-1-58648-359-5

All rights reserved. Authorized translation from the English language edition

Published in the United States by: PublicAffairs, a member of the Perseus Books Group.

حقوق الطبعة العربية محفوظة للعبيكان بالتعاقد مع ببلك أفيرس - عضو مجموعة بوكس - نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية.

© العبيكان 2007 ـ 1428

ISBN 2 - 504 - 54 - 9960 -978

الناشر العبيكان للنشر

المملكة العربية السعودية - شارع العليا العام - جنوب برج المملكة - عمارة الموسى للمكاتب

هاتف: 2937581 / 2937574، فاكس: 2937588 ص. ب: 67622 الرياض 11517

الطبعة العربية الأولى 1429هـ ـ 2008م

© مكتبة العبيكان، 1428هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

سورس، جورج

عصر اللاعصمة. / جورج سورس؛ معين الامام. - الرياض 1429هـ

475 ص؛ 14× 21 سم

ردمك: 2- 504- 54 - 9960 - 978

1 ـ المجتمع الأمريكي 2 ـ الولايات المتحدة - الأحوال الاجتماعية

أ. معين الامام (مترجم) ب. العنوان

ديوي: 309,173 1429/3356

رقم الإيداع: 3356/ 1429

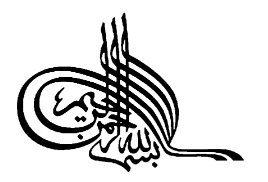
ردمك: 2- 504- 54 - 9960 - 978

امتياز التوزيع شركة مكتبة العبيكان

المملكة العربية السعودية - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة

هاتف: 4160018 / 4654424 - فاكس: 4650129 ص. ب: 62807 الرياض 11595

جميع الحقوق محفوظة للناشر ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ «فوتوكوبي»، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من الناشر.


بسم الله الرحمن الرحيم

المحتوى

شكر وتقدير

ما كنت لأتمكن من تأليف هذا الكتاب لولا العون الذي قدمته مساعدتي الشخصية، ايفون شير. أما مايكل فاشون فقد تجاوز ما يمكن أن تتوقعه من مدير للاتصالات. يشمل أعضاء الكادر الآخرون الذين قدموا المساعدة بطرق شتى، دوغلاس يورك، دان لوستيغ، ويليا سيمز، ادوارد سيبنيفسكي.

تلقيت تعليقات مفيدة وملاحظات ثمينة من عدد الأشخاص الذين أدرج أسماءهم فيما يلي: هاكان التيناي، زوي بيرد، كورت بيدنكوبف، ايما بونينو، روبرت بورستين، روزا بروكس، ماريا كاتاوي، ستيفن كليمونس، جوان دنلوب، يهودا الكانا، سيلفي ارب، غاريث ايفانز، جوزيف فايرستون، رومان فريدمان، ميشا غليني، كارين غوردون، جون غراي، لاني غونيير، مورتون هالبرين، جوست هيلترمان، ماري كالدور، اناتولي كاليتسكي، روبرت كوشين، تيري لارسن، تشارلز ليكوم، كارين ليساكرز، مارك مالوك براون، انتوني ماركس، وليام مينيز، بيير ميرابود، كالمان ميزسي، ايثان نادلمان، اربيه نيير، هوارد نيومان، كاليبسو نيكولايديس، فيكتور اوسياتينسكي، كريستوفر باتن، استفان ريف، انتوني ريختر، جاك روزنثال، توماس سكانلون، لورا سيلبر، جون سايمون، روبرت سكيدلسكي، اف. فان زيل، هيرب ستورز، ستروب تالبوت، ستوارت امبليباي، ميبل فان اورانجي، بيرون فاين، اندريه ويلكنز.

استفدت من مناقشة جرت في الجامعة الأوروبية المركزية في بودابست شارك فيها كل من: عزيز العظمة، سورين انتوهي، اندريه شاسامبولي، يهودا الكانا، كاتالين فاركاس، ايفا فودرو، يانوس كيس، ليفيو ماتي، دانييل مونتيرسكو، بريم كومار راجارام، هوارد روبنسون، كارستن شنايدر؛ ومن حلقة بحث عقدت في منزلي مع ليون بوتستاين، روزا بروكس، تروي دستر، هنريك هيرتزبرغ، هارولد كوه، غارا لامارشي، ديبورا ليف، نيكولاس ليمان، اربيه نيير، بيتر اوسنوس، جون بوديستا، سايمون روزنبرغ، مارك شميت، جنيفر سوروس، جوناثان سوروس، مايكل فاشون.

وكالعادة، تميزت دار بوبليك افيرز، خصوصا مؤسسها بيتر اوسنوس.

تمهيد

يحلم الكثيرون بجعل العالم مكانا أفضل حالا، لكن حالفني الحظ في تحقيق أحلامي أكثر من معظم الناس. ومع ذلك، فقد تعرض التأثير الذي مارسته للمبالغة والتهويل. إذ قيل إنني «الرجل الذي دفع بنك إنكلترا إلى حافة الإفلاس» حين أجبرت بريطانيا على الخروج من آلية سعر الصرف الأوروبية. أما مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا السابق، فقد اتهمني بالتسبب بالأزمة المالية الآسيوية عام 1997. بينما حملني الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مسؤولية ما سمي بالثورة الملونة في كل من جورجيا وأوكرانيا. كما اتهمت بمحاولة شراء الانتخابات بعد أن اتخذت موقفا معارضا لإعادة انتخاب الرئيس بوش عام 2004. هذه المزاعم جميعا مبالغ فيها أو لا أساس لها من الصحة. على سبيل المثال، لم أتاجر بالعملات الآسيوية خلال الأشهر التي سبقت الأزمة. وبالتالي لا يمكن اتهامي بأنني السبب وراءها. لكن يتعذر الشك في حقيقة أنني لعبت دورا في بعض من هذه الأحداث والعديد غيرها. فمؤسساتي كانت ناشطة وفاعلة في البلدان التي كانت جزءا من الإمبراطورية السوفييتية وقدمت الدعم للقوى الساعية إلى تحويلها إلى مجتمعات مفتوحة. كما وفرت بعض المساندة في مجالات الثقافة والتعليم والعلم حين تداعت أركان الكتلة الصلدة للدولة الشيوعية. وساعدت على تثقيف نخبة جديدة واعية بذاتها من الفجر. أما مبادرة «عقد دمج الغجر»، التي جمعت معا تسع حكومات، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، في جهد منسق لتحسين أحوال الغجر. فقد كانت من بنات أفكاري. وخلال

الحروب في البلقان في تسعينيات القرن العشرين، بذلت مؤسستي، التي عمل فيها كادر من الموظفين الشجعان، ما بوسعها من أجل التخفيف من شدة الفاجعة المريعة التي حلت بسراييفو. لقد كنت أيضا قوة محركة خلف حملة «انشر ما تدفع» و«مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية». وبغض النظر عن الصواب أو الخطأ، اعتقدت أن بمقدوري ممارسة تأثير نافذ في مجرى الأحداث، وأن لدي سياسة أتبعها.

كيف بلغت هذا الموقع المفضل المتميز؟ تلك قصة طويلة رويتها مجزأة. باختصار، أعتقد أنني أجمع توليفة من ثلاثة مؤهلات. أولا، استطعت تطوير إطار نظري زودني بفهم معين للتاريخ، خصوصا ما أدعوه الأوضاع البعيدة عن التوازن: ثانيا، آمنت بمجموعة من المعتقدات الأخلاقية والسياسية الراسخة: ثالثا، جنيت ثروة ضخمة من المال. ولاشك في أن العديد من الأشخاص يتمتعون بواحدة أو اثنتين من هذه السمات، لكن جمع ثلاثتها معا أمر غير عادي. هذا بالإضافة إلى أن شبكة المؤسسات غير الربحية التي أنشأتها زودتني بركيزة صلبة من المعارف المحلية يمكنني المطالبة على أساسها بحقي في أن يؤخذ رأيي في تشكيلة منوعة من القضايا. كما أن للأشخاص الذين يديرون هذه المؤسسات الحق في المشاركة في الحياة السياسية لبلدانهم، وهو حق ربما لا أتمتع به، أنا الأجنبي.

في الأيام المبكرة كنت وحيدا. فحين انهار النظام السوفييتي، تمكنت مؤسساتي من إنجاز الكثير بشكل مستقل: لكن حين حاولت التعاون مع المؤسسات أو الحكومات الأخرى، لم أصادف حظا كبيرا من النجاح. إذ تحركت الأحداث بسرعة كبيرة بحيث صعب على الكثيرين اللحاق بالركب. وظلت مؤسساتي مدة طويلة عمليا دون منافسين، الأمر الذي

جعلها بالغة التأثير واسعة النفوذ: لكن عندما اقترحت مبادرات سياسية متنوعة لم تلق اقتراحاتي آذانا صاغية. ومنذ ذلك الحين، انعكس الوضع فعلا. فقدرتي على إنجاز المهمات بشكل مستقل تضاءلت إلى حد بعيد، لأنني استهدفت قضايا كبرى من جهة، ولأنني لم أعد اللاعب الوحيد في الميدان، من جهة أخرى. ومع ذلك، فقد اكتسبت قوة قادرة على الحشد والتعبئة. إذ إن بمقدوري دفع الأمور قدما عبر أخذ زمام المبادرة، أو من خلال مجرد المشاركة. الأمر الذي يتيح لي صياغة سياسة واتخاذ موقف من القضايا بشكل أفضل من الأيام المبكرة.

أود توضيح موقفي. هدفي هو جعل العالم مكانا أفضل حالا. وليس ثمة ما هو غير عادي في ذلك. فالعديد من الأشخاص يشاركونني طموحي والعمل لتحقيقه بغيرية أكبر. لكن ما يميزني أنني قادر على فعل ذلك على نطاق أوسع مقارنة بالآخرين. حين كان برانكو كرفينكوفسكي رئيسا لوزراء مقدونيا، وصفني ذات مرة بأنني رجل دولة دون دولة: «للدول مصالح لكن ليس لها مبادئ، وأنت لديك مبادئ لكن دون مصالح». تعجبني هذه الصيغة، وأحاول تحقيقها عمليا. فالعالم في حاجة ملحة لرجال دولة لا ينتمون إلى دولة.

تملأ الشكوك مجتمعنا في أولئك الذين يزعمون الفضيلة، وله ما يبرر ذلك. فالعديد من الأغنياء الذين يقيمون مؤسسات تحركهم دوافع خفية لإقامتها. وأحب أن أعتقد بأنني مختلف. فالقدرة على فعل ما هو صواب ميزة نادرة، وممارسة هذه الميزة مكافأة مجزية. لكنني أجيب دوما من يضع دوافعي موضع الشك والمساءلة بأن له الحق في ذلك. وحين أزعم بأنني نزيه لا غرض لي، فإن عبء تقديم الدليل يقع على عاتقي.

بوصفي رجل دولة لا ينتمي لأي دولة، أواجه عددا من العقبات والعراقيل. أولا، لست حياديا منزها عن الأغراض فعلا. علي الاعتراف بأن لدي رغبة في ممارسة تأثير في العالم وترضيني المشاركة في أحداث التاريخ. ثانيا، لا أملك معرفة كاملة، ولا بد أن أقع في الخطأ. لقد جمعت ثروتي في الأسواق المالية بواسطة فهم هذه الحقيقة وتصحيح أخطائي. وفي ميدان الشؤون العالمية، يؤدي الخطأ إلى تبعات أكثر ديمومة. ثالثا، أدرك أنني لم أنتخب أو أعين حارسا على المصلحة العامة: فقد لعبت هذا الدور بدافع ذاتي. ولذلك فإن من حق الناس الاشتباه بمن يتبنى سياسة لكن لا يخضع للمحاسبة والمساءلة. ومع ذلك، فإن المصالح المشتركة للبشر بحاجة ماسة إلى الرعاية، والقيام بذلك بشكل ناقص أفضل من الامتناع كلية عن المحاولة. قال لي ذات مرة سيرغيي كوفاليون، أحد الأبطال في نظري «لقد قضيت حياتي أحارب في سبيل قضايا خاسرة». كوفاليون منشق سوفييتي سابق أصبح فيما بعد «مأمور مظالم» في مجلس الدوما (الروسي) ولعب دورا مهما في إخماد حرب الشيشان الأولى. أحاول أن أقتدي به. في الأسواق المالية، أتخذ مواقف في سبيل تحقيق النجاح. في الميدان الاجتماعي، أتخذ مواقف أؤمن بها بغض النظر عن النجاح والفشل. هذا هو الفرق بين الأسواق المالية التي لا تحكمها الاعتبارات الأخلاقية والمجال الاجتماعي حيث يجب أن تلعب الأخلاق دورا.

تجاوزت الآن الخامسة والسبعين، وأفق العمر يقصر. لذلك، يجب أن أميز بين ما آمل بتحقيقه في حياتي والرسالة التي تؤديها شبكة مؤسساتي بعد الرحيل. أجد نفسي محجما عن تحديد جدول أعمالي لأنني راغب في الحفاظ عليه مفتوح النهاية، لكن يجب أن أبدأ بتحديد جدول أعمال مؤسساتي لأنني لن أتمكن من القيام بذلك فيما بعد.

لقد ساعدني هذا الكتاب على توضيح جدول أعمالي. في بعض الأحيان أرى الأمور بوضوح، أستطيع خلالها اتخاذ قرارات حاسمة. حدث ذلك مرات عديدة في حياتي المهنية (المالية). أما أشهر مثال فهو، حين أسهمت في إفلاس بنك إنكلترا. في حين تجسد الأعمال الخيرية والحياة العامة مثالا آخر. وتبرز في هذا السياق قرارات إنشاء شبكة من مؤسسات المجتمع المفتوح عندما انهار الاتحاد السوفييتي ومعارضة إعادة انتخاب الرئيس بوش. حين بدأت تأليف هذا الكتاب لم أتمكن من رؤية الأشياء بوضوح: وهذا واحد من الأسباب التي دفعتني لتأليفه. لكن بحلول الوقت الذي أنهيت فيه كتابته، شعرت بأنني أمر بمثل تلك اللحظات مرة أخرى. أدرك ما ينبغي عمله وأنا على استعداد لذلك، حتى لو كان يعني خوض معارك خاسرة. آمل، بل أطمح، أن يشعر القراء بالإحساس ذاته.

طورت فلسفة لعبت دورا محوريا في حياتي. حيث اهتديت بها في جمع المال وإنفاقه، على الرغم من أنها لا تتعلق بالمال. أعرف مدى أهمية تلك الفلسفة بالنسبة لي شخصيا، لكنني مازلت في طور اكتشاف مدى أهميتها بالنسبة للآخرين. هذه هي الأولوية الآن ولربما يكون الكتاب آخر جهد أبذله في هذا الصدد.

من خلال ترجمة فلسفتي إلى جدول أعمال سياسي، أستطيع تحديد هدفي باعتباره مجتمعا عالميا مفتوحا. وأنا أسعى إليه على مستويين اثنين: أحدهما يتصل بالنظام العالمي، والآخر يتعلق بالنظام السائد في بلدان العالم كل على حدة.

أجد النظام العالمي محبطا كـ «أجندة» عملية. فهو يشمل أفكارا عظيمة وكلمات عديدة طنانة، لكن دون تأثير كبير. جعجعة دون طحن. اعتادت مؤسساتي على إنجاز الأعمال، ولذلك أجد الأقوال وحدها عديمة الفائدة. إذ يتوجب فعل الكثير لتعزيز المجتمعات المفتوحة في بلدان العالم. والظروف ليست ملائمة دوما، لكن حين تلوح الفرصة بين الحين والآخر أحب أن أنتهزها لبدء العمل.

ينبغي أن أفسر ما أعنيه بالمجتمع العالمي المفتوح. أشدد على أنه لا يعني إنشاء حكومة عالمية. فالحكومات بطبيعتها تتدخل في حرية الأفراد. وحين تتوفر بدائل عديدة يستطيع الأفراد اختيار البلدان التي يريدون الهجرة إليها؛ لكن الحكومة العالمية ستكون- بالتعريف تقريبا- قمعية واستبدادية. أقصد بالتحديد سيادة القانون الدولي. فالنظام الدولي السائد غير مرض وغير كاف. المحافظون الجدد على صواب في هذه النقطة: العلاقات الدولية تخضع لحكم القوة لا حكم القانون. يجب تغيير ذلك: يجب تطبيق القانون الدولي. وهذا يتطلب مؤسسات دولية أشد قوة وفاعلية مما لدينا الآن. ومن الواضح أننا بحاجة إلى محكمة الجنايات الدولية: لكننا نحتاج أيضا إلى مؤسسات أخرى من طبيعة مختلفة. منظمة التجارة العالمية مثال جيد في هذا السياق لأنها تملك آلية تطبيق فعالة. لقد تعرضت المنظمة إلى انتقاد عنيف بسبب ظلمها للبلدان النامية، وهذا يجب معالجته عبر تغيير القواعد والأنظمة: لكن بنيتها ذاتها يمكن أن تكون نموذجا يحتذى.

ينبغي على المجتمع العالمي المفتوح الاعتراف بأن الأنظمة والقواعد جميعا تفتقد الكمال وعرضة للتغيير والتحسين. نحن بحاجة أيضا إلى أنظمة وقواعد لتغيير الأنظمة والقواعد، لكن لا يجب بالضرورة قوننتها

لأن ذلك قد يؤدي إلى مجادلات واعتراضات لا نهاية لها حول الكلمات والألفاظ. لقد خبرنا مثل هذه الحالة في الجمعية العامة للأمم المتحدة. لندع الاستخدام يقرر القواعد والأنظمة - هنالك الكثير مما يمكن قوله حول قانون مشترك في العلاقات الدولية.

قدمت وصفا لإطار المجتمع المفتوح. وهو يحتاج أيضا إلى محتوى ومضمون. هنا، أرفض اقتراح وصفة صالحة لكل زمان ومكان، لأن على كل مجتمع وكل جيل تحديد معنى المجتمع المفتوح بالنسبة له. أما الشكل السائد من العولمة فيفتقد التوازن. لقد أصبحت الأسواق، خصوصا المالية، عالمية. لكن المؤسسات التي يحتاج إليها المجتمع من أجل ازدهاره، أو حتى بقائه، ليست كذلك. فالترتيبات السياسية مؤسسة على سيادة الدول: وهي ليست كافية لرعاية المصالح الجمعية للبشر، مثل السلام والأمن والبيئة والعدالة الاجتماعية، وحتى استقرار الأسواق المالية.

السيادة مفهوم ينطوي على مفارقة تاريخية: فهي موروثة من العصر الذي كان فيه الملوك يحكمون رعاياهم. عندما اندلعت الثورة الفرنسية، ضربت عنق الملك، وانتقلت السيادة على الدولة إلى الشعب. ومع أن من الطوباوية استبدال سيادة الشعب بشيء آخر، فإن ذلك المبدأ، لوحده، لا يكفي لعالم اليوم الذي تزداد أجزاؤه اعتمادا على بعضها بعضا باطراد. هنالك العديد من المشاغل والهموم التي تتعدى الحدود الوطنية. على سبيل المثال، نواجه أزمة طاقة عالمية. والحكام الوطنيون يسيئون استخدام سلطتهم داخل حدودهم الوطنية. وحين يصل الانتهاك إلى نقطة تنتفي فيها البدائل الأخرى، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية التدخل. هذه هي الحالة التي دعاها كارل بوبر الهندسة الاجتماعية التدريجية، وأنا على استعداد للانخراط فيها شخصيا ومن خلال مؤسساتي.

أنا منخرط دوما في عدد كبير من المشروعات، والقائمة تتغير دائما. بعضها ينجح وغيرها يفشل. وأميل إلى المشاركة في المشروعات التي تحقق تقدما ذاتيا والابتعاد عن تلك التي تحتاج إلى الكثير من الدفع والدعم. على سبيل المثال، قدمت الدعم لمبادرة «مجتمع الديمقراطيات» منذ أن أطلقها «إعلان وارسو» عام 2000، لأنني أسهمت في صياغة مبادئها، لكنها كمشروع للمؤسسات، ظلت برأيي هامشية على الدوام. وبعد المؤتمر الذي انعقد في تشيلي عام 2005، وانحصرت منجزاته في الشعارات والكلام، كنت أميل إلى التخلي عنها، لكن بعد إنشاء مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لربما يكون لها مستقبل. وبالمقابل، تطورت حملة «انشر ما تدفع» التي أطلقت عام 2002، إلى حركة ناجحة ضد إساءة استخدام عائدات الموارد الطبيعية وشاركت فيها مشاركة فعالة.

ساعدني تأليف الكتاب على ترسيخ عدد من الأولويات المستقبلية. بعضها مختلف اختلافا بينا عن أنشطتنا السابقة. وعملت على تحديد مشكلتين اثنتين تعرضان بقاءنا للخطر:أزمة الطاقة العالمية وانتشار الأسلحة النووية. بالنسبة للمشكلة الأولى، نحن على شفا التعامل مع لعنة موارد ومواجهة الاحتباس الحراري. والسياسة الروسية القائمة على استخدام عقود الغاز المصدر إلى البلدان المجاورة وتحويل العائدات العامة كما هو مفروض إلى أرباح خاصة تشكل مجال اهتمام وقلق على نحو خاص. وبالمقابل، كان مجال انتشار الأسلحة النووية خارج إطار نشاطات مؤسساتي كلية. ولا أعرف ما الذي نستطيع فعله إزاء هذه المشكلة، لكننا لا نستطيع تجاهلها.

العقبة الرئيسة أمام إقامة نظام عالمي مستقر وعادل هي الولايات المتحدة. وهذا حكم قاس ـ في الحقيقة، مؤلم بالنسبة لي ـ لكنني مقتنع بصوابيته لسوء الحظ. فالولايات المتحدة مستمرة في وضع أجندة للعالم على الرغم من خسارة نفوذها وتأثيرها منذ الحادي عشر من سبتمبر، وادارة بوش تضع الأجندة الخاطئة ـ فهي قومانية إذا جاز التعبير: تشدد على استخدام القوة وتجاهل المشكلات العالمية التي يتطلب حلها تعاونا دوليا. أما باقي بلدان العالم «فترقص» على اللحن الذي تعزفه الولايات المتحدة. وإذا استمر ذلك مدة طويلة فسوف نواجه اختطار تدمير حضارتنا. إن تغيير موقف وسياسات الولايات المتحدة يبقى متربعا على قمة أولوياتي.

أصبحت المهمة أكثر تعقيدا منذ انتخابات عام 2004، ولقد شكل ذلك مصدرا للارتباك والتشوش حين جلست لأكتب هذا المؤلف. إذ لم تعد المسألة متعلقة بإبعاد الرئيس بوش عن البيت الأبيض: بل إن الأمر يتطلب إعادة التفكير بدور أمريكا في العالم. كما لم يعد كافيا التحول إلى سياسات الإدارات السابقة: بل يجب أن تغير أمريكا موقفها بشكل جوهري. والعملية ينبغي أن تبدأ بالاعتراف بأن الحرب على الإرهاب استعارة مجازية مغلوطة. فمن المقبول به الآن أن غزو العراق كان خطأ فادحا، لكن الحرب على الإرهاب تبقى السياسة المقبولة عموما.

إن تغيير المواقف والسلوك لا يمكن تحقيقه بمجرد مساعدة الحزب الديمقراطي في انتخابات عامي 2006 و2008، لأن الديمقراطيين لم يظهروا أي علامة دالة على الانخراط في عملية إعادة تفكير عميقة. بل

على العكس، فقد أرعبت الديمقراطيين تهمة الجمهوريين باللين والضعف في شؤون الدفاع، وشغلهم هاجس التصميم على التفوق على الجمهوريين في الحرب على الإرهاب. ومع ذلك، أظن أن من المهم للحزب الديمقراطي السيطرة على مجلس النواب في انتخابات عام 2006. إذ يمكن لمجلس نواب يسيطر عليه الديمقراطيون أن يكشف آثام وأخطاء إدارة بوش التي يجري التستر عليها حاليا.

وبسبب طريقة توزيع الدوائر الانتخابية للكونغرس، لن تكون السيطرة عليه مهمة سهلة على الرغم من انقلاب الرأي العام على إدارة بوش. علاوة على ذلك، يحظى الحزب الجمهوري بدعم حركة محافظة جيدة التمويل. وتمتلك اللجنة الوطنية الجمهورية «ماكينة» انتخابية متفوقة بمراحل على «ماكينة» اللجنة الوطنية الديمقراطية. وهناك حاجة ملحة لتقوية الحزب الديمقراطي من أجل تحسين مستوى أدائه. القيود المالية التي فرضها «قانون ماكين ـ فينغولد» تجعل ذلك عملية صعبة. وسوف تتمتع اللجنة الوطنية الجمهورية بأفضلية مستمرة لأنها بنت «ماكينتها» الانتخابية قبل تطبيق تلك القيود.

يجب أن يكون الهدف النهائي استرداد الحزب الجمهوري من قبضة المحافظين والمتطرفين الدينيين الذين يسيطرون عليه الآن ـ والديمقراطية الأمريكية قائمة على حزبين اثنين يتنافسان على أصوات الناخبين في الوسط. ويضعف النظام حين يستولي المتطرفون على الحزب الجمهوري. فإذا أردنا استعادة التوازن، ينبغي إلحاق الهزيمة بالمتطرفين. ولسوف يتحقق ذلك بانتصار ديمقراطي مدو في انتخابات عام 2006.

لا اشعر بالارتياح عند الانخراط في السياسة الحزبية، خصوصا وان الحزب الديمقراطي لا يمثل السياسات التي أنادي بها: وفي الحقيقة لو فعل ذلك لن ينجح في الانتخابات. أفضل أن أسمو على السياسة. لكن أشعر بواجب دعم الحزب الديمقراطي حتى استرداد الحزب الجمهوري من سيطرة المتطرفين. كما أرغب في دعم المؤسسات الاستشارية التي يمكن أن توفر ثقلا مقابلا للحركة المحافظة. لكنني لا أريد أن أصبح صورة مرآوية. فإذا شكلت الحركة المحافظة تهديدا للمجتمع المفتوح، فإن حركة تقدمية تستخدم الأساليب ذاتها سوف تعزز وتفاقم هذا التهديد. لكن الحركة المحافظة قد أثبتت أنها شديدة الفعالية. فكيف يمكن موازنتها بثقل مقابل يماثلها في الفاعلية ويلتزم بمبادئ المجتمع المفتوح؟ تلك هي المشكلة التي تحيرني.

توكيدي على دور الولايات المتحدة كمصدر للاستقرار في العالم وكحامية لحضارتنا قد جرت المبالغة فيه إلى حد ما نتيجة اعتبارات شخصية. لقد اخترت الولايات المتحدة وطنا لي، ولذلك فإن من مصلحتي تبرير اختياري. علاوة على أنني ملتزم بتبني وجهة نظر أمريكية عند محاولة التأثير في السياسة الأمريكية. لكنني أوروبي أيضا. واخفاق الولايات المتحدة في ممارسة النوع الصائب من القيادة دفعني إلى الاعتقاد بأن بمقدور أوروبا لعب دور أكثر أهمية. وإذا ما فعلت ذلك، يمكن أن تجسد نموذجا تستطيع أمريكا أن تحتذيه. ولربما حان الوقت لإطلاق مؤسسة أوروبية للمجتمع المفتوح. وأنا أعمل أيضا على إنشاء صندوق ثقافي عربي. ويمكن للغة المشتركة أن تقوي لحمة البلدان التي تواجه خطر التمزق والتفكك نتيجة الصراعات الطائفية، وبمقدور الثقافة

أن تشكل ثقلا مقابلا للتطرف في الإسلام. ومن نافل القول إن المبادرتين الأوروبية والعربية يجب أن تحظى بالرعاية والقادة على المستوى المحلي. ويمكن لمؤسستي أن توفر الحافز المحرك والتمويل في البداية فقط.

التدهور الحاد الذي أصاب قوة ونفوذ الولايات المتحدة جعل العالم أكثر اضطرابا وبعدا عن الاستقرار. فأنا راع وداعم لـ «مجموعة الأزمات الدولية» التي تتمثل مهمتها في توقع الأزمات قبل حدوثها، إضافة إلى تحليلها واقتراح الحلول المناسبة. المشهد محتشد بالأزمات الناشئة. ويقلقني على وجه الخصوص الاتجاه الذي تتبعه روسيا ويزداد سلطوية وعنادا. نجحت في تصفية أنشطتي ومؤسستي في روسيا في الوقت المناسب فتجنبت المضايقات، لكنني ملتزم بإبقاء شعلة الحرية مضيئة هناك. وأنا على استعداد أيضا لبذل ما أستطيع من جهد لمساعدة البلدان المجاورة التي تمكنت من تنظيم انتخابات حرة للحفاظ على استقلالها عن روسيا.

في البداية، لم أكن راغبا بأن تبقى مؤسساتي بعد رحيلي. فلدي تحفظات عميقة على الأعمال الخيرية لأنها تناقض جوهر الطبيعة البشرية. فنحن أنانيون بطبعنا، لكن يفترض بالمحسنين أن يتصرفوا بغيرية؛ وهذا يحفز ظهور جميع أنواع التناقضات إضافة إلى نزعة نحو النفاق. شعرت بأنني، كمؤسس، في موقع أفضل يؤهلني لحماية المؤسسة من الشراك المنصوبة مقارنة بحالي لو كنت رئيسا لمجلس الإدارة حيث توجهني المسؤوليات المؤسسية.

لكنني غيرت رأيي. وشعرت بأنني سأكون أنانيا لو سمحت بأن تموت المؤسسة معي. فعلى الرغم من كل شيء، يكرس العديد من الأشخاص

حياتهم للمؤسسة. فلماذا ينتهي عملهم بموتي؟ لكن ذلك لم يكن السبب الحاسم، لأنني أعتقد أن من الواجب على كادر المؤسسة خدمة رسالتها، وليس العكس. وأدركت بأن لها رسالة ينبغي أن تتحقق دون وجودي. الرسالة هي دعم المجتمع المدني في مراقبته لأداء الحكومات. تلك هي وظيفة جوهرية للمجتمع المدني في الأنظمة الديمقراطية، لكن يصعب الحصول على الدعم لها من المحسنين الآخرين، خصوصا في البلدان الأقل تطورا. اكتسبت هذه الرؤية من جنوب إفريقيا، حيث تمتع الحزب الحاكم بأغلبية مطلقة؛ ومع ذلك، فإن شروط المجتمع المفتوح تحافظ عليها سلطة قضائية مستقلة ومجتمع مدني على استعداد لمحاسبة الحكومة. وبالتوازي مع المجتمع المدني، يجب على المؤسسة أيضا مساعدة الحكومات في بناء طاقاتها وقدراتها. تلك مبادرة آمل أن أطلقها خلال حياتي.

وفيما وراء هذين النشاطين، آمل أن تستمر المؤسسات في الانخراط في العديد غيرها. ولأنني أريد أن تبقى (المؤسسات) متمتعة بروح المبادرة والمغامرة كما هي الآن، لسوف أمتنع عن تحديد مدى أنشطتها مسبقا. قبل أن أبدأ كتابة هذا المؤلف، لم أكن أعرف بأنني سأركز على الطاقة العالمية: فكيف لي أن أتوقع النشاط الذي يجب أن تركز عليه المؤسسة حين أغادر هذه الدنيا؟

مقدمة

نظرا لأنني احتفلت مؤخرا بعيد ميلادي الخامس والسبعين، أشعر بأن هذا هو الوقت المناسب للتأمل والتفكير. أمضيت حياة متخمة بالنشاط ومترعة الإثارة. لدي الكثير من الذكريات الممتعة لأسترجعها، لكن حياتي لم تنقض بعد، ولست مستعدا لكتابة مذكراتي الآن. وعلى أية حال، لست بارعا في كتابتها. فأنا أعاني من ذاكرة سيئة لأحداث الماضي. وأحب أن أقول على سبيل الدعابة إنني لا أتذكر سوى المستقبل! لقد مرت حياتي بمراحل عديدة، غرقت حتى الأذنين بنشاطات وأحداث كل منها. ولأنني الآن في مرحلة أخرى، يصعب علي استعادة وإعادة تشكيل المراحل السابقة، ولا أرغب حقا بذلك. فما زلت أفضل النظر إلى الأمام بدلا من الالتفات إلى الوراء.

شهدت تحولا فكريا على الصعيد النظري المجرد، والأحداث الواقعية المتعينة لا تهمني إلا بقدر ما توفره من تجربة أو رؤية وثيقة الصلة بحياتي. من اللافت عدد الأحداث التي مرت بي دون أن تترك أثرا كبيرا. لم أجمع الوثائق الضرورية التي قد تساعد في إنعاش ذاكرتي أو توفر المادة الخام اللازمة لكاتب السيرة الذاتية. اتخذت ذلك القرار حوالي عام 1984، حين أنشأت مؤسسة في هنغاريا لدعم المجتمع المدني في مواجهة النظام الشيوعي. وكان العاملون في/ أو حول المؤسسة يواجهون أخطارا جمة، وشعرت أنها لهم وليست لي. وأسهم هذا الموقف في نجاح المؤسسة. وأحس الآن بالندم لأنني لم أحتفظ بـ «أرشيف». لأن شبكة المؤسسة تنامت في

الحجم وزادت في الأهمية إلى حد تستحق فيه أن توثق بالشكل المناسب. لكنه كان القرار الصائب آنذاك.

أنوي، بدلا من كتابة مذكراتي، شرح وتطوير الإطار المفهومي الذي استهديت بهديه طيلة حياتي. ونظرا لأن الأفكار النظرية المجردة صعبة النقل، لسوف أتخذ مقاربة السيرة الذاتية. ولهذه المقاربة ميزة كبرى. إذ لن أتمكن من تجنب التباهي بمنجزاتي: أما في الكتابة بأسلوب السيرة الذاتية، فلن يقوم أحد بالمهمة نيابة عني.

حين أتحدث عن شرح وتفسير وتطوير أفكاري، أستهدف غايتين مميزتين اثنتين. أعتقد ـ خطأ أو صوابا ـ بأنني اكتسبت بعض الرؤى المهمة، وأنا متلهف على تقاسمها مع الآخرين. في الوقت ذاته، أواجه الآن قضايا لا يوجد ما يوازيها في الماضي، وأشعر بالحاجة لفهمها بشكل أفضل. الأمر الذي يتطلب دراسة المشكلات الراهنة ومراجعة وتنقيح وتطوير الإطار الذي أستخدمه. في الماضي، استخدمت إطاري المفهومي كمرشد للعمل والفعل. أما الآن، وقد بلغت الخامسة والسبعين، أصبح مدى مزيد من العمل محدودا. وأود أن يكون هذا الكتاب بمثابة مرشد هاد لا لأستخدمه أنا وحدي بل يمكن للآخرين استخدامه في مسعاهم لتحسين حال العالم.

المشكلات التي تشغلني اليوم تشمل الحرب على الإرهاب، وكيفية التعامل مع أمثال صدام حسين، وتعزيز التطوير الديمقراطي، وتقليص حدة الفقر، والاحتباس الحراري، وانتشار الأسلحة النووية. بالنسبة لبعض هذه المشكلات، أرى حلولا محتملة. أما غيرها فيصيبني بإحباط شديد.

خيبة الأمل الكبرى التي أصابتني أتت من التأويلات المغلوطة الأساسية التي سادت في الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة. فقد لعب سوء الفهم والتأويلات المغلوطة دورا بارزا في نظرتي إلى العالم. وأعدها عوامل سببية في تشكيل مسار التاريخ. كما أعد المجتمع المفتوح شكلا مرغوبا للتنظيم الاجتماعي بسبب قدرته على تصحيح سوء الفهم والتأويلات المغلوطة. كيف أصبح أقدم وأنجح المجتمعات المفتوحة ضحية للتأويلات المغلوطة؟

في كتابي الأخير «فقاعة التفوق الأمريكي»، حاولت وضع اللوم على عاتق إدارة بوش. ودعوت الحرب على الإرهاب وغزو العراق انحرافين ضلاليين مؤقتين يمكن تصحيحهما في الانتخابات التالية. لكن أعيد انتخاب الرئيس بوش. ويجب الآن أن «أحفر» مسافة أعمق وأستكشف الخطأ في المجتمع الأمريكي المعاصر. وهذا ما أنوي فعله في هذا الكتاب.

تقوم حجتي على أن أمريكا أصبحت مجتمعا «سعيدا وقانعا وراضيا» وغير مستعد لمواجهة الواقع المرير وحقيقته المرة. لهذا السبب أمكن لإدارة بوش تضليل عامة الأمريكيين بشكل خطير. وحتى يصبح من الممكن تغيير هذا الموقف «السعيد والقانع»، فإن من المقدر على الولايات المتحدة خسارة موقعها المهيمن في العالم. ولسوف تبرز عواقب وخيمة لا تؤثر في أمريكا وحدها بل تتسع لتشمل العالم أيضا.

ولإثبات حجتي، يجب أن أبدأ من العمق عبر استكشاف العلاقة بين الفكر والواقع. ولسوف تكون المناقشة نظرية ومجردة وفلسفية. لكن إذا كنت مصيبا في القول إن سوء الفهم والتأويل المغلوط يلعبان دورا

بارزا في التاريخ. فمن المتعذر علي تجنبه. أكتفي بالتوكيد على أن فهمنا للواقع يتأصل فيه النقص والقصور وأن جميع البنى الإنسانية تعاني من شروخ وعيوب بطريقة أو بأخرى. المجتمعات المفتوحة تقر بأننا بشر غير معصومين، في حين تنكر المجتمعات المغلقة هذه الحقيقة. أمريكا مجتمع مفتوح، لكن الشعب الأمريكي ليس متضلعا من الفلسفة ولا يفهم تماما مبادئ المجتمع المفتوح. لهذا يسهل تضليله وخداعه. ولإثبات هذه الحجة يجب أن أشرح مفهوم المجتمع المفتوح.

حاولت أن أجعل المناقشة الفلسفية في الجزء الأول سهلة القراءة ميسرة الفهم بقدر المستطاع، الأمر الذي يساعدني على إثبات الحجج التي أقدمها في الجزء الثاني. على سبيل المثال، أؤكد أن الحقيقة ليست واضحة وجلية وبديهية بالقدر الذي ظنه الآباء المؤسسون حين وقعوا على إعلان الاستقلال. فقد اكتشفنا منذ ذلك الحين أن من الممكن التلاعب بالحقيقة. وفي سبيل المثابرة على السعي إليها يجب أن ندرك أن الاستعارات المجازية المغلوطة والتأويلات الخاطئة الأخرى يمكن أن تفرز عواقب وخيمة وتبعات معاكسة غير مقصودة. الوعي غائب عن شرائح عريضة من الناخبين. وعلى غير المهتمين بهذه الحجة الانتقال مباشرة إلى الجزء الثاني من الكتاب.

في الجزء الثاني، قمت بالتصدي لما أعده أكثر المشكلات إلحاحا في اللحظة التاريخية الراهنة: الأخطار الداهمة التي تهدد حاليا أمريكا كمجتمع مفتوح؛ إخفاقات الاتحاد الأوروبي كمجتمع مفتوح؛ الصعوبات التي تجابه نشر الديمقراطية؛ الافتقار إلى مجتمع دولي شرعي قادر على ممارسة مسؤوليته وتوفير الحماية؛ أزمة الطاقة العالمية؛ انتشار الأسلحة

النووية. لا أستطيع الزعم بصوابية آرائي حول هذه الموضوعات مثلما أفعل فيما يتعلق بالإطار المفهومي. لأن ذلك سيبطل صحة الإطار. ولا يمكنني - كمشارك- تجنب تأثير أحكامي المسبقة المتحيزة. فقد تبدى هذا الانحياز بجلاء في اختيار المجالات الإشكالية.

أعرض هنا موجزا سريعا للحجة الرئيسة في الجزء الثاني: لقد سقطت أمريكا في أيدي منظرين إيديولوجيين متطرفين يقودهم نائب الرئيس تشيني ووزير الدفاع رمسفيلد، اللذين يعتقدان بإمكانية التلاعب بالحقيقة واستغلالها بشكل ناجح. ونجح الاثنان فعلا في استغلال رئيس اهتدى وجدد إيمانه، وجماهير راضية وقانعة وسعيدة. لكن ثمة حقيقة واقعية تتجاوز مدى فهم تشيني ورمسفيلد جعلت سياستهما تفرز نتائج عكسية. أما السبب الجذري للمشكلة فهو استعارة مجازية مغلوطة ومزيفة: الحرب على الإرهاب. فقد ألحقت ضررا كبيرا بموقفنا في العالم وعرضت للخطر مجتمعنا المفتوح في الداخل: ومع ذلك، ما تزال تحظى بالقبول بوصفها ردا طبيعيا على الحادي عشر من سبتمبر. أوردت تفاصيل الضرر، وقدمت الحجة على أنه ذاتي أوقعناه بأنفسنا على أنفسنا نتيجة التشبث العنيد بسوء تفسير الواقع الحقيقي. ولا يمكن أن نبدأ بإصلاح الضرر حتى ندحض الاستعارة المجازية المغلوطة للحرب على الإرهاب. علينا ألا نكتفي بالعودة إلى السياسات التي اتبعناها قبل الحادي عشر من سبتمبر. إذ يجب أن ندرك أننا، كقوة مهيمنة في العالم، نحمل مسؤولية خاصة. فبالإضافة إلى حماية مصالحنا القومية، ينبغي أن نأخذ زمام القيادة في حماية المصالح المشتركة للبشر (أعرض ما يستلزمه ذلك بشيء من التفصيل).

لقد تعاظمت وتراكمت قدرة البشر على التحكم بالطبيعة، بينما تراجعت مقدرتهم على حكم أنفسهم. ولا يوجد بلد آخر يمكن أن يحل محل الولايات المتحدة في المستقبل المنظور. فإن أخفقت في تجسيد النوع الصحيح من الزعامة فقد تدمر حضارتنا ذاتها. تلك هي الحقيقة المرة التي تواجهنا.

الجزء الأول

الإطار المفهومي

-1-
الفكر والواقع

علاقتنا بالواقع أشد تعقيدا مما نظن وندرك. وهذا يصدق على البشر عموما. والمجتمع الأمريكي على وجه الخصوص يعاني من بعض النواقص والعيوب المحددة في موقفه من الواقع. ولسوف أناقش المشكلة العالمية الشاملة في الجزء الأول من الكتاب. والمشكلات المحددة التي تواجه المجتمع الأمريكي المعاصر في الجزء الثاني.

التفكير كجزء من الواقع

أعني بالواقع كل شيء موجود أو حادث فعلا. وجميع البشر الواعين، وأفكارهم وأفعالهم، جزء من الواقع أيضا. ولهذه الحقيقة، حيث يشكل تفكيرنا جزءا مما نفكر فيه، مضامين واسعة المدى ومقتضيات بالغة التأثير فيما يتعلق بتفكيرنا وبالواقع كليهما. فهي تضع عقبات كأداء أمام فهم الواقع، كما تجعله مختلفا عن فهمنا له. هذا التمييز الأخير لا ينطبق بالضرورة على أشكال الواقع الحقيقي كلها. فبعض جوانبه تسمح لنا باكتساب المعرفة، في حين أن بعضها الآخر لا يستجيب بسهولة للفهم النزيه المتجرد عن الأهواء. والواقع ككل ينتمي إلى هذه الفئة. والخط الفاصل بين ما يمكن/ وما لا يمكن معرفته بالضبط يعد من الأشياء التي يتعذر معرفتها. الأسلوب العلمي يستمر في اختراق هذه المجالات التي عدت سابقا حصينة ومنيعة ضد الاختراق. على سبيل المثال، كان الوعي ينتمي سابقا إلى مجال الفلسفة، لكنه أصبح الآن موضوعا للبحث العلمي.

المعرفة تمثلها العبارات الصادقة. ووفقا لنظرية تطابق الحقيقة مع الواقع، تعد العبارات صادقة وصحيحة إذا اتصلت بالحقائق. ومن أجل ترسيخ الصلة (بينها)، ينبغي على الحقائق والعبارات المعبرة عنها أن تكون مستقلة عن بعضها بعضا. هذا هو المطلب الذي لا يمكن تحقيقه حين يكون تفكيرنا جزءا مما نفكر فيه. ولا تظهر هذه الحالة المعقدة في كل جانب من جوانب الواقع. فحركة الأجرام السماوية (ووضع الزواحف للبيض مثلا) تحدث بمعزل عن رأينا وتفكيرنا بها. فهي أغراض للمعرفة.

لا ينطبق الأمر ذاته على الحالة التي نفكر فيها بالواقع ككل. أو الظواهر التي يسهم فيها البشر. فحين نشارك في الأحداث التي نفكر بها، تتفاقم التعقيدات وتتعاظم. إذ لا يقتصر الأمر على أن معرفتنا ناقصة، بل يصبح ـ وهذا هو الأهم ـ فهمنا الناقص والقاصر، أو عدم عصمتنا، جزءا من الواقع.

لا يمكن أن نعتمد على المعرفة وحدها عند اتخاذ القرار. فالواقع ليس مستقلا بل هو متوقف على قراراتنا. نتيجة لذلك، لا يمكن لقراراتنا أن تتطابق مع ما قد نفعله إذا امتلكنا جميع الحقائق ذات الصلة. بكلمات أخرى، لا يعد سلوكنا عقلانيا برمته. لكن هذه الطريقة في التعبير عن المسألة ليست سوى تشويه وتحريف لما يمكن للعقل البشري أن ينجزه. فهي تفترض إمكانية تأسيس القرارات - من حيث المبدأ - على أخذ جميع الحقائق ذات الصلة بعين الاعتبار. وهذا تشويه متجذر في عمق الطريقة التي ننظر عبرها إلى علاقتنا بالواقع. فمجرد حقيقة أننا نتحدث عن العلاقة بين الفكر والواقع تتضمن أن تفكيرنا منفصل إلى حد ما عما نفكر فيه. لكن الأمر ليس كذلك. فالعلاقة بين الفكر والواقع ليست قائمة

بين كيانين منفصلين بل بين جزء وكل. وليس من المنطقي الاعتقاد بأن بمقدورنا اكتساب معرفة موضوعية ونزيهة ومجردة لشيء ننتمي إليه، أو تأسيس قراراتنا على تلك المعرفة. ومع ذلك فإن هذا الاعتقاد شائع ومنتشر على نطاق واسع.

لقد أصبحنا نفكر بالواقع كشيء مستقل عن تفكيرنا، بمعنى أن الواقع قابع هناك في انتظار فهمه، وفهمه عبارة عن إيجاد صورة تتطابق معه في أذهاننا. هذا الرأي تعبر عنه نظرية تطابق الحقيقة (مع الواقع)*. وحين يكون الفكر والواقع منفصلين يمكن صياغة العبارات التي تتطابق مع الحقائق. لنفكر على سبيل المثال بهذه العبارة: «السماء تمطر». إنها عبارة صادقة وصحيحة، تعبر عن بعض ـ وليس كل ـ جوانب الواقع. وحين يشكل تفكيرنا جزءا من الواقع الذي نفكر فيه، يحدث شرخ في الانفصال بين الفكر والواقع. وبدلا من الصلة الأحادية الاتجاه بين العبارات وبين الحقائق، هنالك علاقة اتصالية ثنائية الاتجاه. الآن، لنفكر بالعبارة التالية: «أنت عدوي». ما أقوله قد يؤثر فيما تشعر به. ولربما تتصل العبارة بحقيقة ما، لكن الصلة لا تشير بدلالاتها إلى المعرفة، بسبب الاتجاه الثنائي في العلاقة. فلربما حولتك إلى عدو بدلا من مجرد الإقرار السلبي بأنك عدوي. لا يمكن معرفة الحقيقة لأنها متوقفة على ما نعتقده.

* تعرّف نظرية تطابق الحقيقة (مع الواقع)، في أكثر أشكالها صرامة، الحقيقة بأنها تطابق بنيوي بين ما هو صادق (معتقد، حكم، اقتراح، عبارة، جملة..) وما يجعله صادقا (حدث، حقيقة، حالة، وضع..). وبسبب الصعوبات التي تعترض مثل هذه العلاقة، كثيرا ما تتراخى النظرية لتصل إلى حد القول إن ما هو صادق هو صادق لوجود علاقة ذات صلة، دون أي تطابق بنيوي. وفي النسخة الأضعف (التي تبناها أرسطو) تصبح العبارة الصادقة هي تلك التي تصف الأشياء كما هي! ولربما لا تستطيع نظرية تطابق الحقيقة سوى تقديم معيار، وليس تحليلا، للحقيقة. (م)

مما يضع العلاقة بين الفكر والواقع تحت ضوء مختلف تمام الاختلاف عن ذلك الذي اعتدنا عليه. ونظرتنا إلى العالم لن تتطابق أبدا مع العالم كما هو لأننا جزء منه. وما نفكر فيه يصبح آليا جزءا مما يجب أن نفكر فيه. كأننا في محاولة فهم العلاقة بين الفكر والواقع نسدد رميتنا على هدف متحرك. والطريقة التي ننظر عبرها إلى العالم تغير العالم. وهذا يجعل المعرفة الكاملة أمرا يتعذر الوصول إليه. ومع ذلك، يمكن تحسين فهمنا، حتى وإن لم نبلغ مرتبة الكمال**

مفهوم الانعكاس

يشكل الإقرار بأن فهمنا للعالم الذي نعيش فيه يفتقد الكمال (باختصار: غير معصوم) خطوة كبرى إلى الأمام. فبدلا من التفكير بلغة العلاقة الأحادية الاتجاه التي تتطابق/ أو لا تتطابق فيها عباراتنا مع الحقائق، نحن بحاجة إلى أن نأخذ بالحسبان صلة تسير باتجاه معاكس. فكرنا يمارس تأثيرا في العالم الذي نعيش فيه. لا تتأثر به جميع جوانب الواقع. لكن تلك المتأثرة به يمكن فهمها بشكل أفضل بلغة العلاقة الثنائية الاتجاه بين الفكر والواقع.

نحن نسعى ـ من جهة ـ إلى فهم الوضع الذي نعيش فيه: أدعو ذلك بالوظيفة المعرفية. ومن ناحية أخرى، نحن نسعى لإحداث تأثير في

** يرجى ملاحظة الفارق المميز في طريقة استخدامي لكلمتي «معرفة» و «فهم». لا أريد أن أحدد الاختلاف بينهما- لأن ذلك سيوقعني في مشكلات لا نهاية لها – لهذا سوف أشير إليه فقط. المعرفة موضوعية. أما الفهم فهو ذاتي. المعرفة متصلة بنظرية تطابق الحقيقة والمنهج العلمي: أما الفهم فهو أكثر شخصانية وانحيازا. أقول أكثر انحيازا لأن من المتعذر على المعرفة تجنب الانحياز أيضا. وحين تكون المعرفة ناقصة، علينا العودة إلى الفهم.

العالم: وأدعو ذلك بالوظيفة التشاركية. والوظيفتان تعملان في اتجاهين متعاكسين، ويمكن أن تتداخل إحداهما بالأخرى. الوظيفة المعرفية تسعى لتحسين فهمنا. أما الوظيفة التشاركية فتسعى لإحداث تأثير في العالم. وإذا اشتغلت كل وظيفة بشكل مستقل عن الأخرى، يمكنها ـ نظريا ـ أن تخدم أغراضها بصورة مثالية. وحين يقدم الواقع بشكل مستقل، يمكن لآرائنا أن تتطابق معه. وإذا اعتمدت قراراتنا على المعرفة، فسوف تتطابق النتائج مع توقعاتنا. لكن ذلك لا يحدث، لأن الوظيفتين متقاطعتان: وعند نقاط التقاطع يمكن أن تتداخل إحداهما بالأخرى. لقد أعطيت التداخل اسما: الانعكاس. وحقيقة إطلاق اسم عليه لا تعني أنني اكتشفت شيئا جديدا: فقد خضعت الظاهرة للدراسة منذ القدم تحت أسماء مختلفة.

تتميز الحالات الانعكاسية بافتقاد التطابق بين آراء المشاركين والحالة الفعلية للأمور. لنأخذ «البورصة» على سبيل المثال، حيث يشتري الناس ويبيعون الأسهم بعد توقع أسعارها المستقبلية، لكن هذه الأسعار متوقفة على توقعات المستثمرين ولا يمكن اعتبار التوقعات معرفة. ففي غياب المعرفة، يجب على المشاركين إدخال نوع من الحكم، أو الحكم المتحيز، في عملية صنع القرار. وبسبب ذلك، فإن النتائج عرضة للتباعد عن التوقعات. ومن المهم إدراك أن الانعكاس يدخل عاملا من عدم اليقين وعدم القابلية للتوقع لا في نظرة المشاركين إلى العالم فقط، بل في الواقع الذي يكافحون فيه. ويمكن للواقع أن يصبح أبعد مما هو عليه إذا أسس المشاركون قراراتهم على المعرفة وحدها.

الظروف البعيدة عن التوازن

النظرية الاقتصادية السائدة مؤسسة على افتراض السلوك العقلاني. ويتيح هذا الافتراض لعلم الاقتصاد تحديد سعر التوازن. وأؤكد أن الحالات الانعكاسية لا تنزع بالضرورة نحو التوازن: وفي الحقيقة يمكن أن تكون بعيدة كل البعد عن التوازن النظري*. ومن أجل وصف مثل هذه الحالات استخدم عبارة «الظروف البعيدة عن التوازن». في الأسواق المالية. كثيرا ما تسود الظروف البعيدة عن التوازن. لكن ليس دائما. أطبق أيضا تعبير «الظروف البعيدة عن التوازن» على الأوضاع السياسية والاجتماعية. أما متى تسود مثل هذه الظروف بالضبط فيعد سؤالا مغريا ومثيرا لم يخضع لما يكفي من الدراسة لأن مفهوم الانعكاس لم يحظ بالاعتراف عموما.

كرست جهدي لدراسة الظروف البعيدة عن التوازن في النظرية والتطبيق. وكنت قد تعرضت لها في عمر مبكر حيث احتلت ألمانيا النازية هنغاريا عام 1944. ولو لم يرتب لي والدي أمر الحصول على هوية مزورة لتعرضت للإبادة لأنني يهودي. فأي وضع سيكون أبعد عن الوضع الطبيعي؟ ثم خبرت حكم النظام السوفييتي بكل ما يسمه من غرابة وشذوذ وتجاوزات. قبل أن أغادر هنغاريا إلى لندن وألتحق

---

* في مسار هذه المناقشة. سوف أستخدم فكرة التوازن ضمن معان دلالية متنوعة. هنا. أشير إلى «توازن التوقعات العقلانية» الذي يفترض أن توقعات المشاركين في السوق (بغض النظر عن الانحرافات العشوائية) تتوافق مع نموذج يضعه الاقتصاديون. ولسوف أستخدمه لاحقا بمعنى المدركات المتصلة بالواقع الأوسع نطاقا. وألمح في مكان آخر إلى التوازن العام الذي يضمن أفضل تخصيص للموارد. في هذه المعاني كلها يمكن تحقيق التوازن. هنالك أيضا الفكرة البسيطة للسعر المتوازن الذي يوضح السوق. ذاك التوازن يسود في الأسواق التي تؤدي وظائفها بشكل جيد على الدوام.

بكلية لندن للاقتصاد. هناك، تأثرت بفلسفة كارل بوبر التي صاغت بدورها فلسفتي. وحين أصبحت مدير صندوق للتحوط، تخصصت في الظروف البعيدة عن التوازن في الأسواق المالية وجمعت ثروتي من فهمها بشكل أفضل من معظم المشاركين في السوق. أما في مجال المساعدات الخيرية، فقد شاركت في انهيار الإمبراطورية السوفييتية ـ عملية بعيدة عن التوازن بامتياز. في كتابي «فتح النظام السوفييتي»، عقدت مقارنة تشبيهية مع دورة الانتعاش ـ الانكماش التي تميز الأسواق المالية. وفي وقت لاحق، طبقت المقاربة ذاتها في وصف سياسات إدارة بوش بعد الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر.

إعادة التفكير بمفهوم السلوك العقلاني

ينحصر الانعكاس في قطاع محدد نسبيا من الواقع، لكن هذا القطاع يتمتع بأهمية قصوى بالنسبة لنا كمشاركين. إنه القطاع الذي نشارك ونؤثر فيه. ويتسم بالتداخل بين الوظيفتين المعرفية والتشاركية. ونتيجة لذلك، يكون فهمنا للوضع ناقصا ولقراراتنا عواقب غير مقصودة. ولا يمكن إلغاء التداخل، لكننا نستطيع عبر الإقرار بالانعكاس الاقتراب إلى فهم الواقع بشكل أفضل من التسليم بصحة فرضية السلوك العقلاني.

إذا تعذر تحقيق السلوك العقلاني، كيف يمكن له أن يلعب مثل هذا الدور المهم في نظرتنا إلى العالم؟ الجواب يكمن في أن السلوك العقلاني حالة مثالية تلغي العواقب والتبعات غير المقصودة. وفي حين أن المعرفة الكاملة أمر مستحيل، فإننا نحتل موقعا أفضل كلما زادت معرفتنا. إذ ظل المسعى إلى المعرفة معلما مميزا لحضارتنا.

تمتد جذور المواقف السائدة تجاه الواقع والمعرفة والحقيقة إلى عصر الأنوار. ففي ذلك الحين لم يمتلك البشر سوى معرفة قليلة نسبيا بقوى الطبيعة وقدرة أقل على التحكم بها، لكن المنهج العلمي قدم وعدا لا نهائيا في هذا السياق لأنه بدأ يفرز نتائج مهمة. كان من المناسب التفكير بالواقع كشيء موجود هناك وفي انتظار أن نكتشفه. فعلى الرغم من كل شيء، لم تكن حتى الأرض مكتشفة كلها في القرن الثامن عشر. وأعطى تجميع الحقائق وتأسيس العلاقة بينها ثمارا مفيدة. إذ اكتسبت المعرفة بطرائق مختلفة ومن جهات متعددة إلى حد بدت فيه الاحتمالات غير محدودة. كان العقل يكنس الخرافات التي ترسخت عبر القرون، ويولد إحساسا انتصاريا بالتقدم بدلا منها. أما النظرة السائدة للعالم فلم تضع حدا للوظيفة المعرفية؛ ولم تعترف إلا بصلة وحيدة الاتجاه بين التفكير والواقع، وتعاملت مع الواقع كمعطى مستقل يمكن فهمه بعبارات تتطابق مع الحقائق.

بلغت وجهة النظر هذه ذروتها في الوضعية المنطقية، الفلسفة التي ازدهرت في بدايات القرن العشرين في فيينا. تؤكد هذه الفلسفة على أن العبارات البليغة الأسلوب إما أن تكون صادقة أو كاذبة. أما التي لا تنتمي إلى أي من الفئتين فتعد بلا معنى. ويتعامل أتباع الوضعية المنطقية مع الحقائق والعبارات ككيانات منفصلة. والصلة الوحيدة بينها هي أن العبارات الصادقة تتطابق مع الحقائق والكاذبة لا تتطابق معها.

احتمال أن تشكل العبارات الحقائق جرى تجاهله غالبا لكن ليس كليا. فقد تركز الانتباه على مفارقة الكاذب. وأول من ذكر المفارقة فيلسوف كريت ابيمينيديس، حين قال إن أهالي كريت يكذبون دوما. فإذا كانت تلك حقيقة فإن العبارة صادقة. لكن إذا استطاع فيلسوف كريتي تقديم عبارة صادقة، فإن أهالي كريت لم يكذبوا دوما؛ ولذلك تعد عبارة

ايمينيديس كاذبة. وقدم برتراند رسل، الفيلسوف البريطاني الذي نقل لودفيغ فيتغنشتاين إلى كامبردج من فيينا، حلا لمفارقة الكذاب. فقد ميز بين طبقتين: العبارات ذاتية الإحالة والعبارات التي ليست ذاتية الإحالة. ونظرا لتعذر تحديد قيمة حقيقة العبارات ذاتية الإحالة بوضوح، اقترح ضرورة استثنائها من عالم العبارات الهادفة وذات المعنى. ولربما ساعد هذا الحل في الحفاظ على الفصل القديم بين الحقائق والعبارات، لكنه منع الناس من التفكير بالقضايا التي تهمهم، أو حتى الوعي بذواتهم. أكد لودفيغ فيتغنشتاين على عبثية هذا الموقف، واختتم كتابه «رسالة منطقية فلسفية» بالقول إن على أولئك الذين فهموا الكتاب أن يدركوا أنه عبثي وبلا معنى. وبعد ذلك، تخلى عن الوضعية المنطقية وأصبح واحدا من مؤسسي الفلسفة التحليلية.

يبقى تراث التعامل مع الواقع بوصفه معطى مستقلا راسخا ومتأصلا في الطريقة التي ننظر بها إلى العالم. لنأخذ على سبيل المثال النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، المؤسسة على افتراض السلوك العقلاني. فقد بدأت مع افتراض المعرفة الكاملة، وهو افتراض أثر في علوم القرن التاسع عشر*. وينتظر من الأسلوب العلمي الذي يستحق اسمه، أن ينتج توقعات جلية وتفسيرات واضحة لا لبس فيها. ومن أجل تحقيق السعر المتوازن

* على أية حال، أدرك بعض المفكرين البارزين في القرن العشرين أن المعرفة ناقصة، وأن هذا يؤدي إلى صعوبات جوهرية في العقلانية الاقتصادية. على سبيل المثال، قدم فريدريك هايك في نقده للتخطيط الاشتراكي الحجة على وجود تمايز جوهري بين العقلانية الفردية و«استخدام المعرفة التي لا تعطى لأحد بكليتها». انظر:

Individualism and an Economic Order (Chicago: University of Chicago Press, 1948); Frank Knight, Risk, Uncertainty and Profit (Boston: Houghton Mifflin, 1921); John Maynard Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money (New York: Harcourt, Brace, 1939).

الذي يتوازن عليه العرض والطلب، كان من الضروري الافتراض بأن الناس يعرفون ما يفضلونه ويدركون تماما الفرص التي تتاح لهم. ومن القضايا المسلم بها أن التفضيلات والفرص مستقلة عن بعضها بعضا. وكان ذلك موقفا عقلانيا يتخذ طالما كانت التفضيلات والفرص معروفة تماما. لكن على الرغم من كل شيء يتعذر معرفتها تماما إلا إذا قدمت بشكل مستقل.

ومن الأمور المعترف بها الآن على نطاق واسع أن افتراض المعرفة الكاملة ليس واقعيا. لكن لم يتم التخلي عن فكرة استقلال نطاق التفضيلات ومدى الفرص عن بعضهما بعضا. وما يزال الاقتصاديون مستمرين في البحث عن نقطة التوازن: وحين لا يستطيعون العثور عليها، يتحدثون عن توازنات متعددة. لقد حاولت التوكيد على أن هناك اتصالا انعكاسيا متبادلا بين القيم والفرص، وبين الجوانب الذاتية والموضوعية للواقع. لا يمكن بسببه معرفة القيم السائدة ولا الفرص المتاحة بشكل كامل، ولا يمكن تحديد نقطة التوازن. لكن نظرية الانعكاس التي أتبناها لم تحقق تقدما مهما. صحيح أن كليات التجارة والأعمال تدرسها، لكن معظم الاقتصاديين الأكاديميين يتجاهلونها*. لا يعتبر ذلك أمرا مفاجئا لأن نظرية الانعكاس

---

* رومان فريدمان بشكل استثناء بينهم. انظر:

Roman Frydman and Michael D. Goldberg, Imperfect Knowledge Economics: Exchange Rates and Risk (Princeton, NJ: Princeton University Press, forthcoming, 2007).

مفهوم الانعكاس يمكن إدراكه بشكل أفضل في مجال علم الاجتماع. فقد دعا الفين غولدنر في كتابه «الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي» (1970) (:New York Basic Books)، إلى «علم اجتماعي انعكاسي» ـ وأصبح ذلك تيارا نافذا ومؤثرا في علم الاجتماع في السبعينيات والثمانينيات ـ لأنه أدرك أن علماء الاجتماع لاعبون فاعلون في الأحداث الاجتماعية والسياسية التي يصفونها. وانخراطهم في العالم يغير العمليات والأنساق التي يدرسونها. وقدم انتوني غيدنز الحجة على أن علم الاجتماع مرتبط بشكل فعال بمادته، حيث يساعد ـ جزئيا ـ على تشكيلها انعكاسيا. انظر: =

تعني ضمنا أن سعر التوازن، خصوصا في الأسواق المالية، لا يمكن تحديده دوما. إذ إن تقديم توقعات وتفسيرات واضحة كان علامة مميزة للمنهج العلمي، ولا يرغب الاقتصاديون الأكاديميون في التخلي عنه. فهم يدركون ـ بألم ـ أن الأسواق المالية كثيرا ما تبتعد عن التوازن النظري بدلا من أن تقترب منه، لكنهم يترددون في التخلي عن البحث عن توازن نظري. وحتى تفسيراتهم للفقاعات وغيرها من الاضطرابات المقلقة تقدم بلغة التوازن. مرة أخرى نقول إن ذلك أمر يمكن تفهمه. وأي نقاش حول عدم التوازن الدينامي يتضمن توازنا نظريا. وحين أتحدث عن الظروف البعيدة عن التوازن أستحضر أيضا مفهوم التوازن. وهذا يظهر مدى صعوبة مناقشة الواقع دون رسم خط فاصل بين جوانبه الموضوعية والذاتية ودون التعامل معها وكأنها منفصلة عن بعضها بعضا.

لقد شهدنا أكثر من مائتي سنة من التنوير؛ وخلال تلك الحقبة، ازداد وضوح الحدود المقيدة للعقل. وفي الحقيقة، تمظهرت هذه الحدود منذ البداية. الثورة الفرنسية أنكرت الترتيبات التقليدية القديمة وسعت إلى فرض المخطط العقلاني على شؤون البشر. انطلقت الثورة بحماس كبير، لكنها دخلت في عصر الإرهاب عام 1794. وظهر العديد من المخططات العظيمة منذ ذلك الحين، لكن لم ينجح أي منها كما كان مفترضا. وأن

= Modernity and Self-Identity: Self and Society in the Late Modern Age (Stanford, CA: Stanford University Press, 1991).

أما هارولد غارفينكل، أبرز ممثلي المنهجية الاثنية، فأكد على أن علماء الاجتماع، مثل الأسماك الذهبية التي تسبح في حوض، يحللون ويدرسون بكل ثقة الأسماك الأخرى دون أن يتوقفوا لتمييز الحوض والماء اللذين يجمعانهم معها. انظر أيضا:

An Invitation to Reflexive Sociology by Pierre Bourdieu and Loic Wacquant (Chicago: University of Chicago Press, 1992).

الأوان للإقرار بأن فهمنا للواقع يتأصل فيه النقص وقراراتنا لا بد أن تفرز تبعات وعواقب غير مقصودة. يجب أن يخلي عصر العقل مكانه لعصر اللاعصمة. ويتحقق بذلك نوع من التقدم إلى الأمام.

لكن لسوء الحظ، تركنا عصر العقل خلفنا دون أن نتوافق مع حقيقة أننا غير معصومين عن الزلل والخطأ. فقد جرى التخلي عن قيم ومنجزات عصر الأنوار دون أن يحل محلها بديل أفضل. في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية (باستثناء الاقتصاد)، انتقل الموقف تجاه الواقع إلى الحد الأقصى المقابل. ومصطلح ما بعد الحداثة لا يعترف بالواقع بل بالسرديات. وأعتقد أن هذا الرأي زائف بقدر زيف وضعانية عصر التنوير. الحقيقة تكمن في مكان ما بينهما. هنالك واقع، لكنه ليس في متناولنا. ولا تقدم النسبوية المتطرفة لمجتمعنا ما بعد الحداثي معيارا مرضيا للتمييز بين الصدق والكذب، والصواب والخطأ. الناس محرومون ومتلهفون على درجة أكبر من اليقين. اليوم، يقود أمريكا رئيس جسور يطالب بالثقة التامة والولاء المطلق في الحرب على الإرهاب، لكن نتائج سياساته مختلفة اختلافا بينا عما دفع الناس إلى توقعه. لم نفهم بعد العلاقة بين التفكير والواقع ولم نتعلم التعامل بنجاح مع عدم معصوميتنا.

اللاعصمة

اللاعصمة قيمة سلبية. وفي الحقيقة، فإن كل تقدم نحققه في فهم العلاقة بين التفكير والواقع له دلالات ضمنية سلبية، لأنه يشمل تراجعا عن مرتبة الكمال. لكن هذا التفسير السلبي في حد ذاته عبارة عن تمظهر لعدم عصمتنا. إذ إن للإقرار بهذه اللاعصمة جانبا إيجابيا يجب أن يفوق

خسارة الكمال الموهوم. فما يفتقد الكمال يمكن تحسينه، ويمكن لعملية التحسين أن تتمظهر لا في تفكيرنا فقط بل في الواقع أيضا. واذا كان الفهم الكامل أمر متعذر علينا، فإن المساحة المتاحة للتحسين لا نهائية. تفسيري للانعكاس متفائل أساسا ـ لكن يجب علي الاعتراف بأنني لست منيعا ضد اليأس. وذلك مع تقدمي في العمر والتقدم الضئيل الذي حققه التفسير الذي أتبناه.

استطعت تطوير نظرة متماسكة ومتساوقة ذاتيا للعالم اعتمادا على المبدأين التوأمين للانعكاس واللاعصمة. وهي ليست كاملة ولا متكاملة، لكنها ساعدتني كثيرا في فهم الواقع والمشاركة فيه. كما استهديت بها في الأسواق المالية والأعمال الخيرية معا. لا يمكن أن أحكم على مدى أصالة هذه النظرة. فهي تتعامل ـ على الرغم من كل شيء ـ مع قضايا تعامل معها كل منا. لقد قيل الكثير عن هذه الموضوعات بحيث لا يمكن أن أعد ما أقوله أصيلا. وفي الحقيقة، فإن ما هو أصيل لا بد أن يكون متعلقا بالخصوصية الفردية. ومن المؤكد أن الآخرين قالوا أشياء مشابهة بطرائق مختلفة. لقد تأثرت بالعديد من الكتب. وأدين بالفضل لها وان لم أضع ثبتا بالمراجع.

ومع ذلك، أظن أن الطريقة التي جمعت عبرها الأجزاء معا فيها شيء من الأصالة. توصلت إلى هذه النتيجة حين راقبت الإطار المفهومي الذي تبنيته وتبين لي مدى ما تعرض له من سوء فهم واسع النطاق. فالعديد من المعلقين يقولون إنني لا أتجاوز مجرد زخرفة الواضح الجلي. لكن ذلك لا يمكن أن يكون صحيحا لأن الإطار في صراع مع بعض النظريات المقبولة

عموما، مثل النظرية التي تقول إن الأسواق المالية تنزع إلى التوازن: كما أن تفسيري للأوضاع والحالات المحددة، مثل الحرب على الإرهاب، يتعارض مع الحكمة السائرة.

تأثير كارل بوبر

ارتقى تفكيري نتيجة العديد من التأثيرات والتجارب. أما أشد التأثيرات نفوذا وتغلغلا (بغض النظر عن تأثيرات والدي) فقد أتت من كارل بوبر، الذي كان مشرفا علي في السنة الأخيرة من دراستي في كلية لندن للاقتصاد. فلأنني عشت في حقبتي الاحتلال النازي والسوفييتي لوطني الأم، هنغاريا، صدمني كتاب بوبر «المجتمع المفتوح وأعداؤه» بقوة الكشف وحفزني على استكشاف فلسفة المؤلف. فقد قدم الحجة على أن الإيديولوجيتين النازية والشيوعية تشتركان معا في الزعم بامتلاك الحقيقة النهائية. ونظرا لاستحالة امتلاك البشر للحقيقة النهائية، توجب على الإيديولوجيتين كلتيهما الاعتماد على تفسيرات متحيزة ومحرفة ومشوهة للواقع: وبالتالي، لا يمكن فرض كل منهما على المجتمع إلا باستخدام الأساليب القمعية. وغايرهما مع مبدأ مختلف للتنظيم الاجتماعي يعتمد على الاعتراف بأن مزاعم امتلاك الحقيقة النهائية لا يمكن إثباتها. دعا بوبر هذا المبدأ بـ «المجتمع المفتوح»، وعرضه آملا أن يكون مفضلا على المخطط التنظيمي المحدد. لم يعرّف بالضبط ماذا يعني المجتمع المفتوح: وفي ضوء فهمنا القاصر، لم يرغب في الخوض في مسائل التعريفات. وعلى أية حال، يجب إعادة تعريف المجتمع المفتوح باستمرار من قبل الذين يعيشون فيه، وإلا قد يصبح مخططا تنظيميا محددا.

من الواضح أن مفهوم المجتمع المفتوح مرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الديمقراطية، لكنه مفهوم ابستمولوجي (معرفي) وليس سياسيا. تاريخيا، برز مفهوم الديمقراطية من التفكير بدور السلطة في المجتمع. إذ نزع الناس إلى استخدام سلطتهم لتعزيز مصالحهم الخاصة، لا المصالح المشتركة أو الخير العام. ومن طرق حماية المصالح العامة الإصرار على فصل السلطات. وأصبح ذلك حجر الزاوية لدستور الولايات المتحدة الأمريكية. فآباؤنا المؤسسون، خصوصا جيمس ماديسون وجون ادامز وتوماس جيفرسون، كانوا مدركين تماما لفهمنا القاصر، لكن ذلك لم يشكل الركيزة التي بني عليها الدستور. وتلك نقطة مهمة يجب تذكرها.

سبقت الديمقراطية الأمريكية ـ زمنيا ـ مفهوم المجتمع المفتوح. الدستور نتاج عصر العقل: أما المجتمع المفتوح فينتمي إلى عصر اللاعصمة. وأدى هذا الفارق إلى نتيجة غريبة: أمريكا مجتمع مفتوح لكنها لا تعي تماما مفهوم المجتمع المفتوح؛ ولو فهمته لما تمتع جورج بوش (الابن) بذلك القدر من الشعبية. وكما سأقدم الحجة، أمامنا الكثير لنتعلمه من مفهوم المجتمع المفتوح.

حقيقة أن المجتمع المفتوح مفهوم ابستمولوجي هي مصدر للقوة والضعف في آن معا. فقوتها الرئيسة تكمن في أنها تصل المجتمع المفتوح بمفهومي اللاعصمة والانعكاس لتوفير نظرة متسقة للعالم دون السقوط في شرك الإيديولوجية الدوغمائية. أما نقطة ضعفها الأساسية فهي تجاهلها لعلاقات السلطة التي تلعب دورا حاسما في تشكيل وصياغة الأحداث.

أنشأت شبكة من المؤسسات لتعزيز وترويج مبادئ المجتمع المفتوح، لكن كثيرا ما تعارضت دعوتنا مع إملاءات السياسة العملية الواقعية. وأدركت

أن مبادئ المجتمع المفتوح غير كافية بحد ذاتها لتكون بمثابة مرشد هاد للعمل السياسي. ففي القرارات السياسية. هنالك حاجة لموازنة تشكيلة متنوعة من الاعتبارات؛ ومع ذلك، يجب إعطاء مبادئ المجتمع المفتوح ثقلا أكبر مقارنة بما تتلقاه تقليديا.

كارل بوبر متخصص أساسا في فلسفة العلوم. تمثلت بلهف أفكاره حول المنهج العلمي بالقدر ذاته من التهلف على فكرته حول المجتمع المفتوح، لكنني أخضعت حجته للفحص النقدي وعارضته في نقطة بالغة الأهمية. فقد نادى بما دعاه «مبدأ وحدة المنهج العلمي»، أي تطبيق الأساليب والمناهج والمعايير ذاتها على دراسة الشؤون الاجتماعية والظواهر الطبيعية. كيف يمكن ذلك؟ المشاركون في الشؤون الاجتماعية يعملون على أساس الفهم القاصر وتدخل لامعصوميتهم عاملا من عدم اليقين في الشؤون الاجتماعية لا يوجد في دراسة الظواهر الطبيعية. ولا بد من تمييز الفارق بين المجالين.

سعيت للتعبير عن الفارق عبر استخدام مفهوم الانعكاس. وكان مفهوم الإحالة الذاتية قد خضع لتحليل مستفيض. لكنه يتعلق حصريا بمجال العبارات. وإذا عد الفصل بين عالم العبارات وعالم الحقائق تشويها وتحريفا للواقع، فلا بد من حدوث تأثير مشابه في عالم الحقائق. هذه هي العلاقة التي يسعى مفهوم الانعكاس للتعبير عنها. فالانعكاس آلية تغذية مرتجعة لا تؤثر في العبارات فقط (عبر تحويل حقيقتها إلى قيمة لا يمكن تحديدها) بل في الحقائق أيضا (عبر إدخال عامل من عدم اليقين في مسار الأحداث).

الانعكاس في الأسواق المالية

يعد ذلك كله على درجة عالية من التجريد، وبحاجة إلى بعض التفسيرات والشروح. في كتاب «خيماء التمويل»، أوردت العديد من الأمثلة المستخلصة من الأسواق المالية. حيث تشمل كل حالة نوعا من الدارة المصغرة بين الجوانب الذاتية والموضوعية للواقع: تتمظهر عادة على شكل صلة دائرية بين القيمة المنسوبة للكيانات والكيانات الواقعية ذاتها. وتؤدي في البداية إلى التعزيز الذاتي، لكنها في النهاية تأخذ صيغة أنساق الانتعاش ـ الانكماش، وتهزم ذاتها بذاتها وتفرز نتائج عكسية.

من النجاحات المبكرة التي حققتها كمدير لأحد صناديق التحوّط، استغلال ما دعي بازدهار التكتلات الذي تكشف في أواخر الستينيات. بدأ الأمر عندما أدرك مديرو بعض شركات التقانة المتقدمة المتخصصة في شؤون الدفاع أن معدل النمو التاريخي الذي تمتعت به شركاتهم لا يمكن الحفاظ عليه في أعقاب حرب فيتنام. فشركات مثل تكسترون (Textron) وال تي في (LTV)، وتيليداين (Tledyne)، بدأت تتملك الشركات الأقل نجاحا، وتسارع نمو أرباح أسهمها، وتضاعفت أسعارها/ أرباحها بدل أن تتقلص. لقد كانت شركات رائدة، شكل نجاحها نموذجا احتذته غيرها: وفيما بعد، استطاعت حتى الشركات العادية تحقيق أرباح كبيرة بمجرد تملك شركات أخرى. في نهاية المطاف، تمكنت أي شركة من تحقيق أرباح كبيرة بمجرد الوعد بتحسين نشاطها عبر امتلاك شركات أخرى.

طورت الإدارات تقنيات خاصة للحسابات عززت تأثير التملك. كما أدخلت تغييرات في الشركات التي امتلكتها: فقد نظمت عملياتها لتصبح

أكثر كفاءة. وتخلصت من الأصول والموجودات الزائدة. وركزت عموما على إجمالي الأصول. لكن هذه التغييرات كانت أقل أهمية من التأثيرات في أرباح السهم المسبقة نتيجة عمليات التملك ذاتها.

استجاب المستثمرون بكل حماس. في البداية. كان يتم الحكم على سجل كل شركة تبعا لأدائها الفردي الخاص. لكن أصبح الحكم يطلق تدريجيا على التكتلات كمجموعة. وبرز نمط جديد من المستثمرين. عرفوا باسم مديري الصناديق الاستثمارية الناشطين، أو المخاطرين، الذين أقاموا صلة جامعة خاصة مع مديري التكتلات. ووضعت خطوط الاتصال المباشرة التي تطورت بينهم وبين التكتلات ،الأسهم التي لم تسجل في هيئة الأوراق المالية والبورصة، في أيدي مديري الصناديق الاستثمارية. وتعلمت التكتلات بالتدريج إدارة أسعار أسهمها إضافة إلى أرباحها.

الفكرة الخاطئة التي اعتمد عليها ازدهار التكتلات تمثلت في الاعتقاد بأن من الضروري تقويم الشركات وفقا لنمو أرباح السهم المسبقة بغض النظر عن الكيفية التي تحقق عبرها هذا النمو. واستغل هذه الفكرة المغلوطة المديرون الذين استخدموا أسهمهم التي تجاوزت أسعارها قيمتها الحقيقية لشراء شركات بشروط تفضيلية وبالتالي زاد تضخم قيمة أسهمهم. من وجهة نظر تحليلية. ما كانت للفكرة المغلوطة أن تظهر لو فهم المستثمرون الانعكاس وأدركوا أن بإمكان القيم المتضخمة أن تولد نموا في الأرباح.

توسعت التكتلات ولم يحقق الواقع التوقعات المأمولة في نهاية المطاف. وازداد عدد الناس المدركين للفكرة المغلوطة التي ارتكز الازدهار عليها

حتى وإن استمروا في ممارسة اللعبة. ومن أجل الحفاظ على زخم نمو الأرباح، تعاظمت عمليات امتلاك الشركات، وفي نهاية المطاف اضطرت التكتلات إلى إعادة الهيكلة وتحديد الحجم. وكان حدث الذروة محاولة سول شتاينبرغ من مجموعة ريليانس (Reliance) تملك كيميكال بنك (Chemical Bank): لكن المحاولة باءت بالفشل.

حين بدأت أسعار الأسهم بالهبوط، تغذى الانهيار على ذاته. وتضاءل التأثير الإيجابي لعمليات التملك في ربحية الأسهم المسبقة وغدا القيام بعمليات تملك جديدة طريقة غير عملية في نهاية المطاف. أما المشكلات الداخلية التي جرى إخفاؤها بدلا من التصدي لها خلال حقبة النمو الخارجي السريع فقد بدأت تظهر على السطح. وكشفت تقارير الأرباح مفاجئات غير سارة. أصيب المستثمرون بخيبة أمل وواجه المديرون أزماتهم الخاصة بهم: بعد حقبة النجاح المثير والمحفز، لم يكن هناك سوى عدد قليل من المديرين على استعداد لأن يشمروا عن سواعدهم ويتحملوا عنت إدارة الشؤون اليومية. ومثلما أبلغني أحد رؤساء الشركات: «لم أجد جمهورا أؤدي أمامه». تفاقم الوضع نتيجة الركود، وتفكك العديد من التكتلات الواعدة. وكان المستثمرون على استعداد لتصديق السيناريو الأسوأ، بل واجهه بعضهم فعلا. أما بالنسبة لغيرهم، فقد تبين أن الواقع أفضل من التوقعات. ثم استقر الوضع في نهاية المطاف. واستطاعت الشركات الناجية، التي استبدلت بإدارتها أخرى جديدة في أغلب الأحوال، الخروج من تحت الركام بالتدريج.

أفضل المواجهات التي خضتها توثيقا مع نسق الانتعاش ـ الانكماش المتوالي كانت عبر شركات الرهونات. وهي عبارة عن شكل خاص من

الشركات أقامته التشريعات القانونية. أما سمتها المفتاحية المميزة فتتمثل في أنها توزع نسبة 95% من الدخل التي تتلقاه، ويمكنها توزيع هذا الدخل معفى من ضريبة الشركات. بقيت الفرصة التي أتاحتها هذه التشريعات غير مستغلة غالبا حتى عام 1969، حين تأسس العديد من شركات الرهونات. كنت حاضرا آنذاك، ومسلحا بالخبرة التي اكتسبتها للتو من التكتلات، ومدركا لاحتمالات الانتعاش ـ الانكماش في أنشطتها. نشرت تقريرا بحثيا قدمت فيه الحجة على أن الطريقة التقليدية لتحليل شهادات الملكية (للأسهم والسندات) تحاول توقع المسار المستقبلي للأرباح ثم تقدر السعر الذي ربما يكون المستثمرون راغبين بدفعه مقابل هذه الأرباح. ولم تعد تلك الطريقة مناسبة لتحليل شركات الرهونات لأن السعر الذي يرغب المستثمرون بدفعه لشراء الأسهم يعد عاملا مهما في تحديد المسار المستقبلي للأرباح. وبدلا من توقع الأرباح والتقويمات المستقبلية بشكل منفصل، سوف نحاول توقع المسار المستقبلي للعملية ذاتية الدعم برمتها.

ومن ثم وضعت سيناريو من أربعة فصول. يبدأ من المبالغة في تقويم شركات الرهونات الأولى التي سمحت لها بتبرير المغالاة في القيمة عبر إصدار أسهم إضافية بأسعار مضخمة؛ ثم تأتي الشركات المقلدة التي تدمر هذه الفرصة. وينتهي (السيناريو) بإفلاس الشركات على نطاق واسع.

كان لتقريري تاريخ مثير. فقد ظهر في وقت كان فيه مديرو الصناديق الناشطون يعانون من خسائر ثقيلة نتيجة انهيار التكتلات. ونظرا لأن لهم الحق في حصة من الأرباح التي تحققها الصناديق التي يديرونها لكن دون أن تصيبهم الخسائر، نزعوا إلى التشبث بأي شيء يمكن أن يعوض

خسائرها بسرعة. وفهموا بالغريزة آلية العملية ذاتية الدعم لأنهم ساهموا فيها للتو وتلهفوا على لعب دور فاعل. لقي التقرير استجابة هائلة لم أدرك حجمها إلا حين تلقيت مكالمة هاتفية من مصرف في كليفلاند يطلب فيها نسخة جديدة، لأن النسخة الأصلية طبعت مرات ومرات بحيث لم تعد صالحة. لم يكن هناك سوى قلة من شركات الرهونات العقارية آنئذ. لكن المستثمرين سعوا بلهف لشراء أسهمها بعد أن تضاعف سعرها تقريبا بخلال شهر أو نحوه. ولد الطلب العرض، وظهرت مجموعة جديدة من الإصدارات في السوق. وحين تبين بكل وضوح أن مورد شركات الرهونات العقارية الجديدة لا ينضب، هبطت الأسعار بالسرعة التي ارتفعت بها. ومن الواضح أن قراء تقريري فشلوا في أن يأخذوا في الحسبان سهولة الدخول وسرعان ما صححوا خطأهم. ومع ذلك، ساعدت حماستهم في البداية على تقدم عملية التعزيز الذاتي الموصوفة في التقرير. الأحداث اللاحقة اتخذت المسار الذي أوجزه التقرير. وتمتعت شركات الرهونات العقارية بحقبة من الانتعاش لم يكن بالقدر الذي شهدته بعد نشره، لكن تبين أنها أطول مدة.

وظفتُ استثمارات ضخمة في شركات الرهونات العقارية وجنيت بعض الأرباح حين تجاوزت الاستجابة لدراستي البحثية حجم توقعاتي. لكن نجاحي جرفني معه بحيث وجدت لدي مخزونا كبيرا من الأسهم حين هبطت الأسعار. تشبثت بما لدي، بل اشتريت المزيد من الأسهم. وداومت على مراقبة السوق بدقة مدة سنة أو نحوها، وفي نهاية المطاف بعت ما أملكه من أسهم محققا أرباحا جيدة. ثم ابتعدت عن الميدان إلى أن بدأت المشكلات تظهر على السطح بعد بضعة أعوام. تعرضت لإغراء إنشاء «مركز

قصير، (بيع الأسهم تحسبا لانخفاض سعرها)، لكن عجزت عن ذلك نظرا لأنني لم أعد مطلعا على وضع الشركات. ومع ذلك، وحين أعدت قراءة التقرير الذي كتبته قبل عدة سنوات، استحثتني توقعاتي ذاتها على المباشرة بالمشروع: فقررت بيع مجموعة الشركات التي أملكها بشكل عشوائي إلى حد ما. علاوة على ذلك، ومع هبوط أسعار الأسهم، حافظت على المستوى ذاته عبر بيع أسهم إضافية لا أملكها فعلا (بيع على المكشوف). تحقق توقعي الأساسي، وأفلست معظم شركات الرهونات العقارية. وبالنتيجة، جنيت أرباحا تجاوزت نسبة 100% ـ وهي نسبة تبدو مستحيلة نظرا لأن الحد الأقصى من الأرباح في الأسهم التي لا تمتلكها فعليا وقت البيع هو 100% (التفسير يكمن في الاستمرار في بيع أسهم إضافية).

هنالك صلة دائرية مشابهة بين فعل التقييم والشركات التي تقيم أمكن ملاحظتها في حقبة الانتعاش والانكماش في عمليات الإقراض التي قامت بها المصارف الدولية خلال السبعينيات. فقد استخدمت المصارف ما دعي بنسب الدين لتقييم القدرة على الاقتراض (ومتانة المركز المالي) لدى البلدان المقترضة، لكنها لم تدرك حقيقة أن نسب الدين كانت تتأثر بأنشطة الإقراض إلا بعد فوات الأوان. قمت بتحليل النسق التسلسلي للأحداث والعديد من الحالات الأخرى في كتابي «خيماء التمويل» (1987). وشهدت/ أو شاركت في مختلف أنساق الانتعاش ـ الانكماش المتسلسلة منذ ذلك الحين، بما فيها انهيار آلية معدل الصرف الأوروبية عام 1992، وأزمة السوق عام 1997، وانتعاش سوق الإنترنت في أواخر التسعينيات، الذي تحول إلى انكماش عام 2000.

مثال معاصر

أعتقد أن سوق العقارات الآن عبارة عن فقاعة ضخمة. أما السبب فناجم عن تصميم البنك الاحتياطي الفيدرالي على عدم السماح بهبوط أسعار سوق الأسهم عام 2001 وتحوله إلى كارثة تعزز ذاتها بذاتها. فمعدل التمويلات الاتحادية أقل من 1%، ومؤسسات الرهونات العقارية شجعت حملة الأسهم على إعادة تمويل رهوناتهم وسحب الأسهم الزائدة. كما خفضت معايير الإقراض وأدخلت منتجات جديدة مثل الرهونات القابلة لتعديل معدلاتها، ورهونات «الفوائد فقط»، و«معدلات جذب المستثمرين». وشجع ذلك كله المضاربة في الوحدات السكنية. وبدأت أسعار البيوت بالارتفاع، مما ساعد على تعزيز المضاربة، وجعل أصحاب البيوت يشعرون بأنهم من الأغنياء؛ أما النتيجة فكانت انتعاشا استهلاكيا دعم الاقتصاد في السنوات الأخيرة. مرة أخرى نؤكد إمكانية أن نعزو الفقاعة إلى الدائرة القصيرة بين قيمة الأصول وفعل التقويم. ودعيت الدائرة بتأثير الشعور بالثراء.

الانعكاس كمعيار

يشتغل الانعكاس في الحياة الواقعية أيضا، لكن من الأصعب تحليله وإظهاره مقارنة بحاله في الأسواق المالية. أما السبب فيكمن في أن الانعكاس كلي الحضور. فهو لا يشكل انحرافا عن المعيار؛ لأنه هو المعيار. ومن أجل تقدير أهمية هذه النقطة علينا تجنب خطأ الخلط بين الانعكاس ونسق الانتعاش ـ الانكماش. الانعكاس يأتي متجسدا في العديد من الأشكال والأحجام. هنالك نظرية في الأسواق المالية، نظرية التوازن، كذبتها

أنساق الانتعاش ـ الانكماش المتسلسلة التي تحدث بين الحين والآخر. لكن لا توجد نظرية مشابهة يمكن كشف زيفها فيما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية أو الأحداث التاريخية. على الرغم من أن افتراضا عاما بالعقلانية تجذر في عمق نظرتنا إلى العالم منذ عصر الأنوار. وتعرض هذا الافتراض للتحدي من قبل مفهوم الانعكاس.

رأى عصر الأنوار العقل منفصلا عن الواقع. وعلى الرغم من أن الدماغ جزء من الجسم كما هو واضح، إلا أن الذهن يشكل كما هو مفترض ذكاء مجردا قادرا على التفكير العقلاني. وما كان لذلك أن يحدث دون شرخ يفصل بين الذهن والدماغ. إن طريقة عمل الدماغ تؤثر في الأسلوب المستخدم للتعبير عن الأفكار بواسطة اللغة.

نحن نملك القدرة على صياغة عبارات تتطابق مع الحقائق. لكن تلك القدرة بحد ذاتها جزء من الواقع. ولربما نتظاهر بالعكس. فقد نزعم أن العقل يشكل ذكاء مجردا قادرا على الحصول على المعرفة الكاملة، لكن ذلك ليس سوى زعم مدع يشوه الواقع.

رؤى مستمدة من العلم المعرفي

لا نستطيع تشكيل صورة عن الواقع دون تشويهه أو تحريفه. وأظهرت الاكتشافات الجديدة التي تحققت في ميدان العلم المعرفي أن المعلومات التي نجمعها ينبغي معالجتها قبل أن تدخل وعينا. لأن المعلومات نتلقاها على عرض موجة يتجاوز المليون، بينما يشتغل وعينا على عرض موجة لا تتجاوز الأربعين. كما بينت التجارب أن عملية المعالجة تستغرق حوالي

نصف ثانية: وبالتالي، يتخلف وعينا عن الواقع بهذا المقدار*. هذا التأخير الكبير يمنع الوعي من التحكم بالعديد من ردود أفعالنا. إذ يتطلب لعب التنس أو عزف الكمان مثلا سلوكا لا يتحكم به الوعي: لهذا السبب يجب على لاعبي التنس وعازفي الكمان بذل جهد كبير في التدريب لتنمية ردود أفعالهم الانعكاسية.

طور الوعي في حقبة متأخرة نسبيا في الدماغ. الفكر أبعد ما يكون عن التجريد، فهو جزء لا يتجزأ من وظائف الدماغ الأكثر بدائية. والصلة الرابطة بين العقل والدماغ تتمظهر في اللغة التي نستخدمها في صياغة حججنا. الصالح في القسم في القسم العلوي والأمامي، والطالح في القسم الأسفل والخلفي. واكتشف العلم المعرفي في وقت مبكر أن لا مكان للعقل دون العاطفة. في أيلول/ سبتمبر 1848، أدى انفجار تعرض له فينياس كيج، وهو ملاحظ عمال كانوا يشيدون سكة حديد روتلاند ـ بيرلنغتون، إلى تلف أصاب معظم الفص الجبهي من دماغه. والعجيب أن وظائفه الذهنية لم تتأثر، لكن شخصيته تغيرت وأصبح منحرف المزاج وغير أهل للثقة**. أثارت حالته الانتباه. ومنذ ذلك الحين جرى استكشاف الصلة بين العقل والعاطفة، واستغلتها صناعة الإعلانات الدعائية أولا ثم الناشطون السياسيون. إذ اكتشف هؤلاء أن مناشدة العواطف أكثر فعالية من التماس العقل. وقام فرانك لونتز، وهو مستشار سياسي يعمل لصالح المنظمات

* Tor Norretranders, The User Illusion: Cutting Consciousness Down to Size (New York: Penguin, 1999).

** Antonio Damasio, Descartes' Error: Emotion, Reason, and the Human Brain (New York: Penguin Putnam, 1994).

اليمينية، بتأطير الرسالة وتطويرها. ويعد مسؤولا عن العبارات الشعارية الشائعة (في الولايات المتحدة) مثل: «الارتياح من الضرائب»، و «ضريبة الموت»، و «قانون السماوات الصافية»، و«لن نتخلى عن الأطفال»..

فضح جورج لاكوف، العالم المتخصص في العلم المعرفي، أسلوب عمل فرانك لونتز، لكنه لم ينجح في تقديم الترياق. فقد ألف كتابا (بالاشتراك مع مارك جونسون) قدم فيه الحجة على أن التمييز بين الذهن والدماغ اعتقاد خاطئ ضلل الفلسفة على مر العصور*. صحيح أنه خاطئ، لكنه مثمر أيضا. فمفهوم الذكاء المتحرر عن الجسد فتح المجال أمام السعي إلى الحقيقة مما أفرز نتائج مؤثرة. ولا بد من الاعتراف بأن تشويه الواقع ظل متأصلا في تلك النتائج، وما زلنا نعاني من عواقبه.

الاعتقادات الخاطئة المثمرة

أدعو الفصل بين الفكر والواقع بالاعتقاد الخاطئ المثمر. وهو ليس الوحيد. فالاعتقادات الخاطئة المثمرة وفيرة في التاريخ. وأستطيع التوكيد على أن جميع الثقافات مؤسسة على اعتقادات خاطئة مثمرة. وهي مثمرة لأنها تزدهر وتعطي نتائج إيجابية قبل اكتشاف عيوبها ومثالبها: وهي خاطئة لأن فهمنا للواقع قاصر فطريا.

تستتبع لا عصمتنا استحالة تأسيس الترتيبات الاجتماعية على المعرفة أو العقل فقط: إذ يجب أن تشمل أيضا الأحكام المتحيزة والمسبقة المتراكمة

* George lakoff and Mark Johnson. Philosophy in the Flesh: The Embodied Mind and Its Challenge to Western Thought (New York: Basic Books, 1999).

للمشاركين. أما مجموع هذه الأحكام فيوصف بأنه «ثقافة». وهذا هو الأس الذي يرتكز عليه زعمي بأن الثقافات جميعا قد بنيت على اعتقادات خاطئة مثمرة.

تختلف الثقافات وتتباين. وتعد هذه الاختلافات دليلا يثبت أن الأحكام المتحيزة وغيرها من أشكال الفهم القاصر مهمة في تشكيل الواقع. لكن هذه الملاحظة لوحدها لا تثبت شيئا. ومن أجل تزويد نظرية الانعكاس بالمضمون هنالك حاجة إلى أمر آخر. لقد حاولت استيفاء هذا المطلب عبر تحليل الأوضاع البعيدة عن التوازن حيث تبتعد المدركات عن الواقع. ويمكن لتحديد مثل هذه الأوضاع أن يمضي مسافة بعيدة لإظهار أن التفسير السائد للواقع مشوه ومحرف إلى حد ما. وفي سبيل هذه الغاية، حاولت تطبيق نظرية الانتعاش ـ الانكماش على الحالات التاريخية. في كتاب «فتح النظام السوفييتي» قمت بتحليل نهوض وسقوط الشيوعية السوفييتية بوصفهما نسق انتعاش ـ انكماش تسلسلي، وفي كتاب «فقاعة التفوق الأمريكي»، عقدت مقارنة بين سياسات إدارة بوش وفقاعة سوق الأسهم. ولربما تتميز هذه المحاولات بنفاذ البصيرة، لكن تفتقد الشمول نظرا لأنها تشكل معلما مميزا لنظرية الانعكاس التي لا تزعم أنها تغل تفسيرات أو توقعات معينة.

تجارب وخبرات من الأوضاع البعيدة عن التوازن

أجد تجاربي الشخصية أكثر إقناعا. لقد لعبت الأوضاع البعيدة عن التوازن دورا مهما في حياتي. وفي الحقيقة، تعود تجاربي مع الأوضاع

البعيدة عن التوازن إلى ما قبل ولادتي! فحين اندلعت الحرب العالمية الأولى تطوع والدي، وكان شابا شديد الطموح، للخدمة في جيش الإمبراطورية النمسوية ـ الهنغارية. وأسره الروس ونفوه إلى سيبيريا. وبسبب طموحه، أصبح رئيس تحرير صحيفة كان يصدرها الأسرى. كان اسم الصحيفة «اللوح الخشبي» لأن المقالات المكتوبة بخط اليد كانت تعلق على لوح خشبي؛ بينما اعتاد الكتاب الاختباء خلف اللوح لسماع تعليقات القراء. اشتهر والدي إلى حد أنه انتخب ممثلا عن الأسرى. وحين فر بعض الجنود الأسرى من معسكر مجاور قتل الممثل عنهم انتقاما. وبدلا من انتظار حدوث الأمر ذاته في معسكره، نظم والدي جماعة وقاد عملية فرار. كانت خطته تتمثل في بناء طوف والإبحار به نحو المحيط، لكن معرفته بجغرافية المنطقة كانت ناقصة: إذ لم يكن يعلم أن جميع أنهار سيبيريا تصب في المحيط المتجمد الشمالي. وجرف التيار أفراد المجموعة عدة أسابيع قبل أن يدركوا أنهم متجهون نحو المحيط المتجمد الشمالي، وتطلب الأمر عدة أشهر قبل العودة إلى الأماكن المأهولة في الطرف الآخر من غابات التايغا. في تلك الأثناء، اندلعت الثورة الروسية وعلقوا في خضمها. وبعد عدد من المغامرات استطاع والدي العثور على طريقة للعودة إلى هنغاريا؛ ولو بقي في المعسكر لوصل إلى الوطن في وقت أسرع.

عاد والدي إلى الوطن شخصا آخر. فتجاربه خلال الثورة أثرت فيه بشكل عميق. فقد طموحه ولم يعد يريد شيئا من الحياة سوى الاستمتاع بها. ونقل إلى أولاده قيما مختلفة عن تلك السائدة في البيئة التي عشنا فيها. لم تكن لديه رغبة في تجميع ثروة أو في التحول إلى شخصية اجتماعية بارزة. بل على العكس، لم يعمل إلا ليكسب ما يكفي من المال

لتلبية الحاجات المعيشية دون الوقوع في حبائل الديون. أذكر أنه أرسلني في عيد الميلاد إلى أحد عملائه لاستدانة مبلغ من المال لقضاء إجازة، وساءت طباعه فيما بعد إلى أن كسب ما يكفي من المال لتسديد الدين. أمضى وقتا طويلا مع أولاده. اعتدت لقاءه بعد المدرسة في بركة السباحة، وبعد السباحة كان يروي لي فصلا من مغامراته السيبيرية. تأثرت كثيرا بهذه الحكايات وعرفت أن هنالك أوقاتا لا يمكن فيها تطبيق القواعد العادية، فإذا اتبعتها قضي عليك.

حين احتلت ألمانيا النازية هنغاريا في آذار/ مارس 1944، وضع مبادئه الأخلاقية موضع التطبيق. وكان أفضل استعدادا من الناحية الذهنية مقارنة بأغلبية الناس، ولم يتردد في العمل وفقا لمعتقداته. حصل على أوراق هوية مزورة وأعد الترتيبات اللازمة للعيش بالهوية المزورة، لا بالنسبة لأفراد عائلته فقط، بل لكثير من الناس الآخرين. صحيح أنه حصل على المال من بعض زبائنه، لكنه ساعد الكثيرين مجانا. استغرقه العمل تماما، وكانت تلك أكثر فترات حياته إثارة ونشاطا*.

شكلت سنة 1944 خبرة تكوينية في حياتي. كنت في الرابعة عشرة وأكن إعجابا لا حد له بوالدي. تمثلت وتبنيت نظرته إلى العالم برمتها. وكما قلت مرارا، مثلت سنة الاحتلال الألماني تجربة إيجابية على نحو غريب بالنسبة لي. فقد واجهنا خطرا محدقا مميتا وكان الناس يهلكون حولنا، لكننا لم نكتف بتدبر أمر البقاء على قيد الحياة فقط بل الخروج

* Tivadar Soros, Masquerade: dancing Around Death in Nazi-Occupied Hungary (New York: Arcade Publishing, Inc., 2001). Originally published in Esperanro, MaskeradoCirkau La Morto: Nazimondo en Hungarujo (J. 1965 and Roterdam: Universala Esperanto-Asocio, 2001).

من المحنة منتصرين لأننا تمكنا من مد يد العون إلى العديد من الناس. كنا في صف الملائكة وانتصرنا على ظروف معاكسة وكاسحة. فما الذي يطلبه فتى في الرابعة عشرة أكثر من ذلك؟

بعد المغامرات المثيرة خلال مرحلة الاضطهاد النازي، أخذ الوضع بالتدهور مع بدء الاحتلال السوفييتي. استمرت المغامرات في البداية، وتمكنا من المناورة بنجاح في الأوضاع الخطرة. القنصلية السويسرية استخدمت والدي ليعمل كضابط ارتباط مع قوات الاحتلال السوفييتية. فقد كانت القنصلية السويسرية ترعى مصالح الحلفاء آنذاك، ولذلك كانت وظيفته مهمة. وحين أسست القوى الحليفة مكاتبها التمثيلية، تقاعد والدي لشعوره بأن العمل لصالح الحلفاء سرعان ما سيفتضح أمره. وكان قراره حكيما – فقد تجنب المضايقات والاضطهاد التي كان سيتعرض لها لاحقا. لكن الوضع بدأ يصبح رتيبا ومملا وثقيل الوطأة على فتى اعتاد المغامرة. كما اعتقدت أن من غير السليم بالنسبة لشاب في الخامسة عشرة أن يفكر كوالده البالغ من العمر خمسين عاما. أبلغته أنني أريد مغادرة البلاد. سألني: «إلى أين؟». أجبت: «إلى موسكو للتعرف على الشيوعية، أو إلى لندن من أجل هيئة الإذاعة البريطانية». قال: «أعرف الاتحاد السوفييتي تمام المعرفة وبمقدوري إخبارك كل شيء عنه». وبذلك، بقي أمامي خيار لندن. لم يكن من السهل السفر إلى هناك. لكنني وصلتها في أيلول/ سبتمبر 1947.

كان العيش في لندن محبطا ومخيبا للآمال. كنت وحيدا بلا مال ولا أصدقاء. وبعد حياتي المترعة بالمغامرات، ملأني الرضا عن النفس والقيمة الذاتية. لكن الناس في لندن لم يهتموا بأمري. كنت غريبا،

واكتشفت معنى الوحدة. مر علي يوم نفذ به ما لدي من مال، بعد أن دفعت ثمن وجبة طعام بارد في «ليونز كورنر هاوس». قلت في نفسي: «لقد لمست الحضيض ولا بد أن أنهض. ولسوف تكون هذه تجربة ثمينة». لكن تبين لي أنها شكلت عائقا لا قوة مساعدة، لأنني حرصت مذاك على عدم ملامسة الحضيض مرة أخرى.

مبدأ عدم اليقين الإنساني

أروي هذه الأحداث لأظهر التجارب التي ستشكل الإطار المفهومي الذي تبنيته. الاضطهاد النازي، الاحتلال السوفييتي، والعيش مفلسا في لندن، حددت جميعا الأوضاع البعيدة عن التوازن. تعلمت في سن مبكرة أن الظروف الواقعية يمكن أن تختلف أشد الاختلاف عن تلك المتوقعة في العادة، والنظرة السائدة لا تناسب غالبا هذه الظروف الواقعية. إذ يمكن للفجوة بين المدركات والواقع أن تصبح أحيانا هوة لا قرارة لها.

انشغلت بدراسة هذه الفجوة. وفي معرض تطوير مفهوم الانعكاس، بدأت أنظر إلى المعتقدات المغلوطة وغيرها من أشكال سوء الفهم والأفكار الخاطئة بوصفها عنصرا سببيا أثر في صياغة التاريخ. وفي الحقيقة، بدأت أبالغ في تقدير أهمية الأحكام المتحيزة والتفسيرات المحرفة في تقرير سيرورة الأحداث. وزعمت أنها أعطت التاريخ طبيعته الفريدة التي يتعذر عكسها أو إبطالها؛ لكن تلك نظرة مشوهة دون ريب بسبب العديد من العوامل الأخرى المؤثرة في التاريخ إلى جانب الانعكاس. وتبين لي أنها نظرة مشوهة مفيدة لأنها لفتت انتباهي إلى ظاهرة أهملت على نحو غريب آنذاك، ألا وهي الفقاعات المالية. ويمكن أن تعد نظرتي إلى التاريخ اعتقادا خاطئا مثمرا.

ومثلما رأينا، يدخل الانعكاس عاملا من عدم التحدد أو عدم اليقين في تفكير المشاركين بالحالة التي يشاركون فيها. مبدأ عدم اليقين يشتغل أيضا في الفيزياء الكمية، لكنه مختلف عن مبدأ عدم اليقين في الشؤون المتعلقة بالبشر. مبدأ عدم اليقين الذي قال به فيرنر هايزنبرغ يحكم سلوك الجزيئات الكمية بغض النظر عما إذا كانت مدركة أم لا. وبالمقابل، يمكن لسلوك المشاركين المفكرين أن يتأثر بما يفكرون به (أو ما يفكر به غيرهم). ولهذا يضع مبدأ عدم اليقين البشري عقبة كأداء أمام الدراسة العلمية للسلوك البشري. ومثلما ذكرت آنفا، تأثرت تأثرا عميقا بكارل بوبر، وقبلت على وجه العموم تفسيره للمنهج العلمي دون تحفظ مقارنة بمعظم فلاسفة العلوم المعاصرين، لكنني أسفت لإخفاقه في إدراك طبيعة وأهمية هذه العقبة.

مراجعة خطة كارل بوبر للمنهج العلمي

وضع كارل بوبر خطة بسيطة ورشيقة للمنهج العلمي مكونة من ثلاثة عناصر وثلاث عمليات. العناصر الثلاثة هي الشروط الأولية، والشروط النهائية، والتعميمات الصائبة في كل زمان ومكان أو القوانين العلمية. أما العمليات الثلاث فهي التوقع، والتفسير، والاختبار. حين تجمع الشروط الأولية مع القوانين العلمية تعرض توقعا. أما حين تضاف الشروط النهائية إلى تلك القوانين فتعرض تفسيرا. وبهذا المعنى، تعد التوقعات والتفسيرات متناظرة. الحلقة المفقودة في هذه الخطة هي إثبات القوانين. وهذا يمثل إسهام كارل بوبر الخاص في فهمنا للمنهج العلمي. فقد أكد أن القوانين العلمية يتعذر إثباتها؛ ولا يمكن إلا تكذيبها. هنا يتدخل الاختبار. إذ يمكن

اختبار القوانين العلمية عبر اقتران الشروط الأولية مع الشروط النهائية. فإذا أخفقت في التوافق مع القانون العلمي المعني فإن القانون مغلوط. ولربما يكفي مثال واحد لا يتوافق مع القانون لكي يدحض صحة التعميم، لكن لا يكفي أي عدد من الأمثلة لإثبات صحة التعميم بشكل مطلق. وبهذا المعنى هنالك لا تناظر بين الإثبات والتكذيب. وهكذا، يشكل التناظر بين التوقع والتفسير وعدم التناظر بين الإثبات والتكذيب معلمين بارزين في خطة كارل بوبر.

برأيي، يعد التوكيد على تعذر إثبات صحة القوانين العلمية أعظم إسهام لكارل بوبر في الفلسفة. فقد حل مشكلة الاستقراء التي يستحيل حلها لولاه. فانطلاقا من أن الشمس تشرق من الشرق كل يوم منذ الأزل، كيف نتأكد من أنها ستستمر على هذه الحال إلى الأبد؟ تلغي خطة بوبر الحاجة إلى اليقين. إذ يمكننا قبول التعميمات العلمية بوصفها صحيحة مؤقتا حتى تنقض وتدحض وتكذب. يؤكد هذا التفسير على الدور المحوري الذي يلعبه الاختبار في المنهج العلمي. ويرسخ عملية حاسمة الأهمية تتيح للعلم أن ينمو ويبتكر.

تعرض العديد من جوانب خطة بوبر للنقد من قبل الفلاسفة المحترفين. على سبيل المثال، يؤكد بوبر على أنه كلما اشتدت صرامة الاختبار الذي ينجح فيه التعميم، كلما تعاظمت قيمته. لكن الفلاسفة يضعون إمكانية قياس صرامة الاختبارات وقيمة التعميمات موضع المساءلة. ومع ذلك، يعد توكيد بوبر مبررا وعمليا بشكل كامل بالنسبة لي، وقمت بإثبات صحته في الأسواق المالية. فكلما زاد تعارض الافتراضات الاستثمارية التي تبنيتها مع النظرة السائدة عموما، تعاظمت الأرباح المالية التي جنيتها حين تثبت

صحة الافتراضات. على هذه الأرضية، أستطيع الزعم أنني قبلت خطة بوبر دون تحفظ مقارنة بآراء الفلاسفة المحترفين الآخرين.

ومثلما لاحظت آنفا، عارضت بوبر في مسألة واحدة. فهو يؤكد على ما دعه مبدأ وحدة المنهج، أي تطبيق المناهج والمعايير ذاتها على العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية معا. لا أوافقه الرأي على ذلك. لأنني أعتقد أن ما أدعوه مبدأ عدم اليقين البشري يشكل عقبة تعيق العلوم الاجتماعية وحدها: العقبة تدق إسفينا بين العلوم الطبيعية والاجتماعية. ويظل موقع هذا الإسفين بالضبط موضع خلاف وجدال. في أي جانب تقع علوم الحياة، مثل علم الوراثة؟ ليس ثمة حاجة لرسم خط فاصل صارم من أجل الزعم بأن العلوم الاجتماعية تواجه عقبة كأداء غائبة عن ميدان العلوم الطبيعية، متمثلة في مبدأ عدم اليقين البشري.

لكن المنهج العلمي ليس القضية الرئيسة. كيف يمكن للمشاركين اتخاذ أفضل القرارات حين لا يستطيعون تأسيسها على المعرفة؟ ذلك هو لب المعضلة. الفجوة الفاصلة بين الإدراك والواقع حتمية ويتعذر تفاديها، ولا بد أن تسبب بعض الاختلاف بين النتائج والتوقعات. المهم حجم الفجوة وحدة العواقب المعاكسة غير المقصودة. فكيف يمكن حصرها عند الحد الأدنى؟ تلك هي المسألة التي شغلتني على صعيدي النظرية والتطبيق.

هذا هو السياق الذي وجدت فيه خطة بوبر للمنهج العلمي ملهمة. فهو يظهر أنه حتى في العلوم الطبيعية، حيث يمكن تأسيس علاقة رابطة بين العبارات والحقائق، من الضروري الحفاظ على العملية النقدية والموقف النقدي. فكم تبلغ أهمية الانخراط في التفكير النقدي في المجالات الأخرى

حيث عدم اليقين أكبر بكثير: قادني ذلك إلى مفهوم المجتمع المفتوح، المؤسس على الإقرار بعدم وجود من يمتلك الحقيقة النهائية المطلقة.

مسلمة اللاعصمة الراديكالية

سوف أسهب في تفصيل المجتمع المفتوح في الفصل التالي، لكن قبل ذلك أريد إضافة نقطة حول الفهم القاصر أو عدم العصمة. على وجه العموم، أتفق مع موقف بوبر، لكنني أدفعه خطوة أبعد. فهو يؤكد على أننا ربما نكون على خطأ. أما أنا فأتبنى فرضية عملية تؤكد أننا لا بد أن نخطئ. أدعو هذه الفرضية مسلمة اللاعصمة الراديكالية. وقد أسستها على الحجة التالية: نحن قادرون على اكتساب رؤية ما للواقع، لكن كلما زاد فهمنا للواقع تعددت جوانبه التي تحتاج إلى الفهم. ولأننا نواجه هذا الهدف المتحرك، فنحن عرضة لأن نضاعف عبء المعرفة التي اكتسبناها عبر توسيعها لتشمل مجالات أخرى لا تنطبق عليها. وبهذه الطريقة، لا بد أن تفسح حتى التفسيرات الصحيحة للواقع مكانا لبروز التفسيرات المحرفة والمشوهة له. هذه الحجة مشابهة لمبدأ بيتر، الذي يؤكد أن الموظفين الأكفاء يتلقون الترقيات حتى بلوغ مستوى عدم الكفاءة.

النتائج التي توصلت إليها علوم اللغة المعرفية تدعم موقفي وتسنده. فقد أظهر جورج لاكوف (وغيره) أن اللغة تستخدم الاستعارات التشبيهية لا المنطق الصارم الدقيق. والاستعارات تعمل عبر نقل ملاحظات أو سمات من مجموعة ظروف إلى أخرى، والشطط في ذلك أمر محتم تقريبا. وأفضل مجال لرؤية هذا في حالة المنهج العلمي. فالعلم أسلوب ناجح جدا لاكتساب المعرفة. وهو بذلك يبدو متناقضا مع مسلمة اللاعصمة

الراديكالية، التي تؤكد على عدم عصمتنا عن الخطأ والزلل. لكن العملية أصابها الشطط. فنظرا للنجاح الذي حققته العلوم الطبيعية، تجاوزت العلوم الاجتماعية الحدود في محاكاتها للعلوم الطبيعية.

لنفكر بالنظرية الاقتصادية الكلاسيكية. ففي استخدامها لمفهوم التوازن، حاكت الفيزياء النيوتونية. لكن في الأسواق المالية، حيث تلعب التوقعات دورا مهما، لا يتطابق التوكيد على نزوع الأسواق نحو التوازن مع الواقع الحقيقي. ولجأت نظرية التوقعات العقلانية إلى تحريفات وتشويهات كبيرة لإيجاد عالم مصطنع ومختلق يسوده التوازن، حيث جرى تكييف الواقع الحقيقي ليناسب النظرية بدلا من إجراء العكس. هذه هي الحالة التي تنطبق عليها مسلمة اللاعصمة الراديكالية.

حتى حين فشل المفكرون الاجتماعيون في استيفاء قواعد ومعايير المنهج العلمي، سعوا إلى تلبيس نظرياتهم بلبوس العلم لكي تنال الرضى والقبول. فقد أكد كل من سيغموند فرويد وكارل ماركس على أن نظرياته تحدد مسار الأحداث في المجال الذي عمل فيه لأنها علمية (في ذلك الوقت، كان من المتوقع من القوانين العلمية أن تكون حتمية وجبرية). ونجح بوبر في نزع القناع عنها، خصوصا نظريات ماركس، عبر إظهار تعذر اختبارها وفقا لخطته؛ ولذلك فهي ليست علمية. لكن بوبر لم يقطع شوطا كافيا. إذ لم يعترف بأن دراسة الظواهر الاجتماعية تواجه عقبة كأداء غائبة عن ميدان العلوم الطبيعية – مبدأ عدم اليقين البشري. وكعاقبة لذلك، لم ينتج تقليد العلم الأعمى الذي افتقد الابتكار الإبداعي تمثيلا كافيا للواقع الحقيقي. فمفهوم التوازن العام ومفهوم التوقعات العقلانية بعيدان جدا عن الواقع. ويقدمان مثالا يثبت كيف تصبح المقاربة التي تفرز نتائج صحيحة عرضة

للمبالغة في الاستغلال والثقل إلى حد تفقد عنده صوابيتها.

لنفترض أن اعتراضاتي على مفهومي التوازن العام والتوقعات العقلانية حازت عموما على الدعم والتأييد وجرى التخلي عن النظريات الأخرى: في هذه الحالة لن تخدم كنماذج لمسلمة اللاعصمة الراديكالية. وهذا يظهر العيب الفاضح في المسلمة: فهي ليست صحيحة وصادقة بالضرورة. ومثلما لم يقطع بوبر شوطا كافيا، بالغت أنا في تجاوز الحد، فالإفراط، كالتفريط، فيه تطرف وغلو. إذ ليس من المحتم علينا أن نخطئ في كل حالة وكل وضع. كما يمكن تصحيح الأفكار الخاطئة والاعتقادات المغلوطة.

أين يترك ذلك كله المسلمة التي أتبناها؟ إذا كانت نظرية علمية فلسوف يثبت خطؤها لأن مثالا واحدا يكفي لتكذيب النظرية كما تؤكد خطة بوبر. لكن المسلمة ليست نظرية علمية، بل افتراض عملي، وبالتالي فهي تشتغل بنجاح ملحوظ. وتشدد على التباعد ما بين الواقع وإدراك المشاركين فيه له، كما تركز بؤرة الانتباه على الأفكار الخاطئة والاعتقادات المغلوطة باعتبارها عاملا سببيا مؤثرا في التاريخ. وهذا يقودنا إلى تفسير محدد للتاريخ يمكن أن يزيد معارفنا. اللحظة الراهنة تجسد ذلك. وأعد الحرب على الإرهاب سوء فهم وتأويلا خاطئا أو استعارة تشبيهية مغلوطة لها تأثير خبيث في أمريكا والعالم.

تعد فكرة اللاعصمة الراديكالية مفيدة على نحو مماثل في الأسواق المالية. فهي تشير إلى دور سوء الفهم والتأويل الخاطئ في عمليات الانتعاش ـ الانكماش النسقية. كما توجهنا نحو البحث عن العيوب والشروخ في كل

بنية، بغض النظر هل هي نظرية أو مؤسسة: لكن يجب ألا تثبط همتنا عن محاولة تحسينها. وينبغي أن توفر الحماية لنا من التفكير بأي اقتراح أو ترتيب بوصفه صالحا وصحيحا ومثبتا إلى الأبد. نحن بحاجة إلى إطار مفهومي يزعم صدقه وصحته دوما إذا أردنا أن نستخلص معنى مفهوما من العالم المشوش، لكن ينبغي علينا الإقرار بأنه سيكون مشوها وناقصا حتما ولذلك فهو بحاجة إلى مراجعة وتنقيح وتصحيح. الإطار الذي أتبناه يستوفي هذه المتطلبات. وإذا عدت مسلمة اللاعصمة الراديكالية نظرية علمية، فلسوف تكذب ذاتها بذاتها مثل مفارقة الكاذب.

نتجت مسلمة اللاعصمة الراديكالية وفكرة الاعتقادات الخاطئة المثمرة عن أسلوبي الخاص في التفكير. قد يبدو المفهومان سلبيين لكنهما ليسا كذلك. فما هو ناقص وقاصر يمكن أن يحسن ويصحح: ومسلمة اللاعصمة الراديكالية تترك مساحة لا نهائية للتحسينات. ووفقا لتعريفي، يعد المجتمع المفتوح مجتمعا قاصرا يفتقد الكمال ويقبل إدخال التحسينات عليه. وهو يولد الأمل والإبداع، على الرغم من أنه معرض للخطر على الدوام، والتاريخ حافل بخيبات الأمل. وعلى الرغم من المصطلحات التي تبدو سلبية ـ فهم قاصر، لاعصمة راديكالية، معتقدات خاطئة مثمرة ـ إلا أن نظرتي إلى الحياة متفائلة إلى أبعد حد. لأنني قادر بين الحين والآخر على إدخال تحسينات في الحياة الواقعية.

السعي وراء الحقيقة

السؤال الباقي هو: ما أهمية الإطار المفهومي الذي أعرضه؟ أستطيع إثبات أهميته على الصعيد الشخصي. فالسعي وراء الحقيقة عبر العملية

النقدية معتقد راسخ استهديت بهديه طيلة حياتي. وكذلك الرؤية التي تؤكد استحالة الوصول إلى الحقيقة النهائية المطلقة. وكجزء من العملية النقدية، سألت نفسي لماذا يحظى السعي وراء الحقيقة بهذه الأهمية البالغة. السؤال ضروري وفي محله. في المنهج العلمي، تتمتع الحقيقة بأهمية قصوى: فلا قيمة للنظرية العلمية سوى صدقها وصحتها. لكن ذلك لا ينطبق على السياسة وسواها من جوانب الحياة الاجتماعية. إذ يمكن للأفكار الخاطئة أن تسود وتنتشر. أيهما أهم: السعي وراء الحقيقة أم الظفر والفوز؟ الجواب ليس واضحا. فلكل شخص ولكل مجتمع أولوياته الخاصة. ليس لدي شك في موقع أولوياتي. وكخيار شخصي، ألتزم التزاما عميقا بالحقيقة. لست مضطرا لأن أنطق بها لزوما، لكن أريد معرفتها على أقل تقدير. الرجل الذي أكن له أكبر إعجاب هو اندريه ساخاروف، العالم النووي الروسي، الذي أصر على قول الحقيقة وإن ألحقت به الأذى: أود لو أحذو حذوه، لكنني لا أملك قوة شخصيته. إن قول الحقيقة يمكن أن يسبب الأذى لا للذات فقط بل للآخرين أيضا، لذلك فإن التكتم قد يكون أفضل سمات الشجاعة. ومع ذلك، جهدت للتصريح بالحقيقة حول القضايا السياسية، خصوصا في معارضة الرئيس بوش. فعلت ذلك لشعوري بأنني في موقع أفضل من معظم الآخرين الذين يمكن أن تسمع أصواتهم. لم أكن أعتمد على الحكومة أو على عقود الأعمال والمشاريع. وكان بمقدوري تحمل الضغوط.

ما لا أستطيع الحكم عليه هو مدى اهتمام الآخرين بالإطار المفهومي الذي وضعته. والمدى الذي وصل إليه تفسيري للواقع في تعارضه مع التفسيرات السائدة عموما، خصوصا فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب.

وفي الأسواق المالية أيضا. يجعلني أعتقد بأنني أقول شيئا مهما وربما أصيلا.
لكنني مدرك بأنني أغطي، في تفحص العلاقة بين الفكر والواقع، مجالا طرقه الكثيرون قبلي. فبعض القضايا التي أستكشفها قد جرت مناقشتها مطولا. إذ شغل مفهوم الإحالة الذاتية الفلاسفة منذ أقدم العصور. وعلى نحو مشابه، فإن فكرة الأقوال التي تؤدي إلى الأفعال قد حازت على قبول واسع النطاق. ومع ذلك، أعتقد أن آلية التغذية المرتجعة ثنائية الاتجاه التي أدعوها الانعكاس لم تلق ما تستحق من انتباه واهتمام.

مشكلة الموت

من أجل اختبار هل يحمل الإطار المفهومي الذي وضعته المعنى ذاته بالنسبة لي وللآخرين، أود أن أطرح وجهة نظري حول فكرة الموت أمام القراء. الموت قضية مهمة حين يبلغ المرء الخامسة والسبعين، لكنه شكل مسألة شغلتني في سن مبكرة، حين اكتشفت أولا أن والدي من البشر الفانين. في سن الطفولة، كنت أثق بهما، وأعتمد عليهما، وأحاول إرضاءهما، لكن كيف يمكن لهما أن يأتيا بي إلى هذا العالم وهما يعلمان بأن الموت سيختطفهما ليتركاني وحيدا فيه؟ شعرت بأنني تعرضت للغدر والخيانة. ونظرا لأن الدين لم يكن جزءا من حياتنا العائلية (لم تصبح والدتي متدينة إلا في وقت متأخر)، فإن احتمال الموت ألقى بظل ثقيل على وجودي. إذ فصل مراهقتي عن طفولتي. كنت طفلا سعيدا، اجتماعي الطبع، أعيش في أمان حب والدي. لكنني بدأت أشعر بالقلق في سن المراهقة، وتحولت ابتسامتي إلى تكشيرة عابسة متجهمة. انخرطت في تأمل عميق حول الحياة والموت، مثلما يفعل المراهقون في أغلب الأحوال.

وظلت مشكلة الموت تثقل كاهلي منذ ذلك الحين. بالرغم من أنني حين وضعت الإطار المفهومي وجدت حلا مرضيا على الصعيد الفكري لفنائي.

فكرة الموت لا يقبلها الوعي البشري لأن فيها فناءه. الموت يحول أفكارنا كلها، بما فيها فكرتنا عن الواقع والذات، إلى عدم. إنه أمر كريه ومقيت، شيء لا يمكن حتى التفكير فيه. لكن اكتشاف وجود تباعد متأصل واختلاف متجذر بين آرائنا حول العالم والعالم كما هو يضع المشكلة تحت ضوء جديد. ففكرة الموت ليست مماثلة لحقيقة الموت. فكرة الموت هي إنكار الوعي، وحقيقة الموت ليست إنكارا للحياة بل خاتمتها الطبيعية. وحين يأتي الموت في وقت نفدت فيه العواطف كلها، لا يجب أن يكون مريعا ومرعبا. وعلى الرغم من أنني وجدت هذا التفسير للموت مرضيا من الناحية الفكرية، إلا أن احتمال الموت ما يزال يثقل كاهلي لأن عواطفي لم تستنفد بعد. ولا أدري هل يجد الآخرون هذا الرأي مقنعا كما هو بالنسبة لي.

ـ 2 ـ

معنى المجتمع المفتوح

مدلول المجتمع المفتوح واضح بالنسبة لأولئك الذين عاشوا في مجتمع مغلق. فهو يشير بدلالته إلى الحرية وغياب القمع. وحين أنشأت شبكة من المؤسسات في الإمبراطورية السوفييتية السابقة، لم أعتقد أن من الضروري شرح مفهوم المجتمع المفتوح للناس المعنيين لأنه النقيض المقابل لكل ما خبروه وجربوه. وعندما يتوقف القمع، تبهت ذكراه بمرور الزمن. الولايات المتحدة مجتمع مفتوح، لكن الأمريكيين ليس لديهم سوى فهم محدود للمفهوم، والتزام أقل به.

لا يعد المجتمع المفتوح فكرة سهلة. فهو يشابه مفهوم الديمقراطية الليبرالية، لكن مع وجود فارق مهم: المجتمع المفتوح مفهوم ابستمولوجي لا سياسي، يعتمد على الإقرار بفهمنا القاصر، لا على نظرية سياسية. الأمر الذي يفرض صعوبات فلسفية وعملية جمة. أما أفضل طريقة لتوضيحه فهي تقديم رواية تاريخية وصفية له.

مثلما ذكرت آنفا، تعرفت إلى مفهوم المجتمع المفتوح عن طريق كارل بوبر. فقد أثر في كتابه «المجتمع المفتوح وأعداؤه» تأثيرا عميقا لأنه سلط ضوءا جديدا على الإيديولوجيات التي مارست تأثيرا حاسما في حياتي: الفاشية، الاشتراكية القومية، الشيوعية. إذ قدم الحجة على أن هذه الإيديولوجيات تتقاسم سمة مشتركة: التوكيد على امتلاكها للتفسير

الصحيح الوحيد للواقع، والمطالبة بولاء مطلق لوجهة نظرها. لكن الحقيقة النهائية/المطلقة بعيدة عن متناول البشر: لذلك لا يمكن فرض هذه الإيديولوجيات على المجتمع إلا باستخدام القوة أو غيرها من أشكال الإجبار والإكراه. والقمع هو الذي يوجد المجتمع المغلق.

اقترح بوبر شكلا من التنظيم الاجتماعي يبدأ بالاعتراف بتعذر إثبات أي زعم بامتلاك الحقيقة النهائية، وبالتالي لا ينبغي أن يسمح لأي جماعة بفرض آرائها على البقية. ودعا هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي المجتمع المفتوح حيث يستطيع الناس من مختلف المشارب والآراء والمصالح العيش معا في سلام. في المجتمع المفتوح، يتمتع الأفراد بأكبر درجة من الحرية لكن لا تتعارض مع حرية الآخرين. أما القيود المطلوبة فتضعها سيادة القانون.

استخدم تعبير «المجتمع المفتوح» لأول مرة الفيلسوف الفرنسي هنري بيرغسون في كتابه «مصدران للأخلاق والدين» (1932). وقدم الحجة على إمكانية تأسيس الأخلاق والدين إما على الهوية القبلية أو على اعتبارات الشرط الإنساني الشامل. العهد القديم مثال على الأس الأول، والعهد الجديد مثال على الثاني. الأخلاقية القبلية تؤدي إلى ظهور المجتمع المغلق، الذي يسبغ الحقوق/ ويفرض الواجبات على أفراد القبيلة ويمارس التمييز ضد الغرباء؛ أما الأخلاقية الشاملة فتؤدي إلى المجتمع المفتوح الذي يعترف بحقوق إنسانية أساسية معينة بغض النظر عن الارتباطات القبلية أو الولاءات الاثنية أو الانتماءات الدينية. ومضى بوبر في حجته خطوة أبعد: فقد جهد للتأكيد على أن الإيديولوجيات الشمولية، مثل الشيوعية، يمكن أيضا أن تشكل تهديدا للمجتمع المفتوح إذا زعمت أنها

تمثل الحقيقة التي لا يمكن نقضها أو دحضها أو إنكارها. وإذا مارست التمييز ضد الذين يخالفونها في زعمها هذا. أسس بوبر حجته لصالح المجتمع المفتوح على فهمنا القاصر المتأصل فينا، أو عدم عصمتنا.

لم يقدم بوبر تعريفا للمجتمع المفتوح لأنه كان يكره التعريفات. ويستتبع عدم عصمتنا لزوما أن أي تعريف لا بد أن يكون مشوها أو محرفا أو ناقصا، ويؤدي إلى جدل حول معاني الكلمات. لذلك فضل وصف الأفكار، ثم تصنيفها. انطلق منهجه من اليمين إلى اليسار، بدلا من اليسار إلى اليمين. وحين وصف مختلف المواقف الفكرية، استخدم الفئات والتصنيفات، التي انتهت عادة بالياء والتاء المربوطة (ism/ بالإنكليزية). في الحقيقة، أتخمت كتابات بوبر هذه اللاحقة (ية)، واكتسب «المجتمع المفتوح» كصنف / فئة أهمية إضافية لأنه وجد طريقه إلى عنوان كتاب بوبر. وعلى ما يبدو، لم يكن «المجتمع المفتوح وأعداؤه» العنوان الوحيد الذي فكر به بوبر، لكن الخيار اتخذ من قبل الناشر. وبالتالي، فإن المجتمع المفتوح الذي حظي بالأهمية بالنسبة لي أتى بمحض الصدفة. وجدته جذابا ومغريا لأنه يغاير الفاشية والشيوعية، التي عانيت منهما الأمرين. وقد يكون من الإنصاف القول إنني أعطيت مفهوم المجتمع المفتوح أهمية تفوق تلك التي عزاها بوبر إليه.

لا يعد المجتمع المفتوح مفهوما متطورا بشكل كامل في كتابات كارل بوبر. فهو مؤسس على فكرة أن المعرفة الكاملة بعيدة عن متناول الفكر البشري. المجتمع المفتوح يقبل حقيقة عدم عصمتنا: بينما ينكرها المجتمع المغلق. وليس من الواضح ما إذا كان المجتمع المفتوح يشير إلى حالة فعلية أو مثالية. ولا يمكن أن يشكل تمثيلا كاملا للواقع لأنه قائم على جانب

واحد من جوانبه، جانب مجرد وفلسفي، بينما يترك الأخرى، مثل السلطة السياسية أو السياق التاريخي، خارج الحساب والنظر.

لا بد من الاعتراف بأن إدراك حقيقة افتقار المجتمع المفتوح إلى أساس مناسب في النظرية السياسية قد تطلب مني وقتا طويلا. ولم تتبد المضامين والمقتضيات الكاملة لهذه الحقيقة إلا مؤخرا. حين قرأت «المجتمع المفتوح وأعداؤه» للمرة الأولى، أثر في تفكيري إلى حد أنني وضعت إطارا فكريا يقارن بين المجتمع المفتوح والمجتمع المغلق. ولسوف أوجز الإطار هنا. أما القراء المهتمون بالحصول على نسخة كاملة منه فيمكنهم مراجعة الملحق.

بني الإطار على مفهوم التغيير. وعرفت التغيير بشكل يستثني كل ما هو متوقع. الأمر الذي يعني أن الأحداث التي لا يمكن توقعها وفقا لحالة المعرفة السائدة هي وحدها المؤهلة لتكون عوامل للتغيير.

أولا، افترضت مجتمعا مشيدا على غياب التغيير. في مثل هذا المجتمع، يتوجب على الفكر التعامل مع مجموعة واحدة فقط من الظروف: تلك التي توجد في الوقت الحاضر. أما ما حدث سابقا وما سيحدث لاحقا فمماثلان لما يوجد الآن. وليس ثمة حاجة للتمييز بين الفكر والواقع؛ ولا يوجد مكان للتفكير النظري المجرد. وما دعوته بنمط التفكير التقليدي له مهمة واحدة: القبول بالأشياء كما هي. لكن هذه المبالغة في التبسيط تفرض ثمنا باهظا: فهي تولد معتقدات يمكن أن تكون منفصلة كلية عن الواقع. ولا يمكن لنمط التفكير التقليدي أن يسود إلا إذا تماهى أفراد المجتمع في المجتمع الذي ينتمون إليه وقبلوا دون مساءلة موقعهم فيه. أدعو هذا «المجتمع العضوي»، حيث الأفراد أعضاء في الجسد الاجتماعي.

السؤال المتعلق بما إذا وجدت المجتمعات العضوية في الواقع أم أنها من نسج خيالنا، يظل مفتوحا وقابلا للنقاش. لكن إذا وجدت، فقد كانت عرضة لأشكال من التنظيم الاجتماعي فهمت الواقع بصورة أفضل. وبالتالي، مهما بلغت جاذبية بعض ملامح وجوانب المجتمع العضوي بالنسبة لبعض الناس، إلا أنه لا يمثل خيارا مقبولا اليوم.

يولد التغيير، كما عرفته، عدم اليقين. هنالك طريقتان اثنتان للتعامل مع الشعور بعدم اليقين: إما أن نقبله أو نرفضه. الأولى تؤدي إلى نمط التفكير النقدي والمجتمع المفتوح؛ والثانية إلى نمط التفكير العقائدي (الدوغمائي) والمجتمع المغلق. لكل مقاربة محاسنها ومثالبها. استلهمت من كارل بوبر تشييد إطار من النماذج النظرية التي تقارن نقاط القوة ومواطن الضعف في المقاربتين كلتيهما.

في العالم المتغير، يواجه الناس سلسلة لا محدودة من الاحتمالات. أما الاختيار بينها فيعد وظيفة مفتاحية لنمط التفكير النقدي. وأعظم ميزة للعملية النقدية هي إمكانية توفير فهم أفضل للواقع مقارنة بالنمط التقليدي أو الدوغمائي. أما مثلبتها الكبرى فهي افتقارها إلى القدرة على إرضاء المسعى الباحث عن اليقين. في النموذج الذي وضعته، تفحصت كيف تشتغل العملية النقدية في بعض الميادين الرئيسة لمساعي البشر، خصوصا العلوم الطبيعية، والعلوم الاجتماعية، والاقتصاد، والسياسة. وأفضل إنجاز لها يتحقق في العلوم الطبيعية، لكنها ليست على مستوى التوقعات في المجالات الأخرى. الأمر الذي يشكل مصدرا لخيبة أمل تدفع الناس إلى نمط التفكير العقائدي (الدوغمائي)، الذي يعد النقيض المقابل للنمط النقدي: فهو يزود الناس بوهم اليقين ويشوه الواقع ويحرفه.

يدرك المجتمع المفتوح ويقبل حقيقة أن عدم اليقين متأصل في الواقع. ويتميز بوجود مؤسسات تسمح للناس بالتعامل بنجاح مع الشعور بعدم اليقين. فالنشاط الاقتصادي يستهدي بالأسواق التي يكون فيها المشاركون أحرارا في اتخاذ قراراتهم الخاصة بهم. وطالما توفر ما يكفي من خيارات، يمكن للمشاركين تخصيص مواردهم لتوائم مصلحتهم على أفضل ما يكون. الأسواق المالية توفر آلية فعالة من التغذية المرتجعة لتقرير ما إذا كانت قراراتهم الاستثمارية صائبة أم لا. لكن الأسواق ليست مثالية. فعلى العكس من بعض النظريات الاقتصادية، لا تضمن التخصيص الأفضل للموارد. فهي مصممة لتعرض بدائل على المشاركين، لكن هؤلاء لا يتمتعون بالمعرفة الكاملة. ويتأصل في هذه الأسواق، خصوصا المالية منها، عدم الاستقرار. علاوة على أن الأسواق ليست مصممة للاهتمام بالحاجات الاجتماعية ورعايتها ـ مثل الحفاظ على القانون والنظام، وحماية البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وترسيخ الاستقرار والتنافس فيها ـ بوصفها متميزة عن حاجات المشاركين الأفراد. أما تلبية الحاجات الاجتماعية فتنتمي إلى مجال السياسة.

النظام السياسي المناسب للمجتمع المفتوح هو الديمقراطية، حيث يكون الناس أحرارا في اختيار ـ وتغيير ـ حكومتهم. ويرجع أن يكون الشكل الديمقراطي من الحكم أكثر قدرة من غيره على تجنب الأخطاء الذريعة والمريعة والخطيرة.

إذن، تتمثل المزايا الرئيسة للمجتمع المفتوح في كونه يسمح للناس بالتعامل بنجاح مع الواقع الذي يتأصل فيه عدم اليقين، ويضمن لهم أعظم درجة ممكنة من الحرية الفردية التي لا تتعارض مع تلبية الحاجات

الاجتماعية. ويصر المجتمع المفتوح على وجه الخصوص على حرية الفكر والتعبير.

على الجانب السلبي، يفرض الموقع الفائق الأهمية الذي يتمتع به الأفراد عبئا عليهم قد يبدو في بعض الأحيان لا يحتمل. فأين يمكنهم العثور على القيم التي يحتاجونها لاتخاذ الخيارات الصائبة؟ القيم مسألة تتعلق بالاختيار. وقد يكون الاختيار عملية واعية وناجمة عن تأمل عميق وتفحص دقيق للذات والضمير: لكنه على الأرجح متهور يفتقد الروية أو يعتمد على الخلفية العائلية، أو المشورة، أو الدعاية، أو غير ذلك من عوامل التأثير الخارجية.

النتائج التي توصل إليها العلم المعرفي مؤخرا تشير إلى أن لطريقة عمل صنع القرار بعض أوجه الشبه بالرؤية. وكما أن هناك رؤية مركزية حادة تدخل إلى مركز الوعي: هنالك رؤية محيطية ضبابية يتم تلقيها وإدراكها بشكل انتقائي. وعلى نحو مشابه، فإن بعض القرارات واعية، وبعضها الآخر غريزي. نحن نعرف الأسباب الكامنة وراء قراراتنا الواعية، لكننا نتخذ خيارات عديدة لا ندرك أسبابها بوضوح. ويركز خبراء السوق والناشطون السياسيون على الخيارات المبهمة الأسباب. بعض هذه الخيارات تتخذ بدافع البحث عن المتعة. لكن حين نتجاوز الخيارات التي توفر الرضى الفوري، نجد أن المجتمع المفتوح يعاني مما يمكن أن نسميه بقصور الفرض. لا أعني بالتعبير غياب الفرض الغائي، بل مجرد أن من الواجب السعي إليه والعثور عليه من قبل كل فرد. هذا السعي يضعنا في ورطة محيرة. فالأفراد أضعف وحدات المجتمع وعمرهم أقصر من معظم المؤسسات التي تعتمد عليهم. ويوفر الأفراد أساسا يغيب عنه اليقين للقيم الكافية للحفاظ على بنية تدوم بعدهم.

يعتمد احتمال ازدهار المجتمع المفتوح اعتمادا كبيرا، على الرغم من قصور الفرض، على قدرته على توليد شعور منتشر بالتقدم. الحرية تطلق طاقات إبداعية، والمجتمعات المفتوحة تتميز عادة بالمنجزات العلمية والفنية، والابتكارات التقانية، والحوافز الفكرية، ومستويات المعيشة المرتفعة. لكن النجاح ليس مضمونا لأنه يبقى مشروطا بالطاقات الإبداعية للمشاركين.

حين يفشل المجتمع المفتوح في إنتاج شعور بالرفاه والسعادة والتقدم، فإن أولئك الذين يعجزون عن العثور على غرض غائي في أنفسهم ربما يدفعون دفعا إلى عقيدة تزودهم بمجموعة جاهزة من القيم وتوفر لهم مكانا آمنا في العالم. ونمط التفكير العقائدي (الدوغمائي) يقوم على ترسيخ جملة من العقائد المهمة التي يعتقد بأنها تأتي أصلا من مصدر آخر غير الفرد. وقد يكون المصدر التراث، أو إيديولوجية تنجح وتتفوق في المنافسة مع إيديولوجيات أخرى. في الحالتين كلتيهما، يعد المصدر أسمى محكّم بين الآراء المتصارعة: حيث تقبل الآراء الموافقة، وترفض المعارضة. وإذا استطاعت إيديولوجية ما أن تسود وتهيمن، يمكن أن تقضي على أشباح عدم اليقين وقصور الفرض المريعة، وتبث في الناس شعورا بالاعتزاز والفخر والرضى. على الجانب السلبي، تنزع المجتمعات المغلقة إلى ممارسة مراقبة وثيقة وسيطرة دقيقة على الكلام والفكر، واستخدام مختلف أشكال القمع من أجل فرض نسختها عن المصلحة الجمعية على حساب مصالح المواطنين الأفراد.

بغض النظر عن كيفية تعريف المصلحة الجمعية على الصعيد النظري، فإن من المرجح أن تعكس على الصعيد العملي أولويات الحكام. صحيح أنهم لا يسعون بالضرورة إلى غاياتهم الأنانية كأفراد، لكنهم

يستفيدون حتما كطبقة من النظام السائد: فهم ـ بالتعريف ـ الطبقة التي تحكم. لذلك ربما يمكن وصف المجتمع المغلق بأنه مجتمع يعتمد على الاستغلال الطبقي.

في أفضل الحالات، يمكن للنظام الشمولي الاستبدادي أن يمضي شوطا بعيدا باتجاه إعادة ترسيخ تناغم المجتمع العضوي. لكن في أغلب الأحوال يجب استخدام قدر معين من الإكراه والإجبار، وهذه الحقيقة المحرجة تحتاج إلى تبرير بواسطة الحجج الملتوية التي تجعل الإيديولوجيا أقل إقناعا. أما النتيجة فهي ممارسة وتطبيق مزيد من القوة إلى أن يقوم النظام ـ في أسوأ حالاته ـ على الإجبار والقسر وتختلف إيديولوجيته اختلافا بينا عن الواقع.

مع تعاظم استخدام أساليب الإجبار والإكراه للحفاظ على العقيدة (الدوغما)، يقل احتمال تلبية حاجات العقول المتسائلة. وحينما تنهار هيمنة العقيدة الدوغمائية في نهاية المطاف، يشعر الناس بأنهم تحرروا من قمع مريع. وتتفتح آفاق جديدة عريضة، وتولد وفرة الفرص المتاحة أملا، وحماسا، ونشاطا فكريا هائلا.

يعد المجتمع المفتوح والمجتمع المغلق خيارين بديلين. ويعاني كل منهما من عيوب ونواقص يمكن معالجتها بواسطة الآخر. كان ذلك مناسبا في الوقت الذي شيدت فيه النموذجين لأن المعسكرين الممثلين لشكلي التنظيم الاجتماعي كانا يواجهان بعضهما بعضا في الحرب الباردة، لكن ذلك لا يصح بالضرورة في الأزمنة والأوقات كلها. فإذا بنينا نموذجين للمجتمع اعتمادا على الفصل بين الإقرار بتأصل النقص والقصور في فهمنا للواقع

وبين إنكاره، فسوف يبدو النموذجان كبديلين. ولا يستتبع ذلك إلزام الناس باستخدام مثل هذه النماذج في تفكيرهم.

ولسوء الحظ، ليس من الواضح ما يفترض أن يمثله الإطار (الذي نتناوله بمزيد من التفصيل في الملحق). فهو لا يزعم وصف حالات وأوضاع تاريخية. ولم أحاول تقديم دليل يثبت أن أي نموذج وجد في أنقى أشكاله، وأتبرأ من أي زعم يؤكد أن النماذج يمكن استخدامهما لوصف نمط ما في التاريخ. فهي نماذج نظرية، مستمدة من فكرة عدم العصمة عبر استخدام المنطق الاستقرائي غالبا، لكنها لا تفتقد المنظور التاريخي كلية. خصوصا وأن المجتمع العضوي ونمط التفكير التقليدي يجب أن يسبقا ظهور المجتمع المغلق ونمط التفكير العقائدي (الدوغمائي). وللإطار برمته صلة بتلك اللحظة التاريخية التي شيد عندها. خلال الحرب الباردة، كان هناك نظامان اجتماعيان متنافسان، يعتمدان على نمطين مختلفين من التفكير، ويصارع كل منهما الآخر. والإطار الذي ظهر حين بلغت الشيوعية قمة نفوذها وتأثيرها، كان متوازنا في تقديمه لنقاط القوة ومواطن الضعف في المجتمعات المفتوحة والمغلقة. لم أكتم انحيازي إلى المجتمع المفتوح، لكنني لم أتوقع انتصاره المحتوم (وهذا من حسن الحظ، نظرا لأن الخطر يحدق مرة أخرى بالمجتمع المفتوح). وبالرغم من مثالبه وعيوبه، كان هو الإطار المفهومي الذي استهديت به حين أنشأت «مؤسسة المجتمع المفتوح».

المتابعة

الإطار المفهومي الموجز هنا والمقدم بإسهاب في الملحق شكل جزءا من مخطوط كتاب بعنوان «عبء الوعي»، أكملت تأليفه عام 1963. أرسلت

المخطوط من نيويورك. حيث كنت أعمل خبيرا متخصصا في الأسهم الأجنبية، إلى معلمي السابق كارل بوبر. تلقيت منه ترحيبا حماسيا حفزني لزيارته في لندن. في الوقت المحدد للقاء كان هناك عدد من الخريجين في انتظاره. ونظروا إلي بوصفي دخيلا مزعجا. مشيت في الممر وعندما خرج بوبر من المصعد، عرفته بنفسي. بدا من الواضح أنه لم يتذكرني. وعندما تطرقنا إلى المخطوط الذي أرسلته، قال: «أشعر بخيبة أمل كبيرة، ولسوف أشرح لك السبب – حسبت أنك أمريكي. نجحت في نقل آرائي حول الديكتاتوريات التوتاليتارية إليه. لكنك هنغاري، وخبرتها على أرض الواقع». ومع ذلك، كان بالغ اللطف ومشجعا.

واستجابة لتشجيعه، تابعت تنقيح المخطوط. لكنني لم أقدر أبدا على حل الغموض الأساسي المتأصل في النموذجين: هل هما من التعميمات الصحيحة في كل زمان ومكان أم من النسخ المؤمثلة للحالات والأوضاع التاريخية؟ تهت في دوامة التجريدات الفلسفية. وقررت التوقف وتكريس جهدي لجني المال. الأمر الذي قادني إلى وضع وتطوير نموذج الانتعاش ـ الانكماش الذي شكل في نهاية المطاف مادة كتابي الأول: «خيماء التمويل».

النجاح الذي حققته في الأسواق المالية فاق توقعاتي. وحين قاربت الخمسين وقارب حجم صندوق التحوط الذي أديره مائة مليون دولار، بدأت أتساءل عما ينبغي عمله بالمال الذي كنت أكسبه. كانت ثروتي الشخصية تناهز ثلاثين مليون دولار آنذاك. وشعرت أنها أكثر من كافية لي ولأسرتي. فكرت بشكل مطول وجدي حول اهتماماتي الحقيقية. وهذا ما أعادني إلى إطار المجتمعات المفتوحة والمغلقة: أنشأت «صندوق المجتمع

المفتوح» وحددت أهدافه كالتالي: فتح المجتمعات المغلقة؛ زيادة إمكانية بقاء وحياة المجتمعات المفتوحة؛ تشجيع نمط التفكير النقدي.

«مؤسسة المجتمع المفتوح»

بدأت «مؤسسة المجتمع المفتوح» بداية بطيئة. النشاط الرئيس الأول الذي مارسته كان في جنوب إفريقيا، حيث أعطيت منحا، بعد زيارة استكشافية للبلاد عام 1979، للطلاب الأفارقة في جامعة كيب تاون. كانت جنوب إفريقيا مجتمعا مغلقا عاش فيه البيض في العالم الأول والسود في الثالث. أردت كسر الحاجز عبر توفير تعليم رفيع المستوى للأفارقة، وحاولت استخدام النظام لتقويض أركانه من الداخل. كان لجميع الطلاب، من البيض أو السود على حد سواء، الحق في التعليم الحر في الجامعات. وأردت الاستفادة من هذا الحق عبر منح الطلاب الأفارقة إعانات مالية تمكنهم من الانتساب إلى جامعة كيب تاون – وهي مؤسسة أعلنت التزامها بمثال المجتمع المفتوح. لكن لسوء الحظ، بقي الطلاب السود في حالة من الإقصاء والتهميش والاستياء، وحين اكتشفت ذلك تخليت عن المشروع. وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن النظام العنصري حصين وثابت الأركان بحيث يصعب تقويضه من الداخل. وبعد انهياره، ندمت على ذلك القرار.

أطلقت بضع مبادرات أخرى في جنوب إفريقيا، لكن بالترافق معها، بدأت أدعم المنظمات المنشقة في أوروبا الشرقية، بما فيها «تشارتا 77» في تشيكوسلوفاكيا، و«تضامن» في بولندا، و«المواطنون اليهود المحرومون من حق الهجرة» في الاتحاد السوفييتي. ونشطت في منظمة «هيلسنكي ووتش»

التي مهدت لظهور «منظمة حقوق الإنسان». وعرضت منحا دراسية في الولايات المتحدة للمفكرين المنشقين القادمين من أوروبا الشرقية. وكان ذلك هو البرنامج الذي أدى إلى إنشاء مؤسسة في وطني الأم، هنغاريا، عام 1984. زودتني خطة المنح الدراسية بجماعة من المستشارين الموثوقين يمكن أن أعتمد عليهم في مفاوضاتي مع السلطات الشيوعية في هنغاريا. طالت المفاوضات وأدت إلى ترتيب معقد مع الأكاديمية الهنغارية للعلوم كشريك لي. أنشأنا لجنة مشتركة ترأسها مسؤول من الأكاديمية وكنت أنا معاون الرئيس. أما بقية أعضاء مجلس الإدارة فكانوا من المفكرين الهنغاريين المستقلين، وافق عليهم الطرفان، اللذان تمتعا بحق الاعتراض على قرارات اللجنة. كانت مسألة من ينفذ القرارات معقدة وشائكة، وكادت تسبب انهيار المفاوضات. في نهاية المطاف، سمح لنا بأمانة سر مستقلة: لكن نظرا لضرورة تمثيل الأكاديمية أيضا، توجب على ممثلها، إضافة إلى أمين السر، توقيع الاتصالات.

قدمت المؤسسة منحا مالية صغيرة إلى تشكيلة واسعة ومتنوعة من المبادرات المدنية المستقلة عن آلية الحزب – الدولة المهيمنة. ووفرنا الدعم إلى المدارس التجريبية، والمكتبات، وفرق الهواة المسرحية، وجمعية عازفي السنطير (آلة موسيقية تشبه القانون)، ونوادي المزارعين، وغيرها من المنظمات الاجتماعية الطوعية، والفنانين ومعارض الرسم والمشاريع الثقافية والبحثية. وعملنا على معايرة أنشطتنا بكل عناية بحيث تتفوق البرامج التي تعد بناءة من قبل السلطات المسؤولة عن الإيديولوجيا على تلك التي تنظر إليها بعين الشك والريبة. أما الفكرة فكانت كسر احتكار الحزب ـ الدولة: سوف يتضح زيف عقيدة الحزب المهيمنة حين يتوفر البديل المناسب. نجحت

الفكرة. وبميزانية لا تتجاوز ثلاثة ملايين دولار. وفرت المؤسسة بديلا فاعلا ومؤثرا لوزارتي الثقافة والتربية. بمواردهما الأوسع والأكبر.

نجحت المؤسسة في تفادي القيود والتأثيرات الجانبية السلبية التي عانت منها المؤسسات الأخرى. فقد تبناها المجتمع المدني كواحدة من مؤسساته وقدم الرعاية لها. لم نكن مضطرين لممارسة السيطرة والتحكم: فقد قام المجتمع المدني بالمهمة عنا. على سبيل المثال، حين أردنا تقديم منحة إلى جمعية المكفوفين لشراء كتب ناطقة، حذرنا أحدهم من أن الجمعية ينخر فيها الفساد. ومكنتنا هذه المعلومة السرية من تجنب تعرضنا للاستغلال والخديعة. زرت هنغاريا مرارا؛ وكلما قررنا مسارا للعمل، أجد في الزيارة التالية أن القرار قد ترجم بمعجزة إلى حقيقة واقعة.

شجعني النجاح الذي حققته المؤسسة الهنغارية، فوسعت مدى أنشطتي لتشمل بلدانا أخرى. بحلول عام 1987، أنشأت مؤسسات في بولندا والصين والاتحاد السوفييتي. نجحت المؤسستان في بولندا والاتحاد السوفييتي، وفشلت الصينية. في الاتحاد السوفييتي، فهمت الإشارة التي تلمح إلى أن شيئا قد تغير حين اتصل ميخائيل غورباتشوف هاتفيا باندريه سخاروف (الذي كان يعيش في المنفى في غوركي) في كانون الأول م ديسمبر 1986، وطلب منه «استئناف نشاطاته الوطنية في موسكو» (أبلغني سخاروف فيما بعد أن الخط الهاتفي أقيم في الليلة السابقة خصيصا للمناسبة). ولو كان الأمر عاديا لطرد خارج البلاد.

ذهبت إلى موسكو في أوائل شهر آذار/ مارس 1987 كسائح، واختتمت الزيارة بإنشاء مؤسسة على غرار النموذج الهنغاري، حيث قامت المؤسسة

الثقافية لجمهوريات الاتحاد السوفييتي بدور الشريك. كانت المؤسسة الثقافية حديثة العهد. رعتها رايسا غورباتشوف. ودعي مشروعنا المشترك «المبادرة الثقافية». كنت آمل أن أعين سخاروف ممثلا شخصيا لي، لكنه رفض قائلا: «أموالك سوف تملأ خزائن المخابرات السوفييتية KGB». وأشعر بالفخر لأنني أثبت خطأ رأيه.

في الصين، دخلت في شراكة مع مؤسسة كانت تروج للإصلاح الاقتصادي. وتمثل نشاطنا الرئيس في تقديم المنح للدراسة في الخارج. وكانت فكرة تقديم المنح على أساس الجدارة والأهلية مفهوما غريبا عن الصينيين. فالذين كانوا يتلقون المساعدة يشعرون بأنهم مدينون بالفضل للمانح: علاوة على شعورهم بأن المانح مدين بالفضل لهم لأن سمعته تعتمد على نجاحهم أو فشلهم. دعوت هذا الموقف بـ«إقطاعية الذهن». وعلقت المؤسسة في شرك صراع قوة داخل الحزب. في العادة، كان من الضروري أن توقع عشرات من السلطات المعنية على أي مبادرة جديدة: أما بالنسبة لهذا المشروع المشترك فقد تمت الموافقة عليه بتوقيع رجل واحد هو باو تونغ أحد معاوني الأمين العام للحزب جاو زيانغ. الأمر الذي جلب انتباه أجهزة الأمن الداخلي، واستخدمت المؤسسة ذريعة للهجوم عليه وعلى راعيه، جاو زيانغ. ولحماية نفسه، وضع تونغ المؤسسة تحت إدارة أجهزة الأمن الخارجي، التي نقلت المؤسسة من مسؤولية الأجهزة الداخلية. وحين اكتشفت أن المؤسسة تدار فعليا بواسطة الشرطة السياسية، أغلقتها قبيل مذبحة ساحة تيان آن مين. وللأسف، انتهى المطاف بباو تونغ في السجن.

مع تفكك وتداعي الإمبراطورية السوفييتية، تابعت إنشاء المؤسسات في البلدان الأخرى. وبحلول عام 1991، كانت لدي شبكة من المؤسسات

تغطي أكثر من عشرين بلدا. ولم أكلف نفسي أبدا شرح ما عنيته بالمجتمع المفتوح. إذ فهم الناس بالغريزة أنه يعني نقيض المجتمع المغلق الذي أرادوا أن يحرروا أنفسهم من إساره.

العمل في الظروف البعيدة عن التوازن

كانت تلك حقبة ثورية، ليس فقط بالنسبة لبلدان الإمبراطورية السوفييتية السابقة، بل بالنسبة لي ولشبكة مؤسساتي. كنت أعد نفسي خبيرا متخصصا في الحالات البعيدة عن التوازن. لقد علمني والدي أنه في خضم الثورة، فإن كل شيء ممكن عمليا. وأول رجل يدخل مكتب مدير أي منشأة يستولي عليها، كما أبلغني؛ لأن الرجل التالي سيجد مديرا مسؤولا يحتل المكان. وبعد أن تسلحت بهذه الرؤية، عقدت العزم على أن أكون الرجل الأول. كنت في موقع فريد لإنجاز ذلك. كانت لدي قناعات سياسية، ووسائل مالية، وفهم لأهمية اللحظة. تمتع العديد من الأشخاص بسمة أو اثنتين من هذه السمات، لكنني تفردت في التمتع بها كلها. شعرت أن من واجبي تكريس طاقاتي جميعا لعمل المؤسسات. بينما تحركت المؤسسات الغربية الأخرى ببطء شديد إلى حد أنها احتاجت إلى سنين لمغالبة العقبات القانونية: حققت تقدما لافتا وصعبا دون الالتفات إلى التفاصيل القانونية الدقيقة. في الاتحاد السوفييتي، بدأنا العمل قبل سنتين من المؤسسات الأخرى، وكنا الوحيدين في الميدان. أقمنا مؤسسات في استونيا وليتوانيا وأوكرانيا حتى قبل أن تنال استقلالها. أما الجامعة الأوروبية المركزية، التي أنشئت لتكون بمثابة مورد فكري لشبكة المؤسسات، فقد بدأت توفر دورات تدريسية للخريجين حتى قبل أن تعتمد رسميا ـ

ونال أوائل الطلاب شهاداتهم بأثر رجعي. عملنا دون خطة أو ميزانية خلال هذه الحقبة من النمو السريع المذهل. وأطلقنا العديد من المبادرات الجديدة، لكننا أوقفناها حين فشلت في الوصول إلى مستوى التوقعات؛ وحين كانت تحقق مهمتها، كنا ننهي نشاطها. وقفزت إنفاقاتنا السنوية من ثلاثة ملايين دولار إلى أكثر من ثلاثمائة بخلال ثلاث سنوات. وما كان لذلك أن يتحقق لو اتبعنا أسلوبا أكثر تقليدية في التشغيل.

انخرطنا في سلسلة واسعة من النشاطات. ففي الحقبة الانتقالية من النظام التوتاليتاري إلى المجتمع المفتوح، كان كل شيء بحاجة للإنجاز على الفور، وكنا المصدر الوحيد للدعم فعليا في العديد من المجالات، وعلى استعداد لمساندة أي مشروع تقريبا إذا استطعنا تحديد هوية الأشخاص، داخل أو خارج البلاد، الذين يمكن الاعتماد عليهم لتنفيذه. ولأن الدولار كان قويا ومطلوبا في ذلك الجزء من العالم، انخرطنا في مجموعة متعددة من المشاريع. كان الكل أعظم من إجمالي الأجزاء: وأفرزت المشاريع ككل تأثيرا اجتماعيا وسياسيا في تعزيز وتشجيع المجتمعات المفتوحة. وبين الحين والآخر، كنا نقدم منحا ضخمة جدا؛ دعوناها «المشروعات الكبرى». على سبيل المثال، خصصت مبلغ مائة مليون دولار للحفاظ على العلم السوفييتي وإصلاحه. في ذلك الوقت كان التضخم هائلا وكان مبلغ خمسمائة دولار يكفي معيشة الأسرة طيلة السنة. وقدمت «مؤسسة العلم الدولية» أكثر من 25 ألف منحة عاجلة لأبرز العلماء الذين جرى انتقاؤهم بطريقة تتصف بالبساطة والشفافية: المعيار كان ثلاثة شواهد في مجلة عالمية معترف بها. منح الخمسمائة دولار دفعت بالدولار. والتكلفة كانت أقل من عشرين مليونا. أما بقية المبلغ فذهبت إلى المشروعات البحثية

التي اختيرت بواسطة «مراجعة الأنداد»، التي شارك فيها كبار العلماء من شتى أرجاء العالم. تعرضت الخطة للهجوم في البرلمان الروسي، لكن دافع عنها العلماء دفاعا شديدا وصاخبا. في نهاية المطاف، صوت مجلس الدوما على قرار بتقديم الشكر للمؤسسة.

ركزت طاقاتي على إنشاء المؤسسات، واختيار مجالس إدارة يعهد إليها بإنفاق أموالي والتصدي لقضايا الإصلاح الاقتصادي والسياسي الأكثر أهمية. وفي وقت مبكر يعود إلى عام 1988، اقترحت إنشاء قطاع مفتوح قائم على آلية السوق، «يزرع» في جسم الاقتصاد القائم على التخطيط المركزي داخل الاتحاد السوفييتي. استجابت السلطات السوفييتية بشكل إيجابي، وعقدت سلسلة من الاجتماعات رفيعة المستوى إلى أن أصبح واضحا أن الاقتصاد القائم على التخطيط المركزي كان ضعيفا ومتهالكا إلى حد يصعب عليه رعاية اقتصاد السوق. وفيما بعد، انخرطت فيما سمي بـ«خطة شاتالين»، التي سعت إلى استبدال الاتحاد السوفييتي باتحاد اقتصادي بين الدول المستقلة: ورعيت وفدا سوفييتيا برئاسة غريغوري يافلينسكي، خلال الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي (1991)، والذي حاول فيه الوفد ـ عبثا ـ الحصول على الدعم الدولي. في بولندا، قدمت التأييد والدعم إلى مبادرة «الانفجار الكبير» ـ أي الانتقال المفاجئ إلى اقتصاد السوق ـ التي انطلقت في كانون الثاني/ يناير 1990، وبعد ذلك، أقنعت الحكومة الهنغارية بالدعوة إلى اجتماع لاستكشاف كيفية إعادة تنظيم «الكوميكون» (اتفاقية التجارة الدولية بين البلدان الشيوعية) ليصبح خاضعا لآلية السوق، لكن دون أي نجاح يذكر.

كقاعدة عامة، حين يمكن إنجاز مهمة اعتمادا على موارد مؤسساتي

وحدها، فإنها تتجزها؛ وحين تدعو الضرورة إلى حث واقناع صناع القرار السياسي أو المؤسسات الأخرى، يتعذر إنجاز المهمة. على سبيل المثال، عندما انتخب ليونيد كوشما رئيسا لأوكرانيا استطعت تزويده بالمستشارين الذين ساعدوا أوكرانيا في الحصول على دعم من برنامج لصندوق النقد الدولي بخلال بضعة أسابيع؛ وعندما حاولت إقناع صندوق النقد الدولي بتخصيص مساعدته إلى روسيا لدفع الرواتب التقاعدية وتعويضات البطالة، فشلت في المسعى.

انخرطت في شؤون الدولة الروسية في عهد الرئيس بوريس يلتسين. وراقبت عن كثب، لكن لم أشارك في، خطة «القرض مقابل الأسهم» السيئة الصيت. شاركت في المزاد الأول الذي تلقت فيه الدولة المال: خصخصة شركة الهواتف الحكومية سفيازينفست. فعلت ذلك على أساس الاعتقاد بأن رأسمالية اللصوص سوف تخلي مكانها للرأسمالية الشرعية. كنت مخطئا، وتحولت عملية الشراء إلى أسوأ استثمار أقدمت عليه في حياتي المهنية. دخل الرأسماليون اللصوص في صراع سافر ضد بعضهم بعضا. وفاق ما شهدته من صفقات فاحشة وفساد مستشر حتى حدود الخيال.

تطبيق الإطار

خلال هذه المدة كلها، كنت أسترشد بالإطار المفهومي الذي أوجزته آنفا. في كتابي «فتح النظام السوفييتي» (1990)، جمعت النماذج الجامدة للمجتمعات المفتوحة والمغلقة مع نظرية الانعكاس لتقديم تفسير لنهوض وسقوط النظام السوفييتي. وفي سبيل ذلك، أدخلت تعديلا مثيرا على نظرية الانتعاش ـ الانكماش التي تنمذج عملية تغيير تعزز ذاتها بذاتها

ـ في البداية، لكنها تأتي بعكس النتائج المرجوة في النهاية. طبقت المقاربة نفسها على حالة غياب التغيير. وبررتها بتقديم الحجة على أن عدم التغيير، بدلا من أن يكون تعبيرا عن التوازن، هو أيضا شرط لعدم التوازن الذي يتميز بوجود فجوة واسعة بين المدركات السائدة والظروف الواقعية، وأن هناك تفاعلا انعكاسيا بينها. كما أكدت على أن عدم التغيير يمكن أن يتخذ في البداية مسارا يعزز ذاته بذاته، لكنه يعطي عكس النتائج المرجوة في النهاية. وأقدم هنا مقتطفا من الكتاب:

في المجتمع المغلق تكون العقيدة السائدة بعيدة جدا عن الواقع. لكن النظام يظل قابلا للتطبيق والنجاح طالما وجدت طريقه لتعديل العقيدة حين تغالي في ابتعادها عن الواقع. ويحتاج النظام الشمولي الاستبدادي إلى مستبد يتربع على القمة. ستالين قام بهذا الدور بحماس وتلذذ. فقد عزز العقيدة (الدوغمائية) وشجعها، لكنه غيرها عند الضرورة. وتمدد النظام تحت زعامته إلى أوسع مدى، من الناحيتين الإيديولوجية والمناطقية. ونادرا ما نجا من تأثيره أي جانب من جوانب الوجود. حتى المورثات أطاعت العقيدة الستالينية. صحيح أن من المتعذر إخضاع العلوم كلها بالقدر نفسه من النجاح، إلا أن من الممكن على الأقل ترويض العلماء وتقييد اتصالهم بالجيل الشاب عبر حصرهم في معاهد الأكاديمية ومنعهم من التدريس في الجامعات. كما لعب الإرهاب دورا كبيرا في تشغيل النظام، لكن غطاء الإيديولوجيا نجح في إخفاء أساليب الإجبار والإكراه والتخويف.

إن بقاء النظام بعد رحيل ستالين مدة خمسة وثلاثين عاما تقريبا يعد شهادة تثبت عبقريته. ولاح ضوء من الأمل حين كشف خروتشوف

بعض الحقيقة عن ستالين في خطابه أمام المؤتمر العشرين للحزب، لكن التراتبية الهرمية أعادت توكيد ذاتها في نهاية المطاف. كانت تلك حقبة جرى فيها الحفاظ على العقيدة الدوغمائية بواسطة الأساليب الإدارية، دون تصديق صحتها وصوابيتها. وطالما كان هناك مستبد حي يتربع على القمة، يظل النظام متمتعا ببعض القدرة على المناورة: يمكن تغيير خط الحزب نتيجة نزوة من الديكتاتور واستئصال الخط السابق. الآن، غابت المرونة وأصبح النظام متصلبا مثلما وصفه النموذج النظري الذي قدمته. في الوقت ذاته، بدأ التفسخ ينخر أركانه وبنيانه. وسعت كل مؤسسة (ومشروع) إلى تحسين موقعها. ونظرا لحرمانها من الاستقلال الذاتي، اضطرت إلى مقايضة أي سلطة تملكها مقابل الموارد التي تحتاجها للبقاء. وحل بالتدريج نظام معقد من المساومة المؤسسية محل التخطيط المركزي والتحكم المركزي اللذين هيمنا على الساحة حين كان النظام بين يدي المستبد. علاوة على ذلك، ارتقى نظام غير رسمي من العلاقات الاقتصادية ملأ الفجوات التي خلفها النظام الرسمي. وتوضح على نحو متزايد عجز النظام وافتقاره إلى الكفاءة وتعاظمت الضغوط من أجل الإصلاح.

ثم انتقلت إلى تقديم الحجة على أن الإصلاح يسرع عملية التفكك. فهو يدخل، أو يشرعن، بدائل في وقت يعتمد فيه النظام على الافتقار إلى البدائل من أجل بقائه. البدائل تثير الأسئلة؛ وتضعف السلطة؛ ولا تكتفي بكشف التناقضات في الترتيبات القائمة، بل تعززها عبر تحويل الموارد إلى استخدامات أكثر ربحية. ولا يمكن للاقتصاد الموجه تجنب سوء

تخصيص الموارد: يتبدى بصورة أوضح نقص الخيارات والموارد. علاوة على أن الأرباح التي يمكن جنيها عبر تحويل الموارد عن الاقتصاد الموجه تصبح أكبر بكثير من تلك التي تجنى من خلال النشاط الإنتاجي؛ لذلك، ليس من المؤكد أبدا أن يستفيد الإنتاج الإجمالي.

وكعاقبة لذلك كله، كما أكدت، كان الاتحاد السوفييتي في حالة من التفكك الشامل. حيث تأثرت جميع جوانب ومقومات النظام: إيديولوجيته، وأخلاقياته، وحكومته، واقتصاده، والإمبراطورية الجغرافية كلها. حين كان النظام سليما، دمجت جميع هذه العوامل معا: أما الآن وقد بدأ النظام بالتفكك والتصدع، فإن تلك العوامل تبلى وتتفسخ بطرائق متنوعة وسرعات متباينة، لكن الأحداث في منطقة تعزز التطورات في المناطق الأخرى. وقدمت وصفا استشرافيا للظروف الفوضوية الناجمة اعتمادا على هذا التحليل.

ترويج وتشجيع المجتمع المفتوح

في الوقت الذي كنت أكتب فيه «فتح النظام السوفييتي»، كنت أضع أفكاري حول المجتمع المفتوح موضع التطبيق العملي. كانت مؤسساتي تتوسع بشكل كبير ومتسارع. لم تكن هناك خطة، ولا حتى ميزانية. عملنا على أساس تجربة الصواب والخطأ. وكانت لهذا الأسلوب عيوب وأضرارا: ارتكبنا العديد من الأخطاء. ونتيجة لذلك، حوصرت المؤسسات في حالة من الفوضى والاضطراب، التي سعت فيها للعب دور المرشد والدليل. حدث ذلك في روسيا. فقبيل محاولة الانقلاب التي أطاحت بغورباتشوف لمدة وجيزة في آب/ أغسطس 1991، توجب علي القيام بانقلاب آخر داخل

المؤسسة لاستعادة زمام السيطرة عليها. لكن لسوء الحظ، خرج الذين ساعدوني في المحاولة عن زمام السيطرة، واضطررت إلى القيام بمحاولة أخرى للتخلص منهم. أدت هذه الأحداث إلى خسارة وقت ثمين في لحظة حرجة من تاريخ روسيا.

تمثل هدفي في تحويل مؤسساتي إلى نموذج يحتذى للمجتمع المفتوح، لكنني أدركت أن هذا الطموح عبارة عن اعتقاد خاطئ مثمر. إذ يجب أن يكون المجتمع المفتوح مكتفيا ذاتيا وقادرا على دعم نفسه بنفسه، لكن المؤسسات كانت تعتمد على دعمي المالي من أجل بقائها. في واقع الأمر، لعبت المؤسسات دور القوة القاهرة التي تحل المشكلات الصعبة بطريقة عجيبة: لكن تطلب الأمر قوة قاهرة أيضا لتغيير مسار التاريخ. فالمجتمع المفتوح شكل أكثر تعقيدا وتطورا وتقدما من أشكال التنظيم الاجتماعي مقارنة بالمجتمع المغلق. وهذا الأخير يتطلب تفسيرا واحدا فقط للواقع: ذلك المجسد في العقيدة الدوغمائية المهيمنة للحزب ـ الدولة. أما في المجتمع المفتوح، فإن المطلوب من كل مواطن تشكيل نظرته للعالم، والمجتمع يحتاج إلى مؤسسات تسمح للناس من مختلف الآراء والمشارب والمصالح العيش معا في سلام. المهمة ضخمة إلى حد يستحيل فيه الانتقال من المجتمع المغلق إلى المجتمع المفتوح بخطوة واحدة ودون مساعدة خارجية. هذه الرؤية هي التي دفعتني إلى تكريس طاقاتي ومواردي كلها لتقديم مثل هذه المساعدة، لأن رؤيتي لم يشاركني بها الآخرون على نطاق واسع. وللأسف، لم يكن الغرب بمستوى الحدث. ونتيجة لذلك، لم تتحقق الفترة الانتقالية في معظم جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق.

تنقيح الإطار

لم أغير رأيي حول فشل المجتمع الدولي في توفير المساعدة. لكن في المجالات الأخرى أجبرتني تجاربي على القيام بعملية تنقيح كبرى للإطار المفهومي الذي تبنيته. الإطار تعامل مع المجتمعين المفتوح والمغلق بوصفهما بديلين. أما الدرس الذي تعلمته فهو أن انهيار المجتمع المغلق لا يؤدي تلقائيا إلى المجتمع المفتوح؛ بل قد يؤدي إلى استمرار الانهيار والتفكك ليعقبهما نوع من الاستقرار. وبالتالي، فإن الفصل البسيط بين المجتمع المفتوح والمغلق ليس كافيا.

لا يتعرض المجتمع المفتوح لاختطار الإيديولوجية الدوغمائية والأنظمة الشمولية (التوتاليتارية) فقط، بل لأخطار انهيار المجتمع والدول الفاشلة. ستيفن هولمز، العالم المتخصص في العلوم السياسية الذي عمل في المؤسسة التي أنشأتها في روسيا، عبر عن الأمر بأسلوب بليغ في مقالته «ماذا تعلمنا روسيا الآن: كيف تهدد الدول الضعيفة الحرية»*. كانت تلك فكرة جديدة. فقد رأى كارل بوبر في الإيديولوجيات الشمولية (التوتاليتارية) وحدها أعداء للمجتمع المفتوح. وأقر الإطار الأصلي الذي وضعته بأن المبالغة في الحرية وقصور الفرص ربما يجعلان الإيديولوجيات الدوغمائية جذابة؛ لكن دون أن يأخذ في الحسبان أن انهيار المجتمع المغلق قد لا يؤدي إلى ظهور المجتمع المفتوح بل يفاقم التفكك والانهيار. وبدلا من التعامل مع المجتمعين المفتوح والمغلق كبديلين، توجب علي إعادة موضعة المجتمع المفتوح بوصفه معرضا للتهديد من الجهتين كلتيهما: المبالغة في الحرية وانتشار الفوضى والدول الفاشلة من جهة؛ والإيديولوجيات الدوغمائية والأنظمة الاستبدادية أو الشمولية (التوتاليتارية) من الأنواع كافة من

جهة ثانية. وأصبح المجتمع المفتوح يشغل مكانا وسطيا يعرضه للخطر من الجهات المتطرفة جميعا.

تناسب هذه البنية تماما نظرية الانتعاش ـ الانكماش المعدلة التي استخدمتها لتحليل نهوض وسقوط النظام السوفييتي: المجتمع المفتوح يكوّن حالات قريبة من التوازن تقع في منطقة محفوفة بالخطر بين عدم التوازن السكوني الجامد للمجتمع المغلق وعدم التوازن الديناميي للفوضى والتشوش. في هذا السياق، يشير التوازن بدلالته إلى صلة تجمع بين الواقع وبين إدراكه. أما الوضع القريب من التوازن فمتفوق على الأوضاع البعيدة عن التوازن لأنه يمكن المشاركين من التعامل بنجاح أكبر مع الواقع مقارنة بحالهم حين تكون آراؤهم بعيدة جدا عنه. ولربما لا يوافق المشاركون على هذا الحكم: حيث يفضلون الوهم الخداع؛ لكن في أي سياق، يمتلك أولئك الذين يكون فهمهم أقرب إلى الواقع فرصة أفضل في الظفر والنجاح.

يمكن مقارنة هذا التشطير الثلاثي: عدم التوازن السكوني الجامد، والقرب من التوازن، وعدم التوازن الدينامي، مع حالات الماء الثلاث: الجامد والسائل والغازي. المجتمع المغلق صلب متجمد، والمجتمع المفتوح سائل ومتحرك، والثورة فوضى وتشوش. التشبيه تخييلي بعيد الاحتمال، لكنه يخدم كتوضيح بياني. صحيح أن التشطير الثلاثي أشد تعقيدا من التقسيم الثنائي، لكنه يدمج العبر والدروس المستخلصة من تفكك وتصدع النظام السوفييتي.

إن توجب علينا التخلي عن التقسيم الثنائي بين المجتمع المفتوح والمجتمع المغلق، فلماذا نستعمل تعبير «المجتمع المفتوح» لوصف الديمقراطيات

الليبرالية؟ ينبغي أن نتذكر أن عنوان كتاب كارل بوبر «المجتمع المفتوح وأعداؤه» قد تم اختياره بمحض الصدفة تقريبا. ونتيجة لذلك، أصبح المجتمع المفتوح يشير بدلالته إلى الأوضاع القريبة من التوازن. ومن المؤكد أن تعبير «المجتمع المفتوح» أكثر لطفا وأمانا في الاستخدام من تعبير «الأوضاع القريبة من التوازن». لكن تعبير «الليبرالية الديمقراطية» قد يكون أكثر دقة. فقد استخدم على نطاق واسع في السياق الدولي. بالرغم من أن لفظة «ليبرالي» أصبحت تشير إلى شيء مذموم إلى حد ما في مجال السياسة الداخلية. المجتمع المفتوح لا يحمل الشحنة الإيديولوجية المرتبطة بلفظة «ليبرالي». وأنوي التشبث به لأنني أعد الحجة الابستمولوجية الكامنة وراءه مهمة، ناهيك من جميع الأنشطة التي مارستها مؤسساتي تحت اسمه.

يشابه المجتمع المفتوح في المدلول تقريبا الديمقراطية الليبرالية، لكنه يتضمن إطارا مفهوميا مفصلا ومعقدا لا يكون بالضرورة جزءا من مفهوم الديمقراطية الليبرالية. المجتمع المفتوح يستمد الحاجة إلى الديمقراطية الليبرالية من الإقرار بفهمنا القاصر أو بعدم عصمتنا. وهذا لا يتضح من تعبير «المجتمع المفتوح». فهو بحاجة إلى بيان بالحجة واثبات بالبرهان. في الوقت ذاته، يصف تعبير «المجتمع المفتوح» مجتمعا مفتوحا على الخارج: يسمح بتدفق البضائع والسلع والأفكار والناس بحرية ودون قيود. كما يصف مجتمعا مفتوحا على الداخل، يسمح بحرية التفكير والحراك الاجتماعي. وباعتباره تعبيرا وصفيا، يفسر «المجتمع المفتوح» ذاته بذاته، لكن التحليل الابستمولوجي خلفه يتطلب تفسيرا وشرحا. لقد تطرقت إلى هذا الوصف التاريخي المطول من أجل تقديم مثل هذا الشرح التفسيري.

التحدي التالي

الإطار المعدل الذي أستخدمه حاليا كدليل مفهومي إرشادي معرض لتحديات مهمة. الأمر الذي يجبرني على المزيد من إعادة النظر والتفكير: لكن بدلا من اعتبار التحديات على مستوى التعميمات الصالحة في كل زمان ومكان، لسوف أتعامل معها كمشكلات تواجهنا (البشر عموما، وأنا وشبكة مؤسساتي على وجه الخصوص) في اللحظة الراهنة من التاريخ. هذه هي المقاربة التي أتبعها في معظم كتبي. فتوقع أن يكون إطار مفهومي صالحا وصحيحا وعابرا للزمان وقابلا للتطبيق في الظروف الراهنة سوف يناقض مسلمة الفهم القاصر أو عدم عصمة ـ ولا يشمل ذلك مسلمة اللاعصمة الراديكالية التي وضعتها فقط، بل توكيد كارل بوبر الأكثر اعتدالا على أننا ربما نخطئ. ولا يمكنني ـ كمشارك ـ تجنب التعبير عن أحكامي المسبقة والمتحيزة. فإذا زعمت أن آرائي صالحة وصحيحة وعابرة للزمان مثلما هو الإطار المفهومي الذي وضعته، فإن ذلك سوف يكذبه ويلغي صلاحيته ويبطل صحته. علاوة على أن الإطار لا يزعم الشمولية. على سبيل المثال، يفتقد أي اعتبار لعلاقات القوة/ السلطة. لذلك، لا يمكن أن يخدم كركيزة للتوصل إلى أحكام عملية.

ينبعث التحدي الذي يشغلني من مصدر غير متوقع: الولايات المتحدة. فمن كان يظن أن يشكل أقدم المجتمعات المفتوحة في العالم وأكثرها قوة ورسوخا وتجذرا، تهديدا لا لمفهوم المجتمع المفتوح في الداخل بل للسلام والاستقرار في العالم كله؟ لكن هذا ما حدث فعلا في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية. في كتابي السابق، حاولت وضع اللوم على عاتق إدارة بوش. فقد كان كتاب «فقاعة التفوق الأمريكي» محاجّة

سياسية حماسية أكدت فيها أن رفضنا لجورج بوش في الانتخابات الرئاسية لعام 2004 سوف يعني التبرؤ من سياساته ورفضها. وبالتالي، يمكننا أن نعزو تجاوزات إدارة بوش منذ الحادي عشر من سبتمبر - التي قارنتها مع المراحل المتأخرة من فقاعة سوق الأسهم - إلى انحراف ضلالي مؤقت نجم عن التجربة الصادمة للهجمات، ثم استغلالها بمهارة من قبل قيادة سيئة النية والقصد. لكن لم يحدث ذلك. فقد أعيد انتخاب بوش. وعلي الآن أن أطرح السؤال التالي: ما هو الخطأ فينا كمجتمع؟ لسوف أستكشف هذا السؤال في الجزء الثاني من الكتاب. وسيساعدني الإطار المفهومي الذي قدمته في الإجابة عن السؤال لأنه يحدد بعضا من النواقص والعيوب المتأصلة في المجتمع المفتوح. ذلك هو تبريري لأخذ القارئ في مثل هذه الرحلة الشاقة.

لا ينصب اهتمامي على الولايات المتحدة فقط، بل على العالم عموما. الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة في العالم اليوم. وتضع «الأجندة» التي تستجيب لها بقية بلدانه. لكن إدارة بوش وضعت «أجندة» مغلوطة. ومن الصعب تحديدها بالضبط، لأنها مكونة من موضوعات متنوعة، لكن يسهل التوكيد على أنها تأخذ العالم في الاتجاه الخاطئ. بقاء الأصلح موضوع رئيس، والمفترض أن تحدد المنافسة، لا التعاون، من هو الأصلح. لكن هذه مقاربة خاطئة: وعالمنا المعولم ليس غابة تحكمها القوة العارية. هنالك بعض النظام في العالم، وتعتمد آلية عمله إلى حد كبير على سلوك القوة المهيمنة.

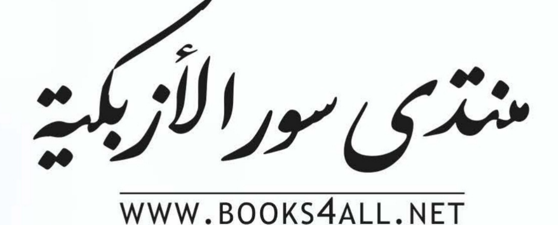
العولمة جعلت العالم يعتمد على بعضه بعضا بشكل يتزايد باطراد. ويواجه البشر تحديات لا يمكن مواجهتها إلا بزيادة التعاون فيما بينهم.

الولايات المتحدة ليست كلية القوة والقدرة، كما اكتشفنا (وبثمن باهظ) في العراق. لكن لا يمكن فعل الكثير على صعيد التعاون الدولي دون زعامة الولايات المتحدة، أو على الأقل دون مشاركتها الفاعلة. الأمر الذي يحملها واجبا خاصا ويلزمها بإظهار الاهتمام برفاه وسعادة العالم أجمع. بقية بلدان العالم لا تملك حق التصويت في الكونغرس. لكن واشنطن هي التي تقرر مصيرها ومصيره. وفي هذا الصدد، يذكرنا الوضع بالزمن الذي كانت فيه أمريكا مستعمرة بريطانية وخاضعة لنظام الضرائب دون تمثيل. الآن، أصبحت الولايات المتحدة قوة إمبريالية، وتحمل مسؤولية خاصة تجاه مصير العالم.

للإطار المفهومي الذي وضعته فائدة محدودة في مناقشة مشكلات النظام العالمي السائد. صحيح أنه يفسر فعلا لماذا لم تترافق قدرة الجنس البشري على حكم نفسه مع مقدرته على استغلال الطبيعة ـ شيء له علاقة بالانعكاس ـ لكنه لا يستطيع تقديم مخطط تفصيلي للحكومة العالمية. والإطار مبني على رؤية للعلاقات بين التفكير والواقع، ولا يكوّن نظرة شاملة للعالم. وعلى وجه الخصوص، لا يناسب التعامل مع علاقات القوة/ السلطة. ومع ذلك، لا يمكننا تجنب قضايا الحكومة العالمية. لقد تطرقت إليها في الماضي ـ لا سيما في كتابي «المجتمع المفتوح: إصلاح الرأسمالية العالمية». في الجزء الثاني من هذا الكتاب، سأقدم مراجعة وتنقيحا وتحديثا لكتابي السابق في ضوء التطورات التي حدثت مؤخرا. وبالرغم من أنني أتناول مجتمعا مفتوحا عالميا، إلا أن من الأوضح بالنسبة لي الآن ـ مقارنة بالوقت الذي ألفت فيه كتابي ذاك ـ أنني أناقش مشروعا سياسيا لا موضوعا ابستمولوجيا.

الجزء الثاني

اللحظة الراهنة في التاريخ


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

- 3 -

ما الذي أصاب أمريكا وأين مكمن الخطأ؟

مشاركة شخصية

ما الذي أصاب أمريكا؟ أود مقاربة السؤال بطريقة التفافية غير مباشرة عبر تفحص وتقصي برامج مؤسستي في الولايات المتحدة. وهذا سيوجد حلقة وصل مع الإطار المفهومي الذي وضعته ويحافظ على استمرارية السرد الوصفي.

نشطت مؤسستي في الولايات المتحدة في البدايات المبكرة من التسعينيات. فبحلول ذلك الوقت، اكتمل تفكك المنظومة السوفييتية، وبدأ النظام يبرز من ركام الفوضى. انطبق ذلك على البلدان المعنية وشبكة المؤسسة على حد سواء. لكن الأنظمة الجديدة لم تصل إلى المستوى المرغوب. واستمرت شبكة المؤسسة في السعي لتحقيق أجندتها الكاملة. ومع ذلك، لم تشغل الأنشطة جميع الطاقات مثلما كانت الحال خلال حقبة الفوضى والاضطراب. الأمر الذي أتاح لي تحويل انتباهي إلى مشكلات العولمة. كما وسعت شبكة المؤسسة لتشمل أجزاء أخرى من العالم، خصوصا إفريقيا، لكنني لم أنس الولايات المتحدة. وغدت الشبكة عالمية المدى حقاً.

المجتمع المفتوح مجتمع يفتقد الكمال ويرحب بالتحسينات. وبتطبيق هذا التعريف، أمكنني استكشاف عدة عيوب ونواقص في المجتمع الأمريكي يمكن التصدي لها وتحسينها، حددت على وجه الخصوص مشكلتين

اثنتين يتعذر حلهما وزادتهما الطرق التي اتبعناها لمعالجتهما سوءاً: الموت والمخدرات. وكانت المشكلتان من أوائل القضايا التي تصدت لها مؤسستي في الولايات المتحدة.

الموت حقيقة من حقائق الحياة، لكن مجتمعنا يقاوم قبولها كما هي. والناس يجهدون لإنكارها أو تجاهلها. لقد نجح الطب في إطالة أمد الحياة، والرعاية الطبية لا تعترف بالاحتضار كحدث طبي تقدم تعويضا له. يجعل هذا كله الاحتضار عملية أشد إيلاماً وتبريحاً. أسست «مشروع تخفيف آلام الموت في أمريكا، اعتمد على الخبرات المهنية الكبيرة المتوفرة حول الموضوع على نطاق واسع ـ واستطعنا نشر الفكرة بين المهنيين المحترفين والرأي العام. وعلى العكس من الاتهامات التي أطلقها المعارضون اليمينيون ضدي، لم يكن المشروع يؤيد «القتل الرحيم»: بل يطالب بتقديم الرعاية في أرذل العمر. كان المشروع ناجحاً إلى حد أنه استكمل تحقيق مهمته تماماً بعد أن مدد نشاطه فترة واحدة في أعقاب المدة الأصلية التي استمرت خمس سنوات. وترسخت مبادئ رعاية الشيخوخة بالنسبة لمهنة الطب ولعموم الناس. لم يختف الخوف من الموت أو إنكاره. ومثلما سوف نرى، لعب دورا مهماً في الحرب على الإرهاب، وعاد إلى السطح مجددا خصوصا في قضية تيري شيافو، لكن هذه التمظهرات تبدت على المستوى السياسي أكثر من المهني ويجب التعامل معها بوصفها كذلك.

الإدمان على المخدرات مشكلة أخرى عصية على الحل. ومكافحة المخدرات فاقمت المشكلة. تلك هي الفرضية التي دفعتني إلى الانخراط في مشكلة المخدرات. فسياسة مكافحة المخدرات تناسب إلى حد كبير ممارسة مبادئ المجتمع المفتوح ـ الحل النهائي ليس متاحا لنا، ويمكن

للمسعى الهادف إلى تحقيق شعار «أمريكا متحررة من المخدرات» أن يفرز نتائج عكسية. لم يكن لدي آراء صارمة حول ما يمكن عمله إزاء مشكلة تعاطي المخدرات في أمريكا، لكن باعتباري من أتباع كارل بوبر اعتقدت أن بمقدورنا تحسين الوضع من خلال تجربة الصواب والخطأ. ما عرفته بشكل مؤكد أن الحرب على المخدرات كانت تضر أكثر مما تنفع بحيث توجب علينا استكشاف طرق جديدة لتقليل الضرر الناجم عن الإدمان. تلك هي المقاربة التي ناديت بها تحت اسم «تقليل الضرر». ولم أكن أعني بـ «الضرر» الإدمان على المخدرات فقط، بل الضرر الناجم عن مكافحة المخدرات أيضاً: المعدلات المرتفعة من عمليات الاعتقال والحبس؛ إيقاع الفوضى في المجتمعات المحلية للأمريكيين الأفارقة وذوي الأصول اللاتينية؛ تحول البلدان المنتجة إلى بلدان مستهلكة للمخدرات، وانتشار الفساد وسوء استخدام السلطة فيها. وجدت نفسي عالقاً في منطقة إشكالية تسودها الأحكام المتحيزة والمتعصبة في أسوأ صيغها. إن إصلاح سياسة مكافحة المخدرات ينتمي إلى مجال لا ترغب سوى قلة من الناس في دخوله. فالسياسيون يعدونه السكة الثالثة (التي تزود القاطرة بالكهرباء عادة) ـ المسها ولسوف تلقى حتفك! ونظرا لأنني ثري مستقل، رأيت أنني في موقع أفضل لاتخاذ موقف مقارنة بمعظم الناس. لكنني لم أقدر تماماً حجم ما سأواجهه من معارضة وما سأتعرض له من قدح وذم، تماماً كما حصل في الحرب على الإرهاب، التي تجمعها أوجه شبه عديدة مع الحرب على المخدرات.

حين اتخذت موقفاً مناهضاً لإعادة انتخاب الرئيس بوش، جعلني موقفي تجاه مكافحة المخدرات أكثر عرضة للهجوم. فقد اتهمت بأشياء كثيرة، بدءاً بتسميتي بـ «والد دولارات الحرب» الذي يشرعن المخدرات (جوزيف

كاليفانو، وزير الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية السابق)، وانتهاء بـ «ممول تجارة المخدرات» (دينيس هاسترت، رئيس مجلس النواب). لكن ما إن أقدمت حتى تشبثت بموقفي ولم أتراجع. دعمت الجهود الهادفة إلى إصلاح قوانين الحظر الصارمة، مثل قوانين روكفلر لمكافحة المخدرات في نيويورك، وأصبحت خلال التسعينيات الممول الأول (من القطاع الخاص) لبرامج منع تبادل إبر الحقن للحد من انتشار فيروس العوز المناعي البشري / الإيدز. كما شاركت الآخرين في تمويل مبادرات الدولة للسماح باستخدام الماريجوانا للأغراض الطبية، ومعالجة المدمنين بدل سجنهم، وتقليص السلطات المفرطة الممنوحة للشرطة والقضاء في فرض العقوبات والغرامات. وقدمت الدعم لإنشاء مؤسسة وطنية، «التحالف من أجل سياسة مكافحة المخدرات»، تستهدف ممارسات ومبادئ التقليل من الأضرار. والمعركة ما تزال مستمرة.

وجدت المجتمع المفتوح معرضاً للخطر في الولايات المتحدة من قبل نزعة أخرى: الأنشطة التي اعتبرت بمثابة مهن كانت تتحول إلى أعمال تجارية. انطبق ذلك على مهن مثل المحاماة والطب ـ ناهيك من السياسة. فحين تتحول المهن إلى تجارة تركز على الربح، تتعرض المعايير المهنية للخطر؛ وهذا ـ بدوره ـ يعزز النقص والقصور في القيم المميزة للمجتمعات المفتوحة. أتى اهتمامي مباشرة من الإطار المفهومي الذي وضعته. وقادني إلى وضع مشروعات حول المحاماة والطب باعتبارهما مهنتين. ثم انطلقت المشروعات بقوتها الذاتية وانخرطت في تشكيلة متنوعة من الأنشطة المهمة، لكنها لم تحقق تقدما كافيا في حل المشكلة التي أدت إلى تأسيسها. وتبين أن العدالة الجنائية هي الميدان الذي

أظهرت فيه المؤسسة الأمريكية قوتها وشجاعتها وعزمها، بسبب خلفية قيادتها المناصرة لحقوق الإنسان والحريات المدنية من جهة، والمهمات العديدة التي ينبغي إنجازها من جهة أخرى.

لكن عدم احترام القيم المهنية أصبح أشد بروزا مقارنة بالوقت الذي أطلقنا فيه مشروعاتنا، حيث توسع الآن ليشمل العلم والمجال الأكاديمي. فقد حولت حقوق الملكية الفكرية الفكر إلى ملكية. وأجريت الأبحاث العلمية بغرض الحصول على الثروة بدل استهداف المعرفة الخالصة، وأخذ المجتمع الأكاديمي يفقد إحساسه بالهوية كغاية في حد ذاتها. أما ملاحقة حقوق الملكية الفكرية فقد كبحت المسعى إلى الحقيقة.

أصبحت الأمور أكثر سوءاً حين تعرض العلم والمجتمع الأكاديمي كلاهما لهجوم مدفوع ببواعث إيديولوجية. في حالة العلم، استغل أدعياء العلم التساهل والتسامح تجاه الفرضيات البديلة من أجل تقديم نظريات غير علمية: في المجال الأكاديمي، استغلت مجموعة يمينية التوجه المسعى لتحقيق توازن عرقي وجندري (على صعيد النوع الاجتماعي/gender/) أفضل لممارسة التهييج والإثارة والمطالبة بالتنوع السياسي، وبالتالي إدخال السياسة الحزبية في المؤسسات الأكاديمية. ووجدت الجامعات صعوبة في المقاومة، فأضعفت الحصص العرقية والجندرية حجتها لصالح التوظيف والاستخدام اعتمادا على المؤهلات وحدها.

ومثلما اقتحمت الذهنية التجارية المجالات التي لا تنتمي إليها، تفعل السياسة الآن الأمر نفسه. النزعتان كلتاهما تعرضان المجتمع المفتوح للخطر. ووجدت المؤسسة مهمة أخرى يتوجب إنجازها.

وبالرغم من أن مؤسستي تصدت لبعض نقاط الضعف في المجتمع الأمريكي، إلا أنني أعد أمريكا ديمقراطية آمنة وراسخة ووطيدة الأركان. لم أنخرط بشكل عميق في السياسة الحزبية، على الرغم من الميل الطبيعي الذي أشعر به نحو الحزب الديمقراطي. تعاملت كثيرا مع إدارة كلينتون، لكن حول قضايا السياسة الخارجية في أغلب الأحوال. أما بالنسبة لمسألة المخدرات، فقد وجدت أن الديمقراطيين ليسوا أفضل حالا من الجمهوريين ـ وفي الحقيقة، جمعتني أهداف مشتركة مع جمهوريين محافظين من أمثال جورج شولتز (وزير الخارجية السابق)، وليبرتاريين مثل ميلتون فريدمان و «معهد كاتو»، مع أنني أخالفهم الرأي حول العديد من القضايا الأخرى.

أيدت مزيدا من السياسة التدخلية في الحرب الأهلية اليوغسلافية من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان التي كانت تحدث فيها. خلال أعياد ميلاد سنة 1992، أعلنت عن منحة مالية بقيمة 50 مليون دولار بهدف توفير المساعدة الإنسانية لمدينة سراييفو المحاصرة. والفكرة تمثلت في أنه إذا شاركت المنظمات الإنسانية تحت رعاية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين فإن الأمم المتحدة ستوفر لها الحماية العسكرية. لم تنجح الفكرة، لكن المعونات الإنسانية، التي نسقها عبقري عمليات الغوث، فريد كوني (قتل فيما بعد في الشيشان)، أسهمت إسهاماً مهماً في بقاء سراييفو. انضممت إلى جماعة مشتركة من الحزبيين (الديمقراطيين والجمهوريين)، دعيت بـ «مجلس العمل من أجل السلام في البلقان»، التي حثت إدارة كلينتون على اتخاذ موقف أكثر جرأة وفاعلية تجاه البوسنة. كان بول ولفوويتز عضوا في

الجماعة أيضاً، وقمنا معا بممارسة الضغط على وزيرة الخارجية مادلين اولبرايت. كما أيدت تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) في كوسوفو.

ثم أتى انتخاب جورج بوش (الابن) عام 2000 والهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر 2001. شعرت بأن المجتمع المفتوح معرض للخطر في الولايات المتحدة ـ لا بسبب الهجمات الإرهابية بل نتيجة رد الرئيس بوش عليها. فقد زعم أن الحادي عشر من سبتمبر غير كل شيء وكان ذلك بمثابة نبوءة حققت ذاتها. فبإعلان الحرب على الإرهاب أوقف نمط التفكير النقدي الذي هو جوهر المجتمع المفتوح. وأدين انتقاد سياسات الرئيس بوصفه خيانة ضد الوطن. بينما أجاز الكونغرس «قانون الوطنية» (U.S.A. PATRIOT Act)* دون أن يملك الوقت حتى لقراءته وفوض الرئيس باستعمال القوة. ثم أمر الرئيس بوش بغزو العراق بذرائع كاذبة. حين تشوه أقوى دولة على وجه الأرض الحقيقة، وتزدري الرأي العام العالمي، وتعصي القانون الدولي، يتعرض النظام العالمي لخطر داهم.

فوجئت بهذه التطورات. فمن كان يظن أن تصبح الولايات المتحدة، التي تعلمت أن أعدها رائدة الديمقراطية والمجتمع المفتوح، خطراً يهدد النظام العالمي؟ وبعد أن بذلت جهدي لترويج أفكار المجتمع المفتوح في الخارج، شعرت أن الواجب يفرض علي فعل الشيء ذاته في الداخل. شرحت آرائي في كتاب «فقاعة التفوق الأمريكي»، ثم بحثت عن طرق لدعم أفكاري بالمال. وبذلت جهداً كبيراً في محاولة إزاحة الرئيس بوش

* تعبير /U. S. A. PATRIOT/ يعني بالإنكليزية «توحيد وتقوية أمريكا عبر توفير الأدوات الملائمة لاعتراض وإعاقة الإرهاب».

عن البيت الأبيض مثلما حاولت مساعدة بلدان الإمبراطورية السوفييتية السابقة على الانتقال من المجتمع المغلق إلى المجتمع المفتوح.

عينت مستشارين سياسيين خبيرين لتقديم النصح حول ما يمكن أن أفعله لمعارضة إعادة انتخاب الرئيس بوش. ووضع كل منهما الخطة ذاتها. هنالك جهد مبذول لحشد وتعبئة الناس على مستوى القاعدة الشعبية في خمس ولايات: فإذا توسع ذلك ليشمل ست عشرة ولاية فيمكن أن يحدث تأثيرا ملموسا في النتيجة. جمعت عددا صغيرا من المتبرعين الآخرين وتعهدنا بتقديم ما يكفي من المال للبدء بتنفيذ الخطة. ثم أصبحنا قوة محفزة في اجتذاب الدعم المالي من المتبرعين الآخرين. وفي المراحل الختامية من الحملة الانتخابية، قمت بجولة واسعة ألقيت خلالها الخطب، وروجت لآرائي في صحيفة «وول ستريت جورنال» وغيرها من الصحف.

مثل الانخراط في السياسة الحزبية تغييرا جديدا بالنسبة لي، ولم يكن التغيير سارا. فقد اعتبرتني اللجنة الوطنية الجمهورية عدوا (ولم يفاجئني ذلك)، وأطلقت حملة دعائية منسقة وشعواء ضدي. الأمر الذي زودني بخبرة عملية حول ما تستدعيه الحملات السياسية المشوهة والمحرفة للحقائق. لم تعجبني، لكنني اعتبرتها ثمنا يستحق أن يدفع لأن الرهان مرتفع جدا. إذ لا شيء يمكن أن يفيد العالم بقدر المساعدة على حصر الرئيس بوش في ولاية رئاسية واحدة.

لم يحدث ذلك. فقد أعيد انتخاب الرئيس بوش بأغلبية واضحة. ومن الغريب أنني لم أتأثر أو أشعر بالهزيمة، لأنني فعلت - برأيي - كل ما بوسعي لمنع إعادة انتخابه. لكنني أحسست بأن من واجبي إعادة التفكير وإعادة تجميع وتنظيم القوى التي أقودها. لم أعد أوجه إصبع اللوم إلى

إدارة بوش: فقد صادق الناخبون الأمريكيون على سياساته. توجب علي مواجهة السؤال التالي: ما الذي أصاب أمريكا وما الذي أصابنا وأين مكمن الخطأ؟ ذلك هو السؤال الذي أريد التصدي له هنا. لكن ينبغي أن أفكر أولا باعتراض محتمل: خلال أقل من عامين اثنين بعد إعادة انتخاب الرئيس بوش، تحول الرأي العام ضده وضد غزو العراق. ربما لا يكمن الخطأ في الناخبين. وربما أتى موعد الانتخابات في وقت مبكر، قبل أن تتبدى الوقائع الصادمة وتلوح الحقائق الجارحة. أود لو أفكر على هذا النحو، لكن الواقع الحقيقي يناقضه ويعارضه. لقد انقلب الرأي العام الأمريكي ضد الحرب في العراق، لكن ما يزال يؤيد الحرب على الإرهاب. ونظرا لاعتقادي الراسخ بأن الحرب على الإرهاب هي مكمن الخطأ في أمريكا وسبب دخولها الوضع البعيد عن التوازن، إلا أنني لا يمكن أن أقبل بأننا استعدنا وعينا جميعا وعدنا إلى رشدنا حتى ندين الحرب على الإرهاب ونتخلى عنها. لذلك يبقى السؤال قائما. ولسوف أشرح في الفصل التالي بمزيد من التفصيل لماذا أعتقد بأن الحرب على الإرهاب جعلتنا في وضع أقل أمانا وأمنا.

تطبيق الإطار المفهومي

يجب أن يبدأ أي تفحص استقصائي لما أصاب أمريكا اليوم باللجوء إلى نموذج المجتمع المفتوح في الإطار المفهومي الذي وضعته. وبالرغم من أن النموذج يعد مجردا ونظريا وصحيحا في كل زمان ومكان. إلا أن صلة لافتة تجمعه بالولايات المتحدة. وليس في ذلك أي مفاجأة لأنني كنت أفكر بالولايات المتحدة حين ألفت الكتاب في أوائل الستينيات. انتقلت مؤخرا إلى نيويورك من لندن، والوصف الذي قدمته للعالم الجديد الجريء اعتمد

أساسا على الصفقات والعقود لا على العلاقات الشخصية التي عكست انطباعاتي الأولى عن أمريكا. أتذكر أنني نظرت إلى البيوت المتماثلة في ليفيتاون وغيرها من الضواحي وتخيلت أن الأزواج يمكن بسهولة أن يخطئوا فيدخلوا بيوتا غير بيوتهم ليجدوا فيها نساء غير نسائهم. النقطة المهمة أن النموذج شيد في أوائل الستينيات، فإذا كان وثيق الصلة بالأوضاع الراهنة، فلأن جذورها أعمق وأشد رسوخا من الإدارة الحالية.

شدد النموذج على حالة عدم اليقين المتأصلة في نمط التفكير النقدي، وأشار إلى أن الفرد يمثل ركنا ضعيفا يصعب تأسيس قيم المجتمع عليه. وحين تصبح عوامل الخوف وعدم اليقين وقصور الهدف، التي تميز جميعا المجتمع المفتوح، أعباء ثقيلة لا تحتمل، فإن أي زعيم آسر الشخصية يعرض نمط التفكير العقائدي (الدوغمائي) قد يبدو بمثابة المنقذ المخلص.

كنت أفكر بهذا النموذج حين كتبت «فقاعة التفوق الأمريكي». حيث قدمت الحجة على أن إدارة بوش تستغل هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية لزرع الخوف في أذهان العامة، وللحصول على قبول آلي ودون تفكير بالسياسات التي تعرض المجتمع المفتوح للخطر في الداخل، وتهدد السلام والاستقرار في العالم. واستحضرت نظرية الانتعاش ـ الانكماش التي طورتها في الأسواق المالية لإظهار أن مسعى إدارة بوش العبثي، الذي أفرز نتائج عكسية في نهاية المطاف، لتحقيق التفوق الأمريكي، له سمات الفقاعة. وبالرغم من أن الأخطاء السابقة في السياسة الأمريكية كانت ضمن الحدود العادية وبقيت خاضعة للتفحص النقدي، إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر «غيرت كل شيء» حسب تعبير الرئيس بوش:

وهنا دخلنا المنطقة البعيدة عن التوازن. فقد اعتبر الانتقاد خيانة للوطن، وأزيلت الكوابح والتوازنات التي وفرت الحماية والوقاية لديمقراطيتنا. ومكنت الحرب على الإرهاب الرئيس من التمتع بسلطات تنفيذية غير محدودة وتضليل الأمة ودفعها إلى مغامرة متهورة سيئة التخطيط ورديئة التنفيذ أضعفت التفوق الأمريكي بدل أن تدعمه وتعززه.

النتائج التي توصل إليها كتاب «فقاعة التفوق الأمريكي» دعمتها وأكدتها الأحداث اللاحقة. ومع ذلك، فشل الكتاب، حيث نفس عن غضبه على إدارة بوش، في الإجابة عن السؤال الذي أجد نفسي الآن مجبراً على طرحه: ما الذي أصاب أمريكا وأين مكمن الخطأ؟ آمل الإجابة عنه عبر استقصاء تفصيلي لكيفية تطبيق الإطار المفهومي المجرد الذي تبنيته على الظروف المحددة السائدة اليوم.

دعوني أكون أكثر تحديداً. لقد راقبت الأحداث تتكشف بعد الحادي عشر من سبتمبر بانحياز متجذر في تجربتي في سن المراهقة مع النازية والشيوعية. الإطار المفهومي مؤسس أيضاً على تلك التجربة. وحين سمعت الرئيس بوش يقول: «إما أن تكونوا معنا أو مع الإرهابيين»، تذكرت الدعاية النازية. قلت ذلك في مقابلة مع صحيفة «واشنطن بوست»، لكن تبين أن الفكرة أفرزت نتائج عكسية. فقد أتاحت لآلة الدعاية التابعة للمحافظين التوكيد على أنني دعوت بوش بالنازي، ووضعي في فئة المتطرفين في الوقت الذي كنت أحاول فيه نعتهم هم بالمتطرفين. الأساليب التكتيكية التي استخدمتها اللجنة الوطنية الجمهورية ذكرتني أيضا بالدعاية النازية والشيوعية. لقد رسموا صورة مزيفة كلية عني وعما أدافع عنه، واستطاعوا ترسيخها في أذهان عامة الناس بواسطة التكرار المتواصل. لكن هذا يمثل

قضية جانبية. فهل يصح مقارنة إدارة بوش بالنظامين النازي والشيوعي؟ هذا هو السؤال الذي أطرحه حين أقول إني بحاجة إلى استكشاف كيف يتصل إطاري المفهومي بالوضع الراهن.

مقارنة مثيرة للاستياء

هنالك فارق رئيس واحد يعتم على جميع الفوارق الأخرى: الولايات المتحدة ديمقراطية تؤدي وظائفها حيث توجد سلطة قضائية مستقلة ويسود حكم القانون. بينما كانت ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي نظامين ديكتاتوريين شموليين. ولا يصبح السؤال مثيراً إلا حين ننظر فيما وراء هذا التغاير المبهر، لأن بمقدورنا آنذاك تمييز مزيد من أوجه الشبه المفاجئة في ثنايا هذه الاختلافات.

دعوني أبدأ بالتشابه. أولاً، هنالك أوجه تشابه بين أساليب الحياة في جمهورية فايمار* والولايات المتحدة في أعقاب حرب فيتنام أدت إلى الحرب على الإرهاب: المسعى المطلق العنان وراء المصلحة الذاتية وإشباع الرغبات دون ضابط، مما أضر بالأخلاق والقيم التقليدية، وسبب اشمئزازا ونفورا في المجتمعين كليهما. في ألمانيا، التي عانت من عواقب معاهدة فرساي والتضخم الهائل، أخذ الاشمئزاز والنفور شكل اشتراكية قومية؛ في الولايات المتحدة، تمظهرا في صعود الأصولية الدينية التي ظلت على أطراف وهوامش السياسة حتى وقت قريب.

---

* في عام 1919، اجتمعت الجمعية الوطنية الألمانية في مدينة فايمار (إلى الجنوب الغربي من لايبزغ) وأعلنت تأسيس جمهورية فايمار التي بقيت حتى عام 1933. (م)

ثانياً. انخرطت إدارة بوش والنظامان النازي والشيوعي في ممارسة سياسة الخوف والتخويف. وهجمات الحادي عشر من سبتمبر تجد نظيريها في حريق الرايخستاغ* في ألمانيا وجريمة اغتيال كيروف** في الاتحاد السوفييتي. أنا لا أتبنى نظرية المؤامرة؛ بل أعد الأحداث الثلاثة بمثابة عوامل خارجية استغلتها الحكومات لأغراضها الخاصة. ولا ريب في أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر تعد الأشد صدما وضررا بين هذه الحوادث الثلاثة.

ثالثاً. في ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي، وأمريكا حاليا، هيمنت على الحياة السياسية حركة انطلقت أساساً من خارج النظام البرلماني واستولت على سلطة الدولة. في روسيا، استولى الشيوعيون على الدولة عن طريق الثورة. في جمهورية فايمار في ألمانيا، شكل النازيون حزباً سياسياً وصل إلى السلطة عبر سبيل دستوري. في الولايات المتحدة، استولت حركة المحافظين على الحزب الجمهوري أولا، ثم سيطرت على الكونغرس والرئاسة.

لا تشكل جميع الحركات التي تنطلق أصلا من خارج النظام البرلماني تهديدا داهما للمجتمع المفتوح. والمثال على ذلك حركة الخضر في أوروبا. أما السبب الذي يجعل المقارنة ذات صلة فهو أنه حالما تصل الحركة إلى السلطة فإنها تحظى باحترام ومرجعية الدولة. والأعمال والأفعال

* مبنى مجلس النواب الألماني خلال حقبتي الرايخ الثاني (1871-1919) وجمهورية فايمار (1919-1933). (م)

** سيرغي ميرونوفيتش كيروف (1886-1934). ثوري روسي كان واحدا من كبار مساعدي ستالين. وشكل اغتياله. ربما بأوامر من ستالين نفسه. ذريعة لعمليات تطهير واسعة النطاق في الحزب الشيوعي السوفييتي. (م)

والسياسات التي تعد غير شرعية عادة تصبح مقبولة بوصفها مشروعة. وتحديها يماثل تحدي رمز وهيبة الدولة. لهذا السبب أدخل في منطقة خطرة ومخادعة حين أعقد هذه المقارنة المثيرة للاستياء. فالأهمية الدلالية الرمزية للدولة تصبح أعظم في حالة الولايات المتحدة، بتقاليدها الديمقراطية الأكثر عمقا وتجذرا، مقارنة بألمانيا أو الاتحاد السوفييتي. لكن هنا ينتهي هذا التشابه. فمع الاستيلاء على السلطة التنفيذية، تمكن النازيون والشيوعيون من تأسيس نظامين ديكتاتوريين شموليين. وهنا تختلف الولايات المتحدة بسبب سيادة حكم القانون والمؤسسات الديمقراطية الراسخة. وحتى في هذه الحالة، تمثل أفعال وسياسات إدارة بوش تهديدا لمجتمعنا المفتوح، واحترامنا للدولة يجب ألا يعمي أبصارنا عنه. ودون الغوص في تفاصيل الأفعال المحددة التي ربما تعد غير قانونية، أريد الإشارة إلى التحدي النظامي/ المنهجي: استحواذ الرئيس بوش على سلطة تنفيذية توسعت بغير حدود في الحرب على الإرهاب، وتعيينه قضاة في المحكمة العليا يدعمون صلاحياته المتوسعة هذه.

أخيراً، هنالك أوجه شبه في أساليب الدعاية. وفي الحقيقة، تمكنت إدارة بوش من تحسين الأساليب التقنية التي استخدمتها آلة الدعاية النازية والشيوعية عبر الاعتماد على الابتكارات التي تحققت في صناعات الإعلان والتسويق. وتوجد الآن ركيزة علمية للتأثير في الرأي والسلوك واستغلالهما. ومثلما لاحظنا آنفاً، حقق العلم المعرفي تقدماً عظيماً في السنوات الأخيرة في مجال فهم كيف يؤدي العقل البشري وظائفه. إذ تسهل ممارسة تأثير أكبر في الناس عبر مناشدة عواطفهم لا أحكامهم العقلانية وحججهم المنطقية: لكن يجب على مناشدة العواطف كي

تكون فعالة ألا تخضع لتركيز حاد. ومن الغريب مدى نجاح إدارة بوش في استخدام «الكلام الحديث» الذي استخدمه جورج اورويل في روايته «1984». وفي كل مرة أسمع هذا «الكلام الحديث» أعاني من حساسية مفرطة. فلماذا لا تكون ردة فعل الشعب الأمريكي مشابهة؟ لماذا أصيب بالصمم إلى هذه الدرجة؟

ثمة سؤال وثيق الصلة أجده مقلقا على نحو مماثل. في رواية جورج اورويل «1984»، مارست «وزارة الحقيقة» سيطرة كاملة على وسائل الإعلام. لكن في أمريكا، لا تتمتع الآلة الدعائية اليمينية اليوم بمثل ذلك الاحتكار. ومع ذلك تمكنت من فرض تفسيرها للواقع بنجاح مشهود. فكيف أمكنها ذلك؟ كأنما الناس يطالبون بأن يتعرضوا للخديعة!

قبل أن أحاول الإجابة عن هذه الأسئلة، أحتاج إلى مناقشة بعض الاختلافات بين إدارة بوش والإيديولوجيات الشمولية (التوتاليتارية)، مثل الاشتراكية القومية، والفاشية، والشيوعية ـ بغض النظر عن ذلك الفارق الذي يتمثل في أن الولايات المتحدة ليست ديكتاتورية شمولية. من الجدير بالذكر أن إدارة بوش لا تستهدي بإيديولوجية شاملة. فبمقدورنا تمييز عدة توليفات تكوينية من الإيديولوجيا، لكنها لا تبدو متساوقة مع التفسير الشامل للواقع. في كتاب «فقاعة التفوق الأمريكي»، حددت ثلاثة مذاهب فكرية رئيسة، بل حاولت حبكها في نسيج النظرة الشاملة للعالم: لكن المحاولة لم تكن مقنعة لأن المتشبثين بإحدى المكونات لا يؤمنون بالضرورة بالمكونات الأخرى. المذاهب الفكرية الثلاثة هي أصولية السوق، والأصولية الدينية، والمحافظون الجدد المؤيدون للتفوق الأمريكي.

عرفت الموضوع الموحد بوصفه داروينية اجتماعية، حيث تصبح الحياة منافسة لبقاء الأصلح، والبقاء يقرره التنافس لا التعاون. انطبقت الفكرة على أصولية السوق وموقف المحافظين الجدد، لكنها لم توائم الأصولية الدينية ـ وقد يكون من المغري التحدث عن القومية الدينية بوصفها الإيديولوجية المهيمنة، لأن هناك مكوناً قومياً قوياً في سياسات بوش، لكن ذلك يتجاهل أصوليي السوق. إن فرض إيديولوجية موحدة على مؤيدي إدارة بوش أمر غير مناسب. الأمر الذي قادني إلى نتيجة مفادها أن النظام الحالي يحظى بدعم جماعات يائسة لا توحدها سوى الرغبة في السلطة السياسية والنفوذ والتأثير.

شهدت التحالف يعمل حين شاركت في أحد لقاءات الأربعاء الشهيرة التي نظمها غروفر نوركويست. حضر اللقاء ممثلون عن حركة المحافظين، بدءاً من «هيرتيج فاونديشن» وانتهاء بـ «واشنطن تايمز». كانت تجربة مثيرة وساحرة. أدار نوركويست اللقاء بانضباط صارم. امتلأت القاعة عن آخرها: والعديد من الحاضرين تابعوا اللقاء وقوفاً، لكن الشخصيات الرفيعة جلست إلى الطاولة، بينما اصطف الأقل نفوذاً وشهرة بجوار الجدران. كل متحدث كان يتكلم بطريقة أسرع من المعتاد، وجرت مناقشة ستين بنداً بخلال ساعة واحدة. فالمداخلات كانت مقتضبة ومركزة: وتطوع بعضهم لتأييد بعضهم الآخر أملا بالحصول على التأييد عندما يحين دورهم. في تلك المناسبة التي حضرتها بالذات، شملت البنود المقدمة تلك التي اقترحها أفراد يسعون للحصول على التأييد لسباقات انتخابية، أو كتب جديدة، وبعثة من البيت الأبيض لتوكيد الدعم لترشيح جون بولتون، وجماعات ضغط تقدم الحجج لصالح مقترحات تشريعية متنوعة. بهت

الخط الفاصل المميز بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة. وإذا كان هناك موضوع مهيمن فهو تخفيض الضرائب وتقليص القواعد والأنظمة بكل وسيلة ممكنة، لكن بدا من الواضح أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة تبادل الخدمات. وقيل لي إن لقاءات مشابهة تعقد (كل أربعاء) في مختلف أرجاء البلاد.

بعد اللقاء الرسمي، تلقيت دعوة لإلقاء خطاب أمام الحضور، وكان ذلك أغرب ما حدث يومها. فقد استقبلت ملاحظاتي وتعليقاتي، التي كانت صريحة ومباشرة في انتقاداتها، بالترحاب، وأبدى عدد من الحضور تلهفاً على استكشاف كيفية التعاون في قضايا محددة. وكما بدا واضحاً، كانوا يؤمنون ببناء التحالفات، ولم يحسبوا أنهم في معسكر الأشرار. حين تحدثت عن المؤامرة اليمينية الخبيثة التي عرضت بأسلوب جذاب في القاعة، تجاهلوا الأمر وكأنه لا يعنيهم. أذهلني ما يشعرون به من ثقة بالنفس، ولم أتردد في الإشارة إلى ذلك. وجدت المجموعة مؤثرة حقاً: ولا يوجد نظير لها على الجانب المقابل.

عند تقييم أوجه التشابه والاختلاف بين إدارة بوش والإيديولوجيات الشمولية (التوتاليتارية)، نرى أن الاختلافات تفوق أوجه التشابه. فلا نظام الولايات المتحدة شمولي، ولا إدارة بوش تتبنى إيديولوجية واضحة المعالم. ولذلك تبدو المقارنة مع النظامين النازي والشيوعي بعيدة الاحتمال صعبة التصديق. لكن هناك ما يكفي من أوجه الشبه للإشارة إلى أن المجتمع المفتوح معرض للخطر بطرق لا تنطبق تماماً على إطاري المفهومي. وبدلا من جعل التهديد يناسب الإطار أنا بحاجة إلى فهم طبيعته، وتعديل الإطار إذا دعت الضرورة.

إخفاقات القيادة

خلال العامين الماضيين، أصبحت طبيعة التهديد الذي تمثله إدارة بوش أكثر وضوحاً في معالمه: فهو مكون من توسيع مفرط للسلطات التنفيذية. وهذا أهم أوجه الشبه مع النظامين النازي والشيوعي، على الرغم من أنه لا يتضح على الفور نظراً لأن أياً من ألمانيا وروسيا ـ أولا وقبل كل شيء ـ لا تتمتع بالقدر نفسه من فصل السلطات كما هي الحال في الولايات المتحدة.

وأصبح من الواضح أيضاً أن التهديد الصادر عن نائب الرئيس ديك تشيني أخطر من ذلك الذي يمثله الرئيس نفسه. فجورج بوش (الابن) أشبه بأداة خرقاء: وتشيني هو القوة المحركة لها. والآن، وقد تعرضت سياساته للهجوم، بدأ نائب الرئيس الدفاع عنها: فتكشفت شخصيته الحقيقية. الناس الذين يعرفون تشيني قبل أن يصبح نائباً للرئيس يمتدحونه، مضيفين ربما «ليس هذا تشيني الذي عرفناه». وبالمقابل، نظرت إليه على الدوام بوصفه شخصية مصابة بذهان الارتياب، ومسؤولاً حكوميا يؤيد شن حرب نووية. لقد نجح تشيني ورمسفيلد على الأغلب في فرض آرائهما على إدارة بوش. وهما الآن تحت الحصار، لكنهما يرفضان الإذعان. وخطابهما لاذع وحاد كعهده دوماً، كما عارضا أي تعد على صلاحيتهما. وهددا بدفع الرئيس إلى الاعتراض على التشريع الذي يحظر التعذيب، وحين تمت المصادقة على القانون الجديد بأغلبية يتعذر نقضها، استطاعا إدخال تعديل يستهدف استثناء معتقلي غوانتانامو من الوصول إلى المحاكم الأمريكية.

إخفاقات الأتباع

بدلا من زخرفة إدانتي للقيادة، سوف أركز بؤرة الاهتمام على طبيعة الرغبة في اتباعها الأعمى لأن تهديد المجتمع المفتوح يكمن ـ برأيي ـ فيها. فقد أظهرت عامة الأمريكيين لا مبالاة مشهودة وهي تتعرض للخداع. ففي نظرها أن ما يهم في حرب العراق هو هل تنجح أم لا، وليس هل شنت بناء على ذرائع تبريرية كاذبة أم لا. الرأي العام الأوروبي أقل تساهلا مع الخداع. فرئيس الوزراء البريطاني توني بلير تعرض لانتقادات لاذعة، وانقلب الرأي العام الإسباني على خوسيه ماريا اثنار حين حاول تحميل مسؤولية الهجمات الإرهابية في مدريد على الباسك.

التأييد المتجاهل لمبادئ النقد التحليلي الذي تلقاه الرئيس بوش في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر ربما يفسره الاستغلال الذكي لذلك الحدث الصادم من قبل الإدارة. لكن هذا التفسير ليس عميقا بما فيه الكفاية. فغياب الاهتمام بالحقيقة يسبق الحادي عشر من سبتمبر. وأعزوه إلى الطبيعة التنافسية للنظامين السياسي والقضائي والمنافسة الحادة المهيمنة على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية كافة. في عام 1996، حين قررت إنشاء مؤسسة محلية، تبين لي أن أحد عيوب المجتمع الأمريكي الإعجاب المفرط بالنجاح – الذي يقاس بالمعايير المالية – حتى وإن أضر ذلك بالقيم الأصيلة الجوهرية. لهذا السبب أقمت برنامجا لدعم وتعزيز الطب والمحاماة باعتبارهما مهنتين. إن نظامنا القانوني يسعى إلى ترسيخ الحقيقة عبر عملية تنافسية، لكن إذا سعى الممارسون لتحقيق النجاح مهما كان الثمن، فإن الحقيقة ستكون الضحية. وحين يعجب المجتمع بالنجاح بغض النظر عن سبل تحقيقه، تتضاءل وتضعف الوسائل

الواقية من الخداع والغش والكذب وغيرها من الممارسات. ويصاب الناس بالإحباط وخيبة الأمل ويتوقفون عن توقع التزام زعمائهم بمعايير مرتفعة من الاستقامة والنزاهة. ولن يشكل خداعهم مفاجأة.

المسعى المنفلت من عقاله لتحقيق النجاح يؤدي إلى زعزعة استقرار المجتمع. فالاستقرار يتطلب مجموعة من القيم الذاتية الجوهرية التي يلتزم بها الأفراد بغض النظر عن العواقب والتبعات. ويمكن تدعيم هذا التوكيد باللجوء إلى النظرية الاقتصادية: لا تحدد منحنيات العرض والطلب سعرا متوازنا إلا حين تكون معطيات مستقلة. وعندما يكون النجاح هو المعيار الوحيد، ينفتح المجال واسعا أمام أنساق الانتعاش – الانكماش التي تعزز ذاتها في البداية، لكنها تعطي عكس النتائج المرجوة في النهاية. لقد شرحت مفسرا كيف تعمل الأنساق في الأسواق المالية. والمبدأ ذاته ينطبق على الميادين الأخرى. النجاح يولد النجاح إلى أن يفشل في ذلك، ثم تعمل صلة الوصل في الاتجاه المعاكس وهذا ما يجعل عدم الاستقرار متأصل في المسعى لتحقيق النجاح دون نقد تحليلي.

بعض هذه الاختلافات أنذر بها نموذجي الأصلي للمجتمع المفتوح. لقد تحدثت عن عدم الاستقرار ونقص القيم الذاتية الجوهرية. لكنني تركت أمرا واحدا مهما: لماذا يأبه الناس للحقيقة أصلا؟ البنية الكلية للمجتمع مؤسسة على افتراض أن الحقيقة أمر مهم: الحقيقة النهائية المطلقة ليست في متناول أيدينا، لكن كلما اقتربنا من الواقع كان ذلك أفضل. ناقشت مسألة البحث عن اليقين، لكنني أخذت البحث عن الحقيقة كقضية مسلم بها.

الحقيقة مقابل النجاح

يجب علي الآن وضع هذا الافتراض موضع المساءلة. عند التعامل مع الطبيعة، تكون الحقيقة سامية وعظيمة وفائقة الأهمية. نحن بحاجة إلى فهم كيف تعمل قوى الطبيعة من أجل استغلال الطبيعة لمصلحتنا. معرفة الواقع شرط مسبق للنجاح. في الشؤون المتعلقة بالبشر. هنالك طريق مختصرة للنجاح: حيث يمكننا فرض إرادتنا على البشر الآخرين بصورة مباشرة دون تحمل عَنت البحث عن الحقيقة. في مثل هذه الظروف، لا يمكننا النظر إلى فكرة أن الحقيقة أمر مهم كقضية مسلم بها. وهذه نقطة ضعف في مفهوم المجتمع المفتوح لم تكن واضحة سابقا. ومثلما أشرت آنفا، المجتمع المفتوح مؤسس على حجة ابستمولوجية. فإذا كان الواقع معطى مستقلا ولا يخضع لتأثير البشر، فإن طلب الحقيقة سيأخذ قصب السبق على خداع الذات وخداع الآخر. أفلاطون حمل المهمة على عاتق الملك الفيلسوف، وبوبر قدم الحجة على أن تحقيقها يتم بأفضل شكل عبر عملية نقدية لأنه لا يوجد فيلسوف قادر على الوصول إلى الحقيقة النهائية المطلقة. بهذه الطريقة توصل إلى مفهوم المجتمع المفتوح. لكن الفكرة الأساسية التي تشير إلى أن الواقع منفصل عما يفكر به الناس تغدو غير مناسبة حين يكون للواقع مشاركون مفكرون. هذه هي النقطة التي حاولت إظهارها بمفهوم الانعكاس. فالتفكير جزء من الواقع الذي نسعى إلى فهمه. وكعاقبة لذلك، يقصر فهمنا عن المعرفة لأننا نفتقر إلى معيار مستقل يمكن بواسطته الحكم على صدق عباراتنا. في مثل هذه الظروف، لماذا نسعى إلى حقيقة لا يمكن الوصول إليها بدلا من التلاعب بالحقيقة واستغلالها لمصلحتنا؟ هذا هو السؤال الذي فشلت في طرحه، وتطلب مني

إدراكه إعادة انتخاب الرئيس بوش. ومهما كان السبب، أنا ملتزم بكل حماس بالبحث عن الحقيقة وأتوقع من الآخرين الاهتمام بالحقيقة مثلي. لكن ذلك يعد انحيازا شخصيا من جانبي، لا توقعا عقلانيا.

والآن بعد أن طرحت السؤال. لدي حجة عقلانية لإظهار أن الحقيقة أمر مهم. الحجة ببساطة هي: يمكن التلاعب بالواقع واستغلاله عبر الزعم بأن بعض العبارات المعينة التي تخدم الذات صادقة وصحيحة، لكن النتائج عرضة للتباعد عن التوقعات. ومن أجل إبقاء هذا التباعد عند الحد الأدنى، يجب أن نسعى لفهم الواقع، وعدم الاكتفاء بالتلاعب به واستغلاله. هنالك واقع لا يتأثر برغبتنا، وينبغي احترامه إذا أردنا النجاح. إذن، ثمة صلة جامعة بين طلب الحقيقة والمسعى لتحقيق النجاح على الرغم من كل شيء، لكنها ليست مباشرة كما هي الحال في العلوم الطبيعية.

يجب أن أذكر القارئ بأن حجتي مؤسسة على نظرية تطابق الحقيقة: العبارة صادقة وصحيحة إذا تطابقت مع الحقائق. وهذا يعني أنني أستخدم «الحقيقة» و«الواقع» بشكل تبادلي: فحين أشير إلى «احترام الحقيقة» أعني أيضا «احترام الواقع». الحقيقة تعني أشياء مختلفة بالنسبة لمختلف الأشخاص، فهي «القرآن» بالنسبة للأصوليين الإسلاميين: وربما تعني نظرية الخلق أو المخطط الذكي بالنسبة للأصوليين في الولايات المتحدة. وبالتالي، حين أقول إن الحقيقة أمر مهم، فأنا أمتدح فضائل اكتساب فهم أفضل للواقع. وآمل أن يساعد ذلك في توضيح حجتي.

وضعت هذه الحجة موضع الاختبار مؤخرا بواسطة إدارة بوش. واستهدت باعتقاد ـ لم يذكر صراحة ـ مفاده أن من الممكن التأثير في الحقيقة

والتلاعب بها واستغلالها. لكن انظروا إلى النتائج: غزو العراق فشل فشلا ذريعا، حتى عند الحكم عليه وفقا لأهداف إدارة بوش ذاتها. وهذا يقدم حجة دامغة لصالح العملية النقدية الكامنة في صميم المجتمع المفتوح.

على الرغم من أن الحجة بسيطة نسبيا، إلا أنها فلسفية أيضا: ومع أن عامة الناس لا يهتمون بالفلسفة: إلا أن نتائجها مثيرة للاهتمام. الأمر الذي يضع أولئك الذين يقدمون الحجج لصالح مبادئ المجتمع المفتوح في وضع صعب وعسير: فهم بحاجة إلى كتاب، أو إلى بضع فقرات على الأقل، لإثبات وجهة نظرهم. في حين يستطيع الذين يريدون التأثير في الحقيقة واستغلالها فعل ذلك بمجرد رفع شعار مثل الحرب على الإرهاب. لقد وجد الرأي العام الأمريكي أنه معرض بشكل كبير للاستغلال والتأثير. لماذا؟

عدم فهم المجتمع المفتوح

قادني السؤال إلى رؤية مثيرة للاهتمام تطرقت إليها في الفصل الأول: أمريكا مجتمع مفتوح لا يفهم مفهوم المجتمع المفتوح ولا يلتزم بمبادئه. التعبير استخدم مرارا من قبل الرئيس بوش وغيره، لكن مضامينه ليست مفهومة بالشكل المناسب.

الحقيقة أن مفهوم المجتمع المفهوم ليس جزءا من التراث السياسي الأمريكي. فالديمقراطية الأمريكية نتاج عصر الأنوار. وعصر الأنوار آمن إيمانا راسخا بالعقل. واعتبر الواقع كيانا منفصلا ومستقلا عنه، ومهمة العقل هي اكتشافه. ونظرا لأن للعقل معيارا مستقلا في متناوله، فإن المعرفة الكاملة بدت ممكنة. على سبيل المثال، تأسست نظرية المنافسة المثالية على افتراض وجود المعرفة الكاملة.

عصر الأنوار كان عصرا مفعما بالأمل. فقد اعتبر الواقع مجالا بكرا ينتظر من يكتشفه، والمعرفة أداة تمنح البشر القدرة على السيطرة عليه. وبدا المدى أمام العقل غير محدود. ولم نكتشف أن للعقل حدودا مقيدة إلا بعد تقدم المعرفة. الانعكاس اكتشاف متأخر نسبيا ـ إذا أمكن اعتباره كذلك ـ ولم ينل القبول عموما.

الديمقراطية الأمريكية قائمة على فصل السلطات، لا على الاعتراف باستحالة وصولنا إلى الحقيقة النهائية المطلقة. بل على العكس، فديباجة إعلان الاستقلال تذكر: «نحن نعد هذه الحقائق بديهية». وتتابع لوصف المتطلبات الضرورية للمجتمع المفتوح بالتفصيل، لكن التبرير لم يتعلق بالفهم القاصر. وهنالك تضاد بين الديباجة وبقية النص أفرز مذهبين فكريين: الديباجة تتعلق بالحقوق الطبيعية، والنص بالحقوق الإنسانية العالمية. ومن الجدير بالذكر أن مبدأ الحقوق الطبيعية خضع للشرح والتفسير من قبل ليو شتراوس، بينما تناول كارل بوبر مفهوم المجتمع المفتوح. شتراوس وبوبر مفكران من النمسا وألمانيا عاشا في عصر واحد؛ وكلاهما من المتخصصين في فكر أفلاطون، لكنهما لم يلتقيا أبدا. ولم أجد أي إشارة إلى ليو شتراوس في كتابات بوبر. كان بوبر معلمي ومرشدي، بينما كان ليو شتراوس معلم ومرشد بول ولفوويتز، أحد مهندسي غزو العراق.

على الرغم من أن عامة الناس في أمريكا ليسوا مهتمين بالمناقشات الفلسفية المجردة، إلا أن حقيقة غموض فكرة المجتمع المفتوح أفرزت عواقب وخيمة وتبعات سلبية. فالمجتمع المفتوح قائم على الإقرار بأن فهمنا قاصر وأن الواقع لا يخضع لإرادتنا ورغباتنا. الحقيقة يمكن التلاعب بها والتأثير فيها، لكن مدى اقتراب النتيجة من إرادتنا ورغبتنا يعتمد على

مدى اقتراب فهمنا من الواقع. لقد افتقدت أمريكا هذه الرؤية. نحن نسعى إلى تحقيق النجاح دون اهتمام كبير بالحقيقة. ونتيجة لذلك، أصبحنا مجتمعا راضيا وقانعا بذاته، وغير مستعد لمواجهة الحقائق المرة. نريد من قادتنا المنتخبين أن يشعرونا بالارتياح بدلا من مواجهتنا بالحقيقة. أما النتيجة فلا تعرض للخطر مجتمعنا المفتوح فقط، بل موقعنا المهيمن في العالم أيضا.

يمكن تحليل مكمن الخطر الذي يهدد المجتمع المفتوح ضمن الإطار المفهومي الذي وضعته: التوسع المفرط للسلطات التنفيذية، تهميش الحريات المدنية في الداخل وانتهاك حقوق الإنسان في الخارج، إيقاف العملية النقدية مما جعل سياساتنا عكسية النتائج. أما الخطر المهدد لموقفنا المهيمن فلسوف يأخذنا خارج الإطار لأنه ليس مصمما للتعامل مع مسألة القوة.

قبل أن نتجاوز الإطار، أود استخلاص نتيجة مهمة من الحجة التي قدمتها. ففي سبيل وجود وبقاء المجتمع المفتوح، من الضروري أن يؤمن الناس به ويعدونه شكلا مرغوبا من أشكال التنظيم الاجتماعي. ليس جميع الناس قاطبة ـ فهذا يناقض جوهر المجتمع المفتوح ـ بل ما يكفي من الناس المؤمنين به إلى حد كاف لمنعهم من الابتعاد عن مبادئه. فالإيمان بالمجتمع المفتوح أمر يصعب الحفاظ عليه لأنه لا يقدم برنامجا سياسيا مكتمل التطور. ولا يفعل ذلك إلا المجتمع المغلق، حيث يتوق الناس إلى الحرية. في المجتمع المفتوح، يكون الحفاظ عليه ضروريا لكن ليس كافيا. وعلى الناس تقرير ما هو نوع المجتمع المفتوح الذي يردون العيش في كنفه. لهذا السبب توجد أحزاب سياسية مختلفة. لكن لا بد من وجود

نوع من الاتفاق حول المبادئ الحاكمة للعملية النقدية التي تمثل جوهر المجتمع المفتوح يكمن تحت سطح الجدل السياسي. وأول وأهم هذه المبادئ أن الحقيقة أمر مهم. وعند غياب الاتفاق حول ذلك المبدأ ينحدر التنافس السياسي إلى مستوى التلاعب الوقح بالحقيقة. جماعة قدماء المحاربين من أجل الحقيقة، التي سخرت من سجل جون كيري في حرب فيتنام وشوهت سمعته بواسطة الإعلانات التلفزيونية، تجسد مثالا جيدا في هذا السياق. فقد نجحت الحملة لأن الناس لا يأبهون بالحقيقة. في البلدان الديمقراطية، الناخبون هم الذين ينبغي عليهم دفع السياسيين والناشطين السياسيين إلى الالتزام بالصدق والأمانة والاستقامة. وهنا مكمن الخطأ في أمريكا. فالمجتمع القانع والراضي عن الذات لا يستطيع مواجهة الحقائق الصعبة، ناهيك من الالتزام بالسعي نحو الحقيقة. الأمر الذي يتركه ضعيفا ومعرضا لجميع أشكال الإيديولوجيات المزيفة، مثل «الكلام الحديث» وغيره من أنواع الخداع.

من أجل أن تبقى أمريكا مجتمعا مفتوحا، يحتاج الأمريكيون إلى الالتزام بالسعي إلى الحقيقة. وهذا ليس بالأمر السهل كما كانت الحال في عصر الأنوار، لأننا اكتشفنا فكرة الانعكاس. إذ لم يعد من الممكن أخذ احترام الحقيقة كقضية مسلم بها: فقد أصبح مسألة تتعلق بالقيم. فالأمانة والصدق والاستقامة الفكرية قيم تحتاج أمريكا إلى إعادة اكتشافها إذا أرادت استعادة عافيتها.

يضع العديد من الناس اللوم على وسائل الإعلام ويحملونها مسؤولية الحالة الراهنة. لكن وسائل الإعلام تخدم السوق. والناس يريدون التسلية والترفيه، لا المعلومات والمعرفة، وهذا هو السوق الذي تسعى وسائل الإعلام

إلى خدمته. إذ يتلقى معظم الناس معلوماتهم حول الأمور الراهنة من الممثلين الفكاهيين في التلفزيون. وبالطبع يتوجب على وسائل الإعلام فعل أكثر من مجرد خدمة السوق لأن الصحافة مهنة كما هو مفترض. ووسائل الإعلام الحرة والمتعددة مؤسسة مهمة وجوهرية من مؤسسات المجتمع المفتوح، لكن غالبيتها توقفت عن القيام بدورها المؤسسي. ولم يتبق سوى حفنة صغيرة لا تكفي لضمان العملية النقدية. لقد سمحت صحيفة «نيويورك تايمز» لنفسها بأن تقع ضحية التضليل حول ما إذا كان صدام حسين يمتلك أسلحة دمار شامل، ولم يكن لدى عامة الناس مصدر بديل للمعلومات. ومارست آلة الدعاية المحافظة ضغوطا هائلة على وسائل الإعلام، خصوصا التلفزيون، لكي لا تقدم معلومات غير مناسبة، وأذعنت جميعا، واحدة تلو الأخرى. في حرب العراق، كانت وسائل الإعلام جزءا لا يتجزأ من القوات العسكرية. يضاف إلى ذلك تركز ملكية وسائل الإعلام وبروز آلة الدعاية اليمينية التي ادعت أنها جزء من مشهد وسائل الإعلام، ومن الواضح أن وسائل الإعلام فاقمت ضعف ووهن المجتمع المتخم بمشاعر الرضى والقناعة والسعادة.

ـ 4 ـ

مجتمع الرضى والقناعة والسعادة

مع أن تحول أمريكا إلى مجتمع قانع وسعيد وراض عن نفسه حدث قبل الحادي عشر من سبتمبر، إلا أن التحول يعد تطورا حديثا نسبيا. الصفات لا تنطبق بشكل محدد على المجتمع الذي ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية. إذ لم يكن الرئيس هاري ترومان يستهدف جعل المجتمع قانعا وراضيا عن نفسه. فقد كان يسميه كما يراه، ويعدّ نموذجا نمطيا يمثل مواطني البلدات الصغيرة الذين يشكلون العمود الفقري لأمريكا. أما خطة مارشال فكانت عملا اتسم بالبصيرة الثاقبة والحنكة السياسية. وكان الأنسب وصف أمريكا باعتبارها مجتمعا يتسم بالعزيمة والإرادة والقدرة على اتخاذ الفعل الإجرائي.

حدث التحول في لحظة ما بين ذلك الوقت والآن. كان رونالد ريغان رئيسا يشجع مشاعر الرضى والسعادة والقناعة إلى أبعد حد ـ ورفعت منزلته منذ ذلك الحين إلى مراتب القديسين. ولم تكن جنازته سوى ترسيمه قديسا. ما الذي حدث بين عامي 1950 - 1980؟ لست خبيرا في هذا النوع من التحليل، لكنني أعزو التحول بشكل رئيس إلى بروز النزعة الاستهلاكية وتطبيقها على السياسة. ومنذ عام 1980، تفاقم التردد في مواجهة الواقع الحقيقي نتيجة العولمة. فالاقتصاد العالمي القائم على مبادئ أصولية السوق متخم بعدم اليقين الذي تلهف الكثيرون على

النجاة منه *. الأصولية الدينية لعبت أيضا دورا ازداد أهمية باطراد، على الرغم من أنني غير مؤهل لتحليله. ويبدو أن الدين الأصولي يتجنب تفحص الذات والضمير الذي ميز الديانة المسيحية منذ عهد يسوع، وهو يفعل كل شيء لكي يثيب المؤمنين بجعلهم يشعرون بالقناعة والرضى والسعادة.

كيف هيمنت النزعة الاستهلاكية على الاقتصاد؟ في التعريف الكلاسيكي لعلم الاقتصاد الذي صاغه أستاذي في كلية لندن للاقتصاد، ليونيل روبنز، كان الاقتصاد معنيا بتخصيص الموارد النادرة المحدودة لحاجات غير محدودة **. السوق تعامل بالسلع، وكان شكل منحنيات العرض والطلب ثابتا، بينما اهتمت النظرية الاقتصادية بتحديد الأسعار فقط. ومن نافل القول إن السعر المتوازن الذي يمكن الحصول عليه

في السوق المثالية، حيث يتنافس عدد لا نهائي من المشترين والبائعين مع بعضهم بعضا، يضمن التخصيص الأفضل للموارد. تبقى هذه عقيدة أصوليي السوق حتى اليوم. لكن المنافسة المثالية لا تغل الأرباح. فهي تقدم تعويضا كافيا لاستخدام رأس المال ولا شيء غير ذلك. أما أصحاب الذهنية التجارية المغامرة فدفعهم باعث الربح. وانشغلوا بابتكار مزيد من الطرق المعقدة والمتطورة لتوليد الأرباح. وبالطبع، كانت الابتكارات بمثابة القوة الدافعة وراء التقدم الاقتصادي. لكن بالإضافة إلى ابتكار المنتج، وجد

* Erich Fromm, Escape from Freedom (New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1941).

** Lionel Robbins, An Essay on the Nature and Significance of Economic Science (London: Macmillan, 1932).

أصحاب المشاريع الحرة والذهنية التجارية المغامرة طرائق أخرى لزيادة أرباحهم: تمييز منتجاتهم عن المنتجات الأخرى، إقامة الاحتكارات، اللجوء إلى الدعاية والإعلان، والتسويق. ودمرت هذه الأنشطة النقاء القديم للمنافسة المثالية. ولم يعد العرض والطلب معطيين مستقلين لأن الطلب حفز بشكل اصطناعي، ولم تعد الأسواق تتعامل بالسلع بل بالعلامات التجارية. تقدمت هذه النزعة بعناد لأنها دفعت بواسطة السعي لتحقيق الأرباح. ولم تعد الشركات تلبي الحاجات بل الرغبات، وعملت على التأثير في هذه الرغبات واستثارتها. كما استخدمت أساليب أكثر تطورا وتعقيدا للأبحاث المتعلقة بالسوق والدوافع. أما هدف هذه الأساليب، المستهلك، فلم يبق منيعا على التأثر. إذ استجاب للدافع المحفز. هكذا تطورت النزعة الاستهلاكية. ورعتها الشركات في بحثها عن الأرباح *.

ووجدت الأساليب المطورة لأغراض تجارية سوقا في السياسة بشكل تدريجي، الأمر الذي غير طبيعتها. أما فكرة الانتخابات الأصلية فتشير إلى أن المرشحين سيتقدمون ويعلنون موقفهم وماذا يمثلون؛ وسيقرر الناخبون آنئذ المرشحين المفضلين لديهم. ومن المفترض أن يكون عرض المرشحين وتفضيلات الناخبين عملية مستقلة، مثلما هي الحال في نظرية المنافسة المثالية. لكن أفسدت العملية الأساليب المتبناة من الحياة التجارية: المجموعات التمثيلية وتأطير الرسائل. تعلم السياسيون تلبية رغبات الناخبين بدل عرض السياسات التي يؤمنون بها. ولم يبق الناخبون منيعين على التأثر. فقد اختاروا المرشحين الذين قالوا لهم ما يودون

* A four-part series on BBC Television, The Century of the Self, directed by Adam Curtis, produced by RDF Media for BBC Two, 2002.

سماعه. لكن في الوقت ذاته لم يتمكنوا من تجنب ملاحظة أنهم يتعرضون للتأثير والاستغلال: ولم يفاجؤوا حين خدعهم الزعماء الذين انتخبوهم. لكن ليس ثمة مهرب. فقد دمجت أساليب الاتصالات المتطورة باطراد داخل النظام. هكذا أصبحت أمريكا مجتمعا قانعا وراضيا وسعيدا، يحاول السياسيون الذين يسعون لكي ينتخبوا تلبية حاجاته ورغباته.

هنالك العديد من الأسباب التي تجعل الأمريكيين يشعرون بالرضى والسعادة. فقد حققت الرأسمالية الديمقراطية كما مورست في الولايات المتحدة نجاحا باهرا. وعززت النزعة الاستهلاكية الطلب، وأصبحت حقبة الكساد الكبير من مخلفات الماضي البعيد. وشجع الازدهار بدوره النزعة الاستهلاكية، ليحرك دورة اقتصادية حميدة. خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية قوة عسكرية واقتصادية مهيمنة. صحيح أن تلك القوة تعرضت للتحدي من قبل الاتحاد السوفييتي، لكن الغرب انتصر في الحرب الباردة في نهاية المطاف. وحين انهار النظام السوفييتي، أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة. وكانت أيضا الراعية الرئيسة للعولمة، التي كانت ـ بدورها ـ نعمة بالنسبة لها. لكن الموقع المهيمن للولايات المتحدة لا يمكن الحفاظ عليه طويلا بواسطة مجتمع تسوده مشاعر الرضى والقناعة والسعادة، وغير مستعد لمواجهة حقائق الواقع المرة.

الحرب على الإرهاب

في الحادي عشر من سبتمبر 2001، واجهت أمريكا حدثا صادما أثر في الأمريكيين أفرادا وجماعات. فقد تحطم شعورهم الشخصي بالأمان

والأمن، وتعرضت سلامة الأرض الأمريكية للانتهاك بدرجة أعظم مما حدث في بيرل هاربر. ففي بيرل هاربر، قتل الجنود الذين يحمون الدولة؛ أما في مركز التجارة العالمية فقد كان المدنيون الذين يفترض بالدولة أن تحميهم هم الضحايا. رعت إدارة بوش وضاعفت مشاعر الخوف التي استحوذت على الأمة واستخدمتها لتعزيز مصالحها الخاصة. واصطف الأمريكيون خلف الرئيس في الحرب على الإرهاب وسمحوا له بممارسة سياسات تعد مستحيلة في الأوقات العادية.

لكن الحرب على الإرهاب أفرزت نتائج عكسية. إذ ورطت الولايات المتحدة في مغامرة لا يمكن أن تنجح ويصعب التراجع عنها. وبرأيي، كانت استجابة الولايات المتحدة للحادي عشر من سبتمبر هي التي جعلتها تترك الواقع خلفها وتتوه في المنطقة البعيدة عن التوازن. الهجوم الإرهابي كان حقيقيا بالفعل، وتطلب ردا قويا؛ لكن الرد الذي اختارته إدارة بوش حمل الأمة إلى أرض خيالية خرافية صنعها خطأ تفسير الواقع. والأسوأ أن الأمريكيين ما زالوا غير قادرين على إدراك الأطياف الشبحية الخيالية في الحرب على الإرهاب. ولسوف أجد صعوبة كبيرة في إقناعهم بفكرتي لأن الحرب على الإرهاب حظيت بقبول واسع لا شك فيه من قبل عامة الأمريكيين؛ وفي الحقيقة، تعد الرد الطبيعي على هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية حتى من قبل أولئك المعارضين لسياسات إدارة بوش.

وفقا لتفسيري، تعد الحرب على الإرهاب استعارة تشبيهية مزيفة ـ النقيض المقابل للاعتقاد الخاطئ المثمر. فقد استخدمت من قبل إدارة بوش لتدعيم أهدافها، لكن هذه الأهداف مناقضة لمبادئ المجتمع المفتوح وضارة بالمصلحة القومية. بل ثبت في نهاية المطاف أن الحرب على

الإرهاب ضارة بمصالح إدارة بوش ذاتها لأنها أفرزت عواقب وخيمة غير مقصودة: لقد تحول غزو العراق إلى كارثة.

في واقع الأمر، لا تتمثل أفضل أساليب التعامل مع الإرهابيين في شن الحرب. فالحرب ـ بطبيعتها ـ تزهق أرواح الضحايا الأبرياء. وحين تشن ضد الإرهابيين الذين يظلون في الخفاء، يتعاظم احتمال سقوط هؤلاء الضحايا. نحن نجد الإرهاب مقيتا ومنفرا لأنه يقتل أو يؤذي الأبرياء من أجل دعم قضية سياسية. والحرب على الإرهاب تستحضر استجابة مشابهة من ضحاياها، تماما مثلما استحضرت هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية ردة فعل من جانبنا. وكعاقبة لذلك كله، تضاعف عدد الأشخاص المستعدين للتضحية بحياتهم من أجل مهاجمة أمريكا اليوم مقارنة بعددهم في الحادي عشر من سبتمبر.

حقيقة أن شن الحرب على الإرهاب تبدو واضحة وطبيعية إلى هذا الحد تجعلها أشد خطرا. فقد جرى نحت وصقل التعبير بمهارة ودقة. حيث بدأ بالإشارة في دلالته إلى الحرب على الإرهاب، لكن «الإرهاب» تحول إلى «رعب»، فأصبح المدلول مبهما: هل «الرعب» يشير إلى مشاعرنا أم إلى عدو مراوغ غير محدد؟ الغموض سمح للتعبير بأن يغطي مزيدا من المعاني والدلالات.

ما يجعل الحرب على الإرهاب استعارة تشبيهية مزيفة أن الإرهاب أخذ بشكل حربي مجسد، مع أنه اسم معنوي مجرد. ولا يمكن شن حرب على المجرد والمعنوي. لدينا الوسائل الكفيلة بتدمير أي هدف طالما نستطيع تحديده، لكن نادرا ما شكل الإرهابيون أهدافا محددة. وحين نعلن الحرب، يجب أن نجد هدفا؛ لكن الهدف الذي اخترناه ليس صائبا

على الأرجح. وعدد المدنيين الأبرياء الذين ذبحناهم في العراق فاق عدد الذين قتلهم الإرهابيون في الحادي عشر من سبتمبر. وبالإضافة إلى القتل، تعرض العديد من العراقيين للإذلال والتعذيب على أيدينا. وبقتل الضحايا الأبرياء قدمنا الدعم لقضية الإرهابيين. فبمقدورهم الآن تصويرنا بوصفنا إرهابيين وحشد الدعم والتأييد من مواطنيهم، تماما كما حشد الرئيس بوش دعمنا وتأييدنا. نجد هذا صعب الفهم لأننا لا يمكن أن نتخيل أنفسنا إرهابيين. لكن، هكذا بالضبط نبدو في نظر العديد من العراقيين.

تصر إدارة بوش والعديد من الحكومات الأجنبية المتلهفة على محاكمتها والسير خلفها على أن الدولة لا يمكن أن تمارس الأعمال الإرهابية. هذا التوكيد يجب تحديه ونقضه. ومن الأفضل البدء بالأعمال الإرهابية التي ارتكبتها الدول الأخرى. في الحادي والثلاثين من أيار/ مايو 2005، أطلق جنود الرئيس الاوزبكي إسلام كريموف النار على المتظاهرين في انديجان، فذبح المئات من المدنيين العزل. تحدثت مع صحفية كانت هناك. وشاهدت ثقبا خلفته رصاصة اخترقت جواز السفر الذي كانت تحمله في حقيبة علقتها على ظهرها. كان ذلك عملا إرهابيا قصد منه إجبار السكان على الخضوع والإذعان. أو خذ مثلا تدمير غروزني من قبل الجيش الروسي: ثم حاول العثور على الفارق بين غروزني في الشيشان والفلوجة في العراق. ناهيك من الفظائع المرتكبة في سجن «أبو غريب»، التي نسبت ـ رسميا ـ إلى حفنة من الجنود المنحرفين.

في «فقاعة التفوق الأمريكي»، شرحت نظرية الضحايا الذين يتحولون إلى جلادين، مما يؤدي إلى حلقة مفرغة من العنف المتصاعد. ووفقا

للتفسير الذي قدمته، تحول الأمريكيون بشكل واع إلى جلادين. ودفعتهم إلى ذلك عمدا وعن سابق إصرار إدارة بوش ـ ربما ليس الرئيس بوش شخصيا، بل أولئك الذين سيطروا عليه بعد الحادي عشر من سبتمبر.

عندما تعرضت أمريكا للهجمات الإرهابية، كانت إدارة بوش خاضعة لهيمنة مجموعة من المنظرين الإيديولوجيين الذين اعتقدوا أن الولايات المتحدة لا تستغل بشكل كاف تفوقها العسكري. وكانوا قد دعوا خلال ولاية كلينتون إلى غزو العراق. وهؤلاء يشار إليهم عموما باسم «المحافظين الجدد»، لكن هذا الاسم قد يكون مضللا لأنه من غير الواضح هل يمكن اعتبار نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رمسفيلد، اللذين يقودان المجموعة، من المحافظين الجدد. في «فقاعة التفوق الأمريكي»، سميت أفراد المجموعة دعاة التفوق الأمريكي. وفي أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، سيطروا على الرئيس بوش واستخدموا الحرب على الإرهاب ذريعة لغزو العراق.

من المعترف به على نطاق واسع الآن أن غزو العراق كان خطأ ذريعا، ولربما يكون أسوأ خطأ ارتكبته السياسة الخارجية الأمريكية، حيث اعتمد الغزو على ذرائع تبريرية مزيفة. لكن الحرب على الإرهاب بقيت تمثل حجر الزاوية للسياسة الأمريكية، ولم يجرؤ أي سياسي على مهاجمتها مباشرة ـ حتى من الديمقراطيين، ناهيك من الجمهوريين. لكن أسلوب إدارة الحرب على الإرهاب خضع لتفحص دقيق: التعذيب، والإجراء غير القانوني المتمثل في إرسال المشتبه في تورطهم في الإرهاب إلى بلدان أخرى لاستجوابهم، وغير ذلك من الأساليب المثيرة للتساؤل والشكوك التي حظرها الكونغرس. أما التنصت غير القانوني داخل الولايات المتحدة

فقد أثار عاصفة مدوية من الاحتجاجات. لذلك آمل أن تضعف وتتآكل الاستعارة التشبيهية بالتدريج. لقد انتقدتُ الحرب على الإرهاب منذ إعلانها، لكن توجب علي الحرص والحذر فيما أقول خوفا من استعداء جمهوري ضدي. أما الآن فقد أصبح قرائي أكثر قبولا بآرائي.

تشكل حالة الحرب تهديدا داهما للحريات المدنية. ويتمتع الرئيس، كقائد أعلى، بسلطات تنفيذية موسعة. استخدم بوش هذه السلطات بالكامل، حيث أجاز التنصت على المواطنين، والاحتفاظ بالأسرى إلى أجل غير مسمى، ومعاملتهم بشكل يناقض معاهدات جنيف. واستطاع مستشاروه ابتكار وتطوير نظرية قضائية تسعى لتبرير تمتعه بسلطات تنفيذية غير محدودة في زمن الحرب، الأمر الذي شجع الرئيس على التوكيد، حين وقع تعديل «قانون مكين» الذي يحظر التعذيب، على أن القانون لا يقيد صلاحياته الدستورية في تجاهل القانون في بعض الظروف غير المحددة. وهذا مجرد مثال على توكيد الرئيس على سلطاته الدستورية التي لا يستطيع الكونغرس أو المحاكم كبحها. وعلى الرغم من عدم وجود سوابق، إلا أن هناك خطرا يتمثل في مصادقة المحكمة العليا التي ينتمي قضاتها إلى المدرسة الفكرية ذاتها.

كانت للفلسفة القضائية البازغة مضامين بعيدة المدى: فقد رفعت السلطة التنفيذية إلى مرتبة أعلى من السلطتين الأخريين، ودمرت التوازن الذي رسخه فصل السلطات. كما تخلت عن شمولية وعالمية حقوق الإنسان لصالح ازدواجية المعايير. فقد استثنت بعض الأماكن (مثل غوانتانامو)، وبعض المحاكم (مثل الهيئات العسكرية)، وبعض الأشخاص (مثل مقاتلي العدو)، وبعض الممارسات (مثل إرسال المتهمين بشكل غير

قانوني للتحقيق معهم في بلدان أخرى)، من المراجعة القضائية. فأوجدت هذه الرؤية الدستورية فجوة سحيقة بين المواطنين والأجانب، وقلصت الحريات المدنية للمواطنين كافة *.

تهدد الحرب على الإرهاب أيضا دور أمريكا المهيمن في العالم. إذ يقع على عاتق زعيمة العالم العديد من الواجبات وأمامها العديد من الأهداف علاوة على حماية نفسها من الإرهاب. وعبر إعطاء الأولوية للحرب على الإرهاب، فهي تهمل واجباتها والتزاماتها الأخرى. ولا يمكن لزعيمة العالم أن تهتم بتقليص عدد الإصابات لديها وحسب؛ بل يجب عليها أيضا تجنب إيقاع الإصابات في الآخرين. لقد عزز الأسلوب الذي اتبعه سلوك الجنود الأمريكيون في العراق ـ الفشل أولا في وقف أعمال النهب والسلب، ثم الإخفاق في حماية السكان، مع إطلاق النار عشوائيا لحماية أنفسهم ـ التمرد وغذى المشاعر المعادية لأمريكا.

ونظرا لأن الإرهابيين متخفون وغائبون عن البصر، فلن يتم القضاء عليهم أبدا. ولأن الحرب على الإرهاب تفرز نتائج عكسية، فلا بد أن تولد مزيدا من الإرهابيين أو المتمردين مقارنة بأولئك الذين تستطيع القضاء عليهم. ونتيجة لذلك، نواجه حالة من الحرب الدائمة وتصدع وتداعي المجتمع المفتوح في الولايات المتحدة. يجب على جميع الرجال والنساء من ذوي النوايا الطيبة، بغض النظر عن ارتباطاتهم الحزبية، الاشتراك معا في رفض الحرب على الإرهاب بوصفها استعارة تشبيهية مزيفة وخطيرة.

* في الفقرتين السابقتين، اعتمدت على خطاب هارولد كوه أمام جمعية الدستور الأمريكية.

أود توضيح حقيقة أنني حين أدين الحرب على الإرهاب لا أنكر الخطر الذي تمثله «القاعدة» والمنظمات المتفرعة عنها. فالتهديد داهم وحقيقي ويتطلب ردا قويا. لكن الرد يجب أن يوجه إلى «القاعدة» والمنظمات والجماعات المتفرعة عنها وليس إلى عدو معنوي مجرد. ومن أجل جعل حجتي أكثر إقناعا يجب أن أوضح بالتفصيل الرد الصائب. لكن الأمر ليس بسيطا، فالواقع أشد تعقيدا من الشعارات السهلة المثيرة، مثل الحرب على الإرهاب. وكان ينبغي على الرد أن يشمل لقاءات تجمع المفكرين والمتخصصين، وإجراءات احترازية، وطمأنة الأمريكيين بدل ترعيبهم، واكتساب ثقة ودعم وتأييد عامة المسلمين، وعدم استخدام القوة العسكرية إلا إذا كانت الظروف مناسبة. أنا بحاجة إلى التوكيد على هذه النقطة للدفاع عن نفسي ضد الاتهام المحتم بأني أريد تجاهل أو استرضاء الإرهابيين وترك أمريكا عزلاء وضعيفة ودون حماية.

أيدت غزو أفغانستان، حيث يعيش بن لادن وتنتشر المعسكرات التدريبية التابعة لـ «القاعدة». كما أن أفغانستان دولة فاشلة وفرت الحماية والملاذ للإرهابيين؛ وكانت هدفا مشروعا للهجوم. وأكدت على وجوب استخدام الوسائل العسكرية دون إفراط وتقليل الإصابات بين المدنيين إلى الحد الأقصى؛ وأن يكون شن الحرب آخر الدواء، لا الأسلوب الرئيس والأول لمحاربة الإرهاب. ولو اكتفينا بغزو أفغانستان، واتبعناه بعملية ناجحة لبناء الأمة/ الدولة، لقطعنا شوطا أبعد في تقليص التهديد الإرهابي الذي نواجهه اليوم.

في كتابي السابق، عقدت مقارنة بين المسار الذي اتخذته الولايات المتحدة وفقاعة سوق الأوراق المالية، وحددت الحادي عشر من سبتمبر

بوصفه اللحظة التي تخلينا فيها عن الوضع المتوازن الطبيعي ودخلنا المنطقة البعيدة عن التوازن. لقد أصبحنا مجتمعا تملؤه مشاعر الرضا والقناعة والسعادة قبل انتخاب جورج بوش (الابن) رئيسا بوقت طويل. كما أن جذور الحركة المحافظة التي أوصلته إلى السلطة تعود إلى وقت أبكر؛ لكن هذه النزعات والاتجاهات ظلت ضمن الحدود المعقولة بواسطة الكوابح والتوازنات التي تبقي ديمقراطيتنا مستقرة في الأحوال العادية، إلى أن وقعت الواقعة في الحادي عشر من سبتمبر، الذي «غير كل شيء»، كما يحب الرئيس بوش أن يقول.

كيف يمكن أن يحدث ذلك؟ برأيي أن الإرهابيين لمسوا نقطة ضعف في الذهنية الوطنية: الخوف من الموت. فاحتمال الموت هو العامل الحاسم الذي يفسد مشاعر الرضا والقناعة والسعادة. إذ لا يمكن للمجتمع الذي تسوده هذه المشاعر أن يقبل الموت. وأصاب أسامة بن لادن حين حدد ملمحا يتفوق فيه الإسلام الجهادي المقاتل على الحضارة الغربية: الخوف من الموت. ولم يكن الإرهابيون الذين شنوا هجمات الحادي عشر من سبتمبر يهابون الموت.

إنكار الموت سمة مميزة لثقافتنا. عرفتُها قبل الحادي عشر من سبتمبر بوقت طويل: لهذا كان «المشروع حول الموت في أمريكا» واحدا من أوائل مشروعات مؤسستي التي أنشأتها هناك. ولم أتوقع أن يكون لإنكار الموت مثل هذه التبعات السياسية البعيدة المدى. كان انهيار البرجين التوأمين لمركز التجارة العالمية حدثا صادما لنا جميعا على المستوى الشخصي لأننا شهدناه على شاشة التلفزيون. وتلهفت إدارة بوش على استغلال تلك التجربة المؤلمة لأغراضها الخاصة. كانت تلك توليفة مشؤومة ضللت البلد.

مارد مخيف ضرب ضربته بوحشية: يعد هذا تعريفا مناسبا للمستأسد. لكن بعد أن تدفق تعاطف العالم مع عذاب وتبريح أمريكا، بدأ يرى أمريكا في صورة المستأسد. وهذا بالضبط ما كان يأمل به أسامة بن لادن.

حين يستهدي الناس بالخوف يتخلون عن العقل. ويصبحون قادرين على ارتكاب أفعال تنتهك مبادئهم. الخوف من الموت عاطفة قوية ومؤثرة على نحو خاص. ولهذا رعت إدارة بوش هذا الخوف والتمست غريزة البقاء، والحفاظ على الذات. لكن الالتماس لم يكن مبررا. فعلى الرغم من كل شيء، لم يهدد الهجوم الإرهابي وجود الأمة فعلا، وذلك على الرغم من مأساويته وصدمته. الهجوم الياباني على بيرل هاربر أوقع ضررا أفدح في قوتنا العسكرية. وبقيت الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من سبتمبر أقوى دولة على وجه الأرض. وما زال بمقدورها استعراض واستخدام قوة عسكرية ساحقة في أي جزء من العالم.

أعلنت إدارة بوش الحرب على الإرهاب لتساعدها على تحقيق أهدافها الخاصة. وفي سبيل هذه الغاية، ضاعفت من حجم الخطر بدلا من وضعه ضمن إطاره المناسب والحقيقي. صحيح أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت مريعة وشنيعة، لكن إدارة بوش بالغت وغالت وهولت حين أشارت إلى أن الإرهابيين ربما يمتلكون الآن أسلحة دمار شامل. وكما قال الرئيس بوش: «يجب على أمريكا ألا تتجاهل التهديد الداهم لنا. وفي مواجهة الدليل الواضح على الخطر، لا يمكننا انتظار الدليل النهائي الدامغ الذي قد يأتي على شكل سحابة الفطر». لنقارن ذلك مع مقولة الرئيس فرانكلين روزفلت الشهيرة: «الشيء الوحيد الذي يجب أن نخافه هو الخوف ذاته».

هل شنت من قبل حرب ضد عدو غير محدد، وفي سبيل أهداف غير محددة، وبناء على قواعد غير معروفة، ولمدة غير محددة؟ لكن هذا، وعبر استغلال مشاعر الخوف، ما أغرت إدارة بوش عامة الأمريكيين بقبوله بوصفه ردا طبيعيا وواضحا، إلى حد أن الناس لم يفهموا ما أتحدث عنه حين قلت إن علينا إدانة الحرب على الإرهاب بوصفها استعارة تشبيهية مزيفة.

أشعر أن من المتعذر علينا استعادة توازننا قبل أن نستنكر/ ونتبرأ من الحرب على الإرهاب. أما تعديل سلوكنا بهدوء وصمت فلن يفيد لأن مسلكنا في الماضي سوف يستمر في مطاردتنا والاستحواذ علينا كالشعور بالذنب في السر. رأيت ذلك يحدث في بلدان أخرى. اليونان رفضت الاعتراف بمقدونيا (ما زالت تحمل اسم «جمهورية مقدونيا التابعة ليوغسلافيا السابقة") لأنها اتبعت سياسة تحويل ذوي الأصول الاثنية المقدونية إلى يونانيين قبل أربعين سنة. تركيا ترفض الاعتراف بمذابح الأرمن أو سوء معاملة الكرد. في الماضي، كانت أمريكا، بوصفها مجتمعا مفتوحا، أكثر استعدادا للاعتراف بذنوبها وخطاياها السابقة. فالإبادة الجماعية لسكان أمريكا الأصليين أصبحت جزءا من المنهاج المدرسي، مثلها مثل العبودية. في الحرب على الإرهاب، ارتكبنا العديد من الأفعال المخجلة التي يندى لها الجبين. أرسلنا جنودنا ليعانوا ويموتوا من أجل قضية ظالمة. عرضنا سلامة قواتنا المسلحة وروحها المعنوية للخطر والشبهة، وخسرنا مكانتنا الأخلاقية السامقة. كما عرضنا للخطر أيضا موقعنا المهين في العالم. فمن يعلم عامة الأمريكيين وينير أذهانهم؟

لا يمكننا الاعتماد على الديمقراطيين لأنهم خائفون من اتهامهم بالضعف في شؤون الدفاع. ولن يتمكنوا من الخروج من الصندوق الذي

وضعتهم فيه إدارة بوش دون مواجهة الحرب على الإرهاب. عليهم أن يظهروا ـ على العكس مما يقوله الرئيس بوش ـ أن الهجوم (العسكري) ليس أفضل وسيلة للدفاع. لكن ذلك يعد استراتيجية شديدة الخطورة، والديمقراطيون يحجمون حتى الآن عن تبنيها. أرى أملا أكبر في الجانب الجمهوري. فقد قاد السيناتور جون مكين الحملة ضد التعذيب وانتصر فيها. هنالك أعضاء جمهوريون في الكونغرس يحرصون على إبعاد أنفسهم عن إدارة بوش. إذ فقد البيت الأبيض ـ إلى حد بعيد ـ السيطرة على الكونغرس. وثمة حياة تدب في مؤسساتنا الديمقراطية على الرغم من كل ما حدث.

في السنوات التي أعقبت الحادي عشر من سبتمبر، تدهورت قوة ونفوذ أمريكا في العالم إلى حد لا نجد له مثيلا في تاريخها. حين ضرب الإرهابيون ضربتهم، كانت الولايات المتحدة تتمتع بتفوق عسكري لا شك فيه في العالم. وكان بمقدورها استعراض واستخدام قوتها في أي جزء منه، كما يشهد الغزو الناجح لكل من أفغانستان والعراق. وتبقى هيمنة أمريكا على الجو والبحر والفضاء حقيقة لا يمكن إنكارها أو إضعافها. لكن قوتها البرية يعيقها واقع أن قواتها المسلحة مفرطة في انتشارها وعالقة في المستنقع العراقي. لكن التغير الجذري حدث في القوة والنفوذ على الصعيد السياسي. ففي أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، حظينا بتعاطف شامل تقريبا وبتأييد العالم أجمع. ومنذ ذلك الحين، انقلب الرأي العام العالمي ضدنا، وأصبحت كل مبادرة تدعمها الولايات المتحدة تقابل بالشك والريبة وبمعارضة بقية بلدان العالم. وحتى نظرة عابرة على الوضع الراهن تكشف أن انحطاط القوة الأمريكية كان أسوأ مما

توقعه أحد. ونتيجة لذلك، أصبحنا في وضع أقل أمانا وأمنا، والعالم أقل استقرارا مقارنة باللحظة التي هاجمت فيها «القاعدة» الولايات المتحدة.

اضطراب في الشرق الأوسط

سببت الولايات المتحدة حالة شمولية من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط عندما غزت العراق. ولم تعد مهمة قوات الاحتلال محصورة في محاربة التمرد السني: بل توجب عليها احتواء حرب أهلية بدأت نذرها تلوح في الأفق. فقد انقسم العراق على طول الخطوط الطائفية والمذهبية، وأسس كل فصيل قدرة قتالية خاصة به. وزارة الداخلية خاضعة لسيطرة حزب إسلاموي شيعي متطرف وتدير فرق الموت التابعة له سجون الوزارة وتنفذ إعدامات غير قانونية. أما أفضل الوحدات القتالية في الجيش فتتألف من ميليشيات البشمركة الكردية. وصحيح أن مستوى القتال يحتويه وجود الولايات المتحدة، إلا أن الهدف الرئيس لقوات الاحتلال هو حماية نفسها لا توفير الحماية للسكان. وهؤلاء يرون نذر الحرب الأهلية ويسعون إلى الأمن والسلامة عبر رص الصفوف مع هذا الطرف أو ذاك. بينما نزح الكثيرون داخل البلاد أو هاجروا إلى خارجها إذا استطاعوا إلى ذلك سبيلا. فارتفعت أسعار العقارات في عمان إلى أعلى حد. أما أولئك الذين يسكنون المدن المختلطة (إثنيا) مثل بغداد وكركوك والموصل فهم الأكثر تعرضا للخطر والأشد معاناة. وعند كتابة هذا المؤلف (نيسان/ أبريل 2006)، كانت العملية السياسية متوقفة ومن الصعب رؤية حل في غياب اتفاق شامل مع إيران. وحتى في هذه الحالة، فإن من المشكوك فيه أن تمارس إيران تأثيرا كافيا في الفصائل الشيعية. أما على الجانب السني،

فقد صممت «القاعدة» وغيرها من الفصائل السلفية على التحريض على العنف الطائفي/ المذهبي مهما كان الثمن. والسكان أصبحوا أكثر خوفا من جيش الولايات المتحدة والجيش العراقي من الإرهابيين. الوضع يتدهور ببطء لكن بثبات ويمكن أن يتوسع ليتحول إلى صراع إقليمي سني ـ شيعي، خصوصا إذا قامت الولايات المتحدة بتخفيض أو سحب جنودها.

لإيران مصلحة في الحفاظ على العراق صديقا لها، وفي حالة من الضعف وعدم الاستقرار إلى حد ما، لكنها لا ترغب في صراع شيعي ـ سني أو في تقسيم أو تفكيك العراق. فعلى الرغم من كل شيء، فقد خاضت حربا وحشية مع العراق طيلة ثمانية أعوام وأصيبت بخسائر جسيمة.

إيران هي المستفيد الأول من الغزو، الذي أزاح عدوها اللدود صدام حسين عن السلطة. وقيد القوات الأمريكية في إسار مهمة لم تكن مستعدة لأدائها، وأثر في إمدادات النفط. وهذا تغير جذري عن الوضع السائد قبل الحادي عشر من سبتمبر! ففي ذلك الوقت، كان العديد من الإيرانيين ساخطين على نظام الملالي الديني. فقد انتخب محمد خاتمي رئيسا عام 1997 بسبب برنامجه الإصلاحي. ولسوء الحظ، سيطر المتشددون على مفاصل ومقاليد السلطة ولم يعد بمقدوره الوفاء بوعوده. لكن بقي المتشددون محاصرين. ثم تغير الوضع بعد الحادي عشر من سبتمبر. فقد وضع الرئيس بوش إيران في «محور الشر». فاحتشد الرأي العام الإيراني للدفاع عن البلاد. ومنح غزو أفغانستان والعراق نفوذا متزايدا لإيران في هذين البلدين المجاورين. وتمتع برنامجها النووي بتأييد شعبي واسع النطاق. في الوقت ذاته فإن دعوة إدارة بوش المعلنة إلى تغيير النظام جعلت بقاء المعارضة السياسية أمرا صعبا.

الانتخابات الإيرانية عام 2004 جرى إعدادها بمهارة بحيث تفقد المعارضة صوتها في البرلمان. وفي عام 2005 تم انتخاب رئيس مغال في تطرفه وتعصبه. أحمدي نجاد ليس قويا على الصعيد الداخلي كما قد يبدو من الخارج بسبب عدم كفاءته. فقد رفض ثلاثة من مرشحيه لوزارة النفط من قبل البرلمان الذي يسيطر عليه المتشددون قبل أن يذعن ويعين وزيرا من التكنوقراط. كان ذلك بمثابة ضربة مذلة له دفعته إلى مزيد من التطرف في خطابه المعادي للصهيونية. إنتاج النفط يتقلص، ومع ذلك ما زالت إيران في مقعد القيادة. وحتى انخفاض إنتاج النفط استغلته لصالحها عبر الضغط والتضييق على الإمدادات العالمية. لكن هذه الظروف قد لا تستمر، ولذلك قررت إيران استغلالها من خلال تسريع برنامجها النووي. وهذا انعكاس مباشر لضعف أمريكا، كما يمثل تهديدا أعظم للعالم مقارنة بذلك الذي مثله صدام حسين كما كان مفترضا. فإذا نجحت إيران في تطوير قدرة نووية، فسوف تصبح قوة إقليمية كبرى: ونتيجة لذلك، سوف تتعرض منطقة الخليج للتهديد وسيصبح وجود إسرائيل ذاته في خطر محدق. لا توجد إجراءات مضادة يمكن أن تردع إيران عن مسارها الذي اختارته لأن النظام يجد نفسه في وضع يستفيد فيه في الحالتين كلتيهما: امتلاك القنبلة أو التعرض للقصف. وهجوم بالصواريخ على إيران سوف يضاعف ويقوي المشاعر المعادية لأمريكا، ويعزز التأييد الشعبي للنظام، ويصيب الاقتصاد العالمي بأضرار لا توصف. كما أن وضع قوات الاحتلال في العراق سيصبح يائسا ويستحيل الدفاع عنه.

نجحت الولايات المتحدة في إصدار إعلان (لا قرار) من مجلس الأمن الدولي يطالب إيران بتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم والسماح لوكالة

الطاقة الذرية بمراقبة امتثالها للإعلان. هذا هو الحد الأقصى الذي تستطيع روسيا والصين تحمله، لكنه قد يكون كافيا لتوفير ذريعة تشرعن هجوما بالصواريخ على إيران. لقد وُضعنا على مسار تصادمي، والسؤال الوحيد هو كم يبعد الاصطدام. وثمة أسباب وجيهة تدعو لتأخير القرار بقدر الإمكان لأن أحلى الخيارين ـ أن تصبح إيران قوة نووية أو مهاجمتها بالصواريخ ـ مر، ولربما تتحسن الظروف بمرور السنين. ويمكن استغلال الوقت لإيجاد مقاربة جديدة لانتشار الأسلحة النووية يمكن أن تعزز قوة المجتمع الدولي في التعامل مع إيران. ولسوء الحظ فإن الوقت قصير، فقد باعت روسيا إيران صواريخ «تور» و«اس 300» التي تجعل الهجوم عليها أكثر صعوبة وأقل جدوى، وستنصبها في خريف عام 2006. لسوف أناقش الموضوع بإسهاب في الفصل التالي. وأعتقد أن ثمة إمكانية في العثور على حل ملائم مع إيران فهذا أفضل أمل لنا لتجنب نزاع قد تكون له عواقب كارثية تفوق تلك التي نتجت عن غزو العراق، لكن ذلك يتطلب إعادة توجيه شاملة لموقف أمريكا لا تقدر عليها هذه الإدارة.

يضم الإسلام، مثل أي ديانة كبرى، تشكيلة متنوعة من التقاليد التراثية والمواقف. وتحت تأثير الإرهاب والرد الأمريكي عليه، تسود النزعات الجهادية المقاتلة في كل مكان تقريبا لدى الطائفتين الرئيستين السنية والشيعية معا. يتضح ذلك من نتائج الانتخابات التي أجريت مؤخرا. فتحت ضغط الولايات المتحدة، نظمت مصر انتخابات شاركت فيها أحزاب متعددة، لكن لم يسمح للإخوان المسلمين بالمشاركة: ومع ذلك فقد انتخب العديد من مؤيديهم كمستقلين. أما حزب الله، المنظمة العسكرية المدعومة من قبل سورية وإيران، فأبلى بلاء حسنا في لبنان،

حيث يحظى بأغلبية أصوات الشيعة. في فلسطين، خرجت «حماس»، وهي منظمة سنية جهادية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالإخوان المسلمين، منتصرة من الانتخابات وشكلت حكومة. ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة قد أعلنت أن حزب الله وحماس منظمتان إرهابيتان، لكن العرب يخالفونها الرأي في ذلك.

في العراق، فازت الأحزاب الإسلامية الشيعية المدعومة من إيران بالانتخابات مرتين وهي تهيمن الآن على الحكومة. وأدى فوزها إلى تنشيط التمرد السني الذي يزداد تطرفا. إحدى جماعات المتمردين تضم سلفيين جهاديين يشنون هجمات إرهابية ضد المدنيين من الشيعة. ويعد بروز النزعتين الشيعية والسلفية المتطرفتين تحولا دراماتيكيا عن الوضع الذي كان سائدا في أيام نظام صدام البعثي*. فهو يعني في دلالته أن التطرف الإسلامي قد أصبح القوة المهيمنة في بلد كان واحدا من أكثر البلدان العربية تشبثا والتزاما بالعلمانية.

في هذه الظروف، يمكن أن يشكل إصرار إدارة بوش على إجراء انتخابات حرة عاملا يزعزع استقرار حلفاء أمريكا. إذ أصبحت دمقرطة الشرق الأوسط تحتل قمة أولويات إدارة بوش بعد أن ثبت أن الحجج الأخرى لصالح غزو العراق غير مستدامة ولا يمكن الدفاع عنها، لكن السياسة غير متسقة مع الحرب على الإرهاب والحاجة إلى نفط الشرق الأوسط. ومن الصعب اعتبار الانتخابات في مصر حرة. ومع ذلك أصابت النتائج النظام بالتوتر والقلق. وبعد الانتخابات الأخيرة، سجن زعيم المعارضة غير الدينية

* International Crisis Group, «The Next Iraqi War? Sectarianism and Civil Conflict», pp. 1422-, at http://www.crisisgroup.org.

بتهم ملفقة. وتم تأجيل الانتخابات المحلية مدة سنتين. أما انتصار حماس في فلسطين فقد أوقع المجتمع الدولي في حالة من التشوش والارتباك. السعودية تتبنى سياسة حذرة. والرئيس الباكستاني برويز مشرف قاوم الضغوط الأمريكية فأذعنت الإدارة بسبب وضعه المحفوف بالخطر. أنا أخشى أن يؤدي التنافر بين الدمقرطة والحرب على الإرهاب إلى تخلي إدارة بوش ـ سرا وبصمت ـ عن سياسة الدمقرطة التي تتبناها. ومثلما سأبين بالحجة والدليل في الفصل التالي، فإن ذلك سيمثل خيارا خاطئا.

هنالك خطأ جوهري في توكيد الرئيس بوش على أنه جعلنا في وضع أكثر أمانا داخل الولايات المتحدة عبر نقل الحرب على الإرهاب إلى خارجها. هنالك الآن عدد أكبر من الأشخاص على استعداد للتضحية بأرواحهم في سبيل قتل الأمريكان مقارنة بعددهم في الحادي عشر من سبتمبر. لقد أسس أبو مصعب الزرقاوي في العراق قاعدة قوية بما يكفي لتصدير الإرهاب إلى الخارج ـ إلى الأردن حتى الآن. الإسلام الجهادي المقاتل يحظى بشعبية وقبول أكثر في البلدان الأخرى، بينما تتعرض الأنظمة العربية المعتدلة الممالئة للغرب للحصار والتطويق. فقد حوصرت بين الضغوط التي تمارس عليها من أجل الدمقرطة وتنامي الإسلاموية الجهادية بين سكانها. في الوقت ذاته، هنالك تحيز ضدها في الولايات المتحدة، تبدى في المعارضة الشعبية لمحاولة دبي المجهضة شراء عمليات التشغيل في الموانئ الأمريكية من شركة أجنبية أخرى (P & O Ports North America). فخطاب إدارة بوش البلاغي حول التهديد الإرهابي أعطى عكس النتيجة المطلوبة حيث أصبح عامة الأمريكيين يشتبهون بالعرب كلهم. أما النخب العربية، التي كان أفرادها يدرسون في الولايات المتحدة، فتشعر الآن براحة أكبر في البلدان الأخرى.

لم تظهر إدارة بوش أنها مدركة للتناقضات في سياساتها أو لعواقبها السلبية وتبعاتها الوخيمة. أرفق هنا مقدمة الرئيس بوش لاستراتيجية الأمن القومي لعام 2006 لكي يستطيع القراء أن يحكموا بأنفسهم. وهي تضم بعض التعديلات والتغييرات على النبرة الأحادية المميزة لوثيقة عام 2002، لكن على العموم تعيد التوكيد على السياسات الفاشلة (وضعت خطوطا تحت العبارات المهمة في مدلولها).

الوضع في الشرق الأوسط مريع وينذر بالسوء. فإيران تهدد بالتحول إلى قوة نووية. والحرب الأهلية في العراق تهدد بالتحول إلى صراع إقليمي. نحن نواجه صراع حضارات أو صراعا طائفيا مسلحا (أو كلا الأمرين معا). ويحدث ذلك كله في منطقة يأتي منها معظم الإمداد العالمي للنفط.

البيت الأبيض/ واشنطن

أيها المواطنون الأمريكيون:

أمريكا في حالة حرب. واستراتيجية الأمن القومي هذه التي نتبناها في زمن الحرب تطلبها التحدي الخطير الذي نواجهه ـ بروز الإرهاب مدفوعا بإيديولوجيا عدوانية تقوم على الكراهية والقتل، كما تكشف بالكامل للشعب الأمريكي في الحادي عشر من سبتمبر عام 2001. هذه الاستراتيجية تعكس واجبنا الجليل: حماية أمن الشعب الأمريكي.

أمريكا تمتلك أيضا فرصة غير مسبوقة لوضع الأسس للسلام المستقبلي. والمثل التي ألهمت تاريخنا ـ الحرية، والديمقراطية، والكرامة الإنسانية ـ تلهم على نحو متزايد أفرادا وأمما في شتى

أرجاء العالم. ولأن الأمم الحرة تنزع نحو السلام، فإن تقدم قضية الحرية سيجعل أمريكا أكثر أمنا.

هذه الأولويات التي يتعذر فصلها ـ شن الحرب على الإرهاب والانتصار فيها وتشجيع الحرية كبديل عن الطغيان واليأس ـ ترشد السياسة الأمريكية منذ أكثر من أربع سنين.

لقد حافظنا على الموقع الهجومي ضد الشبكات الإرهابية، الأمر الذي ترك عدونا ضعيفا، لكن لم يهزم بعد.

وقمنا برص الصفوف مع الشعب الأفغاني لإسقاط نظام طالبان ـ حماة شبكة القاعدة ـ وساعدنا في إقامة حكومة ديمقراطية جديدة لتحل محله.

وركزنا انتباه العالم على انتشار الأسلحة الخطيرة ـ على الرغم من أن تحديات عظيمة ما زالت تواجهنا في هذا الميدان.

ودعمنا انتشار الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير ـ واجهنا التحديات وأحرزنا تقدما لم يكن يتنبأ به أو يتوقعه سوى قلة قليلة.

وعملنا على تنمية ورعاية علاقات مستقرة وتعاونية مع جميع القوى الكبرى في العالم.

ووسعنا بصورة دراماتيكية جهودنا لتشجيع التنمية الاقتصادية والأمل الذي تجلبه ـ وركزنا هذه الجهود على تشجيع الإصلاح وتحقيق النتائج.

وقدنا تحالفا عالميا لإسقاط ديكتاتور العراق، الذي عامل شعبه بوحشية، وأرهب المنطقة، وتحدى المجتمع الدولي، وسعى إلى امتلاك/واستخدم أسلحة الدمار الشامل.

ونحن الآن نقاتل إلى جانب العراقيين لضمان قيام عراق موحد ومستقر وديمقراطي ـ حليف جديد في الحرب على الإرهاب في قلب الشرق الأوسط.

رأينا إنجازات عظيمة تتحقق، وواجهنا تحديات جديدة، وعملنا على صقل مقاربتنا وتعديلها مع تغير الظروف. وجدنا أيضا أن الدفاع عن الحرية يسبب لنا الخسارة والحزن، لأن للحرية أعداء عنيدين. عرفنا دوما أن الحرب على الإرهاب ستتطلب تضحيات كبرى ـ وفي هذه الحرب، قلنا وداعا لبعض من أفضل الرجال والنساء. الإرهابيون استخدموا أساليب القتل ـ من شوارع الفلوجة إلى قطارات الأنفاق في لندن ـ في محاولة لإضعاف إرادتنا. والكفاح ضد هذا العدو ـ عدو يستهدف الأبرياء دون تردد أو وازع من ضمير ـ كان صعبا. ومهمتنا لم تكتمل بعد.

أمريكا تواجه الآن خيارا بين سبيل الخوف وسبيل الثقة. سبيل الخوف ـ الانعزالية، والحمائية، والتراجع والتخندق ـ يجتذب أولئك الذين يجدون التحديات التي تواجهنا خطيرة ولا تحتمل. ويخفقون في رؤية الفرص المتاحة أمامنا. لكن التاريخ يعلمنا أنه في كل مرة يتخذ الزعماء الأمريكيون هذا السبيل، تتعاظم التحديات وتترك الفرص الضائعة أجيال المستقبل في وضع أقل أمانا.

لقد اختارت هذه الإدارة سبيل الثقة. فضلنا القيادة على الانعزالية، والسعي نحو التجارة الحرة والنزيهة والأسواق المفتوحة على السياسة الحمائية. اخترنا مواجهة التحديات الآن بدلا من أن نتركها لأجيال

المستقبل. نحن نحارب أعداءنا في الخارج بدلا من انتظار وصولهم إلى بلادنا. نحن نسعى إلى تشكيل العالم لا أن نكتفي بالخضوع له كي يشكلنا؛ والتأثير في الأحداث إيجابيا بدلا من أن نكون تحت رحمتها.

السبيل الذي اخترناه متسق مع التراث العظيم للسياسة الخارجية الأمريكية. وعلى شاكلة سياسات هاري ترومان ورونالد ريغان، تعد مقاربتنا مثالية فيما يتعلق بالأهداف الوطنية، وواقعية فيما يتعلق بوسائل تحقيقها.

ومن أجل سلوك هذا السبيل، يجب علينا الحفاظ على/ وتوسيع قوتنا الوطنية بحيث نستطيع التعامل مع التهديدات والتحديات قبل أن تلحق الضرر بشعبنا أو مصالحنا. علينا الحفاظ على قوة عسكرية لا تضاهى ـ لكن قوتنا ليست مؤسسة على قوة السلاح فقط. بل تعتمد أيضا على ازدهار اقتصادي وديمقراطية نشطة وحيوية. إضافة إلى تحالفات وطيدة، وصداقات عميقة، ومؤسسات دولية تمكننا من تشجيع وتعزيز الحرية والازدهار والسلام كأهداف مشتركة مع الآخرين.

استراتيجية الأمن القومي التي نتبناها قائمة على ركيزتين اثنتين:

الركيزة الأولى تشجيع وتعزيز الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية ـ العمل على وضع حد للطغيان وتشجيع الديمقراطيات الفاعلة. وتوسيع أفق الازدهار من خلال التجارة الحرة والنزيهة وسياسات التنمية الرشيدة. الحكومات الحرة مسؤولة أمام شعوبها، وتحكم أراضيها بشكل فعال، وتتبنى سياسات اقتصادية وسياسية تعود بالفائدة والنفع على مواطنيها. الحكومات الحرة لا تقمع شعوبها أو تهاجم الأمم

الحرة الأخرى. فالسلام والاستقرار العالمي لا يشيدان بصورة يعول عليها إلا على أساس الحرية.

الركيزة الثانية لاستراتيجيتنا هي مواجهة تحديات عصرنا عبر قيادة مجموعة متنامية من الديمقراطيات. العديد من المشكلات التي نواجهها ـ بدءا بتهديد الأمراض المتوطنة، مرورا بانتشار أسلحة الدمار الشامل، وصولا إلى الإرهاب، والاتجار بالبشر، والكوارث الطبيعية ـ تخترق الحدود. والجهود العالمية الفعالة جوهرية لحل هذه المشكلات. لكن التاريخ أظهر أننا حين نؤدي دورنا يؤدي الآخرون أدوارهم. أمريكا يجب أن تستمر في زعامتها.

جورج بوش

البيت الأبيض

2006/3/16

نظام عالمي غير مستقر

تتضاءل قوة ونفوذ الولايات المتحدة خارج الشرق الأوسط أيضا. فقد تنامى نفوذ الإقليمي للصين وروسيا. وتعززت قوة الصين مقابل الولايات المتحدة لأن أمريكا تعتمد على الصين كوسيط مع كوريا الشمالية. وصحيح أن الصين تقدم يد المساعدة، لكن إلى حد معين فقط لأنها تستفيد من استمرارا النزاع. واعتاد البريطانيون تسمية ذلك تقديم العون دون بلوغ حد المساعدة. وبرأيي، تكتسب الصين قوة ونفوذا سياسيين بصورة سريعة جدا لمصلحتها. في الوقت ذاته، أصاب قيادتها قلق شديد نتيجة ما دعي بالثورة الملونة في كل من جورجيا وأوكرانيا. أما النتيجة النهائية فكانت إلغاء الحرية السياسية.

عانى نظام بوتين في روسيا أيضا من انتكاسة حادة ناجمة عن الثورات الملونة. فقد اعتمدت شعبية بوتين إلى حد كبير على وعد مضمر بأنه سيعيد بناء الإمبراطورية الروسية. لكن الثورات الملونة أطاحت بهذه الطموحات. ورد بوتين بزيادة سلطته الشمولية: حيث أكد سلطته لا على الحكومة فقط بل على المحاكم ووسائل الإعلام والمعارضة السياسية، والمجتمع المدني أيضا. لكن روسيا بلاد شاسعة بحيث يصعب حكمها من الكرملين. وارتكب النظام عددا من الأخطاء الإدارية، كما أن الاقتصاد لا يستفيد بشكل كاف من ارتفاع أسعار النفط. وبوتين يستخدم السيطرة الروسية على إمدادات الغاز لإثراء مساعديه وحلفائه، وتوكيد نفوذ روسيا وتأثيرها في جيرانها. أما الرئيس بوش فقد امتدح الثورات الملونة باعتبارها انتصارا للحرية، لكنه لا يحتل موقعا يؤهله لكبح نزعات روسيا الاستبدادية. وتعاظمت قوة بوتين نتيجة وضع إمدادات الطاقة الصعب والمقيد.

جمعت «منظمة شنغهاي للتعاون» التي تأسست عام 2001، الصين وروسيا مع جمهوريات آسيا الوسطى. ومن أهداف المنظمة الرئيسة تقليص النفوذ الأمريكي في المنطقة. فبعد الثورات الملونة، اتفق بوتين والحكام المستبدون في آسيا الوسطى على تبادل الدعم والمساندة فيما بينهم من أجل قمع الاضطرابات الاجتماعية. الأمر الذي أدى إلى مذبحة في انديجان، حين أراد الرئيس الاوزبكي، إسلام كريموف، إرسال إشارة تؤكد أن الحكومة لن تتساهل مع الاحتجاجات الشعبية التي تتحدى سلطتها. ولذلك احتفي به في بكين وتلقى الدعم والتأييد من روسيا. بينما أجبرت الولايات المتحدة على إغلاق قاعدتها الجوية في اوزبكستان.

هنالك أيضا تعاون متزايد بين الصين وروسيا وايران، خصوصا في شؤون الطاقة، لكن من المبكر الحديث عن تكتل يمثل قوة مضادة لأن الصين لا تستطيع استعداء الولايات المتحدة إلى هذا الحد. على الرغم من أن روسيا أصبحت أكثر ثقة وعنادا وتصميما. حيث باعت منظومة دفاع صاروخية إلى إيران. ويمكن القول بشكل أكثر دقة إن الرئيس بوش شجع المشاعر القومية فحذت بقية بلدان العالم حذوه. المشاعر القومية تسود في كل مكان تقريبا. فقد تصاعدت حدة التوتر بين الصين واليابان المتحالفة مع الولايات المتحدة. المشكلة أن المشاعر القومية اليابانية أثارت الغضب والعداء في بقية بلدان آسيا: لذلك قد تجد الولايات المتحدة نفسها في المعسكر الخطأ. ومارست الصين الضغط باتجاه تشكيل تحالف لرابطة أمم جنوب شرق آسيا تضم الصين واليابان وكوريا. لكن بلدان الرابطة أصرت، خوفا من هيمنة الصين، على أن تشمل الهند وأستراليا. أما جاذبية التشكيلين كليهما فتنبثق من استبعاد الولايات المتحدة.

أسهم غزو العراق في التضييق على إمدادات النفط. فالبلدان المعادية للولايات المتحدة، مثل إيران وفنزويلا، وجدت أن موقفها التفاوضي يتحسن. في حين تشعر الصين والهند بمزيد من القلق والتوتر فيما يتعلق بتأمين وضمان الوصول إلى مخزون النفط. وارتكبت الولايات المتحدة خطأ عدم السماح لشركة النفط الصينية بشراء الشركة الأمريكية يونوكال، مما شجع الصين أكثر على التعامل مع الأنظمة المارقة. والسياسة الصائبة كانت تفرض المضي قدما بالصفقة بشرط أن تتعاون الصين مع المجتمع الدولي في ممارسة الضغط على الأنظمة المارقة، مثل النظام الحاكم في ميانمار. وبالتالي، أصبحت الصين حامية ميانمار. كما تمارس نفوذا متزايدا في إفريقيا وأمريكا الجنوبية.

برزت فنزويلا كقوة معادية في أمريكا الجنوبية. وتمكن هوغو شافيز، مستفيدا من ارتفاع أسعار النفط والمشاعر المعادية لأمريكا، من تعزيز وتقوية موقفه في الداخل ومد نفوذه إلى الخارج. كما استطاع شراء ولاء بلدان الكاريبي عبر تزويدها بالنفط الرخيص، ووجد حليفا له في بوليفيا، حيث انتخب ايفو موراليس زعيم اتحاد مزارعي الكوكا رئيسا بأغلبية ساحقة، اعتمادا على المشاعر المعادية لأمريكا والمناهضة للعولمة. ويتنامى الاستياء والسخط على بطء التقدم الاقتصادي وخيبة الأمل من الديمقراطية في مختلف بلدان القارة، باستثناء تشيلي، وينحسر النفوذ الأمريكي باطراد.

أفرز ضعف أمريكا أيضا تأثيرا ضارا بحليفها الرئيس، الاتحاد الأوروبي. فالنفوذ الأمريكي، الذي جسده حديث دونالد رمسفيلد عن «أوروبا القديمة»، كان مثيرا للخلاف والانقسام والفرقة. كما تصاعدت المشاعر القومية أيضا. أما دستور الاتحاد الأوروبي الجديد فقد رفض في فرنسا وهولندا، والاتحاد الأوروبي في وضع مأزوم. لكن لا يمكن لوم إدارة بوش على مشكلات أوروبا: إذ تستحق أن تؤخذ بالاعتبار بشكل منفصل. أوروبا مجتمع مفتوح، وأزمتها متزامنة مع (لكن متميزة عن) أزمة المجتمع المفتوح في أمريكا.

لا أقصد من هذا كله تقديم مسح جيو ـ سياسي شامل للعالم. فانتقاء الحقائق منحاز بشكل متعمد ضد إدارة بوش. ولم أذكر على سبيل المثال التحول الذي طرأ على معمر القذافي في ليبيا، أو تحسن العلاقات مع الهند، أو محاكاة جون هوارد لجورج بوش في أستراليا. لكنني أوردت ما يكفي من الشواهد والحقائق للتأكد من عدم وجود قائمة بالحقائق على

الجانب المقابل يمكن أن تشكل ثقلا مماثلا يدحض الأدلة على انحسار وتراجع وضع ونفوذ ومكانة أمريكا بصورة متسارعة منذ الحادي عشر من سبتمبر. وعند إضافة المعارضة المحلية المتصاعدة لحرب العراق، يتضح أن أمريكا معرضة – إذا استمرت في التشبث بمسارها الراهن ـ لخسارة موقعها المهيمن في العالم بشكل أسرع مما بدا ممكنا حين أعلن مبدأ بوش. وسيكون ذلك بمثابة خسارة لا لأمريكا فقط بل للعالم أيضا. وعلى الرغم من العيوب والنواقص التي تلطخ سجلها، إلا أن الولايات المتحدة ظلت قوة استقرار مؤثرة في العالم وانحطاطها أنتج حالة من عدم الاستقرار.

مفهوم القوة

يمكن أن نعزو تدهور وضعف موقع أمريكا بشكل كلي تقريبا إلى الاعتقاد الجوهري الخاطئ حول طبيعة القوة الذي تستهدي به إدارة بوش، على الأقل في فترة ولايتها الأولى. وقد جرت بعض المحاولات لتصحيح المسار في الولاية الثانية، لكنها لم تحقق تقدما مهما لأن ميراث الولاية الأولى سبب ضررا يتعذر إصلاحه. لنأخذ مثلا مسألة التعذيب وارسال المشتبه بهم إلى بلدان أخرى لاستجوابهم: معظم الحوادث وقعت خلال فترة الولاية الأولى، لكنها سممت العلاقات مع أوروبا خلال الولاية الثانية لأن إدارة بوش ليست مستعدة للاعتراف بخطأ ممارساتها وإدانتها. وما زالت المجموعة التي يرأسها ديك تشيني ودونالد رمسفيلد، المسؤولة عن هذه الممارسات، جزءا لا يتجزأ من الإدارة.

يعتقد أفراد عصبة تشيني من المؤمنين بالتفوق الأمريكي أن العلاقات الدولية هي علاقات تقوم على القوة، لا على القانون. والقانون الدولي

في نظرهم يصادق على نتائج ما أفرزته القوة، وهم يعرفون القوة بلغة الجبروت العسكري. هذه الأفكار خاطئة ومغلوطة. فالقوة كلمة مراوغة: تنتمي إلى مجال العلوم الطبيعية، حيث يمكن تحديدها وقياسها بدقة. وحين تطبق كلمة «قوة» على عالم البشر، فإنها تستخدم مجازيا ولا يمكن حصر مداليلها المتنوعة في قاسم مشترك. إذ يمكن لعالم فائز بجائزة نوبل أن يهزم أمام مجرم عنيف أمي؛ كما يمكن لديكتاتور مستبد أن يستغل من قبل مشعوذ دجال أو يتحول إلى عجينة لينة في يدي زوجته أو خليلته. القوة تشابه لعبة الأطفال «مقص، ورقة، حجر»: المقص يقص الورقة، والورقة تغطي الحجر، والحجر يثلم المقص.

تبدو مقارنة القوة بلعبة أطفال دعابة. لكنها توفر رؤية لحدود القوة التي فاتت على انتباه قادتنا وزعمائنا. فحين يتمتع أحدهم بتفوق مطلق ويسيء استخدامه، قد يتعرض هذا التفوق للاختراق. ويمكن للإرهاب، دون تبريره، أن يفسر بوصفه ردا على التفوق العسكري: الورقة التي تغلف الحجر.

حول دعاة التفوق الأمريكي القوة إلى استعارة مجازية مزيفة ـ ليست بعيدة الشبه بالاستعارة المجازية المزيفة الأخرى: الحرب على الإرهاب. وفي الحقيقة، تعد الاستعارتان المجازيتان المزيفتان واجهتين مختلفتين للنظرة المشوهة للعالم ذاتها. فلربما يكون من المفاجئ معرفة مدى الضرر الذي تسببه الاستعارات المجازية المزيفة. لكن يصعب العثور على تفسير آخر للانحطاط السريع لقوة ونفوذ أمريكا. فعلى الرغم من كل شيء، لا يمكن للظروف المادية ـ القوة العسكرية والاقتصادية والمالية ـ كما يسميها الماركسيون أن تحدث مثل هذا التغيير كله بخلال خمس سنين. إن البنية الفوقية الإيديولوجية هي التي سببت الضرر كله. مما يفتح طاقة

من الأمل – إذ يمكن تصحيح الأفكار الخاطئة بسهولة أكبر من إصلاح الظروف المادية. ولسوء الحظ، الأمر يتطلب وقتا لكي يحدث التفسير المشوه والمحرف للواقع تأثيرا ملموسا. والأسوأ أن الاستعارة المجازية المزيفة يمكن أن تكون فعالة في خدمة غرض خفي ـ على سبيل المثال، مكنت الحرب على الإرهاب الرئيس بوش من اكتساب الشعبية داخل الولايات المتحدة. بكلمات أخرى، تنزع الاستعارات المجازية المزيفة إلى تعزيز ذاتها في البداية؛ لكن فيما بعد، حين يفتضح زيفها أمام الجميع، تعطي عكس النتائج المرجوة. ونحن الآن في هذه المرحلة.

الظروف المادية

أصاب بعض التدهور حتى الظروف المادية في الولايات المتحدة منذ عام 2001، لكن العملية تدريجية وأقل انقطاعا من ممارسة السياسة. ومثلما ناقشنا آنفا، ما تزال الولايات المتحدة تتمتع بتفوق عسكري واضح ولاشك فيه. ومع أنها لم تعد تستطيع إبراز قوتها في كل جزء من العالم، إلا أنها ما تزال تسيطر على الأجواء والبحار والفضاء. ولن تتورط في وقت قريب في حرب برية أخرى لكنها ما تزال تستطيع قصف الأهداف بالصواريخ.

على الجبهة الاقتصادية، يستمر العجز التجاري في الارتفاع. فقد بلغ 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول الربع الرابع من عام 2005، لكن ذلك بدأ قبل أن يصبح جورج بوش (الابن) رئيسا. فالعجز في الميزانية يبلغ 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يغاير الفائض الكبير الذي تمتعت به البلاد عند نهاية ولاية إدارة كلينتون. ويمكن أن نعزو العجزين كليهما إلى النزعة الاستهلاكية ومجتمعنا الذي تتخمه مشاعر الرضى

والقناعة والسعادة. لقد عزز جورج بوش (الابن) عامل الشعور بالقناعة والسعادة باستخدام فائض الميزانية الموروث من إدارة كلينتون لإجراء تخفيضات ضريبية ضخمة. وأخفق في دفع نفقات الحرب على الإرهاب والحرب في العراق.

أبقت النزعة الاستهلاكية الأمريكية، بالاقتران مع الميركانتيلية (التجارية) الآسيوية *، الاقتصاد العالمي ناشطا. وكلما حدثت أزمة مالية، أو غيرها من النكسات في الاقتصاد العالمي، حقنته السلطات المالية الأمريكية بجرعة أخرى من الحوافز النقدية: ثم تيسر مؤسسات الإقراض الأمريكية شروط الديون درجة إضافية. ويسعد السلطات المالية الآسيوية أن تمول العجز التجاري الأمريكي بشراء السندات الأمريكية. فهنالك علاقة تكافل بين الرغبة الأمريكية في الاستهلاك والنزعة الآسيوية للادخار، الأمر الذي جعل العجز التجاري ينمو دون حدود. ومع ذلك، أعتقد أن الحالة لن تستمر ـ لا بسبب العجز التجاري بل نتيجة عدم قدرة المستهلك الأمريكي على الاقتراض أكثر. فقد وصل الائتمان إلى حدوده القصوى. إذ يمكن شراء سيارة بأقساط لمدة خمس سنين دون دفعة أولى، ويمكن شراء منزل برهن على الفائدة فقط ودون استثمار في حق الملكية. ومؤسسات الإقراض على استعداد للإقراض دون شروط. وهي تقدم

* نظام سياسي واقتصادي ارتقى مع الدولة الوطنية الحديثة (بعد انهيار النظام الإقطاعي في أوروبا) وسعى إلى تأمين تفوقها السياسي والاقتصادي على المنافسين. ووفقا لهذا النظام/النظرية، يعد المال مخزن الثروة، وهدف الدولة هو مراكمة المعادن الثمينة عبر تصدير أكبر كمية/واستيراد أقل كمية من المنتجات. وبالتالي جعل الميزان التجاري لصالحها. (م)

معدلات فائدة أخفض من السوق، لمدة ثمانية عشر شهرا. ومن الصعب تيسير شروط القروض أكثر من ذلك *.

وتحت الضغط المحفز لمعدلات الفائدة المنخفضة وتيسير شروط الائتمان، ازدهرت تجارة العقارات وأخذت شكل فقاعة. ومع ارتفاع أسعار البيوت وانخفاض معدلات الفائدة، جرى شراء العديد من البيوت بغرض المضاربة. في الوقت ذاته، شجع ارتفاع أسعار البيوت النزعة الاستهلاكية. وأعاد الناس تمويل بيوتهم وسحبوا أسهمهم. وبلغ معدل السحب السنوي أكثر من 800 مليار دولار عام 2005، وهو رقم يتجاوز العجز التجاري. وبحسب التقديرات، أنفق فعلا أكثر من نصف هذا المبلغ. أما معدل التوفير لدى الأسر الأمريكية فقد انخفض إلى ـ 0.5% عند كتابة هذه الصفحات (نيسان / أبريل 2006). وهذا أقل بكثير من المعيار التاريخي، ولا يمكن أن يدوم.

المد على وشك أن يتغير. فقد رفع نظام الاحتياط الفيدرالي معدل فائدة القروض للنظام المصرفي من 1% إلى ما يقرب من 5%: وأصدر توجيها يشدد فيه الشروط التي تخضع لها مؤسسات الإقراض عند تمويل شراء البيوت. فانخفضت حدة الارتفاع في أسعار البيوت. وسنعرف قريبا ما إذا كانت السلطات قادرة على توجيه «عملية هبوط مريح». وبرأيي، سوف نشهد مثل هذه العملية. ومن المرجح أن تستمر إلى أن تصبح صعبة وقاسية. ولا أرى كيف يمكن لأسعار البيوت التي ارتفعت بشكل حاد أن ترتفع مجددا نظرا لضرورة التعامل مع الإفراط في العرض. وحين يبهت

* علمت أن تمويل شراء سيارة يمكن أن يمتد لمدة أربعة وثمانين شهرا. وهذا يجعل حصة مالكي السيارة سلبية على الدوام.

تأثير الثراء الذي خلفته فقاعة أسعار البيوت. سوف تزيد الأسر الأمريكية مدخراتها وتخفض استهلاكها. وأتوقع أن يتباطأ نمو الاقتصاد الأمريكي عام 2007، ثم ينتقل التباطؤ إلى بقية بلدان العالم عن طريق الدولار الأكثر ضعفا. ولا يبدو أن عامة الأمريكيين والسلطات الأمريكية مستعدة بالشكل المناسب لمواجهة ذلك.

هنالك سبب رئيس آخر يدعو للقلق: وضع إمدادات الطاقة. للمشكلة أوجه عديدة: اعتماد أمريكا على النفط المستورد، الاحتباس الحراري العالمي، مواطن الضعف السياسي. إدارة بوش في حالة إنكار على الجبهات جميعا. ففي آخر خطاب ألقاه حول حالة الاتحاد، انتقد الرئيس بوش إدمان أمريكا على النفط، لكن سياساته تكذب أقواله.

كيف يمكن إقناع عامة الأمريكيين بأن البلاد اتبعت مسارا كارثيا في ظل هذه الإدارة؟ الرسالة بسيطة: لا يمكن لأمريكا أن تبقى قوية ومزدهرة حين تكون مجتمعا تسوده مشاعر الرضا والقناعة والسعادة. يجب أن نتعلم مواجهة حقائق الواقع المرة إذا كنا نريد البقاء في موقع زعامة العالم. هل يستطيع سياسي شجاع أن يقف ويوجه هذه الرسالة؟ وإذا وجد مثل هذا السياسي، فهل سيصغي له عامة الأمريكيين؟ على الرغم من كل شيء، لا يريد المجتمع المتخم بمشاعر الرضا والقناعة والسعادة سماع الأخبار السيئة. ومثلما قلت آنفا، لا يكفي تغيير حكوماتنا؛ بل نحن بحاجة إلى إعادة التفكير بشكل شامل بمواقفنا وسياساتنا.

-5-

ما الذي أصاب النظام العالمي وأين مكمن الخطأ؟

في الفصل الماضي، قمت باستكشاف مضامين ومقتضيات سياسات إدارة بوش، خصوصا الحرب على الإرهاب، بالنسبة للولايات المتحدة. لكن ذلك ليس سوى جزء من اهتمامي. فقد ولدت في هنغاريا، وتعرضت للاضطهاد لأنني يهودي، ثم انتقلت إلى لندن قبل أن أهاجر إلى نيويورك، لأصبح ملتزما بالفكرة الشاملة للمجتمع المفتوح، وأمارس التجارة في الأسواق المالية العالمية، وأنشئ مؤسسات في الإمبراطورية السوفييتية السابقة أولا ثم في بقية بلدان العالم: اهتمامي الأول ينصب على النظام العالمي ومستقبل الجنس البشري.

الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة في العالم اليوم. وهي تضع «الأجندة» التي ينبغي على العالم الاستجابة لها. الرئيس بوش وضع «الأجندة» الخطأ. فقد استرشدت إدارته باعتقاد مفاده أن العلاقات الدولية هي علاقات قوة، لا قانون: ونظرا لأن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة، فهي مخولة بفرض إرادتها على العالم. كانت لهذا الاعتقاد الخاطئ عواقب كارثية لا على أمريكا فقط بل على العالم أيضا.

النظام العالمي قائم على سيادة الدول. والسيادة مفهوم ينطوي على مفارقة تاريخية حيث ولد في حقبة كان المجتمع فيها يتكون من حكام

ورعايا محكومين، لا مواطنين. وأصبحت السيادة حجر الزاوية للعلاقات الدولية مع معاهدة ويستفاليا عام 1648. فبعد ثلاثين سنة من الحروب الدينية، تم الاتفاق على أن الحاكم يملك تقرير ديانة رعاياه. أسقطت الثورة الفرنسية الملك لويس السادس عشر واستولى الشعب على السيادة، من حيث المبدأ. أصبحت السيادة تنتمي إلى الشعب منذ ذلك الحين.

وجدت على الدوام قواعد ناظمة للعلاقة بين الدول، لكن كان بالمستطاع دوما كسر هذه القواعد باستخدام القوة المتفوقة. ولم يظهر أبدا نظام عالمي قادر على منع الحرب، على الرغم من أن بعض الترتيبات كانت أفضل من غيرها. ومع ذلك، تعد الفكرة القائلة بعدم وجود نظام عالمي سوى استخدام القوة فكرة مغلوطة ـ ترافق خطأ تفسير طبيعة القوة. أعجبت الفكرة دعاة التفوق الأمريكي لأنها أتاحت للولايات المتحدة فرض إرادتها على العالم، لكنها لم تنجح. فحين منحت هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية إدارة بوش الفرصة لترجمة الفكرة إلى ممارسة عملية، كانت النتيجة أبعد ما تكون عن التوقعات. وجدت إيديولوجية التفوق الأمريكي التعبير عنها في مبدأ بوش المدمج في تقرير الأمن القومي لعام 2002. فركيزتاه الاثنتان تؤكدان على ضرورة أن تحافظ الولايات المتحدة على تفوقها العسكري المطلق في كل جزء من العالم، وأن من حقها اللجوء إلى العمل العسكري الاستباقي. وفي الوقت الذي أعلن فيه المبدأ، كانت الولايات المتحدة في الحقيقة في موقع يؤهلها لاستعراض قوتها الساحقة في أي مكان من العالم *. لكن، وكما ذكرت آنفا، خسرت الولايات المتحدة

* يصح ذلك على كوريا الشمالية أيضا، لكن ما جعل العمل العسكري خيارا يتعذر تنفيذه هو أن عاصمة كوريا الجنوبية، سيول، تقع ضمن المدى المجدي للمدفعية الشمالية، مما قد يؤدي إلى مقتل ملايين الكوريين الجنوبيين قبل أن تتمكن الولايات المتحدة من تدمير القوة العسكرية لكوريا الشمالية.

ذلك الموقع عبر التورط في الحرب الاستباقية على العراق. وحتى حين نحكم على غزو العراق وفقا لأهداف إدارة بوش ذاتها، نجده عبارة عن خطأ ذريع وشنيع.

لا يمكن أن يحكم العالم بالقوة العسكرية، فهي مكون واحد من مكونات عديدة يحتاجها أي بلد لممارسة نفوذه على البلدان الأخرى. لم تنجح القوى الإمبريالية حين استخدمت قوة السلاح وحدها. وحتى الإمبراطورية العثمانية، التي انبنت بالفتح، امتلكت نظاما مفصلا للحفاظ على السلام والعدالة وتفككت الإمبراطورية حين انهار هذا النظام.

لم تصبح الولايات المتحدة قوة مهيمنة بالوسائل العسكرية. فالانتصار في الحرب العالمية الثانية تبعه تأسيس منظمة الأمم المتحدة ومؤسستي بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وخطة مارشال. صحيح أن سلوك الولايات المتحدة لم يكن مثاليا على الدوام – فقد انشغلت وكالة المخابرات المركزية بوضع المكائد والمؤامرات، والتخطيط للاغتيالات، وتنظيم الانقلابات: لكن غالبية هذه الأنشطة كانت سرية، وحين افتضحت، كانت الوكالة تتعرض للتضييق والكبح. انتهت حرب فيتنام بهزيمة وحطمت روح الإرادة والقدرة على الفعل التي ميزت أمريكا حتى ذلك الحين (قدم ليندون جونسون مشروع المجتمع العظيم قبل أن يعلن عدم ترشحه لولاية ثانية بسبب حرب فيتنام). استمرت الولايات المتحدة في شن حروب بالوكالة ودعم الأنظمة الاستبدادية. هل تتذكرون فضيحة إيران ـ كونترا؟ لكن ذلك كله كان عبارة عن انحرافات. وعلى وجه العموم، أدت الولايات المتحدة دورها كزعيمة للعالم الحر إلى حد معقول. وقبلت بقية بلدان العالم الحر عن طيب خاطر الزعامة الأمريكية لمواجهة

التهديد الشيوعي. وكانت الولايات المتحدة داعمة ومساندة لحلفائها. على سبيل المثال، قامت بدور بناء في ارتقاء وتطور الاتحاد الأوروبي وشجعت ودعمت التنمية الاقتصادية في اليابان وغيرها من النمور في شرق آسيا. واستطاعت أن تكون قوة عظمى وزعيمة للعالم الحر في آن معا. شكل التهديد الشيوعي قوة تلاحم وتماسك في مجتمع تميز بالسعي نحو المصلحة الفردية وإرضاء الذات.

تصدعت هذه الهوية المريحة بانهيار الإمبراطورية السوفييتية. إذ لم يعد بمقدور أمريكا الجمع بين كونها القوة العظمى الوحيدة وبين زعامة العالم الحر، حيث لم يعد الأمران شيئا واحدا، لكن الولايات المتحدة رفضت الاعتراف بذلك. فقد استخدمت موقعها المهيمن لترويج وتعزيز مصالحها القومية الذاتية في كل ميدان، في المجال الاقتصادي والعسكري أيضا. وهذا ما لا تفعله زعيمة العالم كما هو مفترض. ففي نظام عالمي مكون من دول ذات سيادة يتوجب على الولايات المتحدة، كقوة مهيمنة، أن تهتم برفاه وسعادة البشرية بالإضافة إلى مصالحها الذاتية. هذه المسؤولية الفريدة مستمدة من الموقع الممتاز والمفضل الذي تحتله الولايات المتحدة في العالم. فهي مسؤولة عن «الأجندة». صحيح أنها لا تستطيع أن تفرض من جانب واحد إرادتها على العالم، لكن يستحيل ممارسة عمل جماعي وتعاوني دون زعامتها أو تعاونها الفاعل. يمكن للولايات المتحدة أن توقف عن العمل أي مؤسسة دولية. ولديها حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي، وهي البلد الوحيد الذي يتمتع بحق تعطيل أي مشروع يقوم به البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي. واشنطن هي التي تقرر الوجهة التي سيتحرك نحوها العالم، لكن بقية بلدان العالم لا تملك حق الاعتراض في الكونغرس: ولذلك، فإن

من واجب القيادة في واشنطن إعطاء المصالح المشتركة للبشر ما تستحق من أهمية، إضافة إلى المصالح القومية للولايات المتحدة.

حين أصبحت الولايات المتحدة القوة المهيمنة في العالم اعترفت بهذه المسؤولية. فقد تشربت أقوال وأفعال الرئيس فرانكلين روزفلت باهتمام حقيقي بمستقبل البشرية. وبعد الحرب العالمية الثانية أظهرت الولايات المتحدة نبلا وشهامة تجاه أعدائها المهزومين وتصورت نظاما عالميا أفضل يمنع تكرار فظائع وأهوال الحرب. لم تتحقق رؤية فرانكلين روزفلت، لكنها حظيت بالاحترام. كانت أمريكا على درجة كبيرة من النجاح والازدهار بحيث صعب أن تجد من ينظر إليها بعين الحب، لكنها تمكنت من الحفاظ على موقعها المهيمن بسبب ما تمتعت به من إعجاب ونتيجة تحولها إلى نموذج يحاكيه الآخرون. حدث تحول عميق في المواقف الأمريكية منذ تطبيق خطة مارشال. وحين انهار الاتحاد السوفييتي، لم تناقش حتى فكرة تنفيذ خطة مشابهة لصالح بلدان الإمبراطورية السوفييتية السابقة. في عام 1988، أثرتُ الموضوع أمام مؤتمر دولي عقد في بوتسدام، المدينة التي كانت جزءا من ألمانيا الشرقية، فضحك الحاضرون هزءا. أعدت الكرة مع روبرت زوليك، الذي كان مستشارا بارزا للرئيس جورج بوش (الأب)، وأبلغني أن على ميخائيل غورباتشوف أن يقطع علاقاته أولا مع فيدل كاسترو. وبحلول الوقت الذي استوفت روسيا جميع المطالب التي قدمت لها، كانت في حالة من الانهيار الكلي وفي وضع يائس يتعذر إصلاحه. وفي الحفل السنوي الذي أقيم عام 1993 تكريما لذكرى توماس جيفرسون، حاولت إقناع الرئيس كلينتون بأن روسيا تمر في مرحلة مشابهة لتلك التي واجهتها الولايات المتحدة في عهد جيفرسون، وأنها بحاجة إلى دعمنا

وتستحق هذا الدعم؛ لكن دون جدوى. فقد شدد الرئيس كلينتون على التنافسية لا على الكرم والجود.

يمكن ربط بروز موقف مختلف عن ذاك الذي ولد خطة مارشال مع انتخاب رونالد ريغان. دعوت هذا الموقف «أصولية السوق» ـ اعتقاد يؤكد أن أفضل من يخدم المصلحة المشتركة هم الذين يسعون وراء مصلحتهم الذاتية. ووفقا لهذا الرأي، ليس للمسؤولية الفريدة التي أتحدث عنها أي معنى؛ وليس ثمة حاجة تدعو القوي لرعاية الضعيف. هذا الاعتقاد مؤسس على تفسير مغلوط لآلية السوق. فمن المفترض بالأسواق أن تميل نحو التوازن الذي يضمن التخصيص الأفضل للموارد. لكن الأسواق، خصوصا المالية، لا تعمل بهذه الطريقة. إذ لا تنزع نحو التوازن وليست مصممة لضمان العدالة الاجتماعية. صحيح أن الأسواق التي لا يعترضها عائق تتمتع بكفاءة كبيرة في تخصيص الموارد وفقا للحاجات الخاصة المتنافسة (التي أصبحت رغبات منذ انتشار النزعة الاستهلاكية)، إلا أن هناك حاجات جمعية، مثل المحافظة على السلام والنظام، وحماية البيئة، والحفاظ على آلية السوق ذاتها، لا تأبه لها قوى السوق. يمكن للحاجات الجمعية أن تتحول إلى قوى سوقية عبر إيجاد الحوافز والعقوبات الصحيحة، لكن ذلك يتطلب فعلا سياسيا. وفي الحقيقة، فإن ترجمة الحاجات الجمعية إلى قوى سوقية تعد في أغلب الأحوال أفضل طريقة للاهتمام بها ورعايتها، لكن تجاهلها جميعا يفرز بعض العواقب الوخيمة. إذ لا يحابي تجاهل الحاجات الجمعية الأغنياء على حساب الفقراء فقط، وهي نتيجة يرحب بها أتباع أصولية السوق. بل يهمل كلية قضايا مثل الاحتباس الحراري ـ وهذا لا يمكن أن يكون في صالح الأغنياء أيضا.

كان بروز العولمة، التي أرجع أسبابها إلى تأثير رونالد ريغان في الولايات المتحدة ومارغريت تاتشر في بريطانيا في أوائل الثمانينيات، مشروعا لأصولية السوق. إذ جعل تسهيل حركة رأس المال العالمي من الصعب على البلدان - بشكل إفرادي - فرض ضريبة على رأس المال أو إخضاعه للقواعد والأنظمة. ونظرا لأنه عامل جوهري مهم في الإنتاج، توجب على الحكومات تركيز مزيد من الانتباه على متطلبات رأس المال العالمي مقارنة بحاجات مواطنيها.

أدى الشكل الراهن من العولمة إلى نظام عالمي يفتقد التوازن: لم يترافق تطور المؤسسات الدولية مع نمو الأسواق المالية العالمية. إذ تفوق حركة رأس المال الخاص في الثقل والحجم خدمات وقدرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتتنافس البلدان النامية على اجتذاب رأس المال، إلا أن مدخرات العالم يجري امتصاصها لتمويل الاستهلاك المفرط في الولايات المتحدة.

اعتدت الطعن في مظالم العولمة، لكن حولتْ انتباهي عنها سيطرةُ دعاة التفوق الأمريكي على إدارة بوش. فالسعي إلى تطبيق مبدأ بقاء الأصلح في المجال الاقتصادي شيء، والتعبير عنه بواسطة العمل العسكري شيء آخر مختلف تماما. وهذا ما قادني إلى استحضار تشبيه الانتعاش - الانكماش. ففي معرض الرد على هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية، سلكت إدارة بوش مسارا عزز ذاته في البداية، لكنه أفرز نتائج عكسية محتومة في النهاية. التحول أتى متأخرا جدا بحيث لم يؤثر في إعادة انتخاب الرئيس بوش، لكنه حدث على أية حال. وتطلب الأمر شن الحرب على الإرهاب وغزو العراق لينقلب حلفاؤنا القدامى علينا. الآن وقد انقلب

عامة الأمريكيين أيضا على الحرب في العراق، أصبحت إدارة بوش في حالة تراجع كامل.

هنا، ينصب اهتمامي الرئيس على توضيح المضامين الكاملة للاعتقادات الخاطئة التي استهدت بها سياساتنا منذ الحادي عشر من سبتمبر. إذ لم تتعرض قوة ونفوذ أمريكا لنكسة خطيرة فقط، بل أصاب الاضطراب والفوضى النظام العالمي أيضا. ففي عالم مكون من دول ذات سيادة، يؤدي غياب قوة مهيمنة تهتم اهتماما حقيقيا بالمصالح المشتركة للبشر، إلى عدم الاستقرار وانتشار الصراعات. لقد اكتسبت البشرية سيطرة هائلة على قوى الطبيعة. ويمكن استخدام هذه السيطرة لأغراض بناءة وهدامة في آن. وليس من المبالغة القول إن من الممكن تدمير حضارتنا بواسطة نزاع مسلح، أو حتى بإغفال المصالح المشتركة، مثل مكافحة الاحتباس الحراري. لهذا السبب من المهم جدا تصحيح اعتقادنا الخاطئ وسوء فهمنا.

لا يكفي إعادة تثبيت الوضع السائد الذي هيمن قبل الحادي عشر من سبتمبر: بل علينا إعادة التفكير بدور أمريكا في العالم بشكل أكثر عمقا. لم تدخل أمريكا المنطقة البعيدة عن التوازن إلا بعد الحادي عشر من سبتمبر: لكن بذور ذلك الانحراف زرعت قبل ذلك حين برزت أصولية السوق كأيديولوجية مهيمنة وأعطت الزعامة الأمريكية العولمة شكلها الذي اتخذته. وهذا يرجع إلى عهد ولاية رونالد ريغان. النظام العالمي يحتاج إلى عملية فحص وإصلاح كبرى. وعلى المحك أكثر من مجرد استعادة الولايات المتحدة موقعها المتميز الذي اعتادت احتلاله. لا أريد

أن أبدو وكأنني أستخدم الكلام الطنان، لكنني أعتقد فعلا بأن حضارتنا على المحك.

لا يمكن لعملية فحص وإصلاح كبرى أن تتم دون قيادة. أو على الأقل مشاركة، الولايات المتحدة. لهذا السبب نحن بحاجة إلى الانخراط في عملية إعادة تفكير عميقة لدورنا في العالم. لا يكفي تخليص أنفسنا من ورطة العراق المأزقية: يجب علينا أن نتبرأ من الحرب على الإرهاب ونديها ونتخلى عنها. لا يكفي العودة إلى السياسة الخارجية التي اعتدنا ممارستها قبل الحادي عشر من سبتمبر: علينا الإقرار بمسؤوليتنا الفريدة كقادة للعالم الحر وأن نكون على مستوى هذه المسؤولية. يجب على المجتمع المفتوح أن يكون قادرا على التعلم من أخطائه ـ ويجد طريقة أكثر فاعلية في التعامل مع الإرهاب.

أنا لا أؤيد قيام نظام عالمي جديد جذريا، بل مجرد تغيير الموقف: من المسعى ذي الهدف الوحيد المتمثل في تحقيق المصلحة القومية الذاتية إلى إظهار بعض الاهتمام بالمصالح المشتركة للبشرية. وحتى هذه الفكرة قد تبدو طوباوية. مرة أخرى أود التوكيد على أن مجتمع الرضا والقناعة والسعادة لا يحب مواجهة الحقائق المرة. زعماؤنا السياسيون غير راغبين بمساءلة نجاعة الحرب على الإرهاب: فهل يخبرون الناخبين بمسؤوليتنا الفريدة تجاه العالم؟ كيف يمكنهم قياس ذلك ومقارنته بمصالح ناخبيهم؟ أخشى أن يكون على الولايات المتحدة معاناة مزيد من النكسات قبل أن يصبح الأمريكيون مستعدين للعودة إلى موالاة مبادئ المجتمع المفتوح والالتزام بها مرة أخرى. وبحلول الوقت الذي يحدث فيه ذلك، قد لا تكون الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة كحالها في الماضي.

لسوف أتخذ من النظام العالمي السائد نقطة انطلاق للتفكير بكيفية تحسينه. لكن إجراء مراجعة شاملة تظل خارج مدى هذا الكتاب. ولذلك سأركز بؤرة الاهتمام على بضع قضايا أعدها من أكثر المشكلات الضاغطة والملحة التي لم نعثر على حلول لها: كيف يمكننا تعزيز وتدعيم الديمقراطية والتعامل مع أمثال صدام حسين؟ كيف يمكننا التصدي لانتشار الأسلحة النووية والاحتباس الحراري؟ كيف يمكننا التعامل مع مشكلة لعنة الموارد؟ كيف يمكننا الحفاظ على الاقتصاد العالمي متوازنا ومستقرا مع تقليص حالات الظلم وغياب العدالة فيه؟ كما ذكرت آنفا، يعكس انتقاء هذه المجالات الإشكالية تحيزا من جانبي. ولسوف أناقش كلا منها بالترتيب.

تعزيز وتدعيم الديمقراطية

مقاربة بوش

في خطاب التنصيب لولايته الثانية، جعل الرئيس بوش ترويج وتشجيع وتدعيم الديمقراطية في شتى أرجاء العالم واسطة العقد في برنامجه. ومثلما يعرف القراء، لدي شبكة من المؤسسات المكرسة لتشجيع وتدعيم ورعاية المجتمعات المفتوحة. ولهذا السبب، لا بد أنني رحبت باهتمامه الذي اكتشفه حديثا. في البداية، شعرت بإغراء يدفعني إلى ذلك، لكنني سرعان ما اكتشفت أن جهوده ومساعيه، مثل العديد غيرها، عرضة لتفرز نتائج عكسية لأنها مؤسسة على ادعاءات مزيفة وتفسيرات مغلوطة للواقع. وكما جعل غزو العراق التعامل مع أمثال صدام حسين عملية أشد صعوبة، كذلك فإن خطاب الرئيس بوش البلاغي يقف حجر عثرة في طريق الجهود

الحقيقية لتعزيز وتدعيم التطور الديمقراطي. على سبيل المثال، أضرت الدعوة إلى تغيير النظام في إيران أنصار ودعاة المجتمع المفتوح هناك.

لا يمكن إدخال الديمقراطية إلى بلد بقوة السلاح. صحيح أن ألمانيا واليابان تحولتا إلى الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية، لكن تلك الحرب لم يتم خوضها من أجل جلب الديمقراطية إليهما. كانت كل من ألمانيا واليابان هي الدولة المعتدية وحين خسرت الحرب غدت على استعداد لتغيير موقفها ومسلكها. أما المعاملة الكريمة التي تلقتها من قبل المنتصرين فقد عززت رغبتها في تبني نظام سياسي جديد. وتلك حالة لا تنطبق على العراق.

مقاربة مؤسساتي

جلب الديمقراطية من الخارج عمل معقد وصعب ويتطلب مهارة وبراعة، لأن النظام العالمي السائد قائم على سيادة الدول، وللدول الحق بمقاومة التدخل الخارجي. لا تتردد مؤسساتي في الخوض في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ـ فالديمقراطية، على الرغم من كل شيء، شأن داخلي ـ لكنها تفعل ذلك بواسطة موظفيها المواطنين في البلدان المعنية. حيث تتألف الشبكة من مؤسسات محلية تتكون مجالس إدارتها وكوادرها من مواطنين محليين على الأرجع يتحملون مسؤولية أعمال وأنشطة المؤسسات.

اتبعت كل مؤسسة سبيلها الخاص بها ـ بعضها أكثر نجاحا من الأخرى ـ لكن تجمعها بعض السمات والملامح المشتركة. فنحن نسعى إلى تبني استراتيجية ثنائية الاتجاه: دعم المجتمع المدني ومساعدة الحكومات لتصبح أكثر ديمقراطية وأشد فاعلية. كثيرا ما يجري الخلط بين المجتمع المفتوح

والمجتمع المدني. لكنه يحتاج أيضا إلى حكومة تؤدي وظيفتها بفاعلية ويمكن أن يتفاعل معها المجتمع المدني. فإذا شاركنا في مشاريع البناء فإن ذلك يتم بالتعاون مع الحكومة ـ دون أي انتهاك للسيادة. وحين تكون الحكومة مستجيبة، يمكن أن تزيد إنجازات المؤسسة: وحين تكون عدائية تزداد الحاجة إلى المؤسسة، ويتمتع أعضاؤها عادة بإحساس أكبر بالهدف.

في بعض الأحيان، يتوجب سلوك السبيلين بشكل منفصل: إذ تركز المؤسسة المحلية بؤرة اهتمامها على المجتمع المدني، بينما أتعامل أنا، كممثل لمؤسسة أجنبية، مع الحكومة. وفي أحيان أخرى، لا يمكن سلوك السبيل الثاني على الإطلاق. وعندما تتولى المؤسسة المحلية مسؤولية السبيلين، قد يصبح الارتباط بحكومة معينة مشكلة: فلربما ترغب الحكومة التالية في التراجع عن العمل الذي ابتدأ في ظل الحكومة السابقة. هذا ما حدث في هنغاريا وبلغاريا: إذ أجل النظر في مشاريع المؤسسات بوصفها متحالفة مع ائتلاف حزبي معين واجتذبت عداوة الآخر.

أدركت في وقت مبكر أن أحد أهم إسهامات المؤسسات هو تحسين قدرة وطاقة الحكومات على المستويين المركزي والمحلي. المجتمع المفتوح فعال في النقد والرصد والمراقبة، لكن ينبغي وجود ما يمكن رصده ومراقبته ومحاسبته. لقد وفرنا التدريب لموظفي الحكومة وعرضنا منحا للمواطنين للدراسة في الخارج ثم العودة إلى الوطن والعمل في الحكومة. كما وضعنا خبراء أجانب تحت تصرف الحكومات. استطاعت هذه الاستراتيجية أن تملأ فجوة. وتدفق إلى البلدان التي عملنا فيها خبراء أرسلتهم البلدان الأجنبية والمؤسسات الدولية، لكنهم لم يجدوا أندادا لهم في الحكومة يمكن أن يتفاعلوا معهم. وفرنا للحكومات الخبراء الأجانب الذين يعملون

لها لا للمانحين. وكان بمقدورهم التعامل مع ممثلي المؤسسات الدولية كأنداد ودفع الأمور قدما إلى الأمام. واستفادت بلدان مثل أوكرانيا إلى حد كبير من هذه المقاربة. أما المشكلة الوحيدة مع الخبراء الأجانب فكمنت في أنهم يأتون ويذهبون: ومن أجل الاستفادة من خبراتهم على الدوام أنشأنا معاهد تعلم السياسة عمل فيها موظفون محليون كمساعدين. وأملنا أن يحتفظوا ببعض المعارف حين يغادر الخبراء الأجانب.

خلال الأيام المبكرة التي سادت فيها الفوضى كنا نعمل دون معين، وكنت مشاركا بشكل شخصي في الأنشطة. لكن ذلك لم يكن مناسبا في الأحوال العادية، ولذلك أقمنا شراكة مثلا مع «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، وعملنا على مأسسة مساعداتنا. كما شارك «البرنامج» في جهود مشابهة بمفرده في مختلف البلدان. ولربما تكون أنجح مبادراته في نيجيريا. حيث أراد الرئيس اولوسيغون اوباسانجو تعيين مسؤولة البنك الدولي، نغوزي اوكونجو ايويلا، وزيرة للمالية، وظل «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» يدفع راتبها بدلا من البنك الدولي لمدة مؤقتة (كان لها أولاد يدرسون في مدارس خاصة في أمريكا وعليها أن تدفع تكاليف الدراسة). المصالح الضيقة التي تعرضت لتهديد الإصلاحات ركزت على هذه المسألة لانتقاد ومهاجمة هذا الترتيب، لكن نغوزي تستحق وزنها ذهبا.

بالتعاون مع «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، أنشأت صناديق بناء القدرات في عدد من البلدان، بما فيها جورجيا، بعد ثورة الورد عام 2003، حين سقط نظام ادوارد شيفردنادزه. وكان الصندوق يدفع 1200 دولار شهريا لوزراء الحكومة ومعونات مالية لرجال الشرطة. الأمر الذي سمح للرئيس ميخائيل شاكاشفيلي باجتذاب الأشخاص المؤهلين والأكفاء

إلى الحكومة، وإزالة حواجز الشرطة عن الطرقات التي كانت تبتز المال من سائقي السيارات. مما أعطى عامة الناس إحساسا بأن الأمور تتغير نحو الأفضل. وعلى الرغم من أن الخطة كانت تحت إدارة «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، إلا أنني تعرضت لحملة دعائية لئيمة ومغرضة نظمتها روسيا. فقد اتهمت بأنني أدفع المال للحكومة الجورجية. وكنا، أنا و«البرنامج»، نعتقد بأن صناديق بناء القدرات يمكن أن تكون فعالة جدا، لكنها تحتاج إلى تحويلها إلى مؤسسات قائمة على قواعد وأنظمة وإجراءات راسخة لكي تتجنب الانتقادات التي تعرضت لها في الماضي. وكانت ليبيريا المرشحة الأولى لمثل هذه الصناديق.

إعلان وارسو (2000)

المبادرات الخاصة كتلك التي تقدمت بها شيء: والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى شيء آخر مختلف تماما. فالنظام العالمي الراهن قائم على مبدأين توأمين هما السيادة وعدم التدخل، مع أن هذين المبدأين كثيرا ما تعرضا للخرق والانتهاك. نحن بحاجة إلى توضيح الأمور. فالمبدأ الذي يجب تأسيسه هو أن من المصلحة الجمعية للديمقراطيات جميعا تعزيز وتشجيع تطور الديمقراطية في البلدان الأخرى كافة. المبدأ دمج فعلا في إعلان وارسو لعام 2000 ووقعت عليه 107 دول (وهو عدد يفوق عدد الديمقراطيات الحقيقية في العالم)، لكن، وعلى شاكلة معظم الإعلانات، كان مجرد إشارة خالية من الدلالة.

يمكن تبرير المبدأ على أسس عدة. أولا، في عالمنا الذي يتزايد اعتماده على بعضه بعضا باطراد، يمكن لما يحدث داخل بلد من البلدان أن ينتهك /

ويتعدى على المصالح الحيوية لبلدان أخرى. إذ شكل الطالبان و«القاعدة» في أفغانستان تهديدا للأمن القومي الأمريكي. ثانيا، تمثل الحرية والديمقراطية جزءا من طموح البشر بصورة شاملة. ثالثا، يمثل المبدأ أيضا مكونا جوهريا من مكونات التنمية الاقتصادية، كما أظهر امارتيا سن في كتابه «التنمية بوصفها حرية»*. رابعا مع أن الديمقراطية شأن داخلي، إلا أنها كثيرا ما تتطلب يد المساعدة من الخارج. بعض الحكومات تفتقد القدرة، وغيرها مصممة على التشبث بكرسي السلطة. وغالبا ما يعجز الناس عن حماية أنفسهم من القمع: وقد يمثل التدخل الخارجي حبل النجاة الوحيد بالنسبة لهم. فما هي إذن القواعد التي يجب أن تحكم التدخل الخارجي؟

مسؤولية الحماية

يجب أن نميز بين التدخلات البناءة والعقابية الهدامة. وليس ثمة تناقض بين التدخل البناء، الذي تمثله مؤسساتي، وبين مبدأ السيادة الوطنية، لأن البلدان المعنية تقبله طوعيا. لكن المشكلة تبدأ حين ترفض الحكومة الدعم الخارجي الذي لا تستطيع ممارسة سيطرتها عليه.

هنالك مبدأ برز لتبرير التدخل العقابي الهدام، دعي بـ «مسؤولية الحماية». وهو يؤكد أن السيادة حق من حقوق عامة الناس، الذين يضعونها في عهدة الحكومة. وحين تخون الحكومة الأمانة وتنتهك حقوقهم الإنسانية، فإن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية حمايتهم. أخذ المبدأ يحظى ببعض

* Amartya Sen, Development as Freedom (New York: Alfred A. Knopf, 1999).

الاعتراف، دون أن يصل ذلك إلى حد القبول الكامل في الأمم المتحدة. لكنه أثار مشكلتين اثنتين: أولا، من يكوّن المجتمع الدولي؟ ثانيا، لا يمكن تطبيق المبدأ إلا على حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. فما الذي يمكن فعله في الحالات الأقل حدة والتي تعد بالتالي بأمل أكبر؟

الخلاف حول المبدأ لم يحسم داخل الأمم المتحدة، المؤسسة التي تمثل المجتمع الدولي. ولسوء الحظ، فإن من النادر أن تتفق الأمم المتحدة على مبدأ محدد: ولذلك فإن من المفهوم أن يقوم تحالف خارجها بالتصرف نيابة عن المجتمع الدولي. وهذا ينطبق على كوسوفو، حيث أخذ حلف شمال الأطلسي (الناتو) زمام المبادرة، ونجح في مسعاه بسبب التأييد الضمني من قبل روسيا، التي كانت ستشعر أن من واجبها الاعتراض على قرار يتخذ في مجلس الأمن بهذا الشأن. لقد لعبت روسيا دورا مفتاحيا في حث سلوبودان ميلوسيفيتش على التراجع والإذعان دون قتال.

قدمتُ التأييد، وحتى التشجيع، لتدخل حلف شمال الأطلسي، أولا في البوسنة ثم في كوسوفو، لكنني عارضت بشدة غزو العراق وذلك لأن الولايات المتحدة تصرفت بشكل أحادي وعشوائي، وبالتالي قوضت شرعية المجتمع الدولي بالنسبة للتدخلات المستقبلية. كانت كوسوفو تمثل مسألة حدودية؛ أما غزو العراق فكان انتهاكا صارخا للقانون الدولي. كما أسقط صدقية مبدأ مسؤولية الحماية البازغ حديثا.

لقد جعل غزو العراق من الأصعب التعامل مع أمثال صدام حسين. وفي هذا مفارقة لا تنكر. فقد كان طاغية مقيتا، ولسوف يتفق معظم الناس على أن من الأفضل التخلص منه. لكن هناك العديد من الطغاة المستبدين في العالم: كيم جونغ ـ ايل في كوريا الشمالية، تان شوي في ميانمار، روبرت

موغابي في زيمبابوي، سابارمورات نيازوف في تركمانستان، إسلام كريموف في اوزبكستان.. وهؤلاء يمثلون أسوأ منتهكي حقوق الإنسان. ما الذي يمكن فعله مع أمثال صدام حسين سؤال يجسد أكبر المشكلات العصية على الحل في النظام العالمي السائد. وغزو العراق أبعدنا مسافة أكبر عن الحل.

مازال المجتمع الدولي في حالة من الفوضى والتشوش منذ غزو العراق. وكل ما تقترحه الولايات المتحدة يواجه بالشك والارتياب والمعارضة بصورة انعكاسية آلية تقريبا من قبل البلدان الأخرى؛ وفي الوقت ذاته، يمثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة مندوبها جون بولتون، صنيعة وتلميذ ديك تشيني، الذي يريد تحويل المنظمة الدولية إلى أداة في يد الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، تجمدت الأمم المتحدة عمليا: لم يتحقق أي تقدم فيما يخص «الأهداف الإنمائية للألفية»؛ ولم يتم تبني اقتراح إنشاء «مجلس حقوق الإنسان» إلا بصعوبة بسبب معارضة الولايات المتحدة وحدها تقريبا؛ والإصلاحات الإدارية التي تحتاجها المنظمة لقيت معارضة لأنها اقترحت من قبل الولايات المتحدة. يجب على أمريكا أن تحدث تغيرا جوهريا في مسلكها قبل أن يصبح بالإمكان ممارسة مبدأ مسؤولية الحماية بالشكل الصحيح.

المشاركة البناءة

حتى إذا تمكنت الولايات المتحدة من إعادة ترسيخ موقعها كزعيمة للمجتمع الدولي، ستظل المشكلة الثانية قائمة. فمبدأ مسؤولية الحماية لا يطبق إلا على الحالات القصوى؛ لكن كيف يمكن ممارسة الضغط في

الحالات الأكثر اعتدالا؟ ثمة مبدأ بسيط يكشف عن نفسه هنا: يجب أن نضاعف جهدنا على الجانب البناء. فالمشاركة البناءة لا تنتهك مبدأ السيادة، والأهم أن سحب المساعدة لا ينتهكها أيضا. وكلما زادت جهودنا على الجانب البناء، تضاعفت الخيارات أمامنا في فرض العقوبات. علاوة على أن التطوير الديمقراطي بحاجة ماسة للمساعدة الخارجية. وأنا أقدم الحجة لصالح هذه المسألة منذ أن انخرطت في مجال تعزيز وتدعيم وتشجيع المجتمعات المفتوحة، لكن دون جدوى. أنشأت مؤسساتي في بلدان مثل أوكرانيا أملا بأن يحذو الآخرون حذوي، لكن حين نظرت خلفي لم أجد أحدا. بل على العكس، كان النظام العالمي السائد منحازا ضدي. وأعزو ذلك إلى هيمنة أصولية السوق. فتقديم المعونة والمساعدة يعاكس النزعة السائدة. لكن فرض انضباط ومبادئ السوق يسايرها ويتماشى معها.

لا بد أن يشمل تغيير الولايات المتحدة لموقفها ومسلكها أكثر من مجرد القبول بتحمل المسؤولية الفريدة لزعامة العالم: لسوف يتطلب ذلك إعادة التفكير بدور الأسواق ودور الحكومة الأمريكية أيضا. إذ لا يمكن للولايات المتحدة ريادة المشاركة البناءة في الخارج دون الانخراط بها في الداخل.

اعتقاد أصولي خاطئ

يثير ذلك كله سؤالا مهما: أي دور ينبغي على الحكومات القيام به في الاقتصاد؟ يريد أتباع أصولية السوق إزاحة الحكومة عن الميدان الاقتصادي برمته، ويمقتون المؤسسات الدولية أكثر من المؤسسات المحلية. المشكلة أن هؤلاء على حق حين يؤكدون أن الحكومات غير مؤهلة لإدارة الاقتصاد. وهذا يصدق بشكل أكبر على الساحة الدولية مقارنة بالمحلية.

فقد كانت المعونات الخارجية غير فعالة إلى حد بعيد. وعلى الأعم، فإن إخفاقات وأخطاء الحكومات في المجال الاقتصادي هي التي أدت إلى ظهور أصولية السوق. فهل أبدو من دعاة العودة إلى تدخل الحكومة في الاقتصاد على المستوى الدولي؟

أعتقد أن من الخطأ طرح المسألة بصيغة إما / أو. هنالك حاجة إلى بعض التدخل الحكومي داخليا ودوليا، حتى وإن كانت الحكومات غير مؤهلة لإدارة الاقتصاد. فحالات الانحراف والتشويه وانعدام الكفاءة التي سببتها القوانين والأنظمة الحكومية يمكن حصرها ضمن الحد الأدنى عبر استخدام أسلوب الحوافز والعقوبات الذي يعمل من خلال آلية السوق. لنترك الأمر للأسواق، أي نخصص الموارد؛ مع التأكد من أن الحاجات الجمعية التي تتجاهلها الأسواق عادة بوصفها عوامل خارجية وهامشية تحظى بالاعتراف المناسب في عملية التخصيص.

لا ريب في أن الأنظمة والقواعد الحكومية والأسواق تتمتع بنقاط قوة وتعاني من مواطن ضعف في آن. وحقيقة كون إحداها تفتقد الكمال لا تعني أن الأخرى مثالية وكاملة. هذه هو الاعتقاد الخاطئ الراسخ في جميع الأصوليات: الأصوليون ينشدون اليقين والحلول المثالية. وحين يفشل ترتيب ما، يتوقعون أن يكون نقيضه كاملا وخلوا من الأخطاء. أنا أعارض بالقدر نفسه أصولية السوق وملكية الحكومة أو سيطرتها على وسائل وموارد الإنتاج. لكنني أعتقد بأن البندول مال كثيرا باتجاه أصولية السوق. ومثلما ذكرت آنفا، كانت العولمة مشروعا لأصولية السوق. أما الشيوعية وحتى الأشكال الأكثر اعتدالا من السيطرة الحكومية فقد شوهت سمعتها وأسقطت مصداقيتها؛ ولذلك أركز انتباها أقل على نواقصها وعيوبها وقصورها.

إخفاقات وأخطاء وعيوب المعونات الخارجية

يمكن تقدير مدى إخفاقات وأخطاء المشاركة البناءة من قبل الحكومات على أفضل وجه بمقارنتها مع مؤسساتي. هنا، يبرز ملمحان اثنان: الحكومات تنزع إلى تفضيل مصالحها الوطنية، أو مصالح مواطنيها، على مصالح الناس الذين يفترض أن تساعدهم. يمكن رؤية ذلك في طريقة إدارة المعونات الخارجية: مصالح المانحين تحظى بالأولوية على مصالح المتلقين. كما أن الحكومات أكثر تناغما مع (واعتيادا على) التعامل مع الحكومات الأخرى مقارنة بالمنظمات الأهلية (غير الحكومية). تتطلب الأنظمة التأسيسية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الحصول على ضمانات حكومية. ونتيجة لذلك، تميل المساعدات لتعزيز دور الحكومات في الاقتصاد، وقد لا تصل المعونة إلى الشعوب أبدا، خصوصا تلك الخاضعة لأنظمة قمعية أو فاسدة أو تفتقد الكفاءة والأهلية.

لا يعني هذا كله أن مؤسساتي كاملة ومثالية. فهي تعتمد على أسلوب التجربة والخطأ، والأخطاء وفيرة دون ريب. وأنا على استعداد للاعتراف بالأخطاء والتخلي عن المشروعات حين تفشل. الأمر الذي يمنحنا ميزة تنافسية. بينما تجد البيروقراطيات صعوبة في الاعتراف بالفشل؛ وهذا يجعلها تنفر من المغامرة والمخاطرة. نحن نستطيع تحمل ركوب المخاطر؛ ولذلك يمكن أن نجني مكافآت أعظم. هنالك عامل رئيس آخر يعمل لصالحنا ويتمثل في أن الموظفين العاملين في المؤسسات مهتمون فعلا برفاه وخير وسعادة المتلقين. يمكن نسخ وتكرار هذا الملمح في المنظمات والمؤسسات الرسمية. فإذا كرست مؤسسة جهدها لرسالة محددة، فإن موظفيها يستهدون عموما بتلك الرسالة. وهذا يصدق على صندوق النقد

الدولي إضافة إلى «الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا». مفتاح السر يكمن في تحديد الرسالة بشكل واضح ومنح المؤسسة ما تحتاجه من استقلالية وموارد.

أنا متحمس على نحو خاص لـ «الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا». فله رسالة محددة وواضحة المعالم وتستحق المسعى. كما يتبنى العديد من الأساليب نفسها التي تتبعها مؤسساتي. «الصندوق» يديره كادر صغير من الموظفين، ويقبل المقترحات المقدمة من المصادر الحكومية وغير الحكومية. ويقدم المكافآت على أساس الكفاءة والجدارة. لا تبعا للحصص. كما امتلك ما يكفي من الجرأة لإيقاف المشروعات حين تنتهك الشروط، ومستعد لإعادة تفحص وتحسين عملياته. لكن لسوء الحظ، لا يتلقى ما يكفي من التمويل. في البداية، غالبت إدارة بوش نفورها من المنظمات الدولية ودعمت «الصندوق العالمي». يرجع ذلك كله إلى النجاح المشهود الذي حققه بونو، مغني «الروك» الذي حشد الجمعيات والمجتمعات المحلية الدينية من أجل مكافحة الإيدز. لكن الإدارة وضعت برنامجها الخاص («خطة الطوارئ التي وضعها الرئيس لإغاثة المصابين بفيروس العوز المناعي البشري/الإيدز»). ازداد إجمالي المبلغ المخصص لمكافحة الإيدز، لكن إدارة بوش لم تعد تسهم بحصتها العادلة في «الصندوق العالمي».

كيف نجعل التدخلات البناءة أكثر فعالية؟ الموضوع معقد ولا أريد الخوض في التفاصيل، خصوصا وأنني تعاملت معه في موضع آخر *. أما النقطة التي

* George Soros, The Bubble of American Supremacy (New York: PublicAffairs, 2003).

أود توكيدها هنا فهي أننا بحاجة إلى مزيد من التدخلات البناءة العاجلة. فالنظام العالمي الراهن يميل لصالح عدم التدخل أو العمل العقابي.

الحجة لصالح ترويج المجتمعات المفتوحة

حين يبتدئ التفكير بالتدخل العقابي يكون الأوان قد فات. فعندما يتجاوز نظام حكم الحدود في اتجاهه القمعي، يفقد المجتمع الدولي معظم قدرته على التدخل. لنأخذ على سبيل المثال موغابي في زيمبابوي أو كريموف في اوزبكستان: كلاهما مستمر في ارتكاب الفظائع والمجتمع الدولي عاجز عن وقفه عند حده. الأنظمة الأقل قمعا يمكن إسقاطها بالثورة. هذا هو الدرس الذي تعلمناه مما دعي بالثورات الملونة في جورجيا وأوكرانيا وقرغيزستان: إذا أردت قيادة نظام قمعي فمن الأفضل أن تكون شرسا عديم الرحمة. ومن أجل منع هذه العبرة من الانتشار في العالم، يجب اللجوء إلى التدخل البناء دون إبطاء ونشر تأثيراته الملموسة على نطاق أوسع. التدخل البناء يعاني دوما من التأخير. ونظرا لاستحالة توقع الوضع الذي ستؤول إليه الأمور في نظام الحكم الذي يتعذر إصلاحه منذ المراحل المبكرة، فإن أفضل «وصفة» هي تعزيز وتدعيم التطور الديمقراطي كلما كان ذلك ممكنا.

سياسات إدارة بوش متخمة بالتناقضات. فقد قدم الرئيس الحجة ضد «بناء الدولة» خلال مناظرة تلفزيونية سبقت انتخابات عام 2000، وفكرة «بناء الدولة» كانت أبعد ما تكون عن ذهنه حين أصدر أوامره بغزو أفغانستان. كانت لدينا فرصة لإنجاح التطور الديمقراطي في أفغانستان،

لكننا أخفقنا في اقتناصها ولم نكن على مستوى الحدث. ومع ذلك، نحن نؤيد/ ونطالب بالديمقراطية في بلدان أخرى.

في مقالة نشرت في صحيفة «واشنطن بوست»، حاولت شرح كيف نفعل ذلك في أفغانستان*. كان ينبغي تقديم المعونات مباشرة إلى المجتمعات المحلية، ودفع رواتب المدرسين، والقضاة، وغيرهم من الموظفين باسم الحكومة المركزية. كانت الأمم المتحدة ممثلة بطريقة جيدة على الأرض في أفغانستان من خلال عدة مئات من الموظفين الذين يعرفون البلاد تماما. فلو أرسلنا جنودنا تحت مظلة الأمم المتحدة لحماية الأموال التي كانت توزع، لتلقوا الترحيب وترسخت سلطة الحكومة المركزية وتوطدت أركانها. لكن ذلك لم يخطر في بال بوش وإدارته. وبالتالي، شكلنا تحالفات مع أمراء الحرب، ونحن ندعم (في الظروف الراهنة) سلطتهم ونعمل على ترسيخها؛ وبهذه الطريقة، قمنا بتعزيز وتدعيم نظام اقتصادي وسياسي قائم على زراعة المخدرات**.

* George Soros, «Assembling Afghanistan», Washington Post, December 3, 2001.

** اتخذت خطوات إجرائية عملية لدعم آرائي النظرية. فقد وفرت مؤسستي رأس المال الضروري لجماعة عمل بقيادة أشرف غاني، وهو مسؤول أفغاني في البنك الدولي، وبارنيت روبن الخبير الأمريكي المتخصص في الشؤون الأفغانية، لوضع خطط للمرحلة السياسية الانتقالية. لعب الرجلان دورا مهما في التحضير لمؤتمر بون و«اللويا جيرغا» (مجلس زعماء القبائل)، اللذين وضعا الركائز القانونية لقيام دولة ديمقراطية. ثم أصبح أشرف غاني وزيرا للمالية وأنشأنا صندوقا لبناء القدرات تحت إشرافه لجذب المغتربين من أصحاب المواهب والكفاءات وإقناعهم بالعودة إلى أفغانستان والعمل في الحكومة. أقيل أشرف من منصبه بعد الانتخابات وأدى الصندوق مهمته وأعيد تمويله. نحن مستمرون في دعم المجتمع المدني من خلال مجموعات مثل «صندوق الثقافة والمجتمع المدني». وبالطبع، لم تتمكن هذه الجهود الهزيلة من إحداث فارق كبير في الأحداث التي جرت. ويعمل غاني الآن رئيسا لجامعة كابول.

هنالك تشوش وارتباك في ذهن الرئيس بوش حول ما تعنيه الديمقراطية. فحين يقول إن الديمقراطية سوف تسود، يعني حقا أن أمريكا ستسود وتنتصر. لكن الحكومة الديمقراطية بحاجة إلى الحصول على دعم الناخبين، وهذا لا يعني بالضرورة تأييد الولايات المتحدة. وتجلى التناقض بوضوح في الانتخابات التي أجريت مؤخرا في مصر، وتوضح أكثر في فلسطين. فبعد انتصار «حماس»، من المرجح أن تتراجع إدارة بوش وتتخلى ـ بهدوء ـ عن برنامجها للديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير. وهو أمر يدعو للأسف، لأن بلدانا عدة حوصرت في أوضاع مأزقية لا يمكن التخلص منها دون عملية تطوير ديمقراطية.

عد انتصار «حماس» هزيمة لسياسة ترويج وتشجيع الديمقراطية. لكنني أتبنى رأيا مختلفا. فقد ساعدت الانتخابات الحرة على توضيح الكثير من الأمور حتى وإن أوصلت أشخاصا لا نريدهم إلى سدة السلطة.

لم أنخرط بشكل عميق في الشؤون الإسرائيلية. لكن حين زرت إسرائيل بدعوة من رئيس الوزراء اسحق رابين كانت مباحثات السلام في أوجها. كان رابين يتحدث مع ياسر عرفات عبر الهاتف الخليوي خلال مأدبة العشاء، والشعور العام السائد بدا مفعما بالسعادة والغبطة. سألت رابين عن إمكانية إشراك «حماس» في الاتفاق. وحدثته عن تجربتي في بولندا، حيث جمعني عشاء خاص مع ياروزلسكي بمناسبة إنشاء مؤسسة هناك قبل التوصل إلى تسوية مع نقابة «تضامن». أبلغني ياروزلسكي أنه على استعداد للتحدث مع الجميع باستثناء «تضامن»، لأن زعماءها خونة دعوا إلى عقوبات تجارية تركت الأطفال يتضورون جوعا. قلت إنه مخطئ: فزعماء «تضامن» وطنيون وعلى استعداد للتضحية بشعبيتهم (القائمة

على تأييد العاملين في الصناعة الثقيلة) من أجل بولندا (كان من المعروف أن الصناعة الثقيلة ستكون الضحية الأولى لاقتصاد السوق). ولا يمكن التوصل إلى تسوية دون المنظمة التي تمثل الشعب. تبين لي أن حجتي تركت انطباعا لديه. وانطلاقا من هذه التجربة، لا يمكنني إلا الاعتقاد بأن الاتفاق الذي يشمل «حماس» سيكون أكثر ثباتا وديمومة من اتفاق يعقد مع سلطة فلسطينية لا تتمتع بثقة الشعب. وهكذا لم يثبت الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع ياسر عرفات.

أدرك أن الحجة خيالية. ففرص التوصل إلى اتفاق مع «حماس» معدومة عمليا. و«حماس» ليست «تضامن»: إنها منظمة إسلامية جهادية وإسرائيل ليست مستعدة لقبول المخاطرة. لكن لا أستطيع منع نفسي عن التفكير بأن الديبلوماسية الحاذقة قادرة على دق إسفين بين زعماء «حماس» الموجودين في فلسطين، الذين فازوا في الانتخابات وتعهدوا أمام الشعب الفلسطيني بتحسين أوضاعه المعيشية، وبين قيادتها التي تتخذ من سورية مقرا لها وتدين بالفضل لإيران.

أو لنفكر بحالة معقدة أخرى: باكستان. الرئيس برويز مشرف حليف غامض ولا يعتمد عليه: فكبار قادة «القاعدة» يختبؤون في باكستان، وانبعاث طالبان مجددا تدعمه عناصر داخل باكستان. يقول لنا الرئيس مشرف إن البديل عنه هو الأصوليون الإسلاميون: ويتضح الخيار حين نأخذ بالاعتبار حقيقة امتلاك باكستان أسلحة نووية. لكن مشرف متحالف مع الأحزاب الدينية: مما يجعل من الصعب عليه ممارسة ضغوط عليها. ولم يبذل سوى جهد ضئيل لإصلاح المدارس الدينية، والحكومة تنفق أقل من 2% من ميزانيتها على التعليم. وحتى في هذه الحالة، فإن الأحزاب

الدينية لن تفوز على الأرجح إلا بأقلية الأصوات إذا أجريت انتخابات حرة. أما الحزبان المعتدلان اللذان تناوبا على السلطة حين سمح العسكر بإجراء انتخابات، فلهما جذور عميقة في المجتمع على الرغم من كل جهود الديكتاتورية العسكرية لتدميرها. اتهمهما مشرف بالفساد؛ لكن الحكم العسكري لم يكن أفضل حالا. مشرف لا يتمتع بالشعبية التي يريد أنصاره ومؤيدوه إقناعنا بها؛ ولهذا السبب يرفض الوفاء بوعده وإجراء انتخابات؛ ولهذا السبب أيضا ينبغي عليه الاعتماد على الأحزاب الدينية. الحالة الباكستانية تمثل الحالة التي يمكن فيها للانتخابات الحرة حل مشكلة تقدم باعتبارها معقدة وعسيرة. المعضلة الحقيقية تكمن في كيفية إقناع العسكر بإجراء انتخابات حرة.

تجمع مصر بعض أوجه الشبه بباكستان، أما الاختلاف الرئيس فيتمثل في أن الأخوان المسلمين سيفوزون حتما في أي انتخابات حرة ونزيهة. ثم هنالك لغز المملكة العربية السعودية: إذا انفتح هذا البلد، فمن يعلم ماذا سنجد داخله؟ الحقيقة أن الشرق الأوسط تعرض لفوضى عارمة نتيجة تاريخ طويل من التدخل الغربي الهادف للسيطرة على الموارد الطبيعية، خصوصا النفط، وليس بناء الديمقراطيات. وهذا أحد الأسباب الكامنة وراء ندرة الديمقراطيات في تلك المنطقة.

لا يمكن تغيير الوضع بين عشية وضحاها. فبناء مجتمعات مفتوحة عملية طويلة وشاقة، ولا تبدأ بالضرورة من إجراء انتخابات حرة. وحين يكون السكان من الأميين الجهلة والموارد الثمينة على المحك، قد تصبح الانتخابات الحرة «وصفة» للفوضى وزعزعة الاستقرار. والبلدان الغنية بالموارد التي تجري انتخابات حرة دون سيادة حكم القانون تنخفض فيها

معدلات النمو مقارنة بالبلدان الاستبدادية *. لقد اختارت إدارة بوش الحل الخاطئ للسبب الخاطئ. ومع توضح العواقب الوخيمة والتبعات المعاكسة، من المرجح التخلي عن السياسة (سياسة الدمقرطة)، وهو أمر يدعو للأسف: بناء المجتمعات المفتوحة يبقى السبيل الواعد الوحيد للتقدم.

وحتى إن كان هدف تعزيز وتشجيع وتدعيم المجتمعات المفتوحة سيبقى قائما بعد رحيل إدارة بوش، فإن سياساتها ستكون قد ألحقت ضررا دائما. فالحرب على الإرهاب وغزو العراق قد سببا خسارة أمريكا موقعها الأخلاقي الرفيع. كما كشفا بعض النواقص والعيوب في أمريكا كنموذج تشخص إليه الأبصار. العالم يرى دفاع إدارة بوش عن الديمقراطية وحقوق الإنسان بمثابة غطاء رقيق لستر عورة الإمبريالية الأمريكية ومعاييرها المزدوجة. وهذا سيجعل من الأصعب على أمريكا التبشير بالحرية والديمقراطية في المستقبل. لكن الطموح من أجل الحرية والديمقراطية سيبقى حيا، وسوف تستمر الشعوب في كفاحها من أجل الحرية على الرغم من الخطاب البلاغي المنمق للرئيس بوش.

انتشار الأسلحة النووية

أود الإشارة إلى مشكلتين أخريين في النظام العالمي الراهن لم يعثر على حل لهما: انتشار الأسلحة النووية والاحتباس الحراري. خلال الحرب الباردة، انشغل أفضل الخبراء والمتخصصين بمعرفة الطريقة التي يمكن عبرها ضمان عدم استخدام الأسلحة النووية. في نهاية المطاف، أدرك

* Paul Collier and Anke Hoeffler, «Oil Democracy» (University of Oxford, Department of Economics, June 14, 2005, p. 2).

الخبراء الاستراتيجيون أن وجود مخزونات ضخمة من الأسلحة النووية جعل اندلاع حرب نووية أمرا غير وارد على الإطلاق لأن ذلك يؤدي إلى الدمار المتبادل الأكيد. أما الاتفاقيات الدولية اللاحقة فقد قيدت التجارب النووية وحاولت تطبيق نظام عالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية. وعلى الرغم من ذلك، كادت تحدث مواجهات نووية.

المشكلة التي ظهرت منذ نهاية الحرب الباردة أشد تعقيدا ولا يبدو أن هناك حلا لها في الأفق. فعلى الرغم من وجود الاتفاقيات وغيرها من الترتيبات لمنع زيادة عدد الدول التي تملك أسلحة نووية، إلا أن هناك حوافز قوية تدفع بلدانا عديدة لامتلاك أسلحة نووية. فقد انبثق نظام يقسم العالم إلى بلدان تملك أسلحة نووية وأخرى لا تملكها. معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية أجازت للدول الخمس التي اختبرت أجهزة نووية قبل الأول من كانون الثاني/ يناير 1967 أن تعامل بوصفها قوى نووية. أما جميع البلدان الأخرى فقد منعت من تطوير أسلحة نووية، لكن ضمن لها «حق غير قابل للتصرف» في الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية. على صعيد الممارسة العلمية، فرضت الدول الثلاث التي لم توقع على المعاهدة (الهند وباكستان واسرائيل) قبولها كدول نووية. تعرضت الهند وباكستان للنبذ والعقوبات مدة وجيزة، لكن العالم قبل في نهاية المطاف الأمر الواقع. الحالة ذاتها تتكرر الآن مع الدول التي انسحبت من المعاهدة، مثلما فعلت كوريا الشمالية، وكما قد تفعل إيران أيضا.

مبدأ بوش الذي يؤكد حق أمريكا في العمل العسكري الاستباقي، عزز المكاسب التي تجنيها الدول من التحول إلى قوى نووية: فمن خلال غزو العراق، العضو الوحيد في «محور الشر» الذي لم يملك برنامجا نوويا،

أظهر بوش أن امتلاك أي دولة لأسلحة نووية يستثنيها ويحميها من مبدأ بوش. وعلى الرغم من وجود وكالة تستخدم نظاما فعالا ومتقدما للمراقبة والتحقق، لكن مهمتها أصبحت أشد صعوبة بانتشار المعارف والخبرات النووية. فسهولة الوصول إلى التكنولوجيا النووية ـ ظهور وانتشار شبكات مثل شبكة عبد القيوم خان النووية ـ تجعل من الأسهل على الدول الالتفاف على قواعد الحماية الدولية. أما الافتقار إلى العزم والتصميم من قبل المجتمع الدولي على التحرك بسرعة لوقف انتشار الأنشطة النووية، مثل أنشطة عبد القيوم خان، فقد عرقلت قدرة النظام الدولي على الحد من انتشار الأسلحة النووية. في مثل هذه الظروف، يبدو أن الحوافز الدافعة تتفوق على الكوابح المانعة. فكلما زاد عدد البلدان التي تمتلك أسلحة نووية، تعاظم الضغط على البلدان الأخرى لتحذو حذوها. والتوترات الإقليمية والتسلح النووي في جنوب وشرق آسيا يجعلان الأسلحة النووية جذابة ومغرية للدول المجاورة. إن الجهود الساعية لتحديث السلاح النووي من قبل أقوى قوتين نوويتين في العالم، ضاعفت أهمية الأسلحة النووية بالنسبة للأمن القومي حسبما ترى وتعتقد بلدان عديدة. ولربما لا تكون هذه الدوافع المغرية قوية بما يكفي لدفع البلدان فعلا إلى انتهاك معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، لكن لديها أسبابا وجيهة تدعوها للاصطفاف على خط الانطلاق. تلك هي وجهة عدد من بلدان العالم. فبالإضافة إلى كوريا الشمالية وإيران، هنالك بلدان، مثل الأرجنتين والبرازيل واليابان، يعتقد بأنها تمتلك القدرة على استخدام تقانتها النووية السلمية لإنتاج أسلحة نووية لو أرادت. والتقديرات تشير إلى وجود عدد يصل إلى 40 بلدا (بغض النظر عن البلدان التسعة التي أنتجت أسلحة نووية فعلا) قادرا على إنتاج أسلحة نووية لو أراد تكريس الموارد الضرورية. ولم يعد يفصل

بين هذه الدول القادرة في المجال النووي وبين إنتاج أسلحة نووية سوى بعض المحرمات الواهية التي مازالت تلتزم بها.

على الرغم من أن انتشار الأسلحة النووية يشكل تهديدا للبشرية، إلا أن الحجج لصالح منع انتشارها تضعفها حقيقة أن الدول النووية لم تف بالتزاماتها وفقا لمعاهدة الحظر: إذ لم تقم إلا بخطوات محدودة جدا باتجاه نزع السلاح بشكل كامل، كما طالبت بها المادة 6 من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. علاوة على أن الولايات المتحدة تحافظ على خيار تطوير أسلحة جديدة، وهي تخلط بين الأسلحة النووية والتقليدية في سياسة الدفاع القومية. كما أن مفهوم إدارة بوش الجديد حول الدفاع المتكامل، «الثالوث الجديد»، يخفض إلى حد كبير الحاجز الذي يتقرر عنده استخدام الأسلحة النووية. الولايات المتحدة مستمرة أيضا في التوكيد على الحق في استخدام الأسلحة النووية متى شاءت.

الحالة أشد خطورة منها في أي وقت خلال الحرب الباردة، لكن الموضوع لم يحظ بالانتباه والتفكير كما حدث خلال الحرب الباردة. فقد استبعد أفضل الخبراء والمتخصصين، وحين يناقش أمام عامة الناس، يجري التركيز على احتمال وقوع أسلحة دمار شامل في أيدي الإرهابيين. وهذا نوع من التعتيم والإبهام والتشويش. فتعبير «أسلحة الدمار الشامل» نفسه تعبير مضلل، لأنه يجمع في سلة واحدة أسلحة ذات مواصفات وسمات مختلفة جدا. وبرأيي، فإن أخطر تهديد كامن هو امتلاك الدول لأسلحة الدمار الشامل. وهذا التهديد لا يحظى بالانتباه الذي يستحقه.

هنالك أمل ضئيل في العثور على حل في الوقت الذي تحدّث فيه الولايات المتحدة ترسانتها الاستراتيجية وتستمر في وضع الخطط

لاستخدام الأسلحة النووية. ولا يمكن العثور على حل إلا إذا جرى التفاوض على معاهدة جديدة لحظر انتشار الأسلحة النووية، تضع جميع البرامج النووية تحت الإشراف الدولي. ولن تحرم مثل هذه المعاهدة الولايات المتحدة والدول النووية الأخرى من أسلحتها، بل تضعها تحت المراقبة الدولية لضمان الكشف الفوري عن أي بلد يقرر البدء باستخدام الأسلحة النووية. لكن نظرا لوجود كميات وفيرة من اليورانيوم المخصب حاليا، يمكن للدول امتلاك مواد قابلة للانشطار النووي دون أن تنتجها. لذلك، يجب أن يكون المكون الضروري الآخر للمعاهدة تطبيق السيطرة الدولية على إنتاج/ والتخلص من المواد الانشطارية اللازمة لصنع أسلحة نووية. مثل هذا الترتيب يناقض الرأي السائد بأن السيادة الأمريكية مقدسة ولا يجوز المساس بها، لكنه سيجعل العالم، الذي نعيش فيه نحن أيضا، أكثر أمانا وأمنا.

تعتقد الولايات المتحدة أن إيران مصممة بعناد على امتلاك أسلحة نووية، وأنها لم تفعل شيئا لدحض هذا الاعتقاد. العالم يتجه نحو مجابهة. التوقيت وحده لم يتحدد. ومثلما ذكرت في الفصل السابق، أعتقد أن من الممكن التوصل إلى تسوية مع إيران لكن يجب عدم السماح لها بأن تصبح قوة نووية. إيران هي المستفيد الرئيس من غزو العراق، لكن إذا بالغت في تقدير قوتها وتهورت في المخاطرة فقد تخسر مكاسبها كلها. وإذا تحول العراق إلى ميدان لصراع إقليمي سني ـ شيعي، فمن المرجح أن تتورط إيران فيه. أما التزام الولايات المتحدة بسحب جنودها فيمكن أن يشكل في الوقت ذاته تهديدا (لأنه يمنح الولايات المتحدة الحرية في قصف منشآت إيران النووية) واغراء بالتعاون من أجل التوصل إلى تسوية سياسية (لأنه

يعزز المكاسب التي جنتها إيران دون المخاطرة بخسارتها في حرب مع الولايات المتحدة). لقد عانت إيران كثيرا خلال حرب الأعوام الثمانية مع صدام حسين، والدخول في حرب أخرى لن يعجب ـ على أقل تقدير ـ بعض شرائح تركيبة السلطة الإيرانية. إن التخلي عن البرنامج النووي قد لا يمثل تضحية كبرى، خصوصا إذا رغب المجتمع الدولي في عقد معاهدة جديدة لحظر انتشار الأسلحة النووية تضع جميع هذه الأسلحة تحت سيطرة نظام عالمي وتفرض تجميد أي عملية تطوير إضافية للقدرات النووية. فإن اصطفت معظم دول العالم وراء مثل هذه المعاهدة، ستجد إيران أن من الصعب المقاومة. فإذا قاومت وعارضت، سوف يواجه العمل الاستباقي من قبل الولايات المتحدة تبعات سلبية أقل مقارنة بالوضع الراهن.

الاحتباس الحراري

هنالك مشكلة أخرى تتطلب تعاونا دوليا هي الاحتباس الحراري. لم أهتم بالقضية إلا مؤخرا. فقد كنت أحسب أن لدي ما يكفي من المشاغل والهموم بحيث يكون من الأفضل أن أترك قضايا البيئة لغيري. لكن شبح الاحتباس الحراري بدأ يحوم في الأفق ولم يعد بمقدوري تجاهله. تأثرت بالعرض المقنع الذي قدمه نائب الرئيس السابق آل غور. تحققت من الأمر لدى العلماء المختصين، فأكدوا وجود إجماع في الآراء العلمية على الأخطار: ولم تختلف هذه الآراء إلا حول سرعة العملية. هنالك العديد من التأثيرات التي تسبب التأخير: وفي الحقيقة، حتى لو توقفت انبعاثات غاز الكربون كلها اليوم، فإن ارتفاع حرارة المحيطات سوف يستمر لبعض الوقت. فمعدلات درجات الحرارة أعلى الآن مقارنة بأي حقبة سالفة في التاريخ. ولذلك سيشكل أي ارتفاع إضافي تهديدا حقيقيا داهما لبقاء

الحضارة الإنسانية. الحالة ليست يائسة لأن قدرتنا على التأقلم والتكيف تتجاوز توقعاتنا، لكن الخطر ماثل وحقيقي وليس لدينا وقت نضيعه.

لسوء الحظ، فإن إدارة بوش في حالة إنكار كالمعتاد. والرأي العام يسبق الإدارة بأشواط فيما يتعلق بالاحتباس الحراري، لكن هناك الكثير من التشوش والارتباك والغموض سببته المصالح الخاصة. فقد كانت شركة «اكسون- موبيل» الراعي الرئيس لمجموعات ضغط هدفها تشويش وإرباك عامة الناس. إذ أجمعت المنشورات العلمية على وجود مشكلة خطيرة من صنع الإنسان؛ لكن التقارير المنشورة في وسائل الإعلام الجماهيرية منقسمة بالتساوي حول المسألة. وهذا من منجزات مجموعات الضغط تلك. ومع ذلك، تتخذ المدن والولايات إجراءات خاصة بها في هذا الشأن؛ ولا يغيب سوى العمل على المستوى الفيدرالي.

وافق المجتمع الدولي على «بروتوكول كيوتو» عام 1997، ووقع الرئيس كلينتون عليه في الأيام الأخيرة من ولايته. لكن بوش أدان «البروتوكول» وتخلى عنه حالما انتخب رئيساً، ولم يقترح أي بديل حقيقي يحل محله. ثم وعد بتطوير الهيدروجين كوقود نظيف بديل، لكن التكنولوجيا لم تتمكن بعد من ذلك. وحتى لو تمكنت فسيتطلب الأمر وقتاً طويلاً لتطويره واستخدامه؛ وبالتالي، فإن ذلك ليس سوى عذر تبريري لعدم اتخاذ أي إجراء. هنالك اتفاق عام على أن «بروتوكول كيتو» ليس كافياً، لكنه يمثل نقطة انطلاق مفيدة. فهو لا يطبق على البلدان النامية، لكن الصين والهند تتطوران بسرعة توجب ضمهما إلى الجولة التالية. علاوة على أن الأهداف التي حددت كانت متواضعة لأن «حقوق التلوث» التي نجمت عن

«البروتوكول» عانت من انحياز متأصل بحيث كافأت البلدان التي تقلص الانبعاثات دون أن تعاقب تلك التي تزيدها. على سبيل المثال، يمكن للبلد أن يكسب نقاطا على إنتاج الايثانول (الكحول الاثيلي). لكن حرق أو قطع أشجار الغابات المدارية لا يحسب ضده. وبالتالي، يمكن تحقيق أهداف «بروتوكول كيوتو» دون إبطاء الاحتباس الحراري بدرجة مهمة.

على الرغم من أن «بروتوكول كيوتو» وضع موضع التطبيق دون مشاركة الولايات المتحدة، إلا أن التقدم المستقبلي يعتمد على تغيير موقف الولايات المتحدة. وهنالك خطط وضعت لحشد الرأي العام الأمريكي، وآمل أن يحدث ذلك فارقا مهما.

الاحتمالات الاقتصادية

يبدو الاقتصاد العالمي متوازنا ومستقرا عند كتابة هذه السطور. هنالك بعض حالات عدم التوازن الجوهرية، أوضحها العجز التجاري الأمريكي والفوائض التجارية الآسيوية، لكن ذلك قد يستمر إلى ما لا نهاية، بسبب اقتران مقترض راغب بمقرضين راغبين. وليس ثمة إشارة تدل على حدوث أي أزمات مالية، كما تمتعت الأسواق العالمية بمرونة مشهودة وقدرة كبيرة على امتصاص الصدمات، مثل الارتفاع في أسعار النفط. وتعزز اعتقاد السلطات المالية بأن الإشراف المناسب كفيل بجعل الأسواق المالية ترعى شؤونها بنفسها. ولربما تكون السحابة الوحيدة المخيمة على الأفق متمثلة في أن بعض البلدان النامية، مثل إندونيسيا وجنوب إفريقيا ومختلف بلدان أمريكا اللاتينية، لا تحقق نموا سريعا بما يكفي لإشباع طموحات شعوبها؛ وبالتالي، فإن المسرح مهيأ للسخط

والاستياء والاضطراب على الصعيد السياسي. لكن السلطات المالية الدولية لا تشعر بأنها مؤهلة للتصدي لهذه المشكلة.

لا أعتقد أن الهدوء الحالي مرشح للاستمرار. ومثلما ذكرت آنفا، أحسب أن نشاط الاقتصاد العالمي استدام نتيجة الازدهار في مجالات العقارات السكنية الذي اتخذ سمات الفقاعة. في بعض البلدان، خصوصا بريطانيا واستراليا، بدأت الفقاعة بالتلاشي، لكن لم تحدث أي تبعات خطيرة. انخفض حجم الإنفاق الاستهلاكي، لكن حتى أكثر التخفيضات تواضعا على معدلات الفائدة كانت كافية لاستقرار أسعار البيوت والإنفاق الاستهلاكي. وهذا ما يدعى بـ«الهبوط المريح»، الذي شجع السلطات المسؤولة على الاعتقاد أن الأمر ذاته سيحدث في الولايات المتحدة. أنا أتبنى رأيا مغايرا. فهناك أسباب تدعو للاعتقاد بأن انخفاض أسعار البيوت في الولايات المتحدة سوف يفرز ارتدادات وعواقب أكثر حدة مقارنة بالبلدان الأخرى. أحد الأسباب يكمن في حجم الاقتصاد الأمريكي. والتباطؤ في الولايات المتحدة سوف تتردد أصداؤه في الاقتصاد العالمي، بينما لن يحدث التباطؤ في أستراليا وبريطانيا تأثيرا كبيرا. هنالك عامل آخر متمثل في أن ارتفاع الأسعار في الولايات المتحدة قد ترافق مع زيادة في حجم أعمال البناء الجديدة، في حين بقي الحجم مستقرا في بريطانيا. الأمر الذي أوجد عرضا مفرطا في الولايات المتحدة سيتطلب وقتا لتراجعه. أخيرا، جرى تخفيف شروط الإقراض في الولايات المتحدة بدرجة ليس لها نظير في البلدان الأخرى، كما أن هذه الشروط تزداد صرامة حاليا. من المرجح أن تضمن هذه العوامل مجتمعة عدم ارتفاع أسعار البيوت مرة أخرى، بعد أن تهدأ. وكما ناقشت آنفا، أتوقع «هبوطا مريحا» في البداية ليتحول

إلى «ارتطام» حين لا تتوقف الأسعار عن الانخفاض. التباطؤ في الولايات المتحدة سوف ينتقل إلى بقية بلدان العالم عن طريق الدولار الضعيف. لهذا السبب، أتوقع تباطؤا عالميا يبدأ عام 2007.

قد أكون مخطئا بالطبع. وأخطأت من قبل. ولربما يكون من التهور عرض هذه الأطروحة، فما إن تطبع على الورق حتى يستحيل التراجع عنها أو تعديلها. لكنني أعرضها كتوضيح لنمط الاضطراب والتشوش الذي لا بد أن يحدث عاجلا أم آجلا. أما النقطة التي أحاول بيانها فهي أن الاقتصاد العالمي معرض لاضطرابات دورية ولسوف يتطلب تعاونا دوليا لإبقائها (الاضطرابات) ضمن الحدود المعقولة.

وحتى في غياب الأزمات هنالك شيء منحرف في التجمعات والتكتلات الراهنة: مدخرات العالم يمتصها المركز لتمويل الاستهلاك المفرط في أغنى وأكبر بلدان العالم، الولايات المتحدة. لا يمكن لهذا الوضع أن يستمر إلى ما لا نهاية، وحين يتوقف سيعاني الاقتصاد العالمي من نقص في الطلب. والبلدان الآسيوية التي تمول الاستهلاك الأمريكي المفرط سوف تنصح بتحفيز استهلاكها المحلي. لكن حتى لو نجحت سيكون ذلك بمثابة حالة مؤقتة. وسيكون من واجب السلطات المالية الدولية وضع خطة طوارئ، لكنني لا أرى إشارة دالة على ذلك*. في الماضي، اقترحت أن يصدر صندوق النقد الدولي «حقوق سحب خاصة»، بحيث تحدد البلدان الغنية مخصصات لمساعدة البلدان الأخرى. هنالك صعوبات تقنية تعترض الاقتراح ـ تحديد حقوق سحب يتطلب مخصصات في الميزانية ـ لكن إذا

* فات أوان هذه العبارة بسبب بيان قمة السبعة الكبار في نيسان/أبريل 2006.

صدقت توقعاتي بتباطؤ الاقتصاد العالمي عام 2007، فإن الاقتراح يعد خطة آن أوان تطبيقها.

خاتمة

قيل ما يكفي لإظهار أن النظام العالمي السائد يواجه مشكلات عصية على الحل. بعضها، مثل انتشار الأسلحة النووية والاحتباس الحراري، يمكن أن يعرض حضارتنا للخطر: بعضها الآخر أقل كارثية. لقد شهدت حضارتنا العديد من الطغاة والعديد من الأزمات المالية. نجت منها جميعا. ومع ذلك، سيصبح العالم مكانا أفضل إذا أمكن تحقيق بعض التقدم في مثل هذه القضايا. الأمر الذي يتطلب درجة أكبر من التعاون الدولي مقارنة بما هو ممكن حاليا. أما المسؤولية فتقع على عاتق الولايات المتحدة. فهي بحاجة لاستعادة موقعها كزعيمة شرعية للعالم الحر، لا من أجل صالحها فقط بل من أجل مصلحة العالم أيضا. والنظام العالمي المؤسس على سيادة الدول يتطلب زعامة دولة ذات سيادة تملك ما يكفي من القوة لشغل هذا الموقع وما يكفي من نفاذ البصيرة والحكمة لتركيز الانتباه على المصالح المشتركة لعالم يزداد اعتمادا على بعضه بعضا. الزعامة الأمريكية لم تكن على الدوام مفيدة ومستنيرة، لكن الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي يملك حاليا السمات والصفات التي تؤهله لاحتلال ذلك الموقع.

من أجل أن تصبح الولايات المتحدة زعيمة للعالم الحر، عليها أن تفعل أكثر من مجرد التخلي عن السياسات التي اتبعتها بعد الحادي عشر من سبتمبر. إذ يجب أن تسعى لتبني سياسة خارجية تتسم بالتواضع والبعد

عن الغطرسة فعلا. واحترام رأي الآخرين، والانتباه لمصالحهم. وهذا لا يمكن تحقيقه بواسطة مجتمع تسوده مشاعر الرضا والقناعة والسعادة. أخشى ألا تكون الولايات المتحدة مستعدة لمقاومة إغراء التلاعب بالحقيقة واستغلالها، وهي من السمات المميزة للعملية السياسية، وغير مهيأة لإخضاع مصالحها الذاتية الضيقة من أجل المصالح المشتركة الأوسع. ونتيجة لذلك، فإن من غير المرجح أن تستعيد موقع الزعامة الذي احتلته. لقد خسرت أمريكا خلال السنوات الخمس الماضية قدرا من النفوذ والتأثير والمكانة لم يتصوره أحد عندما أعلن بوش مبدأه. الأمر الذي يثير سؤالا حول كيفية الحفاظ على استقرار النظام العالمي حين تنحسر الهيمنة الأمريكية. وهذا يقودني إلى التفكير بدور أوروبا، ومجتمع الديمقراطيات، والمجتمع المدني في العالم.

ـ 6 ـ

استكشاف البدائل

فشلت الولايات المتحدة تحت إدارة بوش في ممارسة دور الزعامة الذي مارسته بنجاح متفاوت منذ الحرب العالمية الثانية. من أين يمكن أن تأتي الزعامة/ القيادة التي يحتاجها العالم؟ الكيان السيادي الوحيد الذي يخطر على البال هو الاتحاد الأوروبي، لكنه يعاني من أزمة هوية خاصة به. الصين ترتقي بسرعة، لكنها إن حاولت قيادة العالم فسوف تواجه معارضة شديدة، خصوصا من الولايات المتحدة. ودون وجود نوع من الأرضية المشتركة، لا بد لنظام عالمي مؤسس على سيادة الدول أن يتدهور ويتحول إلى فوضى: وفي الحقيقة، هذا ما يحدث الآن، لأن أقوى دولة على ظهر الأرض، الولايات المتحدة، أثارت عداء العالم بأسره. هذه العداوة أصابت المؤسسات الدولية بالشلل ـ ومؤسساتنا ليست قوية بما يكفي لنبدأ بها.

لا يمكن لكيان سيادي أن يحل محل الولايات المتحدة في المستقبل المنظور، لكنها ستصبح ضعيفة جدا نتيجة ثماني سنوات من رئاسة بوش. ولسوء الحظ، ستجد الإدارة التالية، حتى لو سعت لاستعادة موقع الولايات المتحدة التي احتلته سابقا، أن من الصعب عليها القيام بذلك. وسيتوجب عليها الاعتماد على التعاون الدولي إلى حد أكبر مقارنة بالسابق. ويجب أن يكون شريكها المفضل الاتحاد الأوروبي، المجموعة الأوسع التي تضم الديمقراطيات والمجتمعات المدنية. ولسوف أناقش كلا منها بالترتيب.

الاتحاد الأوروبي

اعتبرت الاتحاد الأوروبي على الدوام تجسيدا لفكرة المجتمع المفتوح. فقد ظهر إلى حيز الوجود بواسطة الهندسة الاجتماعية التدريجية (الأسلوب المفضل لدى بوبر لتحسين حال العالم) اعتمادا على الاعتراف بأن الكمال يستحيل الوصول إليه. وكانت كل خطوة مصممة لتحقيق هدف محدد ضمن إطار زمني معين، مع الفهم التام بأن الترتيب الجديد لن يكون كافيا وسيحتم خطوة إضافية إلى الأمام. هكذا شيد الاتحاد الأوروبي، لبنة لبنة وخطوة خطوة.

وكانت النتيجة جماعة من الدول التي وافقت على التخلي عن قدر محدود من السيادة. واتخذ هذا القدر أشكالا متنوعة، وعضويات في مؤسسات مختلفة مثل البنك المركزي الأوروبي ومنطقة شينيفن. لا يوجد مخطط عظيم جليل. الاتحاد الأوروبي عبارة عن مجموعة من الجنسيات التي لا تحظى أي واحدة منها بالأغلبية. هذه هي الملامح والمقومات التي تجعل الاتحاد الأوروبي نموذجا يحتذى للمجتمع المفتوح. لكن العمل ما زال جاريا على قدم وساق، وفي وضعه الذي لم يكتمل بعد، يعاني الاتحاد الأوروبي من عدة عيوب ونواقص: فهو يفتقد المرونة بسبب حجم عضويته؛ ويعاني من البيروقراطية وعدم الشفافية؛ والتأثير الديمقراطي غير مباشر إلى حد تنفير واستعداء الناس. وجد الاستياء التعبير عن نفسه في رفض الناخبين الفرنسيين والهولنديين مؤخرا للدستور الأوروبي.

يبدو أن بناء الاتحاد الأوروبي قد تأخر الآن خطوة. وفقدت الإرادة السياسية المحركة للعملية قوتها الدافعة. ولا بد من الاعتراف بأن الظروف

تغيرت منذ الحرب الباردة. فقد تلاشى التهديد الشيوعي، وغدت العولمة القوة المهيمنة والمؤثرة في العالم. وجعلت دولة الرعاية الاجتماعية، التي تأسست في أعقاب الحرب العالمية الثانية، غير قابلة للبقاء بشكلها الأصلي. المواقف الأوروبية تجاه العولمة منقسمة انقساما حادا. فبعض الأوروبيين يريدون من الاتحاد الحفاظ على منجزات الرعاية الاجتماعية عبر تحويل أوروبا إلى قلعة؛ وغيرهم يريد استخدامه لإجبار الاقتصادات الأوروبية على أن تكون أكثر تنافسية. لكن آخرين يرون الاتحاد الأوروبي بمثابة عولمة مصغرة أو فرعية وبالتالي فهو تهديد يدهم دولة الرعاية الاجتماعية التي يريدون حمايتها.

لم تكن حركة رأس المال وحدها التي أثارت المشكلات، بل حركة الأفراد أيضاً. «السباك البولندي سيأخذ فرصتك في العمل» الذي أصبح مثلا سائرا، واحتمال انضمام الأتراك لعضوية الاتحاد، ونمو الجاليات المسلمة والإفريقية والآسيوية المهاجرة، أسهمت جميعا في تفاقم مشاعر الاستياء والسخط، الأمر الذي أدى إلى رفض الدستور. لكن الأزمة الراهنة تثير أيضاً أسئلة حول قابلية فكرة المجتمع المفتوح للتطبيق. وتبين أن الاتحاد الأوروبي أقل جاذبية وإغراء كحقيقة منه كطموح. وهذه سمة من سمات المجتمع المفتوح عموما.

الأزمة ليست ختامية. فالاتحاد الأوروبي سيتمكن من البقاء اعتمادا على ما اعتبر إحدى نواقصه وعيوبه: العطالة البيروقراطية. فالقرارات تتطلب الإجماع؛ وفي غيابه، تبقى القرارات القديمة سارية المفعول. وهذا سيبقي الاتحاد الأوروبي مستمراً مدة من الزمن. وبدلا من الأزمة، قد يكون من الأنسب الحديث عن حالة من الركود والجمود. لكن في عالم يتغير

بسرعة. لا يمكن للمنظمات والمؤسسات التي لا تستطيع اتخاذ القرارات البقاء على قيد الحياة إلى ما لا نهاية. لذلك، يجب إحياء الاتحاد الأوروبي إذا أراد البقاء.

هنالك أمر مؤكد: لا يمكن إحياء العملية التي دفعت الاتحاد الأوروبي قدما بالشكل القديم ذاته. فقد كانت النخبة هي القوة المحركة وراءه، بينما شعر عامة الناس بالإقصاء والتهميش. وهو أمر لا يمكن أن يستمر، حتى وإن اقتصر السبب على الاستفتاءات التي تستخدم بوتيرة متصاعدة. الاستفتاءات تعبر عن الإرادة الشعبية بشكل فج ونزوي دون وساطة النخبة. لذلك، إذا أراد الاتحاد الأوروبي البقاء فيجب أن يعتمد في بقائه على المطلب الشعبي. هذا المطلب غائب الآن، ولا يمكن للأفكار النظرية المجردة، مثل المجتمع المفتوح، أن تولده. المجتمع المفتوح يمكن أن يشكل هدفا سياسيا في مجتمع قمعي، لكن ليس في مجتمع مفتوح. وينبغي ملء الفكرة النظرية المجردة بمحتوى مادي متعين، وحين يتعلق الأمر بالمحتوى والمضمون تنقسم شعوب أوروبا انقساما حادا. إذ لم تقرر بعد هل يجب أن يكون الاتحاد الأوروبي قوة عسكرية أم لا. كما أن مواقفها متباينة تجاه العولمة.

إن غياب الاتحاد الأوروبي كقوة عسكرية يضاعف الفوضى والاضطراب في النظام العالمي السائد. فذلك الكيان السديمي الضبابي، الغرب، أصبح أكثر ضبابية وابهاما. وفي غياب مجتمع دولي متلاحم ومتماسك، لا توجد سلطة شرعية تمارس مسؤولية الحماية. ونتيجة لذلك، يتمتع الطغاة بالحصانة في أجزاء العالم الأخرى، وتبقى ضحايا الأنظمة القمعية والدول الفاشلة دون حماية.

هنا تكمن فكرة قد تدفع الاتحاد الأوروبي قدما إلى الأمام: فكرة مجتمع مفتوح عالمي يحتاج إلى الاتحاد الأوروبي كنموذج يحتذيه. للاتحاد الأوروبي رسالة: نشر السلام، والحرية، والديمقراطية. صحيح أنها ليست بعيدة الشبه بأجندة بوش، لكن نأمل بأن تكون أكثر رسوخا وتجذرا، إذ أصاب الاتحاد قدرا أكبر من النجاح في حمل وتطبيق تلك الرسالة مقارنة بما أدركه الناس. فاحتمال الانضمام إلى عضويته شكل أقوى أداة في تحويل البلدان المرشحة إلى مجتمعات مفتوحة. لذلك، يجب على الاتحاد الأوروبي ـ من حيث المبدأ ـ أن يبقي الباب مفتوحا أمام احتمال انضمام أعضاء جدد إذا أراد تحقيق رسالته.

هل تملك هذه الفكرة ما يكفي من القدرة لتشكل قوة توحيدية تدفع الاتحاد الأوروبي قدما إلى الأمام؟ من المؤكد أنها قوية بما يكفي بالنسبة لي. وعلى الرغم من أنني لست مواطنا أوروبيا، إلا أنني أعد نفسي مواليا في مشاعري الوطنية لأوروبا، ولدي شبكة من المؤسسات، داخل وخارج الاتحاد الأوروبي، تعد العضوية في الاتحاد الأوروبي هدفها الرئيس. فهل يمكن أن يشكل ذلك ركيزة لحركة شعبية؟

يجب أن يكون الجواب لا. ومثلما ذكرت آنفا، المجتمع المفتوح فكرة نظرية مغالية في التجريد إلى حد يصعب فيه توليد دعم شعبي لها. فالجماهير مهتمة بالرخاء والازدهار والأمن لا بالسياسة الخارجية. لكن أوروبا كنموذج نمطي لمجتمع عالمي مفتوح يمكن أن تلهب خيال أقلية قد تشكل مشاركتها ثقلا مقابلا لتأثير أولئك الذين يحركهم باعث المشاعر القومية والعنصرية. أما ميزة تفعيل وتنشيط أقلية مؤيدة للمجتمع المفتوح فهي أن أفرادها لا يجب لزوما أن يتفقوا حول القضايا الأخرى التي تقسم

أوروبا حاليا. أي يمكن للديمقراطيين الاجتماعيين، والديمقراطيين المسيحيين، والديمقراطيين الليبراليين أن يتحدوا جميعا خلف رسالة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

الاتحاد الأوروبي يواجه اختبارا، هو المفاوضات حول عضوية تركيا. فهل تعد الفكرة النظرية المجردة للمجتمع المفتوح أقوى تأثيرا من الأحكام المسبقة والمتحيزة ضد بلد مسلم هدد ذات يوم بفتح واخضاع أوروبا المسيحية؟ المشهد الحالي ليس مشجعا: فالمتطرفون على الجانبين كليهما يفاقمون حدة الأحكام المسبقة والمتحيزة. وحين وقف الروائي التركي الشهير اورهان باموق أمام المحكمة في تركيا، لم تكن الحكومة هي المسؤولة بل عناصر متشددة داخل بنى الدولة التركية أرادت إحراج الحكومة. وعندما نشرت صحيفة دانمركية مؤخرا رسوما كاريكاتورية مسيئة للرسول (ربما كان الأمر مجرد دعابة بريئة)، عدتها الأقلية المحلية المسلمة بمثابة استفزاز. رفض رئيس الوزراء الدانمركي اندرس فوغ (خشية من ناخبيه) لقاء سفراء البلدان العربية الذين أرادوا تحذيره من المشكلة الوشيكة. كانت لسورية وإيران أسبابهما الخاصة لتشجيع ردات الفعل الغاضبة. وبالتالي، انتشرت الاضطرابات وأعمال الشغب في مختلف أرجاء العالم الإسلامي. ولسوء الحظ، حين تنازع المتطرفون على الجانبين، هيمن الاستقطاب على عامة الناس. رأيت ذلك يحدث في البلقان ثم في الحرب على الإرهاب. وهو يحدث الآن في أوروبا مع تصادم المشاعر المؤيدة والمعادية للمسلمين.

نظريا، يجب ألا يكون من الصعب جدا الإبقاء على المفاوضات مع تركيا حية ونشطة. تركيا لن تصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي فورا: فالعملية

سوف تستغرق عشر سنين على أقل تقدير. لكن قوى سياسية فاعلة تسعى لإنهاء العملية عبر الادعاء بأن موقف الحكومة التركية يتعذر الدفاع عنه. وتستخدم قبرص كسلاح. إذ إن الجزيرة مقسمة منذ عقود. وأصبح القسم اليوناني مؤخرا عضوا في الاتحاد الأوروبي. وهو يستخدم عضويته لعرقلة خطة توحيد الجزيرة التي وضعتها الأمم المتحدة ووافق عليها الجزء التركي. والجدير بالذكر أن ساسة أوروبيين، مثل نيكولا ساركوزي ووزيرة خارجية النمسا ارسولا بلاسنيك، يدعمون قبرص ويحرضونها ويرغبون في انهيار المفاوضات. والآن، يطالب الاتحاد الأوروبي الحكومة التركية بتقديم تنازلات من جانب واحد، في حين تتعرض لضغوط مضادة من قوى محلية تعارض الانضمام إلى الاتحاد. يريد الاتحاد الأوروبي من تركيا استقبال السفن القادمة من قبرص في موانئها: وتريد تركيا من الاتحاد الأوروبي فتح التجارة مع الجزء الشمالي التركي من الجزيرة، حيث تستطيع قبرص كعضو في الاتحاد الأوروبي منعها. ودون قيام أعضاء آخرين بممارسة الضغط على قبرص، من المرجح أن تنهار المفاوضات. أما العواقب والتبعات فيمكن أن تكون بعيدة المدى. فإذا ألغي احتمال انضمام تركيا، فإن الحرب الأهلية التي بدأت تنشب في العراق يمكن أيضا أن تزعزع استقرار تركيا. وهناك الآن مجموعة منشقة من القوميين الكرد تثير المشكلات في شرق تركيا.

إذا جرى تعليق المفاوضات مع تركيا، فإن مستقبل أوروبا قد يتقرر في وقت أبكر مما نظن، ولربما يتقرر دون أن يدرك عامة الناس حجم المخاطر. والأسوأ أن هؤلاء، حتى لو أدركوا هذه القضايا، ربما لا يؤيدون فكرة أوروبا كمجتمع مفتوح. فالفكرة لم تمنح مضمونا كافيا ليثير حماسة الأوروبيين.

وبدلا من أن يتطلعوا إلى مستقبل مهدد متخم بالتشوش والاضطراب وعدم اليقين، يلتفتون إلى الوراء وينشدون السلوان في هوياتهم القومية أو المحلية. لكن تاريخ أوروبا متخم بالحروب، والحروب تنزع لأن تصبح أكثر تدميرا. وهذا احتمال يفتقد الجاذبية والإغراء طبعا. ومن الأفضل مواجهة المستقبل حتى وإن اكتنفه الغموض وعدم اليقين. أما المهمة الملحة فهي توضيح وإزالة التشوش والاضطراب. الاعتراف بعدم عصمتنا ليس كافيا: يجب أيضاً أن نعثر على طريقة لضمان بقاء حضارتنا. وعلى وجه العموم، من الواضح أن العالم بحاجة إلى درجة أكبر من التعاون مقارنة بما ترغب الولايات المتحدة في رعايته حاليا. وتلك رسالة ينبغي أن يحملها اتحاد أوروبي أكثر قوة وتماسكا وتلاحما.

موقف البلدان الأوروبية تجاه التعاون الدولي أكثر تباينا واختلافا عن موقف الولايات المتحدة. أشار روبرت كاغان في كتابه «حول الجنة والقوة»، إلى أن الأوروبيين ينتمون إلى الزهرة بينما ينتمي الأمريكيون إلى المريخ*. أما الحجة فتنتمي إلى المدرسة الماركسية الجديدة، بمعنى أن كاغان استمد البنية الفوقية الإيديولوجية من شروط وظروف مادية مختلفة تسود في الولايات المتحدة وأوروبا. الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة الباقية، في حين أن أوروبا لم تقرر بعد هل تصبح قوة عسكرية أم لا. الأوروبيون ينفرون من استخدام القوة العسكرية، بينما تحتفي بها الولايات المتحدة تحت إدارة بوش. الأوروبيون يدركون الحاجات المشتركة للبشر وهم على استعداد لتقديم بعض التضحيات

* Robert Kagan, Of Paradise and Power: America and Europe in the New World Order (New York: Alfred A. Knopf, 2003).

من أجلها. كما يخصصون جزءا أكبر من دخلهم القومي للمساعدات الخارجية مقارنة بالولايات المتحدة، وشاركوا ودعموا «بروتوكول كيوتو» لمكافحة الاحتباس الحراري *.

أفرز موقف إدارة بوش تبعات كارثية: العالم بحاجة إلى بديل وبإمكان الاتحاد الأوروبي توفيره. ومن أجل الاستحواذ على مخيلة الناس، يجب توضيح الرسالة بتفصيل وإسهاب. وثمة حاجة للعثور على حل للمجادلات الخلافية المحتدمة التي تقسم الآراء حاليا. هل يكون الاتحاد الأوروبي قوة واحدة أم مجموعة من القوى؟ كيف يتصل الاتحاد الأوروبي بالعولمة؟ هل يفتح الاتحاد الأوروبي الباب أمام أعضاء جدد؟ هل يفتح الباب للهجرة؟

ليست مهمتي ـ كأجنبي ـ العثور على إجابات لهذه الأسئلة. لكن كمؤمن بالمجتمع المفتوح، أرى الاتجاه الذي يجب على أوروبا اتخاذه بوضوح تام: يجب أن تصبح نموذجا يحتذى لمجتمع عالمي مفتوح. وهذا يعني إدراك أننا ننتمي إلى مجتمع عالمي ومصالحنا المشتركة ينبغي أن تجمعنا معا. وهو يعني أيضا الاعتراف بأن العولمة كما تمارس الآن عبارة عن نسخة مشوهة ومحرفة وغير متوازنة للمجتمع العالمي المفتوح. نحن بحاجة إلى مؤسسات عالمية تضاهي الأسواق العالمية. نحن بحاجة إلى مقاومة اختراق قيم السوق لميادين الأنشطة التي لا تنتمي إليها. في الوقت ذاته، يجب أن نستبعد الحكومات عن لعب دور مباشر في إدارة الاقتصاد. فدور الحكومات والمؤسسات الدولية هو وضع القواعد والأنظمة، ودور اللاعبين

* لكن المؤسسات والمنظمات الخاصة في الولايات المتحدة، التي تستفيد من قوانين الضرائب الأكثر تساهلا، تسهم بقدر أكبر من المساعدات مقارنة بالمؤسسات والمنظمات الأوروبية.

الاقتصاديين هو التنافس ضمن هذه القواعد، التي يجب أن تخدم المصلحة المشتركة: ولا بد أن يسعى المتنافسون من أجل مصالحهم: لكن ينبغي ألا يسمح لهم بليّ واستغلال هذه القواعد لتناسب مصالحهم الخاصة. وهذا بالطبع هدف مستحيل، ويشابه المثال الماركسي القائل إن كل فرد يسهم بحسب قدرته ويأخذ بحسب حاجاته. إن مدى اقترابنا من المثال يعتمد على قيمنا ومواقفنا.

رعت أمريكا المنافسة ونمتها ثم دفعتها نحو حدود قصوى يتعذر الحفاظ عليها. أوروبا تنتمي إلى تراث من التعاون. وتأثير الجماعة والمجتمع يكون أحيانا كاسحا بحيث يسعى الأفراد للنجاة منه: وهذا أحد الأسباب وراء هجرة هذه الأعداد الكبيرة إلى أمريكا. ومع ذلك، تملك أوروبا تراثا يستحق الرعاية والتطوير. فما زال الناس يؤمنون بالعدالة الاجتماعية في القارة، وبالنزاهة في إنكلترا وتلك قاعدة جيدة يمكن البناء عليها.

كيف يمكن ترجمة هذه المشاعر النبيلة إلى سياسات عملية؟ الاتحاد الأوروبي بحاجة لأن يكون تنافسيا. لكن بمقدوره أن يحاول جعل القواعد والأنظمة أكثر عدالة وانصافا. وفي سبيل هذه الغاية، ينبغي وجود قوة في عالم مكون من دول ذات سيادة، لا مجرد طموح للقوى. حين يهرم السكان ويشيخون، تصبح الهجرة ضرورة اقتصادية. وكنموذج لمجتمع عالمي مفتوح، تحتاج أوروبا لفتح الباب أمام الهجرة والعضوية في الاتحاد الأوروبي، لكن مع بعض القيود. حسنُ ترتيبِ الأولويات أمر مهم. فقضايا الحكم يجب أن تحل قبل توسيع الاتحاد، لكن يتعذر التخلي عن مبدأ توسيع العضوية وذلك من أجل الحفاظ على الأمن في دول الجوار. وهذا ينطبق على تركيا على وجه الخصوص. يجب أن تستمر المفاوضات، وسوف

تستغرق وقتا طويلا كما ذكرت آنفا، الأمر الذي يفسح المجال لتسوية قضايا الحكم. هذا هو أقصى حد توصلني إليه المبادئ العامة للمجتمع المفتوح. أما الباقي فهو من مسؤولية الأوروبيين. فلندع النقاش يبدأ! ومثلما سأبين بتفصيل أكبر في الفصل التالي، قد يمثل اعتماد أوروبا على الغاز الروسي موضوعا افتتاحيا جيدا. وبلدان أوروبا بحاجة للتعاون من أجل ضمان أمن الطاقة.

الاتحاد الأوروبي الذي سيبرز من المناقشات عرضة لأن يكون معاديا إلى حد ما للولايات المتحدة، على الأقل تحت قيادتها الحالية؛ لكن إذا حقق النجاح فمن المرجح أن يؤثر في الاتجاه الذي تتخذه الولايات المتحدة والديمقراطيات الأخرى. الأمر الذي يساعد في إعادة بناء المجتمع الدولي الذي يحتاج إليه العالم حاجة ماسة.

هل يمكن أن تشكل هذه المهمة مصدر إلهام لشعوب أوروبا؟ الدلائل المستقبلية غامضة ومبهمة. لقد أصبحت أوروبا مجتمعات تسودها مشاعر الرضا والقناعة والسعادة، وفي هذا السياق تشابه الولايات المتحدة. ولا يوجد اختلاف كبير طالما يتعلق الأمر بالنزعة الاستهلاكية والافتقار إلى القيم الذاتية الجوهرية. من ناحية أخرى، يعد إيجاد نمط نموذجي لمجتمع عالمي مفتوح باعثا على الرضا والراحة. ويستحق المحاولة.

مجتمع الديمقراطيات

لا شك في أن مجتمع الديمقراطيات الذي يمارس مسؤولية الحماية فكرة بديلة جذابة على الصعيد النظري، لكنه محبط ومخيب للآمال على الصعيد العملي. لقد أطلقت الفكرة في الأيام الأخيرة من عهد إدارة

كلينتون، في صيف عام 2000، في مؤتمر عقد في وارسو. ومنذ البداية، واجهت المبادرة الصعوبات لأنها نتاج وزراء الخارجية وافتقرت إلى دعم وزراء المالية. ونتيجة لذلك، بقي «إعلان وارسو» إشارة فارغة من المدلول: وما كان ليثير اهتمام الصحف لو لم ترفض فرنسا التوقيع عليه لأنه تحت رعاية الولايات المتحدة.

يدعو «إعلان وارسو» إلى عقد مؤتمرات كل سنتين لمراجعة ما أحرز من تقدم. حضرت مؤتمرين منها حتى الآن، لكنني وجدتهما مخيبين للآمال. نظريا، كان الترتيب جذابا جدا لأنه جمع الجانبين الحكومي وغير الحكومي معا. أما عمليا، فلم يحدث شيء. المناقشات تمحورت حول إعلان جديد على القدر ذاته من البعد عن الموضوع، لكن النص اختلف عليه الديبلوماسيون وكأنما هذا هو المهم. الاجتماع الأخير الذي عقد في تشيلي (نيسان/ أبريل 2005)، كان مخيبا للآمال على نحو خاص لأن مجتمع الديمقراطيات لم يتمكن من الاتفاق على المصادقة على اقتراح إنشاء «مجلس حقوق الإنسان». إذ اشتبه العديد من الديمقراطيات النامية بأن الولايات المتحدة سوف تستخدم المجلس لتدعيم أهدافها الإمبريالية. وفي هذا تأكيد لرأيي بأن الولايات المتحدة فقدت قدرتها على قيادة العالم. وفي وقت لاحق، صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مجلس حقوق الإنسان على الرغم من معارضة الولايات المتحدة وحدها تقريبا. شكلت هذه المناسبة فرصة سانحة لمجتمع الديمقراطيات لإظهار أهميته الحقيقية وذلك عبر التوكيد على أن الديمقراطيات فقط هي التي تنتخب إلى المجلس. وهذا أسهل في القول منه في الفعل، لأن انتخابات الأمم المتحدة كانت نتيجة لمساومات معقدة، كما بدا أن للبلدان العديد

من المصالح الأكثر أهمية من العضوية في مجتمع الديمقراطيات. على سبيل المثال، كان من المستحيل تقريبا إبعاد كوبا عن المجلس. ومع ذلك، تمكن مجتمع الديمقراطيات من ممارسة نفوذ حقيقي لم ينحصر تأثيره في اختيار البلدان فقط بل في وظائف المجلس أيضاً. وبدأ دعم المؤسسة لمجتمع الديمقراطيات يؤتي ثماره أخيراً.

إذا غيرت الولايات المتحدة موقفها، يمكن أن يصبح مجتمع الديمقراطيات عنصرا مؤثرا داخل الأمم المتحدة وخارجها. في الوقت الراهن، لا بد أن تؤدي رعاية الولايات المتحدة إلى معارضة الديمقراطيات الأخرى، خصوصا بين البلدان النامية. ويمكن لإدارة أخرى أن تأخذ دور القيادة لكن عليها الاعتراف بوجود العديد من المصالح المتشعبة لدى الديمقراطيات المتقدمة والنامية بحيث تمنعها من التوحد في منظمة واحدة. وسيكون من الأفضل لو أن لكل منهما مجموعتها، ويمكن أن تتعاون المجموعتان حين تتفق مصالحهما. وهذا ما عكسته جزئيا التركيبة العالمية الراهنة ضمن مجموعة الدول الكبرى السبع (G 7) ومجموعة العشرين (G 20). وبدأت الديمقراطيات النامية بتشكيل مجموعتها الخاصة بها حين التقى ممثلون عن واحد وعشرين بلدا ناميا في كانكون (أيلول / سبتمبر 2003) لحماية مصالحها فيما يتعلق بمفاوضات منظمة التجارة العالمية.

الصراع بين العالمين المتقدم والنامي حرف المحادثات التجارية في جولة الدوحة عن مسارها. ويمكن للولايات المتحدة، بقيادة رئيس آخر، أن تظهر تغير موقفها ومسلكها وتوجهها عبر تشجيع إنشاء مجتمع للديمقراطيات النامية لا تنتمي إليه الولايات المتحدة وأعضاء الاتحاد الأوروبي. وهذا سيحل محل مجموعة السبع والسبعين (G 77) التي تضم بلدان عدم

الانحياز (إلى من؟) وتشتغل حاليا كفصيل داخل الأمم المتحدة (لم يعد للمجموعة فائدة تذكر). آنئذ، سوف يشكل مجتمع الديمقراطيات النامية بالتحالف مع الولايات المتحدة وأوروبا أغلبية حاكمة داخل الأمم المتحدة، دون أن تتفق بالضرورة على جميع القضايا.

في الوقت الراهن، تنظر البلدان المتقدمة باستعلاء إلى البلدان النامية. على سبيل المثال، مجموعة الثماني (G 8)، التي تضم رؤساء الدول، تدعو رؤساء بلدان العالم النامي لحضور بعض اللقاءات. وسيكون من المفضل لرؤساء البلدان النامية عقد قمة خاصة بهم. يمكن على سبيل المثال تأسيس مجموعة الدول الست (G 6) المكونة من ست ديمقراطيات نامية هي: البرازيل والمكسيك والهند وإندونيسيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا. ويمكن لها أن تلتقي مع مجموعة الثماني، كند لند، في الظاهر على الأقل. وسيشكل ذلك خطوة أولى نحو تقليص التفاوت بين المركز والأطراف وتأسيس نظام عالمي أكثر توازنا.

الصين أهم البلدان النامية. وهي ليست ديمقراطية. لكن لا يمكن تركها خارج أي ترتيب يربط بلدان العالم النامية معا. أما العقبة الرئيسة أمام تشكيل «مجموعة الدول النامية الست» فهي عدم رغبة البلدان المعنية بالإساءة إلى الصين. ولهذه بدورها مصلحة حقيقية في الحصول على قبول بها من بقية بلدان العالم. فهي تتطور وتنمو بسرعة لتصبح قوة عالمية ـ وكلما استطاعت متابعة التنمية والتطور دون أن تشكل تحديا للقوى الأخرى كان ذلك أفضل لتطورها ونموها. لقد تحولت هذه الاستراتيجية إلى مبدأ تبنته القيادة الحالية، التي تتحدث عن التنمية السلمية والمتناغمة. في الوقت ذاته، فإن فراغ القوة الناجم عن ضعف أمريكا يضاعف قوة الصين بسرعة كبيرة وهو أمر لمصلحتها دون

ريب. وفي مسعاها لتأمين إمدادات الطاقة، دخلت في صراع مع اليابان، وأصبحت زبونا للأنظمة المارقة في إفريقيا (السودان مثلا) وفي آسيا الوسطى (اوزبكستان مثلا). من المهم ربط الصين بصورة وثيقة مع أي بنية عالمية بازغة. وهذا سيساعد في تعزيز مبدأ التنمية المتناغمة ويدفع الصين نحو وجهة بناءة. يمكن أخذ مسألة ضم الصين إلى عضوية مجموعة الثماني (G 8). وفي ضوء الميول الاستبدادية الراهنة في روسيا، لم يعد من الممكن اعتبار مجموعة الثماني مجموعة من البلدان الديمقراطية. فإذا تم قبول الصين، فلن تهتم إذا استثنيت من مجموعة الدول الست. وبدورها، يمكن لمجموعة الدول الست (النامية) التعاون بشكل وثيق مع مجموعة الدول السبع في تشجيع وتعزيز الديمقراطية، بينما تلتقي مع مجموعة الدول التسع حول القضايا الاقتصادية.

المجتمع المدني العالمي

أعتقد بوجود مدى واسع أمام المجتمع المدني والمنظمات الأهلية لملء فراغ القيادة الذي خلفه الاضطراب والتشوش في المجتمع الدولي. ولا يمكن للمجتمع المدني اغتصاب المكان الذي تحتله الدول ذات السيادة في نظام عالمي قائم على مبدأ السيادة، لكن على الحكومات الديمقراطية الانتباه إلى رغبات الشعوب. ويمكن للمجتمع المدني أن يكون فاعلا عبر ممارسة تأثير في الحكومات، أو عبر العمل، حول قضايا محددة، بالتعاون مع الحكومات.

لعب المجتمع المدني دورا صاخبا على نحو متزايد في الشؤون العالمية خلال السنوات الأخيرة. أما التظاهرات التي اجتذبت شاشات التلفزيون فشملت أعمال الشغب الموجهة ضد المنظمات الدولية. بدأ الأمر مع

مظاهرات سياتل عام 1999، واستمر مع كل اجتماع تعقده منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة الدول الكبرى الثماني. أعد هذه الجهود خاطئة في وجهتها لأنها تسعى للحصول على الشهرة عبر استفزاز الاضطراب والفوضى وعبر السعي إلى أهداف خاطئة. فالمؤسسات الدولية تعكس غالبا سياسات الدول الأعضاء؛ وهذه الأخيرة هي التي يجب أن تحمل المسؤولية. وبمقدورنا أن نعزو معظم البؤس والفقر في العالم إلى سياسات الدول ذات السيادة؛ لكنها لا تشكل أهدافا للمظاهرات الغاضبة.

مع تغطية تلفزيونية أقل، ولد المجتمع المدني قوتين فاعلتين هما حركتا حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة. وتمكنت هاتان الحركتان من جعل القضيتين من الملامح الدائمة في الشؤون الوطنية والدولية. وعلى الأغلب، كانت معاهدة حظر الألغام والمصادقة على إنشاء محكمة الجنايات الدولية من منجزات المنظمات الأهلية الدولية. كما برزت في السنوات الأخيرة حركة جديدة موجهة ضد الفساد عموما ولعنة الموارد على وجه الخصوص. وحظيت بدعم المنظمات الأهلية الناشطة في الحركتين كلتيهما (البيئة وحقوق الإنسان). فقد ذاعت شهرة مؤشر الفساد الذي تصدره منذ عام 1995 منظمة الشفافية الدولية؛ أما محاربة لعنة الموارد فهي توجه أحدث عهدا لم يدخل بعد في وعي عامة الناس. ونظرا لأنني مشارك في الحملة أود أن ألفت الانتباه إليها.

لعنة الموارد

البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية تشابه في فقرها تلك التي وهبت موارد أقل؛ أما ما يميزها فهو خضوعها عادة لحكومات أكثر قمعا

وفسادا، وغالبا ما تجتاحها النزاعات المسلحة. أصبح ذلك يعرف باسم لعنة الموارد. وقصة مكافحة لعنة الموارد مفيدة بعبرها ودروسها لأنها تشرح وتبين ما أدعوه بـ«بالاعتقاد الخاطئ المثمر».

بدأ كل شيء مع حملة أطلقت في أوائل عام 2002 تحت عنوان «انشر ما تدفع». تلقت الحملة الدعم والمساندة من عدد من المنظمات الأهلية الدولية، بما فيها منظمة «الشاهد العالمي» التي انطلقت من داخل حركة البيئة وتلقت التمويل من مؤسستي*. أما الهدف من الحملة فكان حث شركات النفط والتعدين على كشف المبالغ المالية التي تدفعها إلى أي بلد من بلدان العالم. ومن ثم يمكن جمع هذه المبالغ معا لبيان كم يتلقى كل بلد. الأمر الذي يسمح لمواطني هذه البلدان محاسبة حكوماتهم ومعرفة أين تذهب الأموال. وجرى اختيار اسم الحملة من قبل وكالة دعاية، وتبين أنه مثير وجذاب. اعتمدت الحملة على المشاعر المعادية للشركات متعددة الجنسية في العالم الغربي وانطلقت في مهمتها. لكن المنطق الدافع وراء الحملة لا يصمد أمام التفحص الدقيق (لهذا السبب أدعوه بـ«الاعتقاد الخاطئ المثمر»). إذ لا يمكن إجبار الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية الكبرى على نشر حساباتها فيما يتعلق بكل بلد على حدة بشكل قانوني. وحين ناقشت الأمر مع مختلف السلطات الإشرافية، أبلغتني بالحاجة إلى وجود تشريع خاص. ولن يوافق الكونغرس الأمريكي بأغلبيته الجمهورية على إصدار مثل هذا التشريع أبدا. وحتى لو استجابت جميع الشركات للضغط من الرأي العام، فإن بعض الشركات المهمة الحكومية والخاصة التي لا تجمع الأموال في التبادلات التجارية الضخمة ستظل

* تلقت منظمة «الشفافية الدولية» التمويل منا أيضا في أيامها المبكرة.

معفاة: ونتيجة لذلك يتعذر حساب المبالغ المالية الإجمالية التي تلقتها الحكومات بشكل دقيق. وبالتالي كنت متلهفا لتحويل انتباه الحركة من الشركات إلى الحكومات.

لحسن الحظ، كانت الحكومة البريطانية، مدفوعة بحث وتشجيع المنظمات الأهلية البريطانية، رائدة في هذا السياق. كما أظهر كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دعما كبيرا. وبمساعدتهما ولدت «مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية» في أواخر عام 2002؛ وجرى جمع الشركات والحكومات والمجتمع المدني معا لتطوير معايير كشف للشركات والحكومات في البلدان المعتمدة على النفط والغاز والتعدين. صحيح أن اسم المبادرة لم يكن جذابا، لكن مع تأييد الحكومة البريطانية ومؤسستي «بريتون وودز»، أصبحت تحظى باعتراف العالم وبدعم متزايد منه؛ وتضاعف عدد البلدان التي تعبر عن اهتمامها بالالتزام بمعايير الشفافية. المجتمع المدني يوفر الباعث المحفز لاستمرارية المبادرة. وشبكة مؤسساتي مشاركة بشكل فعال. وأنشأت مجموعات «مراقبة العائدات» في عدة بلدان لاقتفاء المبالغ المدفوعة للحكومات.

تعمل «المبادرة» على أساس طوعي، لكن المجتمع المدني مستمر في الضغط من أجل تبني مقاربة إجبارية. وهذا يجعل الضغط متواصلا على شركات النفط والتعدين. شركة «بريتش بتروليوم» لم تكن بحاجة إلى ضغط. فرئيسها، اللورد جون براوني، يؤمن حقا بأن قدرا أعظم من الشفافية هو في صالح المساهمين، وقدم كشفا مفصلا بالأموال التي أنفقتها الشركة في انغولا. لكن الحكومة الانغولية هددت بإلغاء امتياز الشركة بذريعة أنها انتهكت بند السرية الذي يعد بندا معياريا في عقود النفط والغاز

الدولية. اضطرت «بريتش بترليوم» إلى التراجع في تلك الحالة، لكنها أعلنت، مع شركة «شل»، أنها ستنشر مدفوعاتها إلى البلدان التي تسمح حكوماتها بذلك. نيجيريا تنازلت عن بند السرية وطلبت من الشركات ذكر مدفوعاتها بشكل إفرادي. بعض البلدان الأخرى الملتزمة «بالمبادرة»، بما فيها أذربيجان، لم تسمح بذلك، لكنها طلبت من الشركات العاملة كلها جمع بيانات مدفوعاتها لنشرها علنا. سوف تستمر حركة المجتمع المدني في الضغط من أجل كشف الشركات لمدفوعاتها بشكل إفرادي، لأن ذلك يتيح قدرا أعظم من الشفافية ومقدرة أكبر على المحاسبة والمساءلة. أنشأت أذربيجان، حيث تحتل «بريتش بتروليوم» مركز الصدارة، صندوقا للنفط على النموذج النرويجي وتبنت مبادئ «المبادرة». كازاخستان أنشأت أيضا صندوقا للنفط ووقعت على «المبادرة». كما عبرت عشر من الدول الأخرى عن رغبتها بالالتزام بمبادئ الشفافية في «المبادرة».

التقدم الأكثر إثارة حدث في نيجيريا، التي ظلت ردحا طويلا من الزمن نموذجا وواجهة للعنة الموارد، كذلك جارتها الصغيرة ساو تومي. وكان اوباسانجو قد ارتبط بمنظمة الشفافية الدولية قبل أن يعود إلى نيجيريا ويصبح رئيسا. وبعد إعادة انتخابه عام 2003، أعاد (بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) نغوزي اوكونجو ايويلا من البنك الدولي، وشرع (بمساعدة فريق فعال ومؤثر من الإصلاحيين) في إجراء إصلاحات مالية ونقدية ومصرفية واسعة النطاق. نيجيريا بلد جرب كل شيء تقريبا وفشل: إلا أن نغوزي، واوبي ايزيكويسيلي (وزير المعادن الصلبة والقوة الدافعة وراء التزام نيجيريا بمبادئ «المبادرة»)، وتشارلز سولودو (حاكم المصرف المركزي)، وغيرهم، قد حققوا تقدما

كبيرا في مجال الإصلاح المؤسسي والشفافية. نشر مؤخرا أول تدقيق حسابات مستقل لعائدات النفط وعمليات الإنتاج والإدارة، ممهدا السبيل لمزيد من الإصلاحات في قطاع النفط والغاز. وبمساعدة مؤسستي المحلية، نشرت الحكومة الاتحادية أيضاً كشفا بإنفاقاتها ومدفوعاتها إلى مختلف الولايات والسلطات المحلية. الأمر الذي أدى إلى محاكمات لرموز الفساد صاحبتها دعاية كبيرة. بدأ المجتمع المدني، الذي أظهر في البداية قدرا كبيرا من الريبة والعدائية، يؤمن بالعملية. كما بدأت الإصلاحات المالية تظهر نتائجها في مؤشرات الاقتصاد الكلي. وساعدت هذه التطورات نيجيريا على الحصول على إعفاءات مهمة من الديون إضافة إلى احتلالها مركز المقدمة في تصنيف الائتمان الدولي.

التقدم الذي تحقق في نيجيريا يسهل عكسه وابطاله. فقد شعر بعض الأغنياء وأصحاب النفوذ بالتهديد. ولم يلمس الناس في مناطق إنتاج النفط أي فوائد من الإصلاحات حتى الآن. أما الجهود المبذولة لمحاربة الفساد والقرصنة وسرقة النفط فقد أدت إلى تمرد فعلي في دلتا النيجر. الانتخابات الرئاسية ستجرى في عام 2007. ولا يوجد خليفة لاوباسانجو. وتتنافس مختلف المناطق على خلافته. وهو الآن يغازل فكرة تغيير دستور البلاد ليعاد انتخابه لولاية ثالثة. وإلى أن تحل مشكلة الخلافة، تواجه منجزات الأعوام القليلة الماضية خطرا داهما.

ساو تومي جزيرة صغيرة وفقيرة قبالة ساحل نيجيريا، وهي تطور حقولها النفطية البحرية بالاشتراك مع نيجيريا. هنالك مجموعة من المحامين توفر المساعدة التقنية المجانية (دون أتعاب) لتتمكن الجزيرة من تبني قواعد شفافية واسعة المدى تطبق على إنتاجها من النفط والغاز في المستقبل. وهنالك تقدم يتحقق في العديد من بلدان العالم الأخرى.

أنا على استعداد لدعم مبادرات عديدة، لكن لن أستمر في دعمها إلا إذا استطاعت النجاح بشكل مستقل وتوليد الزخم ذاتيا. تبين لي أن لمبادرة مناهضة لعنة الموارد ركائز أقوى من معظم المبادرات الأخرى وهذا أمر ملأني حماسة. وبالتعاون مع مؤسسة «هيوليت» وغيرها من المانحين، قررنا إنشاء «معهد مراقبة العائدات»، وهو مؤسسة مستقلة سوف ترسم الاستراتيجيات، وتكون بمثابة مركز مصادر نظري وعملي، وتوفر المساعدة التقنية لمن يطلبها. «المعهد» ما يزال في أيامه الأولى، لكن المشهد يبدو واعدا. فمن الأسهل بكثير استخدام الموارد الموجودة بالشكل الأفضل مقارنة بالبحث عن موارد غير موجودة. ومثلما أحب أن أقول، لقد فضحنا المخبأ وكشفنا المستور.

الجهد المبذول لمعالجة لعنة الموارد يجسد مثالا جيدا على ما يمكن أن تنجزه مؤسسات خاصة تعمل بالتعاون مع منظمات أهلية. وكما ذكرت في بداية هذا القسم، لا يمكن أن يحل المجتمع المدني محل الدول ذات السيادة، لكن يستطيع التأثير في سلوكها ومسلك غيرها من اللاعبين، مثل الشركات متعددة الجنسية.

العقبة الكأداء الرئيسة أمام تحقيق مزيد من التقدم على صعيد لعنة الموارد هي الصين (وبدرجة أقل: الهند). ففي مسعاها للحصول على الطاقة وغيرها من المواد الخام، تتحول الصين بسرعة إلى راعية للأنظمة المارقة. فهي الشريك التجاري الرئيس والحامي الأول للنظام الديكتاتوري العسكري في ميانمار. كما استقبلت بالترحاب الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف بعد المجزرة في انديجان مباشرة. وكرمت رئيس زيمبابوي روبرت موغابي. وهي المشتري الرئيس لنفط السودان، وعرقلت

عمل الأمم المتحدة في التعامل مع التطهير العرقي في دارفور. ومنحت اعتمادات ائتمانية كبيرة إلى انغولا حين أخفقت في استيفاء الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي. إن سلوك الصين يشكل عقبة لا يستطيع المجتمع المدني مغالبتها لوحده. وبمقدور المجتمع المدني ممارسة الضغط على الشركات متعددة الجنسية، لكن ليس على الصين أو الهند. فسياسة الطاقة التي ينتهجها البلدان تتطلب انتباه الحكومات. ولسوف أسهب حول هذه النقطة في الفصل التالي.

ـ7ـ

أزمة الطاقة العالمية

ثمة موضوع مشترك يربط العديد من القضايا التي ناقشناها في الجزء الثاني من الكتاب. دعوني الآن أشد مختلف الخيوط معا: الاحتباس الحراري، لعنة الموارد، تصاعد اعتماد الاقتصادات الرئيسة ـ الولايات المتحدة، أوروبا، اليابان، الصين، الهند ـ على الطاقة المستوردة من بلدان ومناطق غير مستقرة سياسيا، وضع الإمدادات المقيد والمتوتر، تفاقم حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. ضاعف ذلك كله أزمة كبرى تواجه البشرية: أزمة طاقة عالمية.

المكونات المتنوعة كانت تنضج ببطء على مدى حقبة طويلة من الزمن. الاحتباس الحراري الذي نعاني منه حاليا نجم عن انبعاث غازات الدفيئة الذي بدأ قبل أكثر من قرن. أما لعنة الموارد فتمتد جذورها إلى الحقبة الكولونيالية وتشكل إسهاما رئيسا في حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. إنتاج النفط في الولايات المتحدة بلغ ذروته قبل عدة عقود، في عام 1971، وهنالك نظرية («ذروة هيوبرت») تؤكد أن الإنتاج العالمي للنفط على وشك أن يبلغ تلك الذروة. ووفقا لهذه النظرية، نحن قريبون جدا من الذروة، لكن إن حدث ذلك الآن فسيكون مجرد مصادفة.

اجتمعت مختلف المكونات معا بعد الحادي عشر من سبتمبر، وشكلت الهجمات عاملا رئيسا في تجميعها سوية. وحالما ندرك هذه الحقيقة، فإن

العديد من التطورات الأخرى التي ناقشناها في الكتاب تصبح مترابطة وذات معنى: الحرب على الإرهاب: غزو العراق: نهوض إيران: زيادة التطرف والتوترات المذهبية في الإسلام: انحطاط قوة ونفوذ وتأثير أمريكا: انتشار الأسلحة النووية: مسعى الصين للحصول على الموارد الطبيعية وتأثيره السلبي على معالجة لعنة الموارد: استخدام روسيا إمدادات الغاز لإغراء ورشوة بلدان إمبراطوريتها السابقة والخطر الذي يمثله ذلك على أوروبا.

جوهر الأزمة هو توتر وعدم استقرار حالة إمدادات النفط. أما الأسباب فبعضها دائم وبعضها الآخر دوري. العامل الدائم يتمثل في أن استهلاك النفط يتجاوز بانتظام اكتشاف مخزونات جديدة منه. في عام 2004، تم استهلاك 30 مليار برميل، لكن لم يكتشف سوى 8 مليارات. والطاقة الزائدة انخفضت من 12 مليون برميل في اليوم عام 1988 إلى أقل من مليونين حاليا. العالم الأمريكي المتخصص في الفيزياء الجيولوجيا، م. كينغ هيوبرت، شيد نموذجا نظريا لتوفر النفط («ذروة هيوبرت»). واعتمادا على هذا النموذج تنبأ في عام 1956 أن إنتاج النفط في الولايات المتحدة سيبلغ ذروته بين عامي 1965 ـ 1970؛ في عام 1971، توقع أن يبلغ إنتاج النفط العالمي ذروته بين عامي 1995 ـ 2000. ونظرا لقرب توقعاته فيما يتعلق بالولايات المتحدة من الحقيقة، فإن أتباعه الكثر يتوقعون أن الإنتاج العالمي قد بلغ الذروة أو سيبلغها قريبا جدا. الجدل الخلافي الذي احتدم حول هذه التوقعات خارج عن الموضوع غالبا؛ إذ يمكن تأخير الذروة مدة وجيزة عبر استخدام أساليب استخراج أكثر جرأة وأغلى تكلفة. النقطة المهمة هي أنه حين يستنفد نصف المخزون

الموجود في الحقل النفطي تزداد صعوبة استخراج النفط المتبقي. ومعظم الحقول الضخمة استنفد أكثر من نصف مخزوناتها، ولم يكتشف أي حقل ضخم منذ عام 1951، حين اكتشف واحد في المملكة العربية السعودية*. أرقام الاستهلاك غير موثوقة ولا يعتمد عليها، والأدلة المتوفرة تشير إلى أرقام متحفظة وأقل من الواقع. وتوجب على العديد من الشركات العاملة في الميدان إعادة النظر في أرقام المخزون وتخفيضها، والعديد من الدول المنتجة المعروفة تشير إلى انخفاض في الإنتاج. ولا توفر المملكة العربية السعودية التي تضم أكبر مخزونات النفط في العالم، أرقاما تظهر حجم استنفاد الحقول الموجودة.

على الرغم من أن العامل الدائم واضح لا لبس فيه، إلا أن معظم التقلبات على المدى القريب ناجمة عن العوامل الدورية. فالطلب قوي بسبب قوة الاقتصاد العالمي من جهة، ونتيجة نهوض الصين والهند وغيرهما من البلدان النامية التي تعد أقل كفاءة في استهلاك الطاقة من الاقتصادات الناضجة، من جهة أخرى. وبالإضافة إلى توتر وصعوبة وتقييد وضع الإمدادات الخام، هنالك نقص في طاقة التكرير. فأسرع أنواع الطلب نموا هو على الديزل ووقود الطائرات والوقود المستخدم في التدفئة (نواتج التقطير المتوسطة): لكن معظم الإمدادات عبارة عن خام ثقيل يصعب تكريره وتحويله إلى هذه النواتج. الغاز الطبيعي أكثر بعدا عن نقطة

* الحقل الضخم هو الذي يحوي أكثر من ثلاثين مليار برميل. انظر:

Roger D. McFarland, The Future of Global Oil Production (Jefferson, North Carolina: McFarland & Co., Inc., 2005). See also Matthew R. Simmons, Twilight in the Desert-The Coming Saudi Oil Shock and the World Economy (Hoboken, NJ: John Wiley & Sons Inc., 2005).

الذروة، لكن هناك نقصا في النقل. ولسوف يتم التغلب على هذه المشكلة في الوقت المناسب. وفي الحقيقة، فإن التقييد المؤقت سوف يعقبه بشكل حتمي تقريبا إغراق السوق مؤقتا أيضاً. أما الآن، فتعتقد البلدان المستهلكة أنها لا تملك مخزونا كافيا. وهذا، بالإضافة إلى المضاربة، يزيد الطلب. وحين يوازي العرض الطلب، سوف يتراجع هذان المصدران للطلب. لقد أوجد وضع الإمدادات المقيدة دافعا محفزا للتدخل فيها لأغراض سياسية، مثلما حدث في نيجيريا ويمكن أن يحدث في فنزويلا وإيران. وحين يتم الخروج من عنق الزجاجة، يتقلص احتمال الباعث للتدخل في الإمدادات. هذه العوامل كلها سوف تتضافر لخفض الأسعار. وسوف توقف منظمة «أوبك» الانخفاض بتقييد الإنتاج، وتوجد بالتالي طاقة إنتاج مفرطة ضرورية لإحباط انقطاعات العرض. لكن ستبقى العوامل الأخرى المكونة لأزمة الطاقة العالمية: الاحتباس الحراري، الاعتماد على المناطق غير المستقرة سياسيا، لعنة الموارد، و«ذروة هيوبرت» في نهاية المطاف. ولربما يضعف إغراق السوق مؤقتا الإرادة السياسية للتعامل معها: وفي الحقيقة، هذا ما حدث بعد أول أزمة طاقة في السبعينيات. وهنالك احتمال لحدوث ذلك مرة أخرى.

تمثل أزمة الطاقة العالمية تهديدا داهما عبر طرق عديدة، على الرغم من صعوبة رؤية بعض الصلات الجامعة بينها. فليس للاحتباس الحراري علاقة وثيقة بالإرهاب أو بنجاح الرئيس هوغو تشافيز في فنزويلا، لكن هذه التطورات المتباينة موصولة بأزمة الطاقة العالمية، وإدراك الصلات يساعدنا على وضع اللحظة الراهنة ضمن منظور جديد. على سبيل المثال، اعتاد نائب الرئيس ديك تشيني تخويف الناس عبر الإشارة إلى احتمال

أن يحصل الإرهابيون على أسلحة دمار شامل، ومازال الديمقراطيون يحاولون تسجيل النقاط عبر التشديد على أمن موانئنا. التهديد الحقيقي يمثله الإرهابيون، والتهديدات الأخرى ـ القرصنة في نيجيريا، هوغو تشافيز في فنزويلا، «القاعدة» في الشرق الأوسط ـ قد تعرقل سلسلة توريد الطاقة. هذا التهديد أصبح حقيقيا في الرابع والعشرين من شباط/فبراير 2006، حين اخترق الإرهابيون البوابة الخارجية لمنشأة البقيق في السعودية ـ القادرة على تكرير حوالي 10% من إمدادات الطاقة العالمية ـ لكنهم أوقفوا من قبل أفراد الحرس الوطني. وعلى الرغم من أن الهجوم لم يكن له تأثير فوري على إمدادات النفط السعودي، إلا أنه أشار بدلالته إلى محاولة تستهدف البنية التحتية النفطية، وفي هذا تحول عن الأساليب التكتيكية السابقة.

يصبح من الأسهل التعامل مع مختلف عوامل أزمة الطاقة العالمية حين تدرك الصلات وتميز الروابط الجامعة بينها، مقارنة بأخذها بشكل منفصل. لنأخذ على سبيل المثال استخراج الوقود الخالي من الكربون من الفحم الحجري. فإذا تم تطوير تقانة فعالة فسوف يسهم ذلك إسهاما كبيرا في تخفيض انبعاثات الكربون: كما سيقلص اعتماد الولايات المتحدة والصين، اللتين تمتلكان مخزونات ضخمة من الفحم، على الطاقة المستوردة: وبالطبع، سيكون بمثابة ترياق مضاد لـ«ذروة هيوبرت». قد لا يكون أي من هذه الاعتبارات كافيا لتوليد الدعم والتأييد لاستخراج الكربون من الفحم الحجري، لكن عندما تؤخذ معا يمكن أن تعتلي قمة الأولويات. لكن استخراج الكربون يتطلب طاقة أيضا، والتقانات الراهنة ليست فعالة في مجال ترشيد استهلاك الوقود: ولذلك سيتطلب الأمر توظيف استثمارات كبيرة لابتكار وتطوير تقانات جديدة.

لا يوجد إجراء واحد يعد كافيا للتخفيف من حدة الأزمة. إذ يجب اتخاذ العديد من الإجراءات المختلفة في الوقت ذاته، بالإضافة إلى الفحم الخالي من الكربون، والطاقة النووية، وطاقة الرياح، ووقود الكتلة الحيوية (biomass)، وتخفيض الطلب بالطبع. هنا، يمكن لآلية السعر أن تكون مفيدة: ضريبة الكربون مقترنة بسجل الكربون سيوفران حافزين اقتصاديين لإدخال التعديلات المناسبة على الطلب وعلى العرض. لقد وضع «بروتوكول كيوتو» سقفا لانبعاثات الكربون وسهل تبادل سجلات الكربون ـ وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنها ليست كافية.

أزمة الطاقة العالمية أشد تعقيدا من أي أزمة أخرى. فهي ليست مفردة بل ملتقى تطورات إشكالية متباينة عززت بعضها بعضا وبلغت حدود الأزمة في وقت واحد تقريبا. وهي تهدد حضارتنا عبر تشكيلة متنوعة من الطرق. لقد ناقشنا آنفا الاحتباس الحراري وانتشار الأسلحة النووية. لكنهما مجرد ملمحين اثنين لحالة أكثر تعقيدا تهدد بالانحدار إلى مستوى الانهيار العالمي. وعلى الرغم من أن جوهر الأزمة هو وضع إمدادات النفط المقيدة، إلا أن التطورات التي قد تؤدي إلى الانهيار سياسية على الأغلب.

لربما تفسر أزمة الطاقة العالمية بوصفها الجانب الآخر المظلم للعولمة. أما المدى الذي تصل إليه في تهديدها لحضارتنا فيعتمد على كيفية تعاملنا معها. لقد نجت حضارتنا من أزمات عديدة. وكثيرا ما بلغت الأسواق المالية شفا الانهيار ثم ارتدت واستعادت عافيتها. ونادرا ما وصلت إلى هذا الحد، كما حدث في الأزمة الآسيوية عام 1997. وحتى في هذه الحالة، تدخلت السلطات المعنية حين تعرض مركز النظام المالي العالمي للتهديد. ولهذا توصف الآن بأنها أزمة آسيوية، ولم تتحول إلى أزمة شاملة للرأسمالية

العالمية. نظامنا السياسي أقل استعدادا لتجنب الكوارث. لقد عانينا من حربين عالميتين وكدنا نخوض ثالثة. في الحروب نزوع لتصبح مدمرة على نحو متزايد. يجب ألا نقلل من تهديد الحرب النووية. حضارتنا تسير بالطاقة: وبمقدور أزمة الطاقة العالمية تدميرها.

يتجاوز حجم وكثرة المشكلات قدرتنا على التصدي لها، أو حتى استيعابها وفهمها. والمرحلة الحالية الحادة للأزمة هي نتاج سوء الفهم والأفكار الخاطئة، خصوصا تلك المتصلة بالحادي عشر من سبتمبر. وعلى الرغم من أننا لا نستطيع التخلص من الأفكار الخاطئة، إلا أن بمقدورنا تصحيحها حين ندركها ونعيها. ولربما يكون أفدح خطأ ارتكبته الولايات المتحدة هو الظن بأنها قوية بما يكفي للتصدي لهذه المشكلات بمفردها. فالموقع التنافسي لكل دولة إزاء الدول الأخرى ليس مهما حين يكون بقاء واستدامة النظام العالمي على المحك. تعريفنا للأمن القومي ضيق جدا، والرأي السائد بأن النظام العالمي، على شاكلة السوق، سوف يرعى نفسه بنفسه إذا ترك دون تدخل، رأي مغلوط تماما. الاحتباس الحراري، والاتكال على الطاقة، ولعنة الموارد، ونظام الحد من انتشار الأسلحة النووية، تتطلب جميعا تعاونا دوليا.

على الرغم من أن أزمة الطاقة العالمية تتطلب تعاونا دوليا، إلا أننا يجب أن نحاذر من القفز إلى الطرف الأقصى المقابل وتجاهل المصالح الوطنية للدول ذات السيادة. وبغض النظر عن التغيرات المنهجية التي أدخلت عليها، فإن من الضرورة أخذ هذه المصالح بعين الاعتبار. لنأخذ الصين على سبيل المثال، فحتى عام 1993 كانت مكتفية ذاتيا على صعيد النفط؛ أما الآن فهي تستورد حوالي نصف استهلاكها. وصحيح أن

حصتها في السوق النفطية الدولية لا تتجاوز 8%، إلا أنها تبلغ 30% من الطلب المتزايد. وللصين مصلحة حقيقية في التنمية المتناغمة. كما تعاني من مشكلة جدية في اعتمادها على الطاقة، إضافة إلى مشكلات تلوث خطيرة. لذلك، فهي شريك طبيعي في تطوير وقود نظيف بديل، خصوصا من الفحم الحجري المتوفر بكثرة لديها. لكن الصين ليست شريكا طبيعيا في معالجة لعنة الموارد. بل على العكس، فقد أصبحت في بحثها عن مصادر طاقة بديلة زبونا للدول المارقة في إفريقيا وآسيا الوسطى. وهي حالة تناقض مصلحة الصين في التنمية المتناغمة؛ لكن قيادتها لا تجد بديلا آخر، خصوصا بعد صد محاولتها شراء شركة يونوكال. كان من الأجدر بحكومة الولايات المتحدة السماح للصين بحيازة أسهم في شركات الطاقة بشكل قانوني، شرط أن تبدي تعاونا في التعامل مع لعنة الموارد.

كان من الواجب على أوروبا ريادة طريق التعاون في مجال الطاقة. فهي تعتمد اعتمادا شديدا على الغاز الطبيعي وروسيا هي المورد الرئيس له. إذ يستورد الاتحاد الأوروبي 50% من احتياجاته من الطاقة، والنسبة مرشحة للارتفاع إلى 70% بحلول عام 2020. كما أن روسيا هي أكبر مورد لاحتياجاته من النفط (20%) والغاز الطبيعي (40%). العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي تعتمد اعتمادا كبيرا على الغاز القادم من روسيا، التي تزود ألمانيا بنسبة 40% من طلبها الإجمالي، ونسبة 65 ـ 85% من الطلب الإجمالي لكل من بولندا وهنغاريا وجمهورية التشيك، وحوالي 100% من الغاز الذي تحتاجه النمسا وسلوفاكيا ودول البلطيق. الأمر الذي يجعل أوروبا ضعيفة ومعرضة للخطر على نحو خاص لأن روسيا بدأت تستخدم سيطرتها على واردات الغاز كسلاح سياسي. القصة معقدة ولا أستطيع سوى تقديم موجز

لها: حين تفكك النظام السوفييتي، جرت خصخصة قطاع الطاقة بأسلوب فوضوي، وعقدت صفقات مشبوهة، مثل القرض مقابل الأسهم، وجنى المتورطون ثروات هائلة. وعندما أصبح فلاديمير بوتين رئيسا، استخدم سلطة الدولة لاستعادة السيطرة على صناعة الطاقة. ووضع رئيس شركة يوكوس، ميخائيل خودوركوفسكي، في السجن ودفع شركته إلى الإفلاس. ثم عين رجله، الكسي ميللر، مسؤولا عن غازبروم وطرد الإدارة السابقة التي حولت أملاك غازبروم إلى إقطاعية خاصة. لكنه لم يحل الإقطاعية بل استخدمها لتوكيد سيطرته على إنتاج ونقل الغاز في البلدان المجاورة. الأمر الذي أدى إلى إنشاء شبكة من الشركات الغامضة المشبوهة التي تخدم غرضا مزدوجا يتمثل في مد النفوذ الروسي وجني ثروات خاصة. مليارات الدولارات اختلست على مدى السنين. أما أهم وأثمن مورد فكان غاز تركمانستان الذي أعادت شركة مسجلة في هنغاريا بيعه بأضعاف سعر الشراء. وفي حين أن ملكية شركة يورال ترانس غاز لم تكشف أبدا، إلا أن قرارات منحها العقود صدرت بشكل مشترك من الرئيس بوتين ورئيس أوكرانيا (آنذاك) ليونيد كوشما. وأعتقد أن ذلك كان أحد الأسباب وراء دعم بوتين العلني لمرشح كوشما، فيكتور يانوكوفيتش، لرئاسة أوكرانيا عام 2004. وبعد الثورة البرتقالية، نقل العقد مع تركمانستان إلى شركة روس اوكر اينرغو ذات الملكية الغامضة والمشبوهة التي أنشأها مصرف (ريفيزنبانك) في النمسا. في بداية عام 2006، قطعت روسيا إمدادات الغاز عن أوكرانيا. وبدورها حصلت أوكرانيا على الغاز من الأنابيب التي تمر عبر أراضيها إلى أوروبا، الأمر الذي أجبر روسيا على إعادة توريد الغاز إلى أوكرانيا؛ لكن في التسوية اللاحقة، كانت لروسيا اليد العليا: إذ

وعدت بتزويد أوكرانيا بالغاز بأسعار مخفضة مدة ستة أشهر من خلال شركة روس اوكر اينرغو ، لكن تلتزم أوكرانيا بتثبيت رسوم العبور مدة خمس سنوات. وبعد ستة أشهر، ستتمكن روسيا من ممارسة ضغط سياسي على أوكرانيا عبر التهديد برفع أسعار الغاز. كما تمارس روسيا سيطرتها على روسيا البيضاء.

النتيجة النهائية هي أن أوروبا تعتمد في جزء كبير من إمدادات الطاقة التي تحتاجها على بلد لا يتردد في استخدام احتكاره للقوة بطرق عشوائية واعتباطية. فحتى الآن، ظلت البلدان الأوروبية تتنافس للحصول على الإمدادات من روسيا، الأمر الذي وضعها تحت رحمتها. وللاتكال على الطاقة تأثير نافذ في موقف وسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه روسيا وجيرانها. ومما سيخدم المصالح القومية للدول الأعضاء وضع وتطوير سياسة طاقة أوروبية. فالعمل معا يحسن توازن القوة. وباختصار، تحتل روسيا موقع القيادة؛ وأي انقطاع في إمدادات الغاز يوقع اضطرابا فوريا وعاجلا في الاقتصادات الأوروبية، في حين أن انقطاع عائدات الغاز لن يؤثر في روسيا إلا آجلا. وعلى المدى الطويل، سوف تنعكس الآية. فروسيا تحتاج إلى سوق للغاز الذي تنتجه وأمامها بدائل قليلة طالما بقيت بلدان أوروبا متلاحمة ومتماسكة معا. وبإمكان أوروبا استخدام قدرتها على المساومة عبر إبلاغ روسيا بأن اعتمادها في الظروف الراهنة على الغاز الروسي أمر مبالغ فيه. فإذا أرادت (روسيا) الحفاظ على/ وتوسيع سوقها في أوروبا، فعليها الموافقة على تغيير الشروط عبر توقيع «ميثاق الطاقة الأوروبية» و«مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية». وهذا سيكسر احتكار الغاز الروسي، ويحول الأنابيب إلى سبل اتصال عريضة.

ويتيح لأوروبا زيادة وارداتها من الغاز من بلدان الاتحاد السوفييتي السابق دون تعريض أمنها في مجال الطاقة للخطر. لقد انطلق الاتحاد الأوروبي من اتحاد «منتجي الفحم والفولاذ»: وبمقدوره استعادة زخمه السياسي عبر وضع وتطوير سياسة طاقة مشتركة تتسم بالفاعلية.

في هذه الأثناء، تتبنى روسيا، بتشجيع من نقص إمدادات الطاقة وضعف أمريكا، موقفاً أكثر جرأة وثقة يتجاوز إطار سياسة الطاقة. فقد باعت إيران صواريخ «تور» (Tor)، وصواريخ «S300» المضادة للطائرات (عبر روسيا البيضاء)، ورفضت إلغاء الصفقة على الرغم من الضغوط القوية التي مارستها الولايات المتحدة. وسوف تنصب الصواريخ في مواقعها بحلول خريف عام 2006، وبعد مدة قصيرة سوف يكون من الأصعب على إسرائيل شن ضربة استباقية ضد المنشآت النووية الإيرانية*. كما منحت روسيا «حماس» عشرة ملايين دولار كإعانة شهرية لتحل محل الإعانة التي سحبها الاتحاد الأوروبي، ويقال إنها تبيع الأسلحة إلى سورية**.

تعني هذه القرارات أن روسيا تعيد توكيد ذاتها كلاعب رئيس في الشرق الأوسط، في تعارض واضح مع مصالح الغرب. ويدعم ذلك كله التغيير في عقيدة الأمن القومي الروسي التي أعلنت على الملأ، لكن لم

*Andrei Piontkovsky, "Putin's Plan for Conflict with Iran," The Jerusalem Post, February 1, 2006.

** http://abcnews.go.com/International/wireStory?id=710975; http://www.mosnews.com/news/200510/02//armstrade.shtml; http://monstersandcritics.com/mcreports/article_1130746.php/Russian_arms_sales_to_the_Middle_East_.

تحظ بما يكفي من الاهتمام*. إذ تتراكم الأدلة التي تثبت أن روسيا ربما تشجع عمدا ضربة صاروخية إسرائيلية ضد إيران عبر تزويد إيران بصواريخ دفاعية وإطلاق قمر صناعي لصالح إسرائيل سوف يستخدم لمراقبة ورصد أنشطة إيران النووية**.

من الصعب تقديم تقويم متعمق ودقيق للوضع لأن الأحداث تتكشف بسرعة، حتى عند كتابة هذه الصفحات (أيار / مايو 2006). كل ما يمكن أن أفعله هو الإشارة إلى بعض الخيوط التي تحتاج لحبكها معا. أولا، لعنة الموارد: الدينامية الغريبة التي تسود في البلدان التي يعتمد اقتصادها بشكل رئيس على عائدات الموارد الطبيعية. ثانيا، تاريخ روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي: الظروف الفوضوية، البؤس المنتشر على نطاق واسع مقترنا بثراء هائل لا يصدق ونجاح بعض المغامرين، الإذلال الذي أصاب روسيا كقوة عظمى ـ فاق بمراحل الإذلال الذي تعرضت له ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى. ثالثا، بروز قيادة جديدة في روسيا تمتد جذورها إلى الاستخبارات السوفييتية (KGB)، لكن شكلت نظرتها إلى العالم الظروف البعيدة عن التوازن التي سادت منذ انهيار الاتحاد السوفييتي. رابعا: التهديد الناجم عما دعي بالثورات الملونة في جورجيا وأوكرانيا وقيرغيزستان. خامسا، الاضطراب والجيشان في الشرق الأوسط، ونقص إمدادات الطاقة، والانحطاط السريع للقوة العظمى الباقية، الولايات المتحدة.

* Sergei Ivanov, "Russia Must be Strong," The wall Street Journal, January 11, 2006; and Sergei Lavrov, "Russia in Global Affairs," Moscow News, March 10, 2006.

** "Russia Helps Israel Keep an Eye on Iran," The New York Times, April 25, 2006 (Moscow: Associated Press).

عند محاولة حبك هذه الخيوط معا، يبدو النمط الناتج صادما: نظام مغامر في روسيا (يختلف اختلافا بينا عن الزعامة المترهلة والحذرة والمحافظة التي حكمت الاتحاد السوفييتي) يرى فرصة في تعزيز سلطته واكتساب ثروة هائلة وقوة ضخمة اعتمادا على الموارد الطبيعية. ويبدو أن روسيا تبرز كنوع جديد من اللاعبين على المسرح الدولي، قوة بترولية عظمى تحتاج إلى تهييج الصراع في الشرق الأوسط من أجل تحقيق مطامحها.

أذهلني هذا الاحتمال. فعلى الرغم من متابعتي للتطورات في روسيا عن قرب، إلا أنني أخذت على حين غرة. وفي هذا الصدد لا أختلف عن بقية الناس في شتى أنحاء العالم. فنحن منشغلون باختلافاتنا الداخلية إلى حد أننا فشلنا في رؤية التهديدات الخارجية المتراكمة. مازلنا نخوض حربا شبحية ضد الإرهاب في حين يخيم الخطر الحقيقي على الأفق.

أعاد الرئيس بوش توكيد نيته حضور قمة الدول الكبرى الثماني في سان بطرسبورغ (تموز / يوليو 2006) على الرغم من رفض روسيا وقف مبيعات الصواريخ إلى إيران. وهو ينوي استخدام روسيا كوسيط للحصول على تنازلات من إيران تماما كما نستخدم الصين كوسيط مع كوريا الشمالية. لكن هذا المسار خاطئ. فالولايات المتحدة تحتاج إلى التفاوض مع إيران بشكل مباشر. لروسيا أجندتها الخاصة. ونظام بوتين متلهف على الاحترام الذي تسبغه قمة الدول الثماني. ولسوف يتمتع النظام بحرية أكبر في اتباع خط مستقل فيما بعد. وعندما نتأمل في أحداث الماضي، نجد أن حضور بوش قمة سان بطرسبورغ تشابه ذهاب نيفيل تشامبرلين إلى ميونيخ (قبيل الحرب العالمية الثانية). ويبدو أن روسيا تعول على اختلاف وعطالة الغرب. ولسوء الحظ قد تثبت صحة حساباتها. فالولايات المتحدة

وأوروبا تعانيان من الانقسام الداخلي وبعيدتان عن بعضهما بعضا: الجمود البيروقراطي يبقي الاتحاد الأوروبي متماسكا، وقطاع الأعمال التجارية يميل أيضا لعقد صفقات فردية مع روسيا بدلا من المطالبة بمعايير معينة للسلوك. هنالك حاجة ملحة تدعو الغرب للتوحد معا.

يجب أن يمتد التعاون الدولي فيما وراء الحالات الطارئة الفورية. فالاحتباس الحراري يتطلب حلا عالميا، لكن موقف إدارة بوش يقف حجر عثرة في الطريق. وحول هذه القضية، يسبق عامة الأمريكيين الإدارة، ويجب أن يفرضوا رأيهم على الحكومة.

أكثر المهمات إلحاحا هي الاتفاق على معاهدة جديدة لحظر انتشار الأسلحة النووية. فالمعاهدة الحالية تتداعى. وايران مصممة على تطوير قدراتها النووية، وإذا لم تتوقف لن يمنع شيء عددا من البلدان الأخرى من أن تحذو حذوها. أما شن هجوم صاروخي على إيران في الظروف الراهنة فسوف يفرز نتائج عكسية. حيث سيعزز التأييد الشعبي للنظام الحالي ويشد أزره ويدعم تصميمه على صنع قنابل نووية. كما سيوحد العالم الإسلامي ومعظم بلدان العالم النامية ضد الولايات المتحدة. وسيجعل موقف قوات الاحتلال في العراق يائسا ويوقع الاضطراب والفوضى في الاقتصاد العالمي دون منع إيران من امتلاك قنابل نووية في نهاية المطاف. خياران أحلاهما مر. أما المخرج الوحيد فهو الاتفاق على نظام للحد من انتشار الأسلحة النووية يكون أكثر عدالة ويحظى بتأييد عالمي شامل. فإما أن تقبل إيران الانضمام إلى مثل هذا النظام أو تجبر على ذلك دون مواجهة العواقب الكارثية التي يفرزها هجوم صاروخي في الظروف الحالية.

تشكل أزمة الطاقة العالمية، وجميع مضامينها ومقتضياتها تحديا رئيسا يواجه حضارتنا العولمية. يكفي إحداث تغيير في موقف الولايات المتحدة، ووضع بؤرة تركيز لتلاحم وتماسك الاتحاد الأوروبي، وادخال نوع من المضمون إلى مفهوم المجتمع العالمي المفتوح. سوف تشكل الأزمة بالتأكيد بؤرة اهتمام مشاركتي وأنشطة مؤسساتي المستقبلية. نحن نقف على حافة محاربة لعنة الموارد؛ ونشارك في قضية الاحتباس الحراري؛ وننوي الاهتمام بصورة أكثر فاعلية بمستقبل الاتحاد الأوروبي؛ ولسوف أستمر شخصيا في السعي نحو إجراء عملية إعادة تفكير جوهرية بدور أمريكا في العالم.

ملحق:
الإطار الأصلي

شكل الإطار المفهومي المقدم هنا جزءا من مخطوط غير منشور بعنوان «عبء الضمير» كتبته عام 1963. وقمت بتنقيحه قليلا لأضمه إلى كتابي «فتح النظام السوفييتي» (1990). ونظرا لأن ذلك الكتاب صدر بألف وثلاثمائة نسخة ابتعت منها ألفا، شعرت بأنه يستحق أن أضيفه مرة أخرى إلى هذا الكتاب.

مفهوم التغيير

التغيير مفهوم نظري مجرد. فهو لا يوجد بذاته لكنه يقترن دوما بمادة تتغير أو خاضعة للتغيير. وبالطبع فإن المادة المعنية نظرية/ تجريدية أيضا وليس لها وجود مستقل. الشيء الوحيد الذي يوجد فعلا هو «المادة مع التغيير»، الذي ينفصل إلى مادة وتغيير بواسطة العقل الإنساني في سعيه لإدخال معنى إلى العالم المشوش المضطرب. هنا، نحن لا نهتم بالتغييرات كما تحدث في الواقع، بل بالتغيير كمفهوم.

النقطة المهمة فيما يتعلق بالتغيير كمفهوم هي أنه يتطلب تفكيرا نظريا مجردا. فالوعي بالتغيير مرتبط بنمط تفكير يتسم باستخدام المجردات: ونقص الوعي يشمل الافتقار إلى المجردات. يمكننا أن نبني نمطين مميزين للتفكير على طول هذين الخطين.

في غياب التغيير يتوجب على العقل التعامل مع مجموعة واحدة من الظروف فقط: تلك التي توجد في الوقت الحاضر. أما ما جرى سابقاً في الماضي أو ما سيجري لاحقا في المستقبل فهو متماثل ومتطابق مع ما يوجد الآن. يشكل الماضي والحاضر والمستقبل وحدة واحدة، والسلسلة الكاملة من الاحتمالات تتقلص إلى حالة متعينة ومحسوسة واحدة: الأشياء كما هي نظرا لاستحالة أن تكون بشكل آخر. هذا المبدأ يبسط مهمة التفكير تبسيطا مخلا: حيث لا يحتاج العقل إلا إلى معلومات متعينة وملموسة فقط لكي يشتغل، وبالتالي يمكن تجنب جميع التعقيدات المنبثقة من استخدام المجردات. لسوف أدعو ذلك نمط التفكير التقليدي.

الآن دعونا نفكر بعالم متغير. يجب على الإنسان تعلم التفكير لا بالأشياء كما هي فقط بل كما كانت وكما يمكن أن تكون أيضا. إذن، ليس هناك الحاضر لنأخذه بعين الاعتبار فقط بل مدى لا نهائي من الاحتمالات. كيف يمكن تقليصها إلى أحجام وأبعاد يمكن التعامل معها؟ السبيل الوحيد هو استخدام التعميمات، والتقسيمات، وغيرها من التجريدات. فكلما زادت التعميمات أصبحت الأمور أكثر بساطة. وأفضل إدراك لهذا العالم يتم عبر معادلة عامة يتمثل فيها الحاضر بمجموعة من الثوابت. غيِّر الثوابت ولسوف تنطبق المعادلة ذاتها على حالات الماضي والمستقبل جميعها. عند العمل مع معادلات عامة من هذا النوع، يجب الاستعداد لقبول أي مجموعة من الثوابت تتوافق معها. بكلمات أخرى، يجب اعتبار كل شيء ممكنا ومحتملا، إلا إذا ثبتت استحالته. لسوف أدعو ذلك نمط التفكير النقدي.

يعتمد النمطان التقليدي والنقدي على مبدأين متناقضين ومتضادين قطريا. لكن كل مبدأ يقدم وجهة نظر متسقة داخليا حول الواقع. كيف

يمكن ذلك؟ عبر تقديم نظرة مشوهة له. لكن التشويه لا يحتاج لأن يكون ضخما إذا طبق على مجموعة الظروف نفسها، لأن الظروف لا بد أن تتأثر بنمط التفكير السائد. وذلك وفقا لنظرية الانعكاس. نمط التفكير التقليدي مرتبط بما سأدعوه المجتمع العضوي، بينما يرتبط نمط التفكير النقدي بالمجتمع «المفتوح». وهذا يزودنا بنقطة انطلاق للنماذج النظرية التي أسعى لتأسيسها.

المدى الذي يحتاجه الشكل السائد من المجتمع للتطابق مع النمط المهيمن من التفكير سيكون أحد الأسئلة التي يجب أن نطرحها عند بناء النماذج. وحتى إذا كانت الظروف الاجتماعية عرضة للتأثر بتفكير المشاركين، فإن هناك جوانب أخرى من الواقع لا تتأثر بمثل هذه السهولة. الطبيعة تتسم بالعناد في هذا السياق: فهي لا تطيع رغبات الناس ولا تخضع لها كما اكتشفوا عبر مسار التاريخ. ولذلك ينبغي على كل نمط من التفكير أن يمتلك آلية للتعامل مع الظواهر التي لا تتطابق مع مفهومه للتغيير. وستكون هذه قضية أخرى تؤخذ بعين الاعتبار. الأهم أن كل نموذج لابد أن يعاني من عيب أو قصور يتبدى لنا حتى وإن تخفى عن المشاركين.

نمط التفكير التقليدي

الأشياء هي الآن كما كانت على الدوام ـ لذلك لا يمكن أن تكون على غير ما هي عليه. ولربما يمكن اعتبار ذلك الركن المحوري لنمط التفكير التقليدي. أما منطقه فيفتقد الكمال: وفي الحقيقة فهو ينطوي على خلل مدمج نتوقع أن نجده في نماذجنا. وحقيقة أن ركنه المحوري ليس صحيحا ولا منطقيا تكشف ملمحا مهما من ملامح نمط التفكير التقليدي: ليس

نقديا ولا منطقيا كما علمنا. ولا يحتاج لأن يكون كذلك. إذ لا يفيد المنطق وسواه من أشكال الحجج والبراهين، إلا حين يتوجب الاختيار بين البدائل.

يتصف المجتمع الذي لا يتغير بغياب البدائل. فهناك مجموعة واحدة فقط من الظروف التي ينبغي على العقل الإنساني التعامل معها: الأشياء كما هي. وفي حين يمكن تخيل بدائل، إلا أنها تبدو كحكايات خرافية لأن السبيل المفضي إليها مفقود.

وفي مثل هذه الظروف، يتمثل الموقف المناسب في القبول بالأشياء كما تبدو للعيان. فمدى التأمل والنقد محدود: المهمة الرئيسة للتفكير هي عدم التساؤل بل التوافق مع الحالة المعنية ـ مهمة يمكن أداؤها بواسطة أكثر التعميمات رتابة وبعدا عن الابتكار. وهذا يوفر على الناس جهدا كبيرا ويجنبهم مشكلات كثيرة. وفي الوقت ذاته، يحرمهم من الأدوات الأكثر إتقانا وتطورا وتفصيلا للتفكير النقدي. ولا بد أن تكون نظرتهم إلى العالم بدائية ومشوهة.

تتضح المزايا والمثالب بجلاء حين نأخذ بالاعتبار مشكلات المعرفة. فملاقة الأفكار بالواقع لا تبدو إشكالية. إذ لا يوجد عالم من الأفكار منفصل عن عالم الحقائق؛ والأهم أنه لا يوجد على ما يبدو شيء ذاتي أو شخصي فيما يتعلق بالتفكير: فهو متجذر في صلب التراث المنقول من جيل إلى جيل: ولا مجال لإخضاع صوابيته وصدقه للمساءلة. فالأفكار السائدة تقبل كأنما هي الواقع ذاته، أو بشكل أدق ليس ثمة خط فاصل يميز بين الأفكار والواقع.

ولربما يتبدى ذلك عند النظر إلى طريقة استعمال اللغة. فتسمية شيء يشابه وضع لصاقة عليه. وحين نفكر بتعابير متعينة هناك دوما

«شيء» يتصل به اسم ما ويمكننا استعمال الاسم والشيء بشكل تبادلي: التفكير والواقع متزامنان ومتساويان في الامتداد المكاني. لا نبدأ بإعطاء الأسماء إلى أشياء لا توجد بشكل مستقل عن تسميتنا لها إلا حين نفكر بالتعابير المجردة. ولربما نكون تحت انطباع مفاده أننا مازلنا نثبت لصاقات على «الأشياء» لكن هذه «الأشياء» لم توجد إلا من خلال هذه العملية: اللصاقات مثبتة على شيء أوجدناه في أذهاننا. عند هذه النقطة ينفصل التفكير عن الواقع.

يتجنب نمط التفكير التقليدي هذا الفصل عبر حصر ذاته في إطار التعابير المادية المتعينة. لكن يتوجب عليه دفع ثمن باهظ لهذه المبالغة في التبسيط. فإذا لم يتم التمييز بين الفكر والواقع، كيف يمكن التمييز بين الصدق والكذب؟ العبارة الوحيدة التي يمكن رفضها هي تلك التي لا تنسجم مع التقليد التراثي السائد. وينبغي قبول الآراء التقليدية بشكل آلي نظرا لعدم وجود معايير لرفضها. فالطريقة التي تبدو خلالها الأشياء تعبر عن حقيقة الأشياء: لا يمكن لنمط التفكير التقليدي الغوص مسافة أعمق للسبر والتمحيص. ولا يمكنه تأسيس علاقة سببية/ علية بين مختلف الحوادث نظرا لإمكانية إثبات صدقها أو كذبها؛ فإن كانت كاذبة، لا بد من وجود واقع منفصل عن تفكيرنا، وسوف تتقوض الركائز المؤسسة ذاتها لنمط التفكير التقليدي. لكن إذا توجب اعتبار التفكير والواقع متماثلين، ينبغي تقديم تفسير لكل شيء. فوجود سؤال دون جواب سيدمر حتما وحدة التفكير والواقع مثل حتمية وجود جواب صحيح وآخر خاطئ.

ولحسن الحظ يمكن تفسير العالم دون اللجوء إلى قوانين السببية/ العلية. فكل شيء يعمل وفقا لطبيعته. ونظرا لعدم وجود فارق مميز بين

الطبيعة وما وراء الطبيعة، فإن جميع الأسئلة يمكن الإجابة عنها عبر منح الأشياء روحا يفسر تأثيرها أي حادث مهما كان ويلغي احتمال التناقضات الداخلية. وسوف تبدو معظم الأشياء تحت سيطرة مثل هذه القوة. لأن لمعظم السلوك طبيعة اعتباطية في غياب قوانين السببية/ العلية.

حين يفتقد التمييز الفاصل بين الأفكار والواقع، يحمل التفسير درجة الإقناع ذاتها بغض النظر هل اعتمد على المشاهدة المباشرة أم على اعتقاد غير عقلاني. فروح الشجرة تتمتع بنوع الوجود ذاته الذي يتمتع به جسمها. بشرط أن نعتقد بذلك. وليس لدينا سبب يدعونا للشك في معتقداتنا: فأسلافنا اعتقدوا بالشيء ذاته. بهذه الطريقة قد يفضي نمط التفكير التقليدي ببساطته الابستمولوجية (المعرفية) إلى اعتقادات منفصلة كلية عن الواقع.

الاعتقاد بالأرواح وقواها السحرية مماثل للقبول بمحيطنا بوصفه خارج نطاق سيطرتنا. وهذا الموقف مناسب تماما للمجتمع الذي لا يتغير. ونظرا لأن البشر عاجزون عن تغيير العالم الذي يعيشون فيه، فإن مهمتهم هي الامتثال والخضوع والاستسلام لقدرهم المحتوم. وعبر القبول الذليل بسلطة الأرواح التي تحكم العالم، يلجؤون إلى استرضائها واستمالتها؛ ولن يفيد شيئا سبر أسرار الكون. وحتى لو اكتشفوا أسباب بعض الظواهر، فإن المعرفة لن تغل أي فائدة عملية إلا إذا اعتقدوا أن بمقدورهم تغيير شروط وظروف وجودهم، وهذا أمر لا يمكن التفكير فيه. الدافع الوحيد الباقي للاستقصاء والتحري فهو الفضول الكسول: ومهما كان الباعث الذي يدفعهم للانخراط فيه، فإن خطر إثارة غضب الأرواح سوف يحبطه ويجهضه. وبالتالي، فإن البحث عن التفسيرات السببية سوف يغيب على الأرجح عن أفكارهم.

في المجتمع الذي لا يتغير، لا يمكن تمييز الأوضاع الاجتماعية عن الظواهر الطبيعية. فهي ضرورة لزومية تحتمها التقاليد التراثية، وهي خارج نطاق قدرة البشر على التغيير آنئذ كحال قدرتهم على تغيير البيئة المحيطة بهم الآن. فالتمييز بين القوانين الاجتماعية والنواميس الطبيعية أمر يعجز عن إدراكه نمط التفكير التقليدي. وبالتالي فإن موقف الخضوع الذليل ذاته مطلوب تجاه المجتمع والطبيعة في آن.

رأينا آنفا أن نمط التفكير التقليدي يخفق في التمييز بين الأفكار والواقع، والحقيقة والكذب، والقوانين الاجتماعية والنواميس الطبيعية. فإذا توسعنا أكثر، يمكننا العثور على المزيد من هذه الإخفاقات. على سبيل المثال، يكتنف نمط التفكير التقليدي الغموض فيما يتعلق بمسألة الزمن: إذ ينزع الماضي والحاضر والمستقبل إلى التداخل والذوبان معا. لكن هذه التقسيمات التصنيفية أمر ضروري لا غنى عنه بالنسبة لنا. وعند الحكم على نمط التفكير التقليدي من وجهة نظرنا، نجد أنه ناقص وقاصر تماما. لكنه يعد كافيا في الأوضاع والظروف التي يسود فيها. فهو يؤدي وظيفته كاملة في المجتمع الذي لا يتغير: حيث يضم جميع المعلومات المتعينة الضرورية مع تجنب التعقيدات غير الضرورية. ويمثل أبسط طريقة ممكنة للتعامل مع أبسط عالم ممكن. أما نقطة ضعفه الرئيسة فهي ليست افتقاره إلى الدقة والبراعة، بل حقيقة أن المعلومات المتعينة التي يضمها أقل مرتبة من تلك التي يمكن الحصول عليها بمقاربة أخرى. هذا أمر واضح بالنسبة لنا، نحن الذين نتمتع بنعمة المعرفة المتفوقة. ولا حاجة لإزعاج أولئك الذين لا يملكون من معرفة سوى التراث: لكنه يجعل البنية برمتها معرضة للخطر ومكشوفة أمام التأثيرات الخارجية. إذ

يمكن لنمط فكري منافس أن يدمر الموقف الاحتكاري للمعتقدات القائمة ويجبرها على الخضوع للاستقصاء النقدي. وهذا يعني نهاية نمط التفكير التقليدي وبداية نمط التفكير النقدي.

لنأخذ الطب على سبيل المثال. لقد كانت لممارس الطب الشعبي (القبلي) صورة زائفة كليا لآليات عمل الجسم البشري. إذ علمته التجربة الطويلة فائدة بعض العلاجات لكنه عرضة لوصف دواء لا علاقة له بالمرض. ومع ذلك كانت القبيلة تنظر إليه برهبة؛ وإخفاقاته كانت تعزى للأرواح الشريرة التي ألف التعامل معها لكنه غير مسؤول عن أفعالها. ولم يتمظهر تفوق التفسيرات الصحيحة على المغلوطة إلا حين تصادم الطب الحديث مع الطب البدائي. وفي نهاية المطاف، أجبرت القبيلة، بعد أن ملأتها الشكوك والضغينة، على القبول بطب «الرجل الأبيض» لأنه أكثر نجاعة وفعالية.

ويمكن لنمط التفكير التقليدي أيضا أن يواجه صعوبات من صنعه. ومثلما رأينا، فإن جزءا على الأقل من جملة المعتقدات السائدة لا بد أن تكون زائفة. وحتى في المجتمع البسيط الذي لا يتغير تجري بعض الأحداث التي يجب تفسيرها. ولربما يناقض التفسير الجديد التفسير الراسخ، وقد يصدع الصراع بينهما أركان عمارة العالم التقليدي المدهشة في بساطتها. لكن نمط التفكير التقليدي لن ينهار بالضرورة في كل مرة يحدث فيها تغيير في الأوضاع والظروف. فالتراث كيان بالغ المرونة طالما لم تهدده البدائل. فهو يشمل ـ بالتعريف ـ جميع التفسيرات السائدة، وحالما يسود تفسير جديد، يصبح بشكل آلي تقليديا، ولسوف يبدو مع إبهام الخط الفاصل بين الماضي والحاضر وكأنه سائد منذ الأزل. وبهذه الطريقة، قد يبدو حتى العالم المتغير ثابتا صلدا ضمن حدود واسعة.

لذلك، قد يبدو نمط التفكير التقليدي في عالم بسيط و لا متغير نسبيا أنه يرضي حاجات الناس بشكل لا محدود. لكنها إذا تعرضت لأنماط تفكير أجنبية أو إذا أوجدت تطورات جديدة وضعا أشد تعقيدا، فإن هذا النمط معرض للانهيار.

قد تتمكن المعتقدات التقليدية من الاحتفاظ بتفوقها في المنافسة مع الأفكار الأخرى، خصوصا إذا دعمت بالقدر الضروري من الإكراه والإجبار. لكن تحت هذه الظروف، لا يعود من الممكن اعتبار نمط التفكير تقليديا. وإعلان المبدأ القائل إن الأشياء يجب أن تكون كما كانت دوما لا يشابه الاعتقاد به ضمنيا. ومن أجل تدعيم مثل هذا المبدأ، ينبغي اعتبار رأي من الآراء صحيحا وإلغاء الأخرى كلها. ولربما يمكن للتراث أن يخدم كمحك معياري لما هو مناسب وغير مناسب: لكن لن يعود كما كان بالنسبة لنمط التفكير التقليدي، أي المصدر الوحيد للمعرفة. ومن أجل تمييز نمط التفكير التقليدي الزائف عن الأصيل، أشير إليه بوصفه «نمط التفكير الدوغمائي»، ولسوف أناقشه بشكل منفصل.

المجتمع العضوي

لا يميز نمط التفكير التقليدي الفارق بين القوانين الاجتماعية والنواميس الطبيعية: إذ يعد الإطار الاجتماعي غير قابل للتغيير على شاكلة البيئة المحيطة بالإنسان. ولذلك فإن نقطة الانطلاق في المجتمع الذي لا يتغير هي «الكل» الاجتماعي دوما لا الأفراد الذين يشكلون هذا الكل. وفي حين أن المجتمع يقرر بصورة كلية وجود أفراده، إلا أن هؤلاء لا يقررون طبيعة المجتمع الذي يعيشون فيه. لأن التراث هو الذي حدد وقرر ذلك لهم. هذا

لا يعني وجود صراع مصالح بين الفرد والكل يخسر فيه الفرد على الدوام. ففي المجتمع الذي لا يتغير لا يوجد فرد بوصفه فردا على الإطلاق: علاوة على أن الكل الاجتماعي ليس فكرة معنوية مجردة تتغاير مع فكرة الفرد، بل وحدة متعينة تضم الأفراد كلهم. أما الانقسام بين الكل الاجتماعي والفرد الاجتماعي فهو ناجم، كحال غيره، عن عاداتنا في استخدام التعابير المعنوية المجردة. ولكي نفهم الوحدة التي تميز المجتمع الذي لا يتغير، يجب أن نتخلى عن بعض عادات التفكير المتأصلة فينا، وخصوصا مفهومنا عن الفرد.

الفرد مفهوم معنوي مجرد، وبذلك ليس له مكان في المجتمع الذي لا يتغير. للمجتمع أفراد، وكل واحد منهم قادر على التفكير والشعور: لكن بدلا من أن يكونوا متشابهين جوهريا، يختلفون أساسا وفقا لموقعهم في الحياة. ولا يخطر على بالهم أبدا أنهم متساوون بطريقة أو بأخرى.

ومثلما أن الفرد غير موجود كمفهوم معنوي مجرد، كذلك فإن «الكل» الاجتماعي لا يوجد كمفهوم معنوي مجرد بل كحقيقة متعينة ومحسوسة. ويمكن مقارنة وحدة المجتمع الذي لا يتغير بوحدة الكائن العضوي. فأعضاء المجتمع الذي لا يتغير كأعضاء الجسم، حيث لا يستطيعون العيش خارج المجتمع، ولا يوجد داخله سوى موقع واحد متاح لهم: ذلك الذي يشغلونه. الوظائف التي يؤدونها تقرر حقوقهم وواجباتهم. فالفلاح يختلف عن الكاهن اختلاف المعدة عن الدماغ. صحيح أن الناس يملكون القدرة على التفكير والشعور، لكن موقعهم في المجتمع ثابت لا يتغير. والتأثير الصافي لا يختلف كثيرا عن حالة كونهم لا يملكون أي وعي أو شعور.

لا يصح هذا التشبيه إلا في حالة قبول الأفراد دورهم المحدد المرسوم دون مساءلة أو اعتراض. والمفارقة أن التشبيه يعقد عادة حين يتعرض الإطار التقليدي للمجتمع للتهديد: فالناس الذين يعيشون في مجتمع لا يتغير فعلا ليست لديهم لا الحاجة ولا القدرة على التفكير به. وحقيقة أن رجل الدولة الروماني مينينيوس اغريبا وجد أن من الضروري اقتراح التشبيه تشير بدلالتها إلى أن النظام القائم كان مأزوما. إن تعبير «المجتمع العضوي» لا ينطبق إلا على مجتمع لم يفكر أبدا بالتشبيه، ويصبح مزيفا لحظة استخدامه.

تتنافر وحدة المجتمع العضوي مع وحدة من نوع آخر، تلك التي تجمع الجنس البشري. ونظرا لأن نمط التفكير التقليدي لا يستخدم المفاهيم المعنوية المجردة، فإن كل علاقة فيه هي متعينة وملموسة ومحددة. أما التشابه الجوهري بين إنسان وآخر وحقوق الإنسان التي لا يمكن التصرف بها، فهي أفكار تنتمي إلى عصر آخر. فحقيقة كون الفرد إنسانا لا ترتبط بها أي حقوق: العبد لا يختلف عن المتاع والمنقولات الأخرى في نظر القانون. على سبيل المثال، تتفوق الأرض في الأهمية على السيد المالك في المجتمع الإقطاعي: فهو يستمد المزايا والمكاسب من الأرض التي يملكها.

قد تكون الحقوق والألقاب وراثية، لكن ذلك لا يحولها إلى ملكية خاصة. فلربما نميل إلى اعتبار الملكية الخاصة بمثابة شيء متعين محسوس: لكنها عكس ذلك في الواقع. إن تقسيم علاقة ما إلى حقوق وواجبات مفهوم معنوي مجرد: بينما تتضمن في شكلها المادي المتعين الأمرين كليهما. مفهوم الملكية الخاصة يمضي مسافة أبعد: فهو يتضمن امتلاكا مطلقا دون أي التزامات أو واجبات. وبذلك، فهو يتعارض قطريا مع مبدأ المجتمع العضوي، حيث تحمل كل ملكية واجبات متصلة بها.

ولا يدرك المجتمع العضوي العدالة بوصفها مبدأ معنويا مجردا. فهي لا توجد إلا كمجموعة من الحقوق والواجبات المادية المتعينة. ومع ذلك، فإن تطبيق القانون يتضمن نوعا معينا من التعميم. وباستثناء الوضع الذي يصل فيه المجتمع الذي لا يتغير درجة الجمود والموت، فإن كل حالة تختلف عن سابقتها لتصبح قابلة للتطبيق. ودون مبادئ معنوية مجردة ترشد القاضي، فإن كيفية أداء مهمته تعتمد عليه. وهنالك فرصة على أقل تقدير أن يتعارض القرار الجديد مع سابقة بطريقة ما. ولحسن الحظ، لا يسبب ذلك بالضرورة أية صعوبات لأن الحكم الجديد نفسه يصبح سابقة يمكن أن ترشد قرارات لاحقة.

ينبثق من مثل هذه العملية قانون مشترك، لا تشريعات قانونية. وهو يعتمد على افتراض مسكوت عنه بأن قرارات الماضي ما تزال قابلة للتطبيق بلا نهاية. الافتراض خاطئ لكنه مفيد إلى حد أنه قد يستمر حتى بعد أن يكف المجتمع عن أن يكون عضويا بوقت طويل. إن تطبيق العدالة بشكل فعال يتطلب أن تكون القوانين والقواعد معروفة مسبقا. وفي ضوء حقيقة معرفة البشر القاصرة، لا يمكن للتشريع أن يتنبأ بجميع الحالات الطارئة، والسوابق ضرورية لتكميل التشريعات. ويمكن للقانون المشترك أن يمارس وظيفته جنبا إلى جنب التشريع، لأنه قادر (على الرغم من الافتراض الأساسي بالجمود وعدم التغيير) على تعديل ذاته بشكل لا تدركه الحواس ليتناسب مع الظروف المتغيرة. وبالطريقة نفسها، لا يمكن للمجتمع العضوي النجاة من تقنين قوانينه لأن ذلك يفقده مرونته. فما إن يجري التقنين حتى يتعذر الحفاظ على مظهر الثبات فيتفكك المجتمع العضوي وتنهار أركانه. لحسن الحظ، فإن الحاجة إلى التقنين، أو وضع

العقود، أو تسجيل التراث بأي طريقة دائمة، لا تعد ملحة وضاغطة كثيرا طالما لا يتعرض التراث لتهديد البدائل.

تعني وحدة المجتمع العضوي عدم وجود خيار أمام أفراده سوى الانتماء إليه. ولا يقتصر الأمر على ذلك، فهي تتضمن أيضا عدم وجود رغبة لديهم سوى الانتماء إليه، لأن مصالحهم متماثلة مع مصالحه: فهم يستمدون الأمن والأمان منه. الوحدة ليست مبدأ تعلنه السلطات لكنها حقيقة يقبلها المشاركون كلهم. ولا يشمل الأمر تضحية عظيمة. فلربما تكون مكانة الفرد في المجتمع متدنية أو عمله شاقا، لكن ذلك هو المتاح الوحيد له: ودونه ليس له مكان في العالم.

ومع ذلك، لابد من وجود أشخاص لا يلتزمون بنمط التفكير السائد. كيفية تعامل المجتمع مع أمثال هؤلاء تعد اختبارا مهما لقدرته على التكيف. ومن المحتم أن يفرز استعمال القمع نتائج عكسية لأنه يستفز الصراع وقد يشجع ارتقاء أسلوب بديل للتفكير. ولربما يكون التسامح الممزوج بالتكذيب أكثر الإجابات فاعلية وتأثيرا. ويمكن للاتهام بالجنون بمختلف أشكاله أن يفيد على نحو خاص في التعامل مع المنشقين الذين يفكرون بشكل مختلف، واشتهرت المجتمعات البدائية بتسامحها وتساهلها مع المصابين بأمراض عقلية.

عندما تتراخى الروابط التقليدية إلى حد كاف ليمكن الأفراد من تغيير مواقعهم النسبية داخل المجتمع بجهودهم الذاتية، عندئذ فقط يستطيعون فصل مصالحهم الخاصة عن مصلحة «الكل». حين يحدث ذلك، تتداعى وحدة المجتمع العضوي ويسعى كل فرد وراء مصلحته الذاتية. ولربما يتم

الحفاظ على العلاقات التقليدية في مثل هذه الظروف، لكن عن طريق الإكراه والقسر. إذ لم يعد المجتمع عضويا حقا بل مجتمع يحافظ على الثبات وعدم التغيير بطريقة اصطناعية. والفارق هو نفسه الذي يميز بين نمطي التفكير التقليدي والدوغمائي (العقائدي). ومن أجل التوكيد على ذلك، سوف أشير إلى هذه الحالة من الأوضاع باسم المجتمع المغلق.

نمط التفكير النقدي

المجردات

طالما يعتقد الناس أن العالم ثابت لا يتغير، يمكنهم العيش سعداء اعتمادا على إيمانهم بأن نظرتهم إلى العالم هي الممكن الوحيد. ويوفر التراث، مهما ابتعد عن الواقع، مرشدا هاديا ولا يحتاج التفكير لتجاوز النظر في الحالات المادية المتعينة.

لكن في العالم المتغير، لا يعيد الحاضر الماضي بشكل تكراري رتيب. فبدلا من اتباع مسار يثبته التراث، يواجه الناس مدى غير محدود من الاحتمالات. ومن أجل إدخال بعض النظام في كون فوضوي مشوش، يتوجب عليهم اللجوء إلى التبسيطات، والتعميمات، والتجريدات، وقوانين السببية/ العلية، وجميع أنواع الأدوات الذهنية المساعدة.

عمليات التفكير لا تساعد في حل المشكلات فقط: بل توجد مشكلات خاصة بها أيضا. التجريدات تفتح الواقع أمام تفسيرات مختلفة. ونظرا لأنها مجرد جوانب وملامح من الواقع، لا يمكن لتفسير واحد استبعاد التفسيرات الأخرى: لكل حالة جوانب وملامح عديدة بعدد تلك التي

يكتشفها العقل. فإذا فهم هذا الملمح من التفكير التجريدي بشكل كامل، سوف يتقلص عدد المشكلات التي توجدها التجريدات. ويدرك الناس أنهم يتعاملون مع صورة مبسطة عن الحالة لا الحالة ذاتها. لكن حتى لو تضلع الجميع من تعقيدات الفلسفة اللسانية الحديثة، فإن المشكلات لن تختفي لأن التجريدات تلعب دورا مزدوجا. ففيما يتعلق بالأشياء التي تصفها، تمثل جوانب وملامح الواقع دون أن تملك وجودا ماديا متعينا. على سبيل المثال، لا يجعل قانون الجاذبية التفاحات تسقط إلى الأرض بل يكتفي بتفسير القوانين التي تفعل ذلك. لكن فيما يتعلق بالناس الذين يستخدمونها، تعد التجريدات جزءا من الواقع: عبر التأثير في المواقف والأفعال والتصرفات، تمارس تأثيرا نافذا في الأحداث. على سبيل المثال، غير اكتشاف قانون الجاذبية سلوك الناس. وطالما يفكر الناس بوضعهم، يصبح انعكاسيا. فبدلا من الفصل الصارم الواضح بين الأفكار والواقع، تتضاعف التنويعات اللانهائية للعالم المتغير بالتنوع اللانهائي للتفسيرات التي يمكن للتفكير التجريدي أن ينتجها.

ينزع التفكير التجريدي إلى إيجاد التصنيفات والفئات التي تغاير الجوانب والملامح المتعارضة للعالم الواقعي إزاء بعضها بعضا. الزمان والمكان: المجتمع والفرد: المادي والمثالي: تعد جميعا تقسيمات نمطية لهذا النوع. ومن نافل القول إن النماذج التي أشيدها هنا تنتمي أيضا إلى تلك المجموعة. هذه التصنيفات ليست أكثر واقعية من التجريدات التي أنتجتها. أي أنها تمثل تبسيطا أو تحريفا للواقع في المقام الأول، لكنها من خلال تأثيرها في تفكير الناس قد تدخل أيضا تقسيمات وصراعات في العالم الواقعي. وتسهم في جعل الواقع أشد تعقيدا والتجريد أكثر ضرورة.

وبهذه الطريقة، تتغذى عملية التجريد على ذاتها: تعقيدات العالم المتغير هي نتاج البشر إلى حد بعيد.

وفي ضوء التعقيدات، لماذا يستخدم الناس المفاهيم المعنوية المجردة أصلا؟ الجواب يكمن في أنهم يتجنبونها بقدر الإمكان. وطالما يمكن النظر إلى العالم بوصفه لا متغيرا، لا يستخدمون التجريدات على الإطلاق. وحتى حين تصبح التجريدات ضرورة لا غنى عنها، يفضلون التعامل معها كجزء من الواقع بدلا من أن تكون نتاج تفكيرهم هم. التجربة المريرة وحدها كفيلة بتعليمهم التمييز بين أفكارهم والواقع. والنزعة إلى إغفال التعقيدات المتصلة باستعمال التجريدات يجب اعتبارها ضعفا في نمط التفكير النقدي، لأن التجريد أمر لا غنى عنه بالنسبة لهذا النمط. وكلما تضاءل فهمه تعاظم ما يفرزه من تشوش وخلط وارتباك.

على الرغم من مثالب وعيوب التجريدات، إلا أنها تقدم لنا خدمة جليلة. صحيح أنها توجد مشكلات جديدة، لكن العقل يستجيب لهذه المشكلات بتجديد ومضاعفة الجهد إلى أن يبلغ التفكير درجات من التعقيد والتمييز الدقيق لا يمكن تخيلها في نمط التفكير التقليدي. العالم المتغير لا يتناسب مع نوع اليقين الجاهز والمتاح إذا كان المجتمع لا متغيرا، لكن يمكن لأسلوبه في التفكير الذي لا يبلغ مرتبة الكمال أن يوفر معرفة ثمينة. التجريدات تولد تنوعا لانهائيا من الآراء: وطالما يتاح منهج فعال للاختيار بينها، يجب على النمط النقدي أن يكون قادرا على الاقتراب من الواقع أكثر من النمط التقليدي الذي لا يملك سوى تفسير واحد في متناوله.

العملية النقدية

إذن، يمكن اعتبار الاختيار بين البدائل الوظيفة المفتاحية لنمط التفكير النقدي. حيث يتعذر على الناس الالتزام بوجهة نظر معينة دون إدراك البدائل على الأقل ورفضها لسبب أو آخر. نمط التفكير التقليدي يقبل التفسيرات دون مساءلة أو نقد. لكن في المجتمع المتغير لا يمكن لأحد القول «هكذا هي الأمور، ولذلك يستحيل أن تكون بغير هذا الشكل». يجب على الناس دعم آرائهم بالحجج والبراهين. وإلا لن يقنعوا أحدا سوى أنفسهم: والإيمان دون قيد أو شرط بفكرة يرفضها الآخرون كلهم شكل من أشكال الجنون. وحتى أولئك الذين يعتقدون بامتلاكهم الجواب النهائي يجب أن يأخذوا في الحسبان الاعتراضات المحتملة ويدافعوا عن أنفسهم ضد الانتقاد.

يعد نمط التفكير النقدي أكثر من مجرد موقف: إنه ظرف سائد. فهو يشير بدلالته إلى حالة تضم عددا كبيرا من التفسيرات المختلفة والمتباينة: يسعى أنصارها إلى الفوز بقبول الأفكار التي يؤمنون بها. وإذا كان نمط التفكير التقليدي يمثل احتكارا فكريا فإن نمط التفكير النقدي يمكن أن يوصف بأنه منافسة فكرية. هذه المنافسة تسود وتهيمن بغض النظر عن مواقف فئة معينة من الأفراد أو المذاهب الفكرية. بعض الأفكار المتنافسة مؤقتة وتجريبية وتستدعي النقد: بعضها الآخر دوغمائي ومتصلب ويتحدى المعارضة.

الموقف النقدي

ينبغي أن يكون الموقف النقدي مناسبا بشكل أكبر للظروف السائدة في العالم المتغير مقارنة بالجامد الدوغمائي. فالآراء التجريبية غير النهائية

ليست كلها صحيحة حتما والدوغمائية ليست خاطئة بكليتها لزوما: لكن يمكن للمقاربة الدوغمائية أن تخسر قوتها الإقناعية حين تتوفر آراء متعارضة: النقد خطر داهم. لا عامل مساعد. وبالمقابل. يمكن للموقف النقدي أن يستفيد (بل يستفيد فعلا) من النقد المقدم: سوف تدخل تعديلات على الرأي المتبنى حتى تنتهي الاعتراضات الصحيحة. وكل ما ينبثق من هذه المعالجة الصارمة يرجح أن يحقق غرضه بطريقة أشد فاعلية مقارنة بالاقتراح الأصلي.

النقد بالأساس أمر منفر ويصعب قبوله. ولن يقبل إلا لأنه فعال ومؤثر (هذا إن قبل أصلا). يستتبع ذلك أن موقف الناس يعتمد اعتمادا كبيرا على حسن أداء العملية النقدية لوظائفها: وعلى العكس، يعتمد أداء العملية النقدية على موقف الناس. وبالتالي، لا يمكن ضمان نجاح العملية النقدية وديمومة نمط التفكير النقدي.

تكمن الميزة الكبرى للعملية النقدية في قدرتها على توفير فهم أفضل للواقع مقارنة بالنمط التقليدي أو بالنمط الدوغمائي (كما سنرى لاحقا). أما إمكانية الوفاء بالوعد الذي تقدمه فتعتمد على عدد من الاعتبارات: هل يهتم الناس بفهم الواقع إلى حد يكفي لتحمل إزعاجات العملية النقدية؟ هل يوفر الواقع معيارا موثوقا لتقويم التفسيرات المتنافسة؟ هل يوجد اتفاق عام على الطريقة التي يفترض بالعملية أن تشتغل بها؟ هذه الأسئلة متداخلة ومتصلة. وسوف نجد أن نجاح العملية النقدية يتفاوت وفقا لمادة وغرض التفكير.

المنهج العلمي

تشتغل العملية النقدية بفعالية أكبر في العلوم الطبيعية. إذ يوفر الواقع معيارا موثوقا للحكم على صحة أو صدق العبارات العلمية. وهنالك اتفاق عام على غرض التفكير والطريقة التي يفترض بالعملية النقدية أن تشتغل بها. ويعود ذلك إلى أن الطبيعة تعمل بشكل مستقل عما يفكر به الناس. أما أفضل طريقة لممارسة السيطرة على الطبيعة فهي فهم القوانين التي تحكمها. وبالتالي، لا يوجد تعارض بين البحث عن الحقيقة والمسعى لفرض الإرادة على الواقع. في الوقت ذاته، لا تخدم المعرفة العلمية غرض ترسيخ الحقيقة فقط؛ بل تساعد أيضا في شؤون الحياة. الصلة ليست واضحة لكن حالما تترسخ يتعذر مقاومتها. فالمدفع أشد قوة من القوس والسهم.

لربما استمر الناس في العيش سعداء معتقدين بأن الأرض مسطحة، على الرغم من تجارب غاليليو. أما ما جعل من المستحيل مقاومة حججه والاعتراض على براهينه فهو الذهب والفضة اللذان عثر عليهما في أمريكا. لم تكن النتائج العملية متوقعة: في الحقيقة، ما كانت لتتحقق لو انحصر البحث العلمي في إطار الأهداف العملية المجردة. لكنها وفرت الدليل القاطع على المنهج العلمي: لأن هناك واقعا، ولأن معرفة الإنسان به قاصرة، تمكن العلم من كشف أوجه معينة للواقع لم تخطر حتى في خيال البشر.

تمكن المنهج العلمي أيضاً من وضع وتطوير قوانينه وترسيخ قواعده وقناعاته التي اتفق عليها ضمنيا جميع المشاركين. تقر هذه القوانين بحقيقة عدم وجود فرد، مهما كان موهوبا ونابغة وأمينا، قادر على امتلاك فهم كامل: ووجوب إخضاع النظريات للاستقصاء النقدي من

قبل المجتمع العلمي. ومهما نجم عن هذه العملية المتعالقة بين الأشخاص فسيبلغ درجة من الموضوعية لن يقدر على تحقيقها مفكر فرد لوحده. فالعلماء يتبنون موقفا نقديا كليا لا لأنهم أكثر عقلانية أو تسامحا مقارنة بالناس العاديين، بل لأن العملية النقدية أمر لا غنى عنه لنجاح المنهج العلمي. وموقفهم هو نتيجة للعملية النقدية أكثر من كونه سببا لها.

حقق المنهج العلمي نجاحا مشهودا في دراسة الظواهر الطبيعية، لكن نجاحه كان أقل في المجال الاجتماعي. فالطبيعة تشتغل بشكل مستقل عن رغباتنا: لكن المجتمع يمكن أن يتأثر بالنظريات المتصلة به. في العلوم الطبيعية، ينبغي على النظريات أن تكون صادقة كي تصبح مؤثرة: وهذا لا ينطبق على العلوم الاجتماعية. باختصار: يمكن للناس أن يتأثروا بالنظريات. فالباعث الملح للالتزام بقناعات العلم الراسخة أقل إلحاحا هنا، والعملية التي تتداخل فيها آراء الأشخاص تعاني نتيجة لذلك. وقد تتزيا النظريات الساعية لتغيير المجتمع بلبوس المنهج العلمي من أجل استغلال سمعة العلم التي اكتسبها دون الالتزام بقناعاته الراسخة. لا توفر العملية النقدية حماية كافية لأن الاتفاق على الغرض ليس حقيقيا كحاله في العلوم الطبيعية. وهنالك معياران اثنان يمكن الحكم على النظريات وفقا لهما: الحقيقة والفاعلية ـ ولم يعد المعياران متزامنين.

العلاج المقترح من قبل معظم مناصري المنهج العلمي هو تطبيق القواعد التي وضعتها وطورتها العلوم الطبيعية بشكل نشط وفعال. لقد اقترح كارل بوبر مبدأ وحدة العلوم: المناهج والمعايير نفسها تطبق في دراسة الظواهر الطبيعية والاجتماعية على حد سواء. لا أتفق معه في الرأي. فهناك اختلاف

جوهري بين المجالين: إذ إن مادة العلوم الاجتماعية انعكاسية بطبيعتها والانعكاس يدمر الفصل بين العبارة والحقيقة، والفصل هو الذي جعل العملية النقدية على هذا القدر من الفاعلية في العلوم الطبيعية.

يوجد الانعكاس بعض الصعوبات أمام العملية النقدية، وهي صعوبات تغيب في حالة العلوم الطبيعية. نحن بحاجة إلى تمييز مشكلتين مختلفتين بصورة واضحة. تتمثل الأولى في أن النظريات يمكن أن تؤثر في الموضوع الذي تتناوله. وتتجسد الثانية في أن الفهم القاصر للمشاركين يدخل عنصرا من عدم اليقين في الموضوع، مما يصعّب الوصول إلى التوقعات والتفسيرات القابلة للتكذيب.

أصاب كارل بوبر في إصراره على أن النظريات بحاجة لأن تكون قابلة للتكذيب لكي تتأهل إلى مصاف العلم، كما أصاب في التوكيد على أن الماركسية لا تعد مؤهلة في هذا السياق. لكنه لم يلق شبكته على مساحة كافية. ولم يدرك أن الركن الأساسي لعلم الاقتصاد السائد، أي نزوع الأسواق المالية نحو التوازن، غير مؤهل أيضاً. التوازن مفهوم معنوي مجرد مصمم على نموذج الفيزياء النيوتونية ومؤسس على افتراضات لا تسود في الواقع. ولذلك فإن الدليل التجريبي الذي يثبت أن الأسواق المالية لا تعرض نزعة متسقة ومطردة نحو التوازن، لا يدحض صحة النظرية.

لم تدرك الصعوبات المتصلة بالانعكاس بصورة جيدة. إذ قامت العلوم الاجتماعية بمحاولات جاهدة وجدية لمحاكاة العلوم الطبيعية من أجل أن تنال السمعة التي رسختها. ومضت النظرية الاقتصادية على وجه الخصوص أشواطا بعيدة من أجل إنكار الانعكاس.

استطاعت النظرية الاقتصادية، من خلال اعتبار شروط العرض والطلب معطيات مستقلة، إلغاء الانعكاس من موضوعها. ونتيجة لذلك، قدمت صورة مضللة للواقع، لكن يصعب إظهار التشوه والتحريف طالما يحكم على العلوم الاجتماعية بالمعيار المطبق في العلوم الطبيعية. فمن المفترض أن توفر النظريات العلمية توقعات وتفسيرات واضحة لا لبس فيها: والنظريات التي تعترف بالانعكاس لا يمكنها القيام بذلك.

تواجه العملية النقدية صعوبات أكبر خارج مجال العلم. فالهدف المعلن للعلم هو توليد المعرفة: والمعرفة مؤسسة على عبارات صادقة وصحيحة: لذلك، فإن العملية النقدية متجذرة في صلب المسعى وراء الحقيقة. هذا لا يحدث في مجالات الأنشطة الأخرى. فالغرض الرئيس للتفكير هنا هو تحقيق المصالح الشخصية للفرد، مهما كانت، وليس طلب الحقيقة بشكلها المعنوي المجرد، إلا إذا مثل ذلك شاغله الخاص. ونظرا لأن الناس يتبنون آراء مختلفة حول الواقع، يصبح طلب الحقيقة طريقة عاجزة لا تساعد على تحقيق المصلحة الذاتية، ولا ينخرط فيه سوى قلة قليلة من الناس. ومع ذلك، هنالك حاجة ماسة وملحة لتصحيح الأفكار الخاطئة وسوء الفهم لأن الآراء المشوهة تفرز تبعات وخيمة وغير مقصودة. كيف يمكن تلبية هذه الحاجة؟

اقتصاد السوق والديمقراطية

في الميدان الاقتصادي، توفر الأسواق المالية آلية تغذية مرتجعة فعالة لتقرير ما إذا كانت القرارات الاستثمارية صائبة أم لا. الأسواق المالية أبعد ما تكون عن المثالية والكمال. فهي عرضة لإنتاج أنساق من

الانتعاش ـ الانكماش تعزز ذاتها في البداية لكنها تفرز نتائج عكسية في النهاية بدلا من التوازن، وعلى أية حال فهي لا تناسب سوى تخصيص الموارد الشحيحة بين حاجات خاصة متنافسة، ولا توائم المسعى لتحقيق مصالح مشتركة ـ فهذه ينبغي تقريرها بواسطة عملية سياسية. ومع ذلك، تتفوق الأسواق المالية على القرارات الاستثمارية الاعتباطية. وعلى نحو مشابه، فإن من المرجح أن يتجنب الشكل الديمقراطي للحكم (في ميدان السياسة) الأخطاء الفادحة مقارنة بالقوانين العشوائية للحكم الاستبدادي، الذي هو شكل للحكم يجب أن يقمع الآراء البديلة لأنه لا يستطيع اكتساب القبول الشامل إلا بحظر النقد ومنع الأفكار الجديدة من الظهور: باختصار، عبر تدمير نمط التفكير النقدي وعرقلة التغيير. وبالمقابل، إذا سمح للناس بتقرير مسائل التنظيم الاجتماعي بأنفسهم فليس ثمة حاجة لأن تكون الحلول نهائية وحاسمة: إذ يمكن إبطالها وعكسها بواسطة العملية نفسها التي تم التوصل إليها عبرها. فالجميع أحرار في التعبير عن آرائهم، وإذا ما اشتغلت العملية النقدية بصورة فعالة قد يقترب الرأي الذي يسود في النهاية من تمثيل أفضل مصالح المشاركين: وهذا هو مبدأ الديمقراطية.

ولكي تؤدي الديمقراطية وظيفتها بالشكل المناسب، ينبغي تلبية بعض الشروط المعينة التي يمكن مقارنتها بتلك التي جعلت المنهج العلمي يصيب هذا القدر من النجاح: في المقام الأول، لابد من وجود معيار يستخدم للحكم على الأفكار المتعارضة: ثانيا، لابد من وجود استعداد عام للالتزام بذاك المعيار. الشرط الأول توفره أصوات الأغلبية وفقا لما حدده الدستور، والثاني ينجم عن الإيمان بالديمقراطية كأسلوب حياة.

إن وجود تشكيلة متنوعة من الآراء ليس كافيا لتشييد الديمقراطية: فإذا تبنت فصائل منفصلة ومختلفة عقائد متصلبة (دوغمائية) ومتعارضة فلن تكون النتيجة نظاما ديمقراطيا بل حرب أهلية. وعلى الناس الإيمان بالديمقراطية كمثال: ينبغي أن يعدوا عملية التوصل إلى قرارات بالوسائل الدستورية أكثر أهمية من رؤية وجهة نظرهم تسود وتهيمن. ولن يستوفى هذا الشرط إلا حين تعطي الديمقراطية فعلا نتائج إيجابية.

تتبدى هنا علاقة دائرية: لا يمكن للديمقراطية أن تخدم كمثال نموذجي إلا إذا كانت فعالة ومؤثرة. ولا يمكن أن تكون فعالة ومؤثرة إلا إذا قبلت عموما كمثال نموذجي. ينبغي أن ترتقي هذه العلاقة عبر عملية انعكاسية تعزز فيها منجزات الديمقراطيةِ الديمقراطيةَ كمثال والعكس بالعكس. ولا يمكن فرض الديمقراطية بمرسوم أو فرمان.

التشابه مع العلم لافت ومذهل. فالموضوعية والفعالية المميزتان للمنهج العلمي تعتمدان أيضا على بعضهما بعضا. العلم يستند على اكتشافاته لكسر الحلقة المفرغة: فهي أبلغ من أي حجة للدفاع عنه. الديمقراطية أيضاً تتطلب منجزات ونتائج إيجابية: اقتصاد متوسع، بواعث فكرية وحوافز روحية، نظام سياسي يلبي طموحات المواطن بشكل أفضل من الأشكال المنافسة للحكم.

الديمقراطية قادرة على تحقيق مثل هذه المنجزات. فهي تطلق وتحرر ما يمكن اعتباره الجانب الإيجابي للمعرفة القاصرة: الإبداع. ليس ثمة سبيل لمعرفة ما سينتجه الإبداع: ولربما توفر النتائج غير المتوقعة أفضل مبرر للديمقراطية كما تفعل بالنسبة للعلم. لكن التقدم ليس مضمونا.

إذ إن المساهمات الإيجابية لا تأتي إلا من المشاركين. ويتعذر التنبؤ بنتائج تفكيرهم: فربما يتابعون جهدهم لإنجاح الديمقراطية أو يتوقفون وينكصون. الإيمان بالديمقراطية كمثال شرط ضروري لكن ليس كافيا. وهذا يجعل الديمقراطية كمثال أمرا مراوغا ومعقدا في الحقيقة. إذ لا يمكن ضمانها حتى باكتساب قبول شامل بالمثال. لأنها تبقى مشروطة بالطاقات الإبداعية لدى أولئك الذين يشاركون فيها. لكن يجب اعتبارها مثالا إذا أردنا أن تسود وتهيمن. وعلى الذين يؤمنون بها تركيز إيمانهم على الجانب الإيجابي من المعرفة القاصرة والأمل بأن تفرز النتائج المرغوبة.

البحث عن اليقين

تترك الديمقراطية كمثال شيئا نرغب فيه. فهي لا تعرض برنامجا محددا، ولا هدفا واضح المعالم، باستثناء تلك الحالات التي حرم فيها الناس من حريتهم. وما إن يصبحوا أحرارا في السعي لتحقيق أهداف بديلة حتى يواجهوا ضرورة تقرير ماهية أهدافهم. وهنا تتضاءل قدرة الموقف النقدي على الإرضاء والإقناع والإشباع. فهو لا يقدم أي ضمان بصحة القرارات المتخذة. وفي حين يمكن للعلوم الطبيعية أن تفرز نتائج صارمة وراسخة لأن في متناولها معيارا موضوعيا، فإن العلوم الاجتماعية تستند على ركيزة أقل استقرارا لأن الانعكاس يتدخل في الموضوعية: وعندما يتعلق الأمر بتقرير برامج سياسية، لا يقدم الموقف النقدي، بحد ذاته، فائدة تذكر. إذ ينبغي أن يقرن بمجموعة من القيم والمعتقدات تخضع بعدئذ لعملية من التقويم النقدي. إن الإيمان الراسخ بالمصلحة الذاتية قد يكون أشد قوة من البحث المتردد عن المصلحة المشتركة.

يلبي نمط التفكير التقليدي حاجة البحث عن اليقين بصورة أكثر فاعلية من النمط النقدي. فهو لا يرسم أي خطوط فاصلة تميز بين الاعتقاد والواقع: الدين، أو صنوه البدائي، الأرواحية*، يشمل مجال الفكر برمته ويطالب أتباعه بولاء كامل دون مساءلة. ولا عجب أن تدفع الناس رغبة جامحة للبحث عن الفردوس المفقود! الإيديولوجيات الدوغمائية تعد الناس بتلبية تلك الرغبة الجارفة. لكن المشكلة تكمن في أنها لا تستطيع ذلك إلا بإلغاء الاعتقادات المعارضة. الأمر الذي يجعل خطرها على نمط التفكير النقدي مماثلا لخطر وجود تفسيرات بديلة على النمط التقليدي.

المجتمع المفتوح

في الوقت الذي شيدتُ فيه الإطار الذي أتبناه، فكرت في المجتمع المفتوح كمجتمع متغير بشكل مثالي ويناقض تماما ثبات ولا تغير المجتمع العضوي. لكنني تخليت عن هذا الرأي بعد ذلك. فأنا الآن أعد المجتمع المفتوح مجتمعا مستقرا إلى حد معقول ينفتح أمام الابتكار والتحسين. يمكن للتغيير المفاجئ والشعور بعدم اليقين أن يمثلا تهديدا وجوديا داهما للمجتمع المفتوح. هنا، سوف أقدم الإطار كما وضعته أصلا في البدايات المبكرة من الستينيات. فهو الإطار التي استهديت به حين انخرطت في فتح النظام السوفييتي. أما التعديلات اللاحقة على الإطار فقد أوردتها في الفصل الثاني.

---

* الاعتقاد بأن للأشياء والظواهر الطبيعية، وحتى الكون نفسه، أرواحا، وبالتالي عزو حياة واعية إليها. (م)

منافسة مثالية

من الصعب على ما يبدو تخيل وجود مجتمع متغير بشكل كامل ومثالي. ومن المؤكد أنه لابد للمجتمع من بنية هيكلية دائمة، وإلا كيف يمكنه دعم العلاقات المعقدة للحضارة؟ صحيح أن المجتمع المتغير بشكل مثالي يتعذر افتراضه، لكنه خضع لدراسات مستفيضة في نظرية المنافسة المثالية. والمنافسة المثالية تزود الوحدات الاقتصادية بأوضاع بديلة أدنى مرتبة بصورة هامشية فقط من تلك التي تحتلها فعلا. فإذا حدث أقل تغيير في الظروف، تكون مستعدة للتحرك؛ وفي أثناء ذلك، يتقلص اعتمادها على العلاقات الراهنة إلى الحد الأقصى. أما النتيجة فهي مجتمع قابل للتغير بصورة مثالية لكن ربما لا يتغير على الإطلاق.

أعد نظرية المنافسة المثالية غير واقعية، لكن سوف استخدمها كنقطة انطلاق لأنها مارست نفوذا كبيرا. وعبر إظهار مدى اختلافي عن المقاربة التي تبناها علم الاقتصاد الكلاسيكي، يمكنني أن أسلط مزيدا من الضوء على مفهوم المجتمع المفتوح مقارنة بمحاولة مقاربته بصورة مستقلة. فاعتراضي الرئيس على نظرية المنافسة المثالية هو أنها تنتج توازنا سكونيا جامدا، بينما أؤكد أن المجتمع المفتوح لابد أن يكون في حالة من عدم التوازن الدينامي.

تصف النظرية الاقتصادية المنافسة المثالية على النحو التالي: عدد كبير من الأفراد، لكل منهم مقياس القيم الخاص به، يواجهون عددا كبيرا من البدائل يمكنهم الاختيار من بينها بكل حرية. وحين يختار كل منهم بشكل عقلاني رشيد فسوف ينتهي به الأمر بالبديل الأقرب لرغبته.

بعدئذ، تتابع النظرية الكلاسيكية لتقدم الحجة على أن خيار الفرد لا يتدخل في البدائل المتاحة للآخرين (نتيجة أعدادها الوفيرة). وبالتالي، تخدم المنافسة المثالية غرض مضاعفة رفاه وخير وسعادة جميع الأفراد إلى الحد الأقصى.

تفترض النظرية أن هناك عددا كبيرا من الوحدات، يتمتع كل منها بمعرفة كاملة وقدرة هائلة على الحركة. ولكل منها أيضا مقياس خاص للتفضيلات وأمامها مدى واسع من الفرص. أعد هذه الافتراضات غير واقعية. ومقاربتي تعتمد على افتقار البشر إلى المعرفة الكاملة. لا يمكن للقدرة الكاملة على الحركة التواؤم مع الأصول الثابتة والمهارات المتخصصة، وهي من العوامل التي لا غنى عنها في نمط الإنتاج الرأسمالي. أما السبب الكامن وراء تساهل الاقتصاديين طيلة هذه المدة مع مثل هذه الافتراضات غير المقبولة فهو أنها أفرزت نتائج تعد مرغوبة على أكثر من صعيد. أولا، رسخت الاقتصاد كعلم قابل للمقارنة في المكانة والاعتبار والهيبة مع الفيزياء. وليس من قبيل الصدفة التشابه بين التوازن السكوني الجامد في المنافسة المثالية وبين الديناميكا الحرارية النيوتونية. ثانيا، أثبتت الحجة التي تؤكد أن المنافسة المثالية تضاعف الرفاه والخير والسعادة إلى الحد الأقصى.

في الحقيقة، لا تقترب الظروف الواقعية من شروط المنافسة المثالية إلا حين تبقى أفكار جديدة ومنتجات جديدة وتفضيلات جديدة الناسَ ورأس المال في حالة حركة. الحركة ليست مثالية: فلها ثمن يجب دفعه. ومع ذلك يظل الناس في حالة حراك، تجذبهم فرص أفضل أو تنقلهم ظروف متغيرة من أماكنهم، وما إن يبدؤوا بالحركة حتى يتجهوا نحو فرص أشد إغراء

وجاذبية. ليست لديهم معرفة كاملة. لكنهم يدركون ـ مع الحركة ـ وجود عدد أكبر من البدائل مقارنة بحالهم لو ظلوا في الموقع نفسه طيلة العمر. ولسوف يعترضون على قيام آخرين باحتلال مكانهم. لكن مع توفر العديد من الفرص يتراخى ارتباطهم مع الوضع القائم وتتقلص قدرتهم على الحصول على الدعم من الآخرين الذين يعيشون بالفعل أو يحتمل أن يعيشوا في الوضع ذاته. ومع زيادة واطراد حركة الناس. طوروا طريقة للتكيف تقلص أهمية أي خبرات مهارية متخصصة ربما اكتسبوها. فما ندعوه «الحركة الفعالة» تحل محل مفهوم الحركة الكاملة غير الواقعي، ويأخذ نمط التفكير النقدي مكان المعرفة الكاملة. والنتيجة ليست منافسة مثالية كما عرفها علم الاقتصاد، بل حالة سوف أدعوها «المنافسة الفعالة». وما يميزها عن المنافسة المثالية أن القيم والفرص تتغير باستمرار وليست ثابتة.

لو تم الوصول إلى التوازن، لأصبحت شروط المنافسة الفعالة مستحيلة التطبيق. وستشغل الوحدات مواقع محددة لا تتاح بسهولة للأخرى لسبب بسيط هو أنها ستقاتل للدفاع عنها. وبعد تطوير مهارات خاصة، فإن الحركة توقعها في ورطة محيرة. ولسوف تقاوم أي انتهاك بكل قوتها: وإذا دعت الضرورة، فإنها تفضل حصة من المكافأة بدلا من التحرك، خصوصا وأن عليها آنئذ مواجهة مصالح غيرها. وفي ضوء موقعها الحصين والتضحيات التي تكون على استعداد لتقديمها للدفاع عنه، قد يجد أي أجنبي المنافسة أمرا صعبا. وبدلا من وجود فرص غير محددة تقريبا، فإن كل وحدة تكون إلى حد ما مرتبطة بالترتيب القائم. ولأنها لا تمتلك المعرفة الكاملة، فقد لا تدرك حتى الفرص التي تضيعها. وهي حالة أبعد ما تكون عن المنافسة المثالية!

عدم الاستقرار

الاختلافات مع مفهوم المنافسة المثالية الكلاسيكي تستحق المتابعة. فالاقتصاديون الكلاسيكيون يعتبرون القيم مستقلة عن الفرص: وأعدها أنا انعكاسية. يستتبع ذلك أن يمثل عدم الاستقرار مشكلة مزمنة. تناقض هذه النتيجة المستخلصة بشكل مباشر نظرية المنافسة المثالية الكلاسيكية، حيث يفترض أن ينجم التوازن عن المسعى العقلاني وراء المصلحة الذاتية. وبدلا من التوازن، تنتج اللعبة الحرة لقوى السوق عملية لا تنتهي من التغيير حيث التجاوزات المفرطة من أحد الأنواع تخضع لتجاوزات آخر.

هذه النتيجة المستخلصة تفتح الباب أمام جميع الشرور والبلايا. فالتحليل الكلاسيكي مؤسس بكليته على المصلحة الذاتية؛ لكن إذا لم يؤد السعي وراء المصلحة الذاتية إلى نظام مستقر، ينبثق سؤال حول مدى كفايته لضمان بقاء النظام. الجواب «لا». إذ لا يمكن المحافظة على استقرار الأسواق المالية إلا بإدخال شكل من أشكال التنظيم. وما إن نجعل الاستقرار هدف السياسة، تظهر أسباب أخرى جديرة بالاهتمام. لابد من الحفاظ على المنافسة أيضا في ظروف الاستقرار. والسياسة العمومية تهدف إلى المحافظة على الاستقرار والمنافسة، ومن يعلم ما هي القوى الأخرى المعارضة لمبدأ حرية العمل (عدم التدخل في الشؤون الاقتصادية). لابد أن إحداها على خطأ.

يمكن استحضار القرن التاسع عشر كعصر قبل فيه عموما مبدأ «حرية العمل» باعتباره النظام الاقتصادي السائد في جزء كبير من العالم. ومن الواضح أنه لم يتسم بتوازن النظرية الاقتصادية. كان عصرا من التقدم الاقتصادي السريع ابتكرت فيه أساليب إنتاج جديدة، وارتقت أشكال

جديدة من التنظيم الاقتصادي، وتوسعت حدود النشاط الاقتصادي في كل اتجاه. انهار الإطار القديم للسيطرة الاقتصادية: والتقدم كان سريعا بحيث لم يتوفر الوقت الكافي للتخطيط له: والتطورات على درجة من الجدة بحيث لم تكن توجد طريقة معروفة للتحكم بها. آلية الدولة لم تعد كافية للقيام بمهمات إضافية: ولا يكاد موقعها يؤهلها للحفاظ على القانون والنظام في المدن المتضخمة وعلى الحدود المتوسعة.

حالما تباطأ معدل النمو، بدأت آليات أنظمة الدولة تلبي الشروط المطلوبة منها. جمعت الإحصائيات، وجبيت الضرائب، وصححت بعض من أكثر حالات الشذوذ وانتهاك حرية المنافسة وضوحا. ومع دخول بلدان جديدة حقبة التصنيع، حذت حذو بلدان أخرى سبقتها. فلأول مرة في التاريخ احتلت الدولة موقعا مكنها من ممارسة سيطرة فعالة على التطور الاقتصادي، وأعطي الناس خيارا حقيقيا بين «حرية العمل» والتخطيط. وكما حدث، علم ذلك نهاية العصر الذهبي لمبدأ «حرية العمل»: السياسة الحمائية أتت أولا، لتتبعها أشكال أخرى من سيطرة الدولة.

جرت عملية إحياء قوية لمبدأ «حرية العمل» في ثمانينيات القرن العشرين. فقد استحضر الرئيس ريغان سحر السوق، وشجعت مارغريت تاتشر مبدأ بقاء الأصلح. ومنذ ذلك الحين، أعطت العولمة أصحاب رأس المال خيار البحث عن البلدان التي يتلقون فيها أفضل معاملة. الأمر الذي قلص إلى حد كبير قدرة الحكومات على فرض الضرائب على أنشطتهم وتنظيمها. الظروف السائدة كانت أبعد ما تكون عن الافتراضات غير الواقعية للمنافسة المثالية لكنها مناسبة جدا للمسعى المنفلت وراء الربح الخاص حتى لو أضر بالاعتبارات الأخرى. دعونا نتفحص كيف يعمل النظام.

الحرية

لا تنتج المنافسة الفعالة توازنا لكنها تضاعف إلى أقصى حد حرية الفرد عبر تقليص اعتماده على العلاقات القائمة. عدت الحرية عموما حقا أو سلسلة من الحقوق ـ حرية الكلام، حرية الحركة، حرية العبادة ـ يفرضها القانون أو يضمنها الدستور. هذا الرأي ضيق الأفق جدا. وأفضل أن أعطي الكلمة معنى دلاليا أوسع. الحرية ـ برأيي ـ هي توفر البدائل. فإذا كانت البدائل أدنى مرتبة بكثير من الوضع الراهن، أو إذا تطلبت الحركة قدراً كبيراً من الجهد والتضحية، يبقى الناس معتمدين على الترتيبات القائمة ويتعرضون لجميع أنواع القيود والاستغلال. فإذا كانت البدائل المتاحة لهم أدنى مرتبة لكن بصورة هامشية فإنهم يتحررون من الضغوط. فإن تعرضوا للضغط اكتفوا بالحركة والانتقال. إذن، الحرية وظيفة من وظائف قدرة الناس على فصل أنفسهم عن مواقعهم الحالية. وحين تكون البدائل أدنى مرتبة بصورة هامشية، تتضاعف الحرية إلى أقصى حد.

يختلف ذلك كله اختلافا بينا عن نظرة الناس عادة إلى الحرية، لكن الحرية تعد آنئذ مثالا لا حقيقة. الحرية كمثال تستحق التضحية. والحرية كحقيقة تتألف من القدرة على فعل ما نريد دون أن نضطر للتضحية في سبيله.

أولئك الذين يؤمنون بالحرية كمثال ربما يقاتلون في سبيلها بكل حماس، لكنهم لا يفهمونها بالضرورة. ونظرا لأنها تخدمهم كمثال، ينزعون إلى اعتبارها نعمة مطلقة. وفي الحقيقة، لا تخلو الحرية من الجوانب غير المرغوبة. فحين تؤتي التضحيات أكلها وتتحقق الحرية، قد

تغدو هذه الجوانب أكثر وضوحا مقارنة بالحالة التي تكون فيها الحرية مثالا فقط. هالة البطولة تتلاشى. التضامن القائم على مثال مشترك يتبدد. ما يبقى مجموعة من الأفراد يسعى كل منهم وراء مصلحته الذاتية كما يدركها. ربما تتسجم/ أو لا تنسجم مع المصلحة العامة. هذه هي الحرية التي توجد في المجتمع المفتوح: ولربما تبدو مخيبة للآمال بالنسبة لأولئك الذين قاتلوا من أجلها.

الملكية الخاصة

تمتد الحرية، كما نعرّفها هنا، لا لتشمل البشر فقط، بل غيرهم أيضا من وسائل الإنتاج. إذ يمكن أن يكون رأس المال (أو الأرض) «حر» بمعنى أنه لا يرتبط باستخدامات محددة بل يقدم عبر بدائل أفضل بصورة هامشية. وهذا يدعم مؤسسة الملكية الخاصة.

عوامل الإنتاج تستخدم دائما مقترنة مع غيرها من العوامل، بحيث أن أي تغيير في استخدام أحدها لابد أن يحدث تأثيرا في الأخرى. ونتيجة لذلك، لا تعد الثروة ملكية خاصة فعلا: فهي تتغذى على/ وتؤثر في مصالح الآخرين. المنافسة الفعالة تقلص اعتماد عامل على آخر، وفي ظل الافتراضات غير الواقعية حول المنافسة المثالية، يختفي الاعتماد المتبادل كلية. وهذا يحرر أصحاب الموارد الإنتاجية من أي مسؤولية تجاه المشاركين ويزودهم بذريعة نظرية لاعتبار الملكية الخاصة بمثابة حق أساسي.

يمكن اعتبار مفهوم الملكية الخاصة بحاجة إلى نظرية المنافسة المثالية لتبريره. وفي غياب الافتراضات غير الواقعية حول الحركة المثالية

والمعرفة المثالية، لا تحمل الملكية معها الحقوق فقط، بل الواجبات تجاه المجتمع أيضاً.

المنافسة الفعالة تحابي الملكية الخاصة أيضا، لكن بطريقة أكثر تحديدا. إذ تلغى العواقب الاجتماعية للقرار الفردي، وتخفف التأثيرات السلبية بواسطة قدرة العوامل المتأثرة على التحول إلى بدائل. الواجبات الاجتماعية المرتبطة بالثروة غامضة وتعميمية، ولا يوجد اعتراض على تملك وإدارة الملكية من قبل القطاع الخاص، خصوصا وأن لبديل ملكية القطاع العام تبعات أسوأ. لكن، وبالتغاير مع التحليل الكلاسيكي، لا يمكن اعتبار حقوق الملكية الخاصة مطلقة لأن المنافسة ليست مثالية.

العقد الاجتماعي

حين تكون الحرية حقيقة، تتحدد شخصية المجتمع كليا بقرار من أفراده. ومثلما هي الحال في المجتمع العضوي، لا يمكن فهم موقع الأفراد إلا في علاقته مع «الكل»، والكل لا معنى له بحد ذاته ولا يمكن فهمه إلا في علاقته مع قرارات الأفراد. من أجل توكيد هذا التغاير أستخدم تعبير المجتمع المفتوح. ومن المرجح أن يكون مجتمع كهذا مفتوحا أيضا بالمعنى العادي حيث يتمكن الناس من الدخول إليه والخروج منه حسب مشيئتهم، لكنه معنى عرضي بالنسبة للمدلول الذي أقصده.

في المجتمع المتحضر ينخرط الناس في العديد من العلاقات والروابط. وفي حين تقرر هذه بواسطة التراث في المجتمع العضوي، فإنها تتشكل في المجتمع المفتوح من خلال قرارات الأفراد المعنيين: فهي تنظم بواسطة

عقد مكتوب وغير مكتوب. فالروابط التعاقدية تحل محل التقليدية.

تعد العلاقات التقليدية مغلقة بمعنى أن شروطها تقع خارج سيطرة الأطراف المعنية. على سبيل المثال، وراثة الأرض أمر مقرر سلفا؛ وكذلك العلاقات بين القن والسيد. العلاقات مغلقة أيضا بمعنى أنها تطبق على الأفراد المشاركين بشكل مباشر ولا تهم غيرهم. أما العلاقات التعاقدية فهي مفتوحة بمعنى أن الشروط تتفاوض عليها الأطراف المعنية ويمكن تعديلها بالاتفاق المتبادل. كما أنها مفتوحة بمعنى أن الأطراف المتعاقدة يمكن استبدالها بغيرها. وغالبا ما تكون العقود معلنة وتصحح التناقضات الصارخة بين الترتيبات التي تغطي الأوضاع المشابهة بواسطة المنافسة.

وبمعنى من المعاني، يتصل الفارق بين العلاقات التقليدية والتعاقدية بذلك الفاصل بين التفكير المادي المتعين والمعنوي المجرد. وفي حين تنطبق العلاقة التقليدية على أولئك المشاركين وحدهم، فإن شروط العقد قد تعد صالحة وصحيحة بشكل شمولي.

إذا تقررت العلاقات بواسطة المشاركين، فإن العضوية في مختلف المؤسسات التي تكوّن المجتمع المتحضر يجب أن تكون خاضعة أيضا لعقد. هذا الخط من التفكير المنطقي هو الذي أدى إلى مفهوم العقد الاجتماعي. جان جاك روسو شرح المفهوم بشكل متكامل. لكن ليس له سند تاريخي ولا نظري من الصحة والسداد. فتعريف المجتمع بلغة عقد يدخله بحرية أفراد مستقلون كلية أمر مضلل؛ ونسبة النشأة التاريخية للمجتمع المتحضر إلى مثل هذا العقد ستكون بمثابة مفارقة تاريخية. ومع

ذلك، حدد مفهوم روسو بدقة جوهر المجتمع المفتوح بالوضوح الذي عرفت فيه رمزية مينينيوس اغريبا المجتمع العضوي.

يمكن اعتبار المجتمع المفتوح نموذجا نظريا حيث جميع العلاقات ذات طبيعة تعاقدية. ووجود مؤسسات بعضوية إجبارية أو محدودة لا يتناقض مع هذا التفسير. فالحرية الفردية مضمونة طالما وجدت عدة مؤسسات مختلفة ومتساوية تقريبا ومفتوحة أمام كل فرد بحيث يمكنه الاختيار لأيها ينتمي. وهذا يصدق حتى حين تملك بعض تلك المؤسسات، مثل الدولة، سلطات قهرية، ولا يستطيع غيرها، مثل النوادي الاجتماعية، نبذ ورفض الأفراد لأن بمقدورهم التعاقد مع مؤسسات أخرى.

لا يضمن المجتمع المفتوح فرصا متساوية للجميع. بل على العكس. فإذا اقترن نمط الإنتاج الرأسمالي مع الملكية الخاصة، لابد من ظهور حالات كثيرة من عدم المساواة التي تميل - إذا تركت دون تدخل - إلى الزيادة لا النقصان. المجتمع المفتوح ليس مجتمعا لا طبقيا بالضرورة؛ وفي الحقيقة، فإن من الصعب - لكن ليس من المستحيل - تصوره كذلك. كيف يمكن مواءمة وجود الطبقات مع فكرة المجتمع المفتوح؟ الجواب بسيط. في المجتمع المفتوح، ليست الطبقات سوى تعميمات حول الشرائح الاجتماعية. ونظرا للمستوى المرتفع من الحراك الاجتماعي، لا يمكن وجود وعي طبقي بالمعنى الذي تحدث عنه ماركس. فمفهومه ينطبق على المجتمع المغلق فقط. ولسوف أناقشه بتفصيل أكبر في فقرة قادمة تحت هذا العنوان (المجتمع المغلق).

عالم جديد جريء

دعوني أحاول نقل مفهوم المجتمع المفتوح إلى خاتمته المنطقية ووصف كيف يبدو المجتمع المتغير بشكل مثالي. البدائل ستكون متاحة في كل جانب من جوانب الحياة: في العلاقات الشخصية، والآراء والأفكار، والعمليات والمواد الإنتاجية، والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي.. الخ. في هذه الظروف، يشغل الفرد موقعا بالغ الأهمية. أفراد المجتمع العضوي محرومون من الفردانية: في المجتمع المتغير بدرجة أقل من المثالية، تظل القيم والعلاقات الراسخة تطوق مدى علاقة الناس بالأمة والعائلة والآخرين، وتعتمد كلية على قراراتهم. وعلى الوجه الآخر من العملة، يعني ذلك أن ديمومة العلاقات الاجتماعية قد اختفت: وتفككت البنية العضوية للمجتمع إلى نقطة تحوم فيها ذراتها، الأفراد، في الهواء دون جذور ولا روابط.

موضوع علم الاقتصاد يتمحور حول كيفية اختيار الفرد للبدائل. لذلك، يقدم التحليل الاقتصادي نقطة انطلاق مفيدة هنا؛ وكل ما هو مطلوب توسيعها. ففي عالم كل فعل فيه أمر يتعلق بالاختيار، يسم السلوك الاقتصادي حقول النشاط كلها. هذا لا يعني بالضرورة أن الناس يركزون انتباها أكبر على امتلاك السلع المادية مقارنة بالقيم الروحية أو الفنية أو الأخلاقية، بل إمكانية اختزال جميع القيم إلى تعابير نقدية. الأمر الذي يجعل مبادئ آلية السوق وثيقة الصلة بمجالات بعيدة المدى مثل الفن، والسياسة، والحياة الاجتماعية، والجنس، والدين. لا يخضع كل شيء له قيمة إلى البيع والشراء، لأن هناك بعض القيم تعد شخصية خالصة

ولذلك لا يمكن تبادلها (كحب الأم مثلا)؛ وأخرى تفقد قيمتها في عملية التبادل (كالسمعة مثلا)؛ لكن هناك قيما يعد تبادلها مستحيلا ماديا أو غير قانوني (كالجو أو التعيينات السياسية مثلا)؛ إلا أن مدى آلية السوق سيتوسع إلى حده الأقصى. وحتى حين ينظم عمل قوى السوق بواسطة التشريعات، فإن هذه التشريعات نفسها ستكون نتيجة عملية مساومة شبيهة بالسلوك الاقتصادي.

تظهر خيارات لم تكن تخطر حتى في الخيال في عصر سابق. القتل الرحيم، الهندسة الوراثية، غسيل الدماغ، تصبح جميعا مشكلات ذات أهمية عملية. فقد تتفكك أعقد الوظائف البشرية، كالتفكير مثلا، إلى عناصرها التكوينية ويعاد إنتاجها صناعيا. ويبدو كل شيء ممكنا حتى تثبت استحالته.

لربما تكون أكثر السمات إثارة للعجب في المجتمع المتغير بشكل مثالي تدهور العلاقات الشخصية. فما يجعل العلاقة شخصية أنها مرتبطة بشخص محدد. إذ يصبح من الممكن استبدال الأصدقاء والجيران والأزواج والزوجات ببدائل أدنى (أو أعلى) مرتبة بصورة هامشية؛ وسيخضعون للاختيار تحت شروط تنافسية. صحيح أن العلاقة بين الأبوين والأطفال تبقى ثابتة، إلا أن الروابط التي تجمعهم قد تتراخى. كما قد تتراجع أهمية الصلات الشخصية وذلك مع تقليل وسائل الاتصالات الأكثر نجاعة وفاعلية الحاجة إلى الحضور المادي.

الصورة التي تبرز ليست سارة. ويجب أن نتذكر (كعامل مخفف ملطف) أن أي نظام اجتماعي يصبح عبثيا إذا دفع إلى خواتمه المنطقية.

بغض النظر هل هو «يوتوبيا» مور، أو بلدان دانييل ديفو المتخيلة. أو عالم هكسلي «الجديد الجريء»، أو بيئة اورويل التي وصفها في روايته «1984». ومع ذلك، يجب أن يكون واضحا الآن أن المجتمع المفتوح، كحقيقة متحققة، قد يثبت أنه ليس مرغوبا بالقدر الذي يبدو فيه بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في مجتمع مغلق.

مسألة القيم

تتجسد المنفعة العظيمة للمجتمع المفتوح، والإنجاز الذي يؤهله ليخدم كمثال، في الحرية الفردية. أما أجلى جاذبية للحرية فهي سلبية: غياب الكوابح والضوابط. لكن للحرية جانبا إيجابيا أيضاً، يحظى بأهمية أكبر. فهي تسمح للناس تعلم التفكير بأنفسهم، وتقرير ما يريدون وترجمة أحلامهم إلى واقع. وبمقدورهم استكشاف حدود قدراتهم وتحقيق منجزات فكرية وتنظيمية وفنية وعملية ما كانوا لولاها ليشتبهوا بإمكانية الحصول عليها. ويمكن لذلك أن يمثل تجربة مثيرة ومرضية إلى أبعد حد.

على الجانب السلبي، يفرض الموقع البالغ الأهمية الذي يتمتع به الأفراد عبئا عليهم قد يبدو أحيانا لا يحتمل. فأين يجدون القيم التي يحتاجونها لاتخاذ الخيارات التي تواجههم؟ يعد التحليل الاقتصادي القيم والفرص بمثابة معطيات مستقلة. رأينا أن الافتراض يتعارض قطريا مع مبدأ المجتمع الذي يتغير بشكل مثالي. فمن التناقض أن نتوقع فردا حرا يشتغل وفقا لجملة محددة وثابتة من القيم. فالقيم مسألة اختيار مثلها مثل كل شيء آخر. ويمكن للاختيار أن يكون واعيا ونتيجة لتفحص الضمير والمشاعر الداخلية والتأمل العميق: ومن المرجح أن يكون نزويا يفتقد

الروية. ويعتمد على الخلفية العائلية. أو النصائح. أو الدعاية، أو سوى ذلك من المؤثرات الخارجية. وحين تكون القيم قابلة للتغير. لابد أن يصبح تغييرها نشاطا تجاريا مهما. وعلى الأفراد اختيار مجموعة قيمهم تحت ضغوط خارجية شديدة.

لو كانت المسألة تتعلق بالاستهلاك فقط لما كانت صعبة جدا. فحين يتعلق الأمر بتقرير العلامة التجارية المرغوبة لمنتج ما، فإن الإحساس بالمتعة قد يمثل دليلا مرشدا كافيا ـ مع أن ذلك يظل أمرا مشكوكا فيه في ضوء حجم الدعاية للمنتج. لكن يتعذر بناء المجتمع على مبدأ المتعة فقط. فالحياة تشمل الألم، والمخاطر، والأخطار، واحتمال الموت. فإذا كانت المتعة هي المعيار الوحيد، لا يمكن مراكمة رأس المال، ولا يمكن للعديد من الجمعيات والروابط والمؤسسات التي تشكل المجتمع أن تبقى، ويتعذر إنجاز العديد من الاكتشافات والإبداعات الفنية والتقنية التي تشكل الحضارة.

قصور الغرض

حين نتجاوز إطار هذه الخيارات التي توفر الرضى الفوري للفرد، نجد أن المجتمع المفتوح يعاني مما يمكن أن ندعوه «قصور الغرض».لا أعني بذلك عدم إمكانية العثور على هدف، بل مجرد أن على الأفراد السعي إليه والعثور عليه لأنفسهم وبأنفسهم.

العثور على هدف يمثل مشكلة. فقد يحاول الناس ربط أنفسهم بهدف أكبر عبر الانضمام إلى مجموعة ما أو تكريس أنفسهم والولاء لمثال. لكن الجمعيات والروابط الطوعية لا تمتلك السمة المطمئنة حتما كتلك

التي يتمتع بها المجتمع العضوي. فالفرد لا ينتمي بشكل طبيعي بل نتيجة لخيار واع. ومن الصعب الالتزام دون تحفظ بجماعة معينة حين تتعدد الخيارات. وحتى في حالة الالتزام من قبل الفرد فإن الجماعة قد لا تفعل ذلك: هنالك خطر مستمر بالرفض أو النبذ.

الأمر ذاته ينطبق على المثل. إذ توجب على المثل الدينية والاجتماعية أن تتنافس بحيث بدت ناقصة وقاصرة وعاجزة عن دفع الناس إلى قبولها دون تحفظ. ولذلك يصبح الالتزام بمثال محدد مسألة اختيار كالالتزام بجماعة معينة تماما. ويبقى الفرد مستقلا: فالتزامه لا يدل على ارتباط وتماهٍ بل على اختيار واع. والوعي المصاحب لهذا الفعل يقف بين الفرد والمثال المتبنى.

الحاجة للعثور على هدف للأفراد وبأنفسهم يضعهم في ورطة محيرة. فالفرد أضعف الوحدات التي تشكل المجتمع وحياته أقصر من معظم المؤسسات التي تعتمد عليه. والأفراد ـ لوحدهم ـ لا يوفرون سوى ركيزة مزعزعة يلفها الغموض وعدم اليقين، ومع ذلك يجب أن يتأسس عليها نظام من القيم يكفي لاستدامة بنية تبقى بعد رحيلهم، وينبغي أن تمثل قيمة أكبر في نظرهم مقارنة بحياتهم وسعادتهم. ومع ذلك فإن نظام القيم هذا مطلوب لاستدامة المجتمع المفتوح والحفاظ عليه.

إن عدم كفاية الفرد ليشكل مصدرا للقيم قد يجد التعبير عنه بطرق مختلفة. الوحدة، الشعور بالدونية، والإحساس بالذنب والعبث وعدم الجدوى، ربما تتصل جميعا بقصور الغرض. وتتفاقم مثل هذه الاضطرابات النفسية نتيجة ميل الناس لاعتبار أنفسهم مسؤولين عن هذه المشاعر والأحاسيس بدلا من وضع الصعوبات والاضطرابات

الشخصية في سياقها الاجتماعي. ولا يقدم التحليل النفسي فائدة تذكر في هذا المجال: فبغض النظر عن قيمته العلاجية، ينزع انشغاله المفرط بالفرد إلى مفاقمة المشكلة التي يسعى لعلاجها.

تتفاقم مشكلات الفرد كلما زاد ما يملكه من ثروة وسلطة. فحتى من يصعب عليه جني ما يكفي من مال لتلبية حاجاته الأساسية (دون الوقوع في حبائل الديون) لا يستطيع إلا أن يتوقف لحظة ويسأل عن الغرض من الحياة. لكن يمكن الاعتماد على ما دعوته «الجانب الإيجابي من المعرفة القاصرة» لجعل المجتمعات المفتوحة مجتمعات رخاء ووفرة، بحيث تتبدى الورطة المحيرة بقوتها الكاملة. ويمكن التوصل إلى نقطة يتعرض عندها حتى مبدأ المتعة للخطر: قد لا يتمكن الناس من الحصول على ما يكفي من الرضى من نتائج عملهم الدؤوب لتبرير جهدهم للوصول إليها. جني الثروة يمكن أن يوفر الرضى بذاته كشكل من النشاط الإبداعي: لكن حين يتعلق الأمر بالاستمتاع بالثمار اليانعة تظهر علامات الاحتقان.

قد يدفع أولئك الذين لا يجدون غرضا أو هدفا بأنفسهم إلى عقيدة (دوغمائية) توفر للفرد مجموعة جاهزة من القيم ومكانا آمنا في العالم. ومن طرق إزالة قصور الغرض التخلي عن المجتمع المفتوح. وحين تصبح الحرية عبئا ثقيلا لا يحتمل، قد يبدو المجتمع المغلق بمثابة المنقذ المخلص.

نمط التفكير الدوغمائي

رأينا كيف يضع نمط التفكير النقدي عبء تقرير وتحديد الصواب والخطأ، والصدق والكذب، على عاتق الفرد مباشرة. ونظرا لقصور فهم الأفراد، يتبدى عدد عن الأسئلة المهمة ـ خصوصا تلك المتعلقة بعلاقة

الفرد بالكون والعالم ومكانه في المجتمع ـ التي لا يستطيعون تقديم إجابات نهائية عنها. من الصعب تحمل حالة الغموض وعدم اليقين، والعقل البشري على استعداد لفعل كل شيء للنجاة من إسارها.

هنالك حبل نجاة منها: نمط التفكير الدوغمائي. فهو يعتمد على ترسيخ عقيدة يعتقد بأنها آتية من مصدر لا علاقة للفرد به. قد يكون المصدر التراث، أو إيديولوجية نجحت في التفوق في المنافسة مع إيديولوجيات أخرى. في الحالتين كلتيهما، تعد محكما ساميا ومتفوقا للآراء المتصارعة: حيث تقبل تلك التي تتوافق معها؛ وترفض التي تعارضها. وليس ثمة حاجة لاختيار وموازنة البدائل: فكل خيار اتخذ مسبقا. ولا يبقى سؤال دون جواب؛ ويطرد شبح الغموض وعدم القين.

تجمع نمط التفكير الدوغمائي عوامل مشتركة عديدة مع نمط التفكير التقليدي. فعبر افتراض سلطة مرجعية هي مصدر للمعرفة كلها، يحاول إعادة ابتكار/ أو الاحتفاظ ببساطة مدهشة لعالم لا تخضع فيه النظرة السائدة للتشكيك أو المساءلة. لكن الافتقار إلى البساطة هو الذي يميزه بالضبط عن نمط التفكير التقليدي. ففي نمط التفكير التقليدي يعد الثبات وعدم التغيير حقيقة مقبولة بشكل شمولي؛ أما في النمط الدوغمائي، فإن الحقيقة هي المسلمة/ الافتراض. وبدلا من وجود نظرة واحدة مقبولة بشكل شامل، هنالك العديد من التفسيرات المكنة، لكن لا يتوافق مع المسلمة/ الافتراض سوى واحد منها فقط. ولابد أن ترفض الأخرى. أما ما يعقد الأمور فهو أن النمط الدوغمائي لا يمكن أن يعترف بأنه يضع مسلمة/ افتراضا لأن ذلك سيضعف السلطة المرجعية غير القابلة للنقاش التي يسعى إلى ترسيخها. ومن أجل مغالبة هذه

الصعوبة. قد يصبح من الضروري اللجوء إلى تشويهات ذهنية لا تصدق. وعلى الرغم من ذلك، يتعذر على نمط التفكير الدوغمائي إعادة إيجاد الظروف التي ساد فيها النمط التقليدي. نقطة الاختلاف الجوهرية هي: لا يوجد تاريخ للعالم الثابت الذي لا يتغير فعلا. وما إن تدرك الصراعات في الماضي والحاضر حتى تفقد التفسيرات طبيعتها الحتمية. وهذا يعني أن نمط التفكير التقليدي محصور في المراحل المبكرة من تطور البشر. ويتعذر أن تصبح العودة إلى النمط التقليدي ممكنة إلا إذا أمكن للناس نسيان تاريخهم المبكر.

ولذلك، يمكن استبعاد ظهور حقبة انتقالية مباشرة من النمط النقدي إلى النمط التقليدي. فإذا ساد نمط التفكير الدوغمائي لمدة غير محددة، قد يبهت التاريخ ويتلاشى تدريجيا ـ لكن في النقطة المفصلية الراهنة لا يستحق ذلك أن يعد احتمالا عمليا. فالخيار ينحصر بين النمطين النقدي والدوغمائي.

في الممارسة العملية، يوسع نمط التفكير الدوغمائي مدى افتراض الثبات وعدم التغيير (الذي يتيح المعرفة الكاملة) ليشمل عالما لم يعد ثابتا تبعا للشكل المثالي والكامل. وهذه ليست مهمة يسيرة. ففي ضوء فهم البشر القاصر، لا يوجد تفسير يتطابق تماما مع الواقع. وطالما كان للمشاهدة تأثير فيما يعد حقيقة غير قابلة للدحض، فلابد من ظهور بعض التناقضات. أما الحل الفعال الوحيد فهو إبعاد الحقيقة عن عالم المشاهدة والاحتفاظ بها في مستوى أعلى من الوعي حيث يمكن أن تحكم دون أن تقلقها الأدلة المتصارعة.

لذلك، ينزع نمط التفكير الدوغمائي إلى اللجوء إلى سلطة غيبية ما ورائية تكشف عن نفسها للبشر بطريقة أو بأخرى. الوحي هو المصدر النهائي والمطلق للحقيقة. وفي حين يتجادل البشر إلى ما لا نهاية، بفكرهم القاصر وعقلهم الناقص، حول تطبيقات ومقتضيات ومضامين العقيدة، تستمر العقيدة ذاتها في التألق بنقائها الجليل. وبينما تسجل المشاهدة دفقا مستمرا من التغييرات، يبقى حكم السلطة الغيبية منزها وبعيدا عن تدخل البشر. تحافظ هذه الوسيلة على وهم نظام دائم ومحدد للعالم في وجه الأدلة المتنامية التي تبطل مصداقيته لولاها. ويتعزز الوهم بحقيقة أن نمط التفكير الدوغمائي، إذا نجح، ينزع إلى الحفاظ على الأوضاع الاجتماعية على حالها دون تغيير. لكن حتى في حالة نجاحه، لا يمتلك النمط الدوغمائي البساطة التي تشكل الملمح المخلص والمنقذ في التفكير التقليدي.

تعامل نمط التفكير التقليدي بشكل كلي مع الأوضاع المتعينة والحالات المحسوسة. أما نمط التفكير الدوغمائي فيعتمد على عقيدة قابلة للتطبيق على جميع الأوضاع والحالات المعروفة. وأركانه عبارة عن تجريدات نظرية توجد فيما وراء، وغالبا على الرغم من، المشاهدة المباشرة. ويجلب استخدام التجريد معه جميع التعقيدات التي تحرر منها النمط التقليدي. وبدلا من أن يكون بسيطا، يمكن لنمط التفكير الدوغمائي أن يصبح أشد تعقيدا حتى من النمط النقدي. وليس في ذلك مفاجأة. فمن أجل الحفاظ على افتراض الثبات وعدم التغير في الظروف غير المناسبة له تماما، ودون الاعتراف بالافتراض أصلا، يلجأ إلى تشويه الواقع. وينبغي استخدام عمليات تشويه وتحريف معقدة لتحقيق شبه مصداقية

له. مع دفع ثمن باهظ على شكل جهد فكري وعناء ذهني. وفي الحقيقة، يصعب الاعتقاد بأن العقل البشري قادر على خداع الذات هذا إذا لم يوفر التاريخ أمثلة فعلية. ويبدو العقل أداة يمكن أن تحل أي تناقض متولد ذاتيا عبر إيجاد تناقضات جديدة في مكان آخر. ويطلق العنان لهذه النزعة في نمط التفكير الدوغمائي لأن أركانه معرضة، كما رأينا، للحد الأدنى من الاتصال مع الظواهر القابلة للرصد والمشاهدة.

على الرغم من جميع الجهود المكرسة لحل التناقضات الداخلية، لا يعرض نمط التفكير الدوغمائي سوى مدى محدود لتحسين جملة المعارف المتوفرة. فهو لا يستطيع الاعتراف بالمشاهدة المباشرة كدليل وبينة، لأن سلطة العقيدة المرجعية تضعف في حالة الصراع والتناقض والتعارض. ويجب أن يحصر ذاته في إطار تطبيق العقيدة. الأمر الذي يؤدي إلى حجج ومجادلات حول معاني الكلمات، خصوصا تلك الواردة في النص الأصلي ـ نقاشات ومجادلات سفسطائية، وتلمودية، ولاهوتية، وإيديولوجية، تميل إلى إيجاد مشكلات جديدة لكل واحدة تجد حلا لها. ونظرا لأن التفكير ليس له سوى صلة واهية، أو ليست له صلة على الإطلاق، بالواقع، تنزع التأملات لأن تصبح أكثر تعقيدا وتداخلا والتفافا وبعدا عن الواقع كلما توسعت وتقدمت. كم عدد الملائكة القادرين على الوقوف على رأس إبرة؟

المضامين الفعلية للعقيدة تعتمد على الظروف التاريخية ولا يمكن أن تخضع للتعميم. وقد يوفر التراث جزءا من المادة والمضمون، ولكي يفعل ذلك، يجب أن يخضع لتحول جذري. إذ يتطلب نمط التفكير الدوغمائي عبارات قابلة للتطبيق بشكل شمولي، بينما يعبر التراث عن ذاته أصلا

بتعابير مادية متعينة. وينبغي الآن استخدام التعميم لوصله بسلسلة أوسع من الأحداث مقارنة بالمدى الذي صمم له. تتمظهر كيفية تحقيق ذلك بواسطة نمو واتساع اللغات. فمن الطرق التي تستخدمها اللغة للتكيف مع الظروف المتغيرة استعمال المعنى المجازي لكلمات لم يكن لها بالأصل سوى دلالات مادية. ويحتفظ المعنى المجازي بمظهر مميز واحد للحالة المادية ويمكن آنئذ تطبيقه على حالات مادية أخرى تشترك بذلك المظهر المميز. الأسلوب ذاته يستخدم من قبل الوعاظ والدعاة الذين يأخذون موضوعات خطبهم من قصص الكتب المقدسة.

يمكن للعقيدة أيضاً أن تدمج أفكارا انطلقت أصلا من المجتمع المفتوح. فكل نظرية فلسفية ودينية تعرض تفسيرا شاملا لمشكلات الوجود تتمتع بإمكانيات العقيدة: وكل ما تحتاجه قبول غير مشروط وتطبيق شمولي. ولربما لم تكن لدى مبتدع الفلسفة الشمولية نية وضع عقيدة تقبل دون قيد أو شرط وتطبق بشكل شمولي: لكن الميول الشخصية لا تمارس سوى تأثير ضئيل على تطور الأفكار. وما إن تصبح الإيديولوجية المصدر الوحيد للمعرفة، حتى تأخذ سمات معينة تسود وتسيطر بغض النظر عن المقصد الأصلي.

نظرا لأن نمط التفكير النقدي أقوى من التقليدي، فإن الإيديولوجيات التي يطورها تخدم كركيزة مؤسسة للعقيدة الدوغمائية، وهو يتفوق في هذا المجال على النمط التقليدي. وما إن تترسخ حتى تأخذ مظهرا تقليديا. فإذا تمتعت اللغة بالمرونة الكافية للسماح بالاستعمال المجازي للعبارات المادية، يمكن استعمالها أيضا في العملية المعاكسة، ويمكن تجسيد الأفكار النظرية المجردة. الرب في العهد القديم مثال على ذلك، كما أورد فريزر

في كتابه «الغصن الذهبي» العديد من الأمثلة الأخرى. ولربما نجد في الممارسة العملية أن ما ندعوه بالتراث يدمج العديد من منتوجات التفكير النقدي مترجمة إلى تعابير مادية.

المطلب الرئيس للعقيدة الدوغمائية أن تكون شاملة جامعة. ويجب أن توفر معيارا تقاس تبعا له كل فكرة وفعل. فإذا تعذر تقويم كل شيء في ضوئه، ينبغي البحث عن أساليب أخرى للتمييز بين الصواب والخطأ؛ ومثل هذا البحث سيدمر نمط التفكير الدوغمائي. وحتى حين لا تتعرض صوابية العقيدة الدوغمائية للهجوم المباشر، فإن مجرد حقيقة أن تطبيق معايير أخرى يمكن أن يعطي نتائج مختلفة تقوض سلطتها المرجعية. فإذا أرادت العقيدة الدوغمائية القيام بوظيفتها كاملة كمنبع للمعرفة كلها، يجب توكيد تفوقها في كل ميدان ومجال. وقد لا يكون من الضروري الإشارة إليها على الدوام: يمكن فلاحة الأرض، ورسم اللوحات الفنية، وخوض الحروب، وإطلاق الصواريخ دون أن تتأثر هيمنتها. لكن كلما تعارضت فكرة أو عمل مع العقيدة، يجب أن تسود العقيدة وتعطى الأولوية. وبهذه الطريقة، تتوسع ميادين ومجالات النشاط البشري التي تقع تحت سيطرتها.

السمة الرئيسة الأخرى للعقيدة الدوغمائية هي تصلبها. نمط التفكير التقليدي على درجة كبيرة من المرونة. ونظرا لأن التراث التقليدي عابر لحدود الزمان، فإن أي تعديل يلقى قبولا فوريا لا بوصفه حدث في الحاضر بل كشيء وجد منذ الأزل. لكن الحال ليست كذلك في النمط الدوغمائي. فعقائده توفر معيارا يحكم بواسطته على الأفكار والأفعال. ولذلك يجب أن تكون ثابتة راسخة ولا يمكن لأي عذر تبرير التغيير. فإذا

حدث ابتعاد عن المعيار توجب تصحيحه فورا؛ ويجب أن تبقى العقيدة محرمة على الانتهاك.

في ضوء القصور المتأصل في فهمنا، يتضح أن أي تطورات جديدة قد تتصادم مع العقائد الراسخة، أو توجد تناقضات داخلية بطرائق غير متوقعة. وأي تغيير يمثل تهديدا كامنا. وفي سبيل تقليص الخطر إلى أقصى حد، ينزع نمط التفكير الدوغمائي إلى كبح محاولات الخروج عليه في التفكير والعمل. وهو لا يفعل ذلك بإلغاء التغيير غير النظامي وحذفه من نظرته إلى الكون فقط، بل عبر كبح الأفكار المنشقة وقمع الأفعال الخارجة على النظام. أما مدى الشوط الذي يقطعه في هذه الوجهة فيعتمد على حجم الهجوم الذي يتعرض له.

على عكس نمط التفكير التقليدي، يرتبط نمط التفكير الدوغمائي ارتباطا وثيقا لا تفصم عراه مع شكل من أشكال الإجبار والإكراه. أسلوب الإكراه والإجبار ضروري لضمان تفوق العقيدة الدوغمائية على البدائل الفعلية والممكنة. فلابد لكل عقيدة أن تثير أسئلة لا تجد إجاباتها عن طريق التأمل: وفي غياب سلطة مرجعية تحدد العقيدة وتدافع عن نقائها، لابد أن تتفكك وحدة النظرة الدوغمائية إلى تفسيرات متناقضة ومتعارضة. أما أكثر الطرق فاعلية في التعامل مع هذه المشكلة فهي تحميل سلطة بشرية مسؤولية تفسير إرادة القوة الغيبية بحيث يمكن لصوابية العقائد أن تساير التغييرات الحادثة في الواقع. لكن يتعذر التساهل إلا مع الاجتهاد الذي أجازته السلطة المرجعية، ويجب أن تملك هذه قوة كافية لإلغاء الآراء المعارضة وإزالة الآراء المناقضة.

قد توجد ظروف لا تحتاج فيها السلطة إلى اللجوء إلى القوة. وطالما تؤدي العقيدة الدوغمائية السائدة وظائفها في تقديم تفسير شامل جامع، سوف ينزع الناس إلى القبول بها دون مساءلة. فعلى الرغم من كل شيء، تتمتع العقيدة الدوغمائية بموقع احتكاري: ففي حين قد تتوفر آراء متنوعة حول قضايا معينة، لكن عندما يتعلق الأمر بالواقع ككل لا يوجد سوى رأي واحد مقبول. فالناس ترعرعوا تحت حمايته، وتربوا في كنف رعايته، ودربوا على التفكير بلغته وتعابيره: من الطبيعي بالنسبة لهم قبوله لا مساءلته.

لكن حين تتطور التناقضات الداخلية إلى مجادلات ومناظرات غير واقعية، أو حينما تجري حوادث جديدة لا تناسب التفسير الراسخ، قد يبدأ الناس بمساءلة الركائز والتشكيك في الأسس. وعندما يحدث ذلك، لا يمكن الحفاظ على نمط التفكير الدوغمائي إلا باستعمال القوة. واستعمال القوة لابد أن يحدث تأثيرا عميقا في ارتقاء الأفكار. ولا يعود التفكير يتطور على خطوطه ذاتها، بل يتشابك بشكل معقد مع سياسة القوة. وترتبط أفكار معينة بمصالح محددة، ويعتمد انتصار أي تفسير على القوة السياسية النسبية لمؤيديه لا على صوابية الحجج المحتشدة لدعمه ومساندته. ويصبح العقل ساحة معركة للقوى السياسية، وبالمقابل، تصبح العقائد أسلحة في أيدي الفصائل المتحاربة.

وبذلك يمكن إطالة حياة العقيدة الدوغمائية بوسائل لا علاقة لها بصوابية الحجج وصحة الأدلة. وكلما تعاظم الإكراه المستخدم للحفاظ على العقيدة بالقوة، تضاءل احتمال أن ترضي حاجات العقل المتسائل. وحين تنهار هيمنة العقيدة في نهاية المطاف، يرجح أن يشعر الناس بأنهم

تحرروا من نيرٍ قامعٍ رهيب. وتنفتح آفاق واسعة جديدة وتظهر وفرة من الفرص التي تولد أملا وحماسة ونشاطا فكريا هائلا.

يمكن أن نعد نمط التفكير الدوغمائي فاشلا في إعادة ابتكار أي من الخصائص والسمات التي جعلت النمط التقليدي جذابا إلى هذه الدرجة. ويتبين لنا أنه معقد ومتشابك ومتصلب وقامع. صحيح أنه يزيل حالات الغموض وعدم اليقين التي تصيب بآفتها النمط النقدي، لكن الثمن إيجاد ظروف يجدها العقل الإنساني لا تحتمل إذا أدرك وجود أي بدائل أخرى. ومثلما قد توفر العقيدة الدوغمائية المعتمدة على سلطة غيبية ما ورائية سبيلا للنجاة من نواقص وعيوب النمط النقدي، كذلك قد يبدو النمط النقدي منقذا ومخلصا بالنسبة لأولئك الذين يعانون من قمع وقهر العقيدة الدوغمائية.

المجتمع المغلق

يقدم المجتمع العضوي ملامح شديدة الجاذبية للمراقب: وحدة اجتماعية متعينة، انتماء متين لا شك فيه، ارتباط كل عضو ارتباطا وثيقا مع المجموعة. لكن أفراد المجتمع العضوي لا يعدون ذلك بمثابة ميزة. فهم يجهلون وجود أي علاقة أخرى مختلفة، وعلى الأرجح، لا يعد سوى الذين يدركون وجود صراع بين الفرد والكل الاجتماعي في مجتمعهم الوحدةَ العضوية هدفا مرغوبا. بكلمات أخرى، يظهر أفضل تقدير لجاذبية المجتمع العضوي حين تفقد الظروف والشروط المطلوبة لوجوده هيمنتها وسيادتها.

ليس من المفاجئ أن يبدي البشر على طول مجرى التاريخ توقا جارفا للعودة إلى حالة البراءة والنعمة المباركة التي رتعوا فيها في الزمان

السحيق. فطرد الإنسان من جنات عدن موضوع متكرر في تاريخهم. لكن يستحيل استعادة البراءة ما إن تفقد ـ إلا في حالة نسيان التجربة الإنسانية برمتها. وفي أي محاولة لإعادة تأسيس شروط وظروف المجتمع العضوي بشكل اصطناعي، فإن أصعب ما يمكن تحقيقه هو تماهي جميع الأعضاء في المجتمع الذي ينتمون إليه دون مساءلة وبشكل غير قابل للنقاش. ومن أجل إعادة تأسيس الوحدة العضوية، ومن الضروري إعلان تفوق وأولوية الجماعة. لكن النتيجة ستختلف عن المجتمع العضوي في جانب حيوي ومهم واحد: بدلا من التماهي معه، تخضع المصالح الفردية للمصالح الجمعية.

التمييز بين المصالح الفردية والعمومية يثير سؤالا مقلقا ومربكا: ما هي المصلحة العمومية فعلا؟ يجب تحديد وتعريف المصلحة المشتركة، وتفسيرها، وفرضها على المصالح الفردية المتناقضة إذا دعت الضرورة. وأفضل من يؤدي هذه المهمة حاكم على رأس السلطة، لأنه يستطيع تعديل سياساته تبعا للظروف: أما إذا أوكلت المهمة إلى مؤسسة فمن المرجح أن تؤديها بطريقة مربكة ومتصلبة تفتقد الكفاءة والفاعلية في نهاية المطاف. ولسوف تسعى هذه المؤسسة لمنع التغييرات، لكنها لن تنجح على المدى الطويل.

بغض النظر عن التعريف النظري للمصلحة المشتركة، من المرجح أن تعكس في الممارسة العملية مصلحة الحكام. فهم الذين يؤكدون تفوق وأولوية الكل، وهم الذين يفرضون إرادته على العصاة والمنشقين؛ وهم الذين يستفيدون من ذلك كله، إلا إذا افترضنا غيريتهم الكلية. لا يسعى الحكام بالضرورة وراء غاياتهم الأنانية كأفراد، لكنهم يستفيدون فعلا من النظام القائم كطبقة: فهم ـ بالتعريف ـ الطبقة التي تحكم.

ونظرا لأن عضوية الطبقات محددة بوضوح، فإن الإخضاع تمارسه طبقة ضد أخرى. ولذلك يمكن وصف المجتمع المغلق بأنه مجتمع مؤسس على الاستغلال الطبقي. وقد يحدث الاستغلال في المجتمع المفتوح أيضا، ولكن لأن موقع الفرد ليس محددا، فإنه لا يشتغل على أساس طبقي. ولا يمكن للاستغلال الطبقي بالمعنى الماركسي أن يوجد إلا في مجتمع مغلق. فقد أسهم ماركس مساهمة ثمينة حين أسس المفهوم، تماما كما فعل مينينيوس اغريبا حين قارن المجتمع بالجسم الحي. لكن كلا منهما طبقه على النوع الخطأ من المجتمع.

إذا كان الهدف المعلن للمجتمع المغلق ضمان تفوق وسيادة طبقة (أو عرق أو جماعة) على أخرى، فقد يحقق غرضه بشكل فعال. لكن إذا كان هدفه إعادة الظروف المثالية للمجتمع العضوي فلابد أن يفشل. فهنالك فجوة بين مثال الوحدة الاجتماعية وواقع الاستغلال الطبقي. ومن أجل تجسير الفجوة، هنالك حاجة إلى مجموعة معقدة ومفصلة من التفسيرات التي تتناقض ـ بالتعريف ـ مع الحقائق.

إن فرض القبول الشامل بالإيديولوجيا هو المهمة الرئيسة للسلطة الحاكمة ومعيار نجاحها. فكلما اتسع القبول بالإيديولوجيا تضاءل الصراع والتناقض بين المصلحة الجمعية والسياسات المتبعة فعلا، والعكس صحيح. وفي أفضل الأحوال، يمكن لنظام استبدادي شمولي أن يمضي شوطا بعيدا باتجاه إعادة تأسيس وترسيخ التناغم الهادئ المميز للمجتمع العضوي. وغالبا ما تظهر الحاجة إلى استخدام درجة معينة من الإكراه والإجبار، وهذه الحقيقة بحاجة إلى تفسير بواسطة الحجج المعقدة والأدلة الملتوية

التي تجعل الإيديولوجيا أقل إقناعا. وتتطلب استخدام مزيد من القوة. إلى أن يصبح النظام (في أسوأ الحالات) قائما على الإكراه والإجبار والقسر، وتفقد إيديولوجيته أي صلة وشَبَه بالواقع.

كتب للمؤلف:

The Bubble of American Supremacy: The Cost of Bush's War in Iraq

George Soros on Global Capitalism

Open Society: Reforming Global Capitalism

The Crisis of Global Capitalism: Open Society Endangered

Soros on Soros: Staying Ahead of the Curve

Underwriting Democracy

Opening the Soviet System

The Alchemy of Finance: Reading the Mind of the Market.



منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET